مكتبة | 1678

ليست كافية

حقوق الإنسان في عالم غير عادل



صامويل مُوين

ترجمة: أمين الأيوبي



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

ليست كافية

حقوق الإنسان في عالم غير عادل



الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

مُوين، صامويل
ليست كافية: حقوق الإنسان في عالم غير عادل/ صامويل مُوين؛ ترجمة أمين الأيوبي.

ISBN 978-614-431-221-6

١. حقوق الإنسان ـ تاريخ. ٢. المساواة. ٣. الليبرالية الجديدة. أ. الأيوبي، أمين (مترجم). ب. العنوان.
323.09

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٢٢

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت ـ المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥ـ١١٣ حمرا ـ بيروت
١١٠٣٢٠٣٠ ـ لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت ـ مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١١٩٩١٨٤١
محمول: ٠٠٩٦١٧٠٦٩٤١٥٢

الدار البيضاء ـ مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع
مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧
محمول: ٠٠٢١٢٦٠٤٣٦٨٨٤٨

تونس ـ مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٧٠٠٣٨٠٥٣
محمول: ٠٠٢١٦٢٥١٢٦٨٤٨

اسطنبول ـ مكتبة
حي الفاتح، ١٧ شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
محمول: ٠٠٩٠٥٣٦٥٩٧٥٢١٨

ليست كافية

حقوق الإنسان في عالم غير عادل



صامويل مُوين

ترجمة

أمين الأيوبي



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING



إلى جو


MOHAMED KHATAB



المحتويات


MOHAMED KHATAB



تمهيد

بقاء التاريخ على حاله أمر محال، لوجوب أن يُعيد كلُّ عصرٍ التفكير في ماضيه. ونظرتنا تجاه أصولنا تتغيّر، ولهذا السبب، الذي لا يرجع ببساطة إلى اكتشاف حقائق جديدة، ليس هناك رواية قطعية تدوم طويلاً لطريقة نشوء الحاضر. لكنّ إحساساً راودني غالباً منذ بداية كتابة تواريخ حقوق الإنسان بأنّ هذا المشروع يملي واجباً كثير المطالب، وهو عدم الغفلة عن مدى سرعة تحوّل حاضرنا. حقوق الإنسان هي بعض أرقى مُثُلنا، وقد بلغت هذه المنزلة في عصر يبدو فيه أنّ التاريخ المَعيش يتسارع على نحو يجعل التاريخَ المكتوب عاجزاً عن مواكبة وتيرة التغيير.

لم يسبق أن كتب المؤرّخون يوماً عن أصول حقوق الإنسان ومسارها قبل تبوّؤ المبادئ منزلة لغة تواصل أخلاقية مشتركة في الشؤون العالمية منذ عقود فحسب. وما إن بدأ البحث عن جذور هذه الحقوق، في وقت ليس أبعد من تسعينيات القرن الماضي، حتى تنازع الباحثون حول طريقة إجراء تحقيقاتهم: بدا إعلاء شأن النزعة الدولية الليبرالية للحظة الأوّلية التي أعقبت الحرب الباردة مختلفاً تماماً وعلى نحو مفاجئ بعد حرب العراق وما أحدثته من فوضى مروّعة. وبعد أن كانت المعرفة أداة للاحتفاء باختراع حقوق الإنسان وكيف أنّها مثّلت بداية نهاية التاريخ، صارت الآن منتدى للتباحث في ملاءمة النزعة التدخّلية الدولية الليبرالية في الخارج، والمؤهّلات التقدّمية للتحزّب غير الحكومي، والظهور اللافت لمشهد الفظاعة الجماعية. وبعد تبجيل رومانسي لحقوق الإنسان، صارت تتودّد الآن إلى الباطل الفجّ كي تتشابك مع السلطة: كانت خطوات من عالم ثنائي القطبية إلى عالم الهيمنة الأمريكية المنفردة بكلّ منافعها وتكاليفها وليست من السهول المعتمة للتسوية

السياسية للحرب الباردة إلى المرتفعات المنيرة للطهارة الأخلاقية.

شاركتُ في مناقشات كهذه قبل بضعة أعوام، مع أنّ القلق ساورني لتأخّرها، ولا سيما بعد أن اتّضحت العواقب الكاملة للأزمة المالية التي حلّت في عام ٢٠٠٨. ربّما يدان التاريخ لتخلّفه عن الحاضر، لكن عليه السعي للّحاق به أيضاً. وما من شك في أنّ الانتقال من حقبة الهيمنة الليبرالية إلى حقبة الأزمة الليبرالية يستلزم بذل محاولة لإعادة النظر في مصدر مُثُلنا السامية لحقوق الإنسان. إنّ الانتقال من مواطنة الدولة إلى الكونية العالمية ومن سياسة الحرب الباردة إلى أخلاق الألفية مهمّ، لكن يبدو الآن أنّ التحوّل من حقبة دولة الرعاية إلى حقبة الاقتصاد الليبرالي الجديد هو أهمّ سياق لسرد التقلّبات التي شهدتها «حقوق الإنسان» إلى جانب كثير من مفاهيمنا وممارساتنا التي شهدناها في القرن العشرين.

دار نقاش مستفيض عقب صدور كتاب **اليوتوبيا الأخيرة** (*The Last Utopia*)، وهو كتابي الأول عن الموضوع، حول ما إذا كانت المثالية المعاصرة لحقوق الإنسان طارئة في تكوينها وسطحية في جذورها بالقدر الذي حاولتُ وصفه، وما إذا أصبتُ في اختيار الجهات الفاعلة والأماكن للتشديد على ثورةٍ شمالية أطلسية في الإحساس الأخلاقي، والخطاب السياسي، والتحزّب غير الحكومي في سبعينيات القرن الماضي - ردّاً في الأساس على الاستبداد في أمريكا اللاتينية وعلى الطغيان في أوروبا الشرقية. لست نادماً على تمسّكي بتأكيداتي، لكنّي انحنيت لانتقادَين. **فمن ناحية**، فرغت من تاريخي على مشارف العام ١٩٨٠، وتحديداً حين بدا مثيراً للاهتمام وحين اعتُمدت بالفعل سياسة حقوق الإنسان بكثافة غير مسبوقة. لا ريب في أنّ القرون التي سبقت بروز حقوق الإنسان كانت مشوّقة بقدر ما كانت لحظة بروزها في سبعينيات القرن الماضي التاريخي. لكنّ العقود المعقّدة لهيمنة حقوق الإنسان، ولا سيما عقب انتهاء الحرب الباردة، أشدّ تشويقاً. **ومن ناحية أخرى**، حدّدتُ تسلسلاً زمنياً تطابق مع التسلسل الزمني لتحوّل الاقتصاد السياسي من دولة رعاية إلى الحقبة الليبرالية الجديدة من دون ذكر علاقة ثورة حقوق الإنسان بذلك التحوّل، أو علاقة حقوق الإنسان، بالتأكيد، بالنتائج على صعيد التوزيع والاقتصاد السياسي قبل التحوّل أو بعده. وعلى وجه الخصوص، سأل بعض الماركسيين: ألم تكن قصّة بروز حقوق الإنسان

مجرّد مثال آخر على تحوّل في «البنية الفوقية» الذي لا يكون منطقياً إلّا عندما يُعَدّ مناسبةً للاهتمام بأساس «الرأسمالية»، التي يُفترض أنّها تحدّد كلّ شيء بُني على أساسها؟

تقدم إعادة كتابة تاريخ حقوق الإنسان هذه بحثاً آخر عن حقبة جديدة تبدو فيها أزماتها التي سبّبتها لنفسها أوضح من أي وقت مضى، على الرغم من دوام الهيمنة السياسية الليبرالية الحالية في وجه المعارضة الأيديولوجية القوية، ويبدو فيها تجاهل صلة العدالة في التوزيع ببقاء الليبرالية أمراً مستحيلاً. الشيء الذي يجعل دراسة التاريخ مشوّقة هو عدد مصادره اللامحدود. وقد يتيح تغيّر وجهة نظرنا وهو تأليف كتابين يتحدّثان عن موضوع واحد ومؤلّفهما شخص واحد ولا يتشابهان في شيء تقريباً ـ حتّى عندما تتضاءل التحدّياتُ الفكرية وفرص كتابة التاريخ أمام أهمّية التوظيفات الشعبية والسياسية التي تخدمها هذه الكتابة. وفي كلتا الحالتين، يضع هذا الكتاب مسار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ـ الحقّ في العمل والتحصيل العلمي والمساعدة الاجتماعية والصحّة والمسكن والمأكل والمشرب ـ في مركز الصدارة. وبإيجاز ما هو معلوم لغاية الآن عن كيفية بروز هذه المعايير في الأخلاق والسياسة والقانون عبر الزمن، وهو يصف هيمنتها على صعيد المساجلات العريضة حول العدالة في التوزيع.

يحدّد الكتاب نقطة محورية في منتصف عصر ما بعد الحرب، حين شهدت النزعة القومية المناوئة للاستعمار إخفاق خططها لعولمة العدالة، حين دخلت الاشتراكية التوزيعية في أزمة، وحين حدّد البديلان التوأمان لمساعي حقوق الإنسان السابقة تلك والاقتصاد الليبرالي حاضرنا. لكن في مقابل الهجوم الاعتذاري اللطيف والهجوم الحادّ على حدّ سواء، هدفي هو اتّخاذ موقف معتدل بين من يزعم أنّه ليس لحقوق الإنسان صلة بالاقتصاد السياسي والجور في التوزيع (إلّا في إتاحة الأدوات اللازمة لكبحهما بالطبع)، وبين من يرى أنّ ثورة حقوق الإنسان مجرّد بهرج يقنّع الهيمنة الوحشية.

من الأمور المعبّرة إلى حدٍّ بعيد تقاسم مقام سياسة حقوق الإنسان وقانونها، من آخر الحرب الباردة إلى زماننا، وشبيههما (Doppelgänger) الليبرالي الجديد، العمرَ نفسه. لكن ليس مردّ ذلك إلى أنّهما يسهّلان انتصاراته بشكل مباشر، بل إلى أنّ ثورة حقوق الإنسان تعايشت مع أزمة

طموح في وجه اقتصاد سياسي ليبرالي جديد على نحو متزايد والجور في التوزيع الذي يُوجده، والذي حدّد مظهر الإصلاح ونطاق مسيرته. حقّق كلٌّ من سياسة حقوق الإنسان وقانونها نجاحاتٍ وعانى كلاهما قيوداً على حدٍّ سواء نتيجة بروزهما في عصر ليبرالي جديد. لقد كان لسياسة حقوق الإنسان وقانونها تأثير كبير في جعل الإنسانية تتحسّس مأساة البؤس الظاهر إلى جانب القمع الفظيع من قِبل الدول الاستبدادية والشمولية ـ لكن ليس تحسّس أزمة الرعاية الوطنية، وجمود الطبقات الوسطى، وبقاء الهرمية العالمية. وبالتركيز على حمايات الكفاية، شدّدت معايير حقوق الإنسان وسياستها بطريقة انتقائية على ناحية واحدة في العدالة الاجتماعية، مستخفّة، على وجه الخصوص، بانتصار الأغنياء في التوزيع. والأمر كما لو أنّ مكاسب الفقراء المادّية هي الشيء الوحيد المهمّ، أخلاقياً أو استراتيجياً، في أخلاقنا السامية، فيما لا تضغط حقوق الإنسان على الظلم المادّي بحال من الأحوال.

لهذا السبب بالذات، تعايشت حركات حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع برنامج أخلاقي طموح وناجح في زماننا، «اليوتوبيا الأخيرة» لسوق حرّة. في الواقع، إنّها يوتوبيا حقّق فيها نظام السوق، برعاية صينية للحماية الاجتماعية الأساسية من البؤس الأشدّ إذلالاً، تطلّعاتٍ أكبر بكثير من تلك التي حقّقها أي نظام قانوني أو حركة سياسية كُرّست لها بصراحة. كما أنّ اهتمام سياسة حقوق الإنسان الانتقائي بتوفير متع الحياة بحدّ أدنى نفى عنها صفة تهديد حركة ليبرالية كرّست نفسها بدقّة بالغة لتحقيق ذلك الهدف أو استساغته أحياناً، لتكثيف الهرمية المادّية. صحيح أنّ البعض (وليس الكلّ بالتأكيد) غدا أقلّ فقراً في حقبة حقوق الإنسان، لكنّ الأغنياء هم أكبر الفائزين. يستلزم ذلك وجوب إبقاء حقوق الإنسان في المنظور الصحيح، من غير تأليه ولا تهشيم، للتعرّف إلى المدى الحقيقي لأزمتنا الأخلاقية اليوم وإلى الحقيقة السوداوية لإخفاقنا في ابتداع مُثُل وحركات أخرى لمواجهتها. بالتركيز على تأمين الكفاية للجميع، حقوق الإنسان لازمة، لكنّها ليست كافية.

مقدّمة

قدِمت الكاتبة المسرحية زدينا تومينوفا (Zdena Tominova) من مسقط رأسها في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية إلى دبلن في زيارة مطولة في عام ١٩٨١ لإلقاء محاضرة. كانت ناقدة للنظام السياسي في بلدها، والمتحدّثة باسم «الميثاق ٧٧»، إحدى أولى المنظّمات المنشقّة البارزة التي جعلت النشاط الدولي في مجال حقوق الإنسان مشوّقاً. وكانت في السنين القليلة السابقة قد لفتت انتباه كثير من الغربيين إلى المفهوم الشامل للحقوق الشخصية الأساسية بموجب قانون عالمي استند إليه ذلك النشاط الرائد. سبق أن أصدرت الأمم المتّحدة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» قبل عقود خلت (في عام ١٩٤٨)، وأصبح الآن وعياً وممارسةً أخلاقيةً شهيرةً أُعيد توجيهها. لكنّ تومينوفا علّلت ذلك بأنّها كانت لا تزال ممتنّة لمُثُل شبابها ولسياسة المساواة المادّية التي تؤمن بها لكونها إحدى المنتفعات من سياسات بلدها الشيوعي. تذكّرت المساواة بين الطبقات التي عاشت فيها كطفلة وقالت: «وفجأة، لم أعد محرومة وصار في وسعي فعل أيّ شيء»[1].

قالت تومينوفا إنّ المقاييس سقطت من عينيها منذ ذلك الحين، وبخاصّة عقب سحق إصلاحات ربيع براغ في عام ١٩٦٨، وتعلّمت شجب بطش دولتها. وبسبب عضويتها في «الميثاق ٧٧»، ضُربت في الشارع وارتطم رأسها بالرصيف. لكن عندما اقترحت عليها حكومتها مغادرة البلاد للإفلات من السجن، لم تتخلَّ عن جنسيتها (مع أنّها سُحبت منها بُعَيد حديثها)؛ بل إنّها بقيت مخلصة للشيوعية التي عنت لجيلها الكثير. وفسّرت المسألة

(١) Zdena Tominová, "Human Rights and Socialism," *The Crane Bag*, vol. 7, no. 1 (1983), p. 119.

لجمهورها الإيرلندي بالقول: «أعتقد أنّه إذا كان لهذا العالم مستقبل، فسيكون في صورة مجتمع اشتراكي، وأفهم أنّه يعني مجتمعاً ليس لأحد فيه امتيازات لمجرّد أنّه من أسرة ثرية». لم تكن هذه الاشتراكية مجرّد نموذج مثالي محلّي. وأضافت: «يتعيّن إيجاد عالم العدالة الاجتماعية لكلّ الناس»[٢].

كانت تومينوفا واضحة في إشارتها إلى أنّه لا يمكن للاشتراكية تقديم عذر للحرمان من حقوق الإنسان. لكن وبالمثل، لا يمكن أن يكون الاهتمام الجديد بحقوق الإنسان، في دولتها أو في العالم، عذراً للتخلّي عن المساواة المادّية. يبدو خطاب تومينوفا بعد عقود مثيراً للسخرية؛ إذْ تشير البيانات إلى أنّ نطق الناس في كلّ لغة بكلمة «الاشتراكية» كان أرجح بكثير من نطقهم بعبارة: «حقوق الإنسان» لغاية آخر القرن العشرين، إلى أن تضاءل استخدام الأولى وتزايد استخدام الثانية حين تأسّست حركة «الميثاق ٧٧» تحديداً. تقاطع خطّا اتّجاهَي الشعبية النسبية للعبارتين حين انتهت الحرب الباردة بالتحديد في عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من ترشّح بيرني ساندرز (Bernie Sanders) للرئاسة الأمريكية حديثاً تحت شعار اشتراكي، تظلّ حقبة أصولية السوق (Market fundamentalism) التي نعيش فيها كما لو لم يسبق أن كانت هناك اشتراكية ـ وكما لو أنّ حقوق الإنسان لوحدها، في عالم المثاليات، تشكّل أرقى معايير المجتمع العادل والعالم[٣].

يكاد لا يكون التأثير مسألة تأريخ. علا شأن حقوق الإنسان، بطرائق شتّى وفي أماكن مختلفة، وبخاصّة في أوروبا الشرقية موطن تومينوفا، مع انتصار اقتصاد سياسي جديد. بقدر ما تقرّ أخلاقيات حقوق الإنسان وقوانينها وقاية اجتماعية واقتصادية ـ أكانت محلية أم عالمية ـ فهي تعدّ ضمانة بإتاحة الكفاية وليست قيداً على انعدام المساواة. وبعد إهمال استمرّ زمناً طويلاً، تعاظم الاهتمام بانعدام المساواة بعد عام ٢٠٠٨، وغصّت الصفحات الأولى للصحف بإحصاءات مخزية أشارت إلى انعدام المساواة بشكل متسارع غالباً ومتفشٍّ دائماً في كلّ دولة. وشاعت على الإنترنت

---

(٢) المصدر نفسه. للاطلاع على وصف للإخضاع، انظر: Jonathan Bolton, *Worlds of Dissent: Charter 77, the Plastic People of the Universe, and Czech Culture under Communism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), p. 180

(٣) انظر أدناه، الفصل السابع، للاطلاع على البيانات.

قصص تحكي أنّ ثمانية رجال فقط يتحكّمون بثروة أكثر من نصف سكّان المعمورة ـ وهم بالمليارات ـ حتى عندما صار الفقر أقلّ من أيّ وقت مضى في تاريخ العالم.

عصر حقوق الإنسان غير منسجم مع عدالة مطلقة في التوزيع، لأنّه عصر انتصار الأثرياء أيضاً. وللسوق الحرّة، في صورتها المطلقة العنان، مخلصون يدافعون عنها؛ بل إنّ من يأملون في تلطيفها وتوجيهها تخلّوا بوجه عامّ عن المساواة المادّية كهدف، وأعطوا الأولوية لتطلّعات أساسية دنيا لإنقاذ الفقراء. وقد مثّل ذلك افتراقاً عنيفاً عن المُثُل العليا لجدودنا المباشرين الذين استثمروا بشغف في المساواة في التوزيع، متحمّلين في بعض الأحيان ألم الاعتذار عن أخطاء تاريخية جسيمة في سبيل تحقيقها. وفي المقابل، يستثمر الناس آمالهم (وأموالهم) اليوم في حقوق الإنسان، ويشيحون بوجوههم عندما يتعاظم انعدام المساواة الهائل. لقد تحطّم حلم تومينوفا بتجنّب اختيار قسري بين حقوق الإنسان التي لا غنى عنها وعدالة في التوزيع على نطاق واسع ـ لكن ليس هناك سبب لتقبّل النتيجة.

ينبغي أن لا يعامَل الناس بطرائق مختلفة بحسب أنواعهم ـ على أساس الجنوسة أو العِرق مثلاً. ومهما انتُهكت المساواة في المنزلة هذه، فهي أكثر قبولاً من أي وقت مضى ولله الحمد. كما أنّ هناك إجماعاً واسعاً أكثر من أيّ وقت مضى أيضاً على أنّ المنزلة السامية والمتساوية للبشر تخوّلهم بعض الحرّيات السياسية الأساسية، كالحقّ في التعبير، وعدم التعرّض للتعذيب. لكن عندما يتعلّق الأمر بالنصيب الذي يجدر بالناس الحصول عليه من متع الحياة، يصبح تحقيق الإجماع أصعب بكثير[٤].

عندما نقارن تاريخ الحقوق الاقتصادية والسياسية (التي تُختصر غالباً بالحقوق الاجتماعية) بمدى القدرة على تخيّل المساواة في المنزلة أو الحقوق السياسية، نجد أنّه موضوع أهمله المؤرّخون. لكن ما من سبيل إلى دراسته بمعزل عمّا يمكن أن يسمّيه المرء المخيّلة التوزيعية والاقتصاد

---

(٤) للمزيد عن المنزلة أو «المساواة» الأساسية، انظر: Siep Stuurman, *The Invention of Humanity: Equality and Cultural Difference in World History* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017), and Jeremy Waldron, *One Another's Equals: The Basis of Human Equality* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017).

السياسي لحقوق الإنسان. الحقوق الاجتماعية جزء من شِرعة المُثُل المكرَّسة في «الإعلان العالمي»، وبقيت محورية في نشاط الحقوق المنظَّم لفترة زمنية وجيزة. لكن بالمعنى الدقيق للكلمة، حقوق الإنسان لا تستلزم بالضرورة قدراً يسيراً من المساواة في التوزيع. وبرز هاجس لحقوق الإنسان، وهذا يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عندما أُخِلّ بالالتزامات الأخلاقية بالمساواة في التوزيع.

لذلك، المهمّة الجوهرية ليست مجرّد تحديد معالم تاريخ الحقوق الاقتصادية والسياسية، بل وتحديد مدى تلاؤمها مع الصراع الواسع على مرّ التاريخ المعاصر، للمجادلة وإفساح المجال أمام مستلزمَين مختلفَين للتوزيع: **الكفاية، والمساواة.** لكن حتّى عندما جرى التعامل مع الحقوق الاجتماعية بإنصاف، تلاشت مثالية المساواة المادّية في زماننا. في الحقيقة، جرى التعامل مع أحلام المساواة بجدّية، على المستويين الوطني والعالمي، قبل مجيء عصر حقوق الإنسان. لكن في عصر حقوق الإنسان، يجري تجاهل أهمّية العدالة خارج إطار حدّ الكفاية.

اقترنت الكفاية والمساواة في الأصل وتنافستا كمثاليتين مميّزتين لدولة الرعاية الوطنية الأولى في أثناء الثورة الفرنسية. ومن المهمّ أن نشير إلى أنّهما مفهومان مختلفان. فمن **ناحية**، الكفاية معنيّة بمدى ارتقاء الفرد عن مستوى **عدم امتلاك شيء** وحسن بلائه في ما يتّصل **بتوفر حدٍّ أدنى** لمتع الحياة. **ومن ناحية أخرى**، المساواة معنيّة بمدى **بُعد الأفراد عن بعضهم** في حصصهم في متع الحياة التي يحصلون عليها. تستدعي مثالية الكفاية بالضرورة، سواء كمبدأ تطبيقي لطريقة تخصيص الأشياء أو عقب توزيعها الأوّلي، أن يكون للسلع والخدمات (أو المال كما في اقتراحات تحديد دخل أساسي عالمي) حدٌّ أدنى لا يُفترض أن يغرق المرء أسفله. وهو يحدّد على وجه التخصيص إن كان الأفراد قد بلغوا خطّاً محدّداً للأشياء المتاحة بالقدر الملائم في ما يتّصل بالفقر المدقع. إذا كانت الكفايةُ الشيءَ الوحيد المهمّ، لن تكون الهرمية أخلاقية. وكتب توماس باين (Thomas Paine) في مطلع عام ١٧٩٦ تعبيراً عن هذا الالتزام الإقصائي بالكفاية: «لا يهمّني مدى ثراء المرء ما دام أحد لن يشقى بسبب ذلك». وبناء على وجهة النظر هذه،

هذا يكفي[٥].

لكن من منظور مثالية المساواة، الأمر لا يهمّ ما دام الجميع يحصلون على الكفاية وما دام المحرومون في منأىً، عن العوز (فمن باب أولى فقدان المأوى، والجوع، والمرض). بالنسبة إلى المساواتيين (egalitarian)، تنأى الأخلاق عن مجتمع لا تزال إمكانية وجود هرمية ضخمة فيه قائمة ولو أمكن الوفاء بأبسط الاحتياجات الأساسية. بناء على هذا الموقف، يلزم توفير ولو قدر يسير من المساواة في توزيع متع الحياة. وبخلاف ذلك، ربّما يتبيّن ظهور مجتمعين: أساليب عيش مختلفة، مع تعالي الأثرياء على من هم دونهم اقتصادياً، بحيث تكون الأخلاق سائدة ما دامت الاحتياجات الأساسية مؤمَّنة. ويلزم توفير حدٍّ أدنى للحماية من انعدام الكفاية، وكذلك تحديد حدٍّ أعلى لانعدام المساواة، أو حتّى التزام بطبقة وسطى عالمية. الالتزام بمساواة مطلقة في النتائج المادّية ليس ضرورياً، لكنّك تعبر الحدود من دفاع عن الكفاية إلى دفاع عن المساواة إذا كنت تصرّ على أنّ لمدى تعالي الثري عن البقيّة، بتخطّيه حدّاً أدنى ما، أهمّية أخلاقية ولو نأت البقيّة بنفسها عن الانحطاط أياً يكن تعريفه. وبناء على وجهة النظر هذه، الكفاية لا تكفي.

التمييز بين الكفاية والمساواة ضروري. لكنّ مستلزمات الكفاية والمساواة ليست في حالة تنافس شديد بالضرورة طبعاً، ولو من ناحية نظرية. وباستثناء بعض المتديّنين في حقبة ما قبل الحداثة والزهّاد الثوريين المعاصرين، أبدى معظم المؤمنين بالمساواة على مرّ التاريخ تقديراً كبيراً لقيمة إتاحة الكفاية أيضاً. لكن، وكحال توماس باين في القرن الثامن عشر أو الفيلسوف هاري فرانكفورت (Harry Frankfurt) اليوم، يتبنّى عدد متزايد من أنصار الكفاية مثاليتهم حصراً، مقارنة بالمساواتيين الذين لا يرفضون عموماً معياراً للتوزيع في حده الأدنى. في الواقع، حتى إذا أمكن بالمطلق للمهتمّين بالكفاية إعطاء الأولوية لها ببساطة، مع الإصرار على أنّهم يقدّرون المساواة كخطوة تالية مؤجَّلة، فالاعتقاد بأنّ هدف تحقيق الكفاية يعتمد على الإقرار بمزيد من انعدام المساواة أكثر شيوعاً[٦].

---

(٥) Thomas Paine, "Agrarian Justice," in: Thomas Paine, *Political Writings*, edited by Bruce Kuklick (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000), p. 3.

(٦) ترجع مقولة «الكفائي» لفرانكفورت (المزعومة) إلى ثمانينيات القرن الماضي، وقد تبنّاها منذ =

من الشائع أيضاً الاعتقاد بأنّ الكفاية والمساواة مترابطتان، بحيث لا يُحكَم على المُثُل الأخلاقية بأنّها صائبة أو خاطئة على الصعيد النظري فحسب، بل وفي تفاعل الكفاية والمساواة في الحياة الواقعية أيضاً. إذا ظهرت صحّة مقولة إنّ من تحقّقت أبسط احتياجاتهم الأساسية من خلال إتاحة الكفاية كانوا أقرب إلى نيل مقادير مساوية من متع الحياة بقدراتهم الخاصّة، لن يعود لخيار صعب من الناحية النظرية وجودٌ من الناحية العملية. أو إذا عدّلتَ على نحو تصاعدي ما يُعَدّ مقداراً كافياً من الأمور الأهمّ، ربّما تقترب باطراد من أن تصبح مساواتياً بطريقة غير مباشرة. من الناحية الفعلية، يلزم أن يدفع شخصٌ ما ثمن مستويات الحاجة المرتفعة التي عرّفتَها تصاعدياً، والراجح وجوب خفض منزلة الثري لا محالة لتقترب من منزلة الفقير الصاعد ليحصل ذلك.

لكن قبل أن نخلص في عجالة إلى أنّه ليس هناك خسارة من الناحية العملية في التشديد على الكفاية وحدها أو في المقام الأول، من المهمّ أن نتذكّر مدى سهولة المجادلة دفاعاً عن استنتاجات مناقضة ـ وبخاصّة اليوم. مع أنّه ربّما يأمل المرء بأنّ الكفاية (ولا سيما إذا حُدّدت تصاعدياً) قد تفضي إلى المساواة، يمكن أن يصبح الفقير بالمثل أقرب إلى توفير الكفاية مع جني الغني مكاسب أكبر. من الناحية العملية، ربّما تكون الكفاية أكثر انسجاماً من المساواة مع الهرمية. ومن المعقول على نحو متزايد أيضاً أنّ اهتماماً بالمساواة هو خير وسيلة لتحقيق الكفاية من الناحية العملية ـ أو أنّ رغبتنا على الأقلّ في توفير حدٍّ كافٍ أدنى للمحرومين مهدَّدة بقدر التخلّي عن سياسات مساواتية مباشرة. لكن ماذا لو لم تكن هناك وسيلة لكسب دعم سياسي لسلع كافية للمعوزين في المجتمع أو في شتّى أنحاء العالم، ما لم تتحقّق ظروف أكثر مساواة لأفراده، وبخاصّة إذا شعر الناس أنّهم شديدو الاختلاف عن رفاقهم في إيجاد ضمانات ولو لحدٍّ أدنى أساسي؟ انتُخب

= ذلك الحين روجر كريسب وغيره. انظر: Harry Frankfurt, "Equality as a Moral Ideal," *Ethics*, vol. 98, no. 1 (1987), pp. 21-43.

وبشكل أوضح، انظر:

Harry Frankfurt, *On Inequality* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015).

للاطلاع على أحد الردود، انظر:

Paula Casal, "Why Sufficiency Is Not Enough," *Ethics*, vol. 117, no. 2 (2007), pp. 296-326.

دونالد ترامب رئيساً للولايات المتّحدة، بموجب هذه القصّة، عندما غدا الحقّ في أبسط أشكال الرعاية الصحّية لغير القادرين رهينة حسّ عارم بالظلم في أوساط الطبقات العاملة والوسطى. ومن جانب آخر، آثر الأوروبيون على نطاق واسع قادةً شعبويين مع ما في ذلك من ارتدادات كبيرة محتملة على الحقوق الأساسية، لا بدافع الفقر، ولكن بسبب جمودهم حتى مع ازدياد الأثرياء ثراءً. ربّما يتعيّن عليك السعي من أجل مجتمع أكثر مساواة ولو لتأمين أبسط الحاجات الحيوية.

يتيح لنا التمييز بين الكفاية والمساواة رؤية عمق تحوّل عصر حقوق الإنسان إلى عصر ذهبي للأثرياء أساساً، وإن كان جيداً لبعض أشدّ الناس فقراً. لقد تحوّل معنى حقوق الإنسان ببطء مع أفول التطلّعات المساواتية. بقيت هذه التطلّعات قوية مدّة طويلة، بل وانتشرت من مجتمعات محلّية إلى مجمل أنحاء العالم. وعاد حلم الثورة الفرنسية بدولة رعاية توفّر الكفاية إضافة إلى مواطنة مساواتية ـ في بعض الأماكن على الأقلّ ـ عندما آذن الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية بأنواع جديدة من المجتمعات الوطنية. في تلك الحقبة، تقاسمت حقوقُ الإنسان مثاليةَ المساواة في التوزيع ضمن الدول. لكنّ حقوق الإنسان أصبحت في يومنا متلازمة (إلى جانب تجاوزات قادة مروِّعين وأعمال وحشية مأسوية) مع الكفاية العالمية وحدها. وبتوسيع غطاء حقوق الإنسان، غدت شعاراً على مستوى العالم في زمن طموح متقلّص. بعبارة أخرى، تحوّلت روح حقوق الإنسان والمشروع السياسي ـ الذي يربط الناسُ تلك الحقوق به ـ مع مرور الوقت، من مواطنة مساواتية ذات إطار وطني إلى حدٍّ أدنى لعيش الكفاف على مقياس عالمي. أصبحت حقوق الإنسان لغتنا للإشارة إلى قوّة تطلّعاتنا الأممية التي لا تقف عند حدود وطننا الخاص، وغدت شعاراً لحملات مناهضة للمعاملة التمييزية على أساس الجنوسة والعِرق والميل الجنسي. لكنّها أصبحت أيضاً لغتنا في قول هذه كافية (للتلميح إلى عنوان الكتاب)، في البداية على الأقل، في تضامننا مع رفاقنا البشر اعتراضاً على بقائهم ضعفاء ومحقّرين. وأصبحت حقوق الإنسان إلى حدٍّ مخيف حبيسة عصر انعدام المساواة الحالي. الهدف الرئيس لما سيأتي هو تحديد معالم تطوّر حقوق الإنسان لتوضيح طريقة وصولها إلى حالة الانحباس هذه، عن غير قصد بحسب اعتقادي ومن دون داعٍ في نظر معظم المدافعين عنها.

تعايشت مُثُل الكفاية والمساواة وتصادمت قبل القرن العشرين بزمن طويل. كانت الإمكانية متاحة منذ الثورة الفرنسية على الأقلّ لصوغ حقوق اجتماعية اقتصادية للأفراد كواجب لتوفير الكفاية، لكنّ الكفاية ارتبطت بالمساواة كما حصل منذ زمن بعيد. وبعد القرن التحرّري الذي تخلّل الحوادث الفرنسية ونشوء دولة الرعاية الوطنية، ترسّخت العلاقة بينهما. وعلى الرغم من الاهتمام بمرحلة ما قبل التاريخ لهاتين الفكرتين المثاليتين، من العصور الكلاسيكية القديمة إلى القرن التاسع عشر، مثّل ظهور دولة الرعاية في منتصف القرن العشرين حدثاً محورياً في مسيرتيهما.

لم يكن مفهوم حقوق الإنسان بارزاً في صعود الرعاية الوطنية بقدر بروزه في عصرنا الليبرالي الجديد. لكن أعيد تعريف حقوق الإنسان في نظر من دافعوا عنها ضمن إيكولوجيا دول الرعاية الجديدة في الحقبة التي وفّقت بين الكفاية والمساواة، حين تبلور عزمٌ على السعي وراءهما في وقت واحد. وكما أنّ مفهوم الحقوق الفردية توافق في الغالب مع الاقتصاد الليبرالي السياسي الكلاسيكي إبّان القرن التاسع عشر، مدافعاً عن حرّية التعاقد وحرّية الشخص وحرمة الملكية والتعاملات، فقد أعيد تصوّرها الآن من أجل عصر جديد للرعاية الوطنية، وعلى نحو مميّز في الإعلان العالمي في عام ١٩٤٨. بل إنّه حين ساور القلق المشكّكين في أربعينيات القرن الماضي من إمكانية عدم إسهام الحقوق في جعل الناس متساوين أكثر من ذي قبل، أصرّ آخرون على أنّها ساندت تلك المهمّة تحديداً.

خير وسيلة لفهم الإعلان العالمي، الذي يُستدَلّ به اليوم على تبرير الترابط مع المعاناة الشنيعة على أيادي الدول في الخارج، هي في عدّه تشريعاً لحقوق سياسية واجتماعية كجزء من إجماع على أنّ المواطنين بحاجة إلى دول جديدة وقوية حيث يعيشون. ستتيح دول الرعاية تلك المواطنةَ الجديدة التي يرى الناجون من الكساد الكبير ومن الحرب العالمية الثانية أنّهم يستحقّونها، وسيقنّن الإعلانُ العالمي صيغة المواطنة تلك. باختصار، برزت الحقوق الاجتماعية كجزء من رزمة مساواتية كبيرة. وحقيقة أنّه يُفهم في الغالب أنّ الكفاية والمساواة تأكيدان على أمرين مختلفَين في مشروع موحّد، هي السبب الرئيس للنظر مجدداً إلى ما سعت إليه دول الرعاية وحقّقته. ففي النهاية، لم يحقّق عملهما تقدّماً في مساعدة البائسين فحسب،

بل وكانا المشروعين السياسيَّين الوحيدَين اللذَين أمّنا، على الرغم من كلّ تسوياتهما ومحدوديتهما، قدراً من المساواة في التوزيع، ولا سيما في كبح هيمنة أوسع الناس ثراءً[٧].

لكنّهما لم تتحقّقا إلّا في أماكن معدودة، وفي صورة مشوّهة، لأنّهما أخضعتا الكثير على أساس الجنوسة أو العِرق أو أي امتياز آخر. لم يتمتّع معظم شعوب العالم بدول رعاية من أيّ نوع، لأنّهم عاشوا تحت سيطرة إمبراطوريات. العصر الذهبي لدولة الرعاية في العالم المتطوّر لم يمنع من ظهور إمبراطوريات عالمية أقامتها دول أوروبية وهيمنة الولايات المتّحدة في ذروة قوّتها ـ ولم يمنع «الإعلان العالمي» ظهورها أيضاً. ومع المُضيّ في إنهاء الاستعمار على الرغم من ذلك، حلم أكثر البشر بالمواطنة الاجتماعية التي شرعت الدول الغنية في بنائها وقتئذٍ. وراود الدولَ الجديدة التي خرجت من رحم النزاع مع الإمبراطوريات حلمٌ أكبر على صعيد رعايتها الوطنية الخاصّة، مستلهمة من مُثُل مساواتية (ومعتمدة برامج اشتراكية) بسرعة كبيرة. وتوصّل قادة تلك الدول إلى استنتاج راديكالي، وهو أنّه يستحيل بناء منتدى للعدالة في التوزيع في بلادهم ما دامت هرمية النموّ والثروة المتضخّمة باقية على المسرح العالمي. وهكذا وُلدت فكرة «العدالة العالمية».

وعقب الحرب العالمية الثانية، دعا الخبير الاقتصادي السويدي غونار ميردال (Gunnar Myrdal) إلى بناء «عالم رعاية» فوق دول الرعاية. وحقبة إنهاء الاستعمار جعلت دعوته أملاً مشوّقاً. لكنّ جاذبية الطموح المساواتي كانت أكبر في نظر أيقونات مناهضة الاستعمار منها في نظر دول الرعاية

---

(٧) أشهر إثبات لهذا الإنجاز وتلاشيه في سياقات وطنيّة مختارة تجده في: Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, translated by Arthur Goldhammer (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013).

انظر أيضاً: Anthony B. Atkinson, *Inequality: What Can Be Done?* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2015).

وللمزيد عن انعدام المساواة العالمي، انظر: François Bourguignon, *The Globalization of Inequality* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015); Branko Milanovic: *The Haves and the Have-Nots: A Brief and Idiosyncratic History of Global Inequality* (New York: Basic Books, 2011); *Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization* (New York: Belknap Press, 2016); and Simon Reid, *The Political Origins of Inequality: Why a More Equal World Is Better for Us All* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2015).

الأصلية؛ بل وكانت أكبر من جاذبية الاهتمام بحدٍّ أدنى للكفاية. وقدّمت تلك الأيقونات رؤية رائدة قائمة على توزيع مساواتي عالمي.

لكنّ السجلّ كان أكثر سوءاً في الدول المتحرّرة من الاستعمار، بعكس معظم الدول في العالم المتطوّر اقتصادياً ـ حيث ارتقى مفهوما الكفاية والمساواة بعد الحرب العالمية الثانية في ظلّ وفرة مادّية ـ ولم تلقَ مطالبتها بعالم رعاية صدىً بالتأكيد لدى الدول القوية والثرية. ولم يبقَ من هذا الحطام غير مفهوم المساواة، وأشير في زماننا إلى خلُق جديد غير مسبوق وهو محاربة الفقر على مستوى العالم. يقدّم لنا الفلاسفة الذي يدرسون أخلاقيات التوزيع العالمي فاتحة قيّمة حول طريقة حصول ذلك: ثورة حقوق الإنسان في زماننا مرتبطة بهاجس عالمي حيال «المعذّبين في الأرض»، لكن ليس بالمعنى المساواتي الذي أراده في الأصل الاشتراكيون ومروّجو تلك العبارة بعد حقبة الاستعمار.

كان النصر حليف أصولية السوق، وليس العدالة الاجتماعية، بدءاً بسبعينيات القرن الماضي، وإلى جانب رؤية جديدة لفهم حقوق الإنسان في إطار كوني وعابر للحدود الوطنية. لانت حقوق الإنسان مرّة أخرى أيضاً للاقتصاد السياسي للعصر، وعكسته بدلاً من أن تعرّفه. وقد أُعيد تأسيس هذه العلاقة التبعية في أوقات مختلفة وفي طرائق شتّى، فيما رُفض حلم الرعاية العالمية بازدراء وبعد أن أصبحت دول الرعاية الوطنية عرضة للهجوم على نحو متزايد. ومع السوابق التي حصلت في سبعينيات القرن الماضي وما بعدها، يبرز العقد الأول بعد عام ١٩٨٩ بصفته الزمان الذي علا فيه شأن سياسات حقوق الإنسان حتى مع تكريس أصولية السوق في العالم قاطبة. ماتت الشيوعية في موطنها الأصلي، واعتمدت الدولة الصينية نفسها اقتصاد السوق. وبذلك تلاءمت مع نمط عالمي متساهل مع مزيد من انعدام المساواة ولو كان من أخرجتهم من بؤرة الفقر ـ ومن ثَمّ رفعتهم إلى مستوى حماية الكفاية التي تخوّلها لهم حقوقُهم الاجتماعية ـ أكثر عدداً ممّن تلقّوا مساعدة بهذه الطريقة بوساطة أيّ عامل آخر في تاريخ العالم.

لم تكن الزمالة بين حقوق الإنسان وأصولية السوق أمراً حتمياً. ومع ذلك، تضافرت عوامل كثيرة على إيجاد هذه الزمالة. استُبعدت حقوق

الإنسان من حلم توزيع منصف عالمي ناصرته دول الجنوب نفسها في سبعينيات القرن الماضي. وعلى أطلال هذا الطموح السابق، أخذت حملةٌ ليبرالية جديدة مناوئة للرعاية بجميع المقاييس حقوقَ الإنسان رهينة. لم يكن السبب تأسيسَ كلٍّ من حقوق الإنسان وأصولية السوق على أرضيةٍ فردانية النزعة من ناحيةٍ أخلاقية وعدّ الدولة (ولا سيما الدولة بعد حقبة الاستعمار) وسيطاً تقنياً، وليس إطاراً، لتحقيق مشروع عالمي لكنّه فرداني (Individualist). وفي المقابل، حقوق الإنسان هي التي حُرّرت من بوتقة دولة الرعاية الخاصّة بها وأعيد تعريفها. وبقيت محاولة تعبئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عديمة الإثارة منذ أن أتاح انتهاء الحرب الباردة البدء بهذه التعبئة، ولا سيما حين كافح قضاة المحاكم الدستورية وجماعات الضغط الدولية وغير الحكومية لفرض هذه الحقوق. والأسوأ من ذلك أنّ حقوق الإنسان فقدت صلتها الأصلية بطموح مساواتي أكبر، وآثرت التركيز على توفير الكفاية.

إنّه لأمر عظيم الأهمّية أنّ التعامل مع حقوق الإنسان الخاصّة بالمرأة والجماعات المضطهدة على وجه الخصوص صار جدّياً أكثر من أيّ وقت مضى، وهو ما أزال صور تحيّز كلّ من دول الرعاية بعد الحرب والنزعة القومية والنزعة الدولية بعد الاستعمار أيضاً. لكنّ المساواة في التوزيع تعاني في العادة حتى مع تطوّر التطلّعات إلى المساواة في المنزلة. وعلى الرغم من بسط أمريكا هيمنتها الجيوسياسية في منتصف القرن العشرين، فقد خالفت الاتّجاه المهيمن بإحجامها عن الانتقال إلى دولة رعاية، إلّا أنّها صاغت بنموذجها - وقوّتها - تطلّعات عصر ليبرالي جديد تالٍ على نحو شديد الوضوح. وصارت إزالةُ أيّ سقف فرضته من قبلُ دولُ الرعاية الوطنية على انعدام المساواة وترفّع الأغنياء في العالم على من هم دونهم أيسر على أصوليّي السوق في أمريكا وغيرها من أي وقت مضى. وفي هذه الأثناء، كافحت أبرز الحركات الأخلاقية لمجرّد بناء سقف حمايةٍ عالمي للمعوزين. ومع أفول المُثُل والممارسات المساواتية، تأقلمت فكرة حقوق الإنسان مع الاقتصاد السياسي المسيطر، بحيث يمكنها إضفاء طابع إنساني عليه لكن من غير إسقاطه.

الشخصيات الرئيسة في هذه القصّة التي تحكي كيف تبلورت حقوق الإنسان في العالم وسط أطلال المساواة هي تلك الأكثر فصاحة، ونخصّ

بالذكر السياسيين والفلاسفة الذين جاهروا في بعض الأحيان بمُثُل شعبية والتزام عملي بوضوح وتعمّق. وفي هذا الصدد، لا غنى عن الفلسفة على وجه الخصوص، لأنّها تتيح مؤشّراً على فهم التطوّرات الكبيرة ـ لا نقصد بذلك القول إنّ المفكّرين هم المسؤولون عادة عن التغيير، فكيف بقول إنّهم ناجحون في الاضطلاع بدور روّاد المستقبل. عندما يسعى المفكّرون لرفع قضايا قائمة من ساحة صراع موصولة بالأرض إلى سماء مبدأ أخلاقي، غالباً ما يفقدون الاتّصال بإرادات فاعلة وحركات فعلت كلّ ما تستطيع لجعل تطلّعات العدالة الاجتماعية عصرية. أسهم المفكّرون في تخيّل معايير أخلاقية ذات صدقية، فيما هم يعيشون تاريخاً واسعاً شهد تبنّي مُثُل وهَجْر أخرى. وبصفته تاريخاً فكرياً وأيديولوجياً كُتب بدافع الاستياء من الاقتصار على الكفاية، مع التزامه بمساواة أكثر طموحاً، فذلك يستتبع اتّباعه بأجندة مزدوجة: يتقصّى هذا التاريخ المبدأ الأخلاقي المستقرّ في العمل السياسي والمخيّلة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يجاهر به المفكّرون غالباً، ويعيد أخلاقنا إلى أرض الواقع، مظهراً كيفية وجودها في جوار السياسة التي ألهمتها وأعاقتها. ليس هناك مجال لاتّخاذ موقف بشأن ما هو صائب وما هو خاطئ إلّا في التاريخ، لأنّه يتغيّر بسرعة بين يوم وآخر. لكن في هذه اللحظة على الأقلّ، يستحقّ تاريخ حقوق الإنسان أن يُحكى لأنّه يُظهر قدر المحاباة في نشاطنا، باختيارنا الكفاية فحسب، فيما تشتدّ الأزمات المستعصية في السياسة وفي الاقتصاد.

تشكّل النتائج تحدّياً سافراً لمُثُلنا السامية التي تتطلّب اليوم إعادة تكييف. ولا ريب في أنّ ثورة حقوق الإنسان تستحقّ الثناء لإنقاذها نموذج العدالة الاجتماعية من الصورة الإقصائية للغاية التي نشأ فيها. قلّة هم الذين يساعدون الرعاية المستبدّة اليوم ـ مع أنّ المستبدّين أسهموا في ولادة دول الرعاية، بل إنّ دول الرعاية الديمقراطية عانت في البداية إقصاءات متشعّبة، بناء على الجنوسة والعِرق وعوامل أخرى. وحتى إذا أمكنها دمج العدالة في التوزيع على نحو أفضل من أيّ مشروع سياسي قبل ذلك أو منذ ذلك، ليس هناك حنين مُقْنع إلى دولة رعاية استبدادية أو ديمقراطية إذا كان يعني التضحية بأحد المُثُل الأخلاقية لصالح مثال أخلاقي مساوٍ له في الأهمّية. إنّ المساواة في المنزلة ليست أقلّ أهمّية من المساواة في

التوزيع[٨].

لكنّ العكس صحيح أيضاً، ولذلك يثير استحضار التزامات دولة الرعاية بعدالة التوزيع سلسلة من الأسئلة الموجَّهة إلى من قد يحتفي مقابل ذلك بتعدّدية الدولة وتسامحها في عصر حقوق الإنسان. هل يلام المدافعون عن حقوق الإنسان باهتمامهم بالكفاية العالمية على تفشّي انعدام المساواة في دول كثيرة وفي العالم (وفقاً لبعض المقاييس) أيضاً؟ هل يوجد بدائل لإعادة تعريف حقوق الإنسان وبروزها في عصرنا كلغة سياسية عالمية على المدى البعيد، لكنّها مفرَّغة من التضامن؟ وهل هناك طريقة لعودة حقوق الإنسان إلى علاقتها الأصلية بالمساواة في التوزيع، أو حتى صعودها إلى المسرح العالمي ـ كما أرادت تومينوفا مردّدة صدى أصوات كثيرة بعد الاستعمار؟

ليس هناك سبب كي تستمرّ مُثُل حقوق الإنسان في العلاقة التكيّفية التي أقامتها من قبل مع أصولية السوق ومع نتائج انعدام المساواة. ربّما تخدم حقوق الإنسان كما ينبغي في شجب ذيول انعدام المساواة عندما تهدّد المعايير الدنيا للحرّية والأمن وإتاحة الموارد التي تحميها حقوق الإنسان. لكنّ ذلك لا يعني أنّه لا أعراف حقوق الإنسان ولا أنواع الحركات التي تعلّمنا ربطها بتلك الأعراف ـ الانخراط في سياسة معلوماتية تقوم على «التسمية والتشهير»، وتعمل بطريقة احترافية، وتبجّل القضاة بصفتهم جهات مثالية لفرض الأعراف الأساسية ـ أهلٌ لتحدّي تكملة الكفاية بالمساواة نظرياً أو عملياً. وبما أنّ بروز مُثُل حقوق الإنسان حصل في عصر ليبرالي جديد، فإن قدرة ممثّليها المعتادين على العثور على بوابة للخروج منه بمفردهم أمر مستبعد للغاية. يستطيع المدافعون عن حقوق الإنسان العمل على انتشال أنفسهم من زمالتهم الليبرالية الجديدة، حتى عندما يشير الآخرون إلى القيود المفروضة عليهم، كي يُعيدوا لحلم المساواة أهمّيته من الناحيتين النظرية والعملية. إذا نجحت المجموعتان، ففي وسعهما إنقاذ نموذج حقوق الإنسان من مصير غير مقبول: جعلَ العالم أكثر إنسانية لكنّه عديم المساواة بشكل دائم.

---

(٨) للاطلاع على مثال من جملة أمثلة كثيرة على حنين غير نقدي، انظر: Tony Judt, *Ill Fares the Land* (New York: Penguin Press, 2010).

وقارن مع: Samuel Moyn, "Unfinished Arguments," *New York Times*, 28/1/2015.

الفصل الأول

الإرث اليعقوبي: أصول العدالة الاجتماعية

حارب الشعبُ الإنكليزي قوى المحور وحده في عام ١٩٤١، وأوشك على بناء دولة رعاية شعبية. قد استلزمت آلام المحاصرين وتضحياتهم ومحنة العزلة نوعاً جديداً من المواطنة الاجتماعية. وفي ذلك العام، صاغ وليام تيمبل (William Temple)، رئيس أساقفة يورك (ورئيس أساقفة كانتربوري بعد وقت وجيز) عبارة «دولة الرعاية». ستكون هذه العبارة مختلفة عن «دولة السلطة» فحسب التي أقامها الاشتراكيون القوميون الألمان قبل ذلك، لتحقيق سياسة إعادة التوزيع والضمان الاجتماعي من دون القضاء على الحرّيات الشخصية. وعلى الرغم من تحالف لم يكن منه بدّ مع الاتّحاد السوفياتي لإسقاط أدولف هتلر، برزت دولة الرعاية بصفتها البديل الوحيد عن الدولة الشمولية الذي قدّمه «الغربُ» للشرق بمظاهره المتنوّعة، ثمّ استهوت دولة الرعاية العالم أجمع في آخر المطاف(١).

لكنّ الحقيقة أنّه لم يكن قد اتّضح إن كان في مقدور الديمقراطية الليبرالية تحمّل دولة الرعاية الحديثة التي بدا أنّ الظروف الاقتصادية تتطلّبها وأنّ ما يسمّى الدول الشمولية قد مضت نحو إقامتها أيضاً. ففي الولايات المتّحدة ـ التي عاشت من قبل بعض تجارب «الاتّفاق الجديد»، لكنّها بقيت تناقش مسألة خوض غمار الحرب وعصر المواطنة الاجتماعية أيضاً ـ درس بروفسور يُدعى روبرت روسويل بالمر (Robert Roswell Palmer) بدايات هذه الدولة الجديدة وأصول النقاش حول طريقة تنظيمها على التحديد. تتبّع آثارهما وصولاً إلى الدولة اليعقوبية بين عامي ١٧٩٣ و١٧٩٤ إبّان الثورة

(١) William Temple, "The State," in: William Temple, *Citizen and Churchman* (London: Eyre and Spottiswoode, 1941).

الفرنسية. قال بالمر إنّ الدولة اليعقوبية مالت إلى الدكتاتورية في ظروف طارئة كما فعلت دول عديدة في القرن العشرين وهو الأمر الذي اتُّهم بفعله رئيسه فرانكلين روزفلت العظيم من الحزب الديمقراطي. بتأرجح اليعاقبة أنفسهم بين الديمقراطية والدكتاتورية، ابتكروا دولة ستكون «تدخّلية تقدّم خدمات اجتماعية، وتخطّط لمؤسّسات البلاد وتوجّهها، مستخدمة تشريعات لرفع شأن الإنسان العادي». ونشير إلى أنّ الثورة الفرنسية قدّمت حقوق الإنسان للدول الحديثة كلغة تواصل مشتركة للسياسة ـ وأشعلت أيضاً صراعاً مثيراً للجدل من أجل الرعاية الاجتماعية[٢].

يعتمد تاريخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو تاريخ لم يُدوَّن يوماً، على إطار عمل يصف مجمل تطلّعات المؤسّسات السياسية التي تشكّل تلك الحقوقُ جزءاً منها. ومن المهمّ أن نتتبّع الإعلان عن كلّ حقّ من الحقوق الاجتماعية التي بات معترفاً بها ـ الحقّ في التحصيل العلمي والإغاثة العامّة أولاً، ولاحقاً الحقّ في العمل والتمتّع بحمايات مكان العمل، وأخيراً رزمة من المستحقّات الأخرى. لكن إذا تتبعنا الحقوق، الواحد تلو الآخر، أو حتى جملة واحدة، نجد أنّ نشوءها غير منطقي. في الواقع، يستلزم تاريخ هذه الحقوق وصفاً للأصول الأيديولوجية الرئيسة لدولة الرعاية، ومن ثَمّ وصفاً للردود المتعارضة على ما وُصف في القرن التاسع عشر بـ«المسألة الاجتماعية». يُظهر هذا الوصف بدوره أنّ اختزال أصول دولة الرعاية وحلّ المسألة الاجتماعية بتبلور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأضيق نطاقاً في عصر ما قبل التاريخ سيكون خطأً جسيماً، وذلك عائد من بعض الوجوه إلى شكوك قديمة فيما إذا كانت الحقوق لغة صالحة لتحقيق العدالة الاجتماعية. في الواقع، لم يتّضح لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية نوع النظام السياسي الذي يمكنه إتاحة حمايات بأدنى قدر ملائم. يلزم أن يجعل هذا النظامُ مكانَ العمل الحديث أكثر إنسانية، وأن يبني ملاذات، كالتأمين ضدّ البطالة، للوقاية من رياح الاقتصاد الحديث العاتية. أخيراً،

---

(٢) R. R. Palmer, *Twelve Who Ruled: The Committee of Public Safety during the Terror* (Princeton, NJ: Princeton University Press; London: H. Milford, Oxford University Press, 1941), p. 311.

يشير هذا الفصل إلى إحياء تأريخ اجتماعي ديمقراطي للثورة الفرنسية وللتاريخ المعاصر، ومخالف للروايات المثالية الماركسية المهيمنة والروايات «التنقيحية».

يستلزم توفير خدمات أساسية في مجالات كالصحّة والإسكان لمن لا تتيح لهم أعمالُهم موارد كافية أو للأشخاص حديثي السنّ أو الذين يفتقرون إلى المقدّرات أو الذين لا تسمح لهم أعمارهم بالعمل أصلاً. لكنّ الأهمّ أنّ نشأة الحقوق الاجتماعية تبعت مسار مُثُل أخرى، وبخاصّة مثال تعميم المساواة الماديّة. وبدءاً بالدولة اليعقوبية وانتهاءً بدولة الرعاية بمظاهرها الدكتاتورية والديمقراطية في القرن العشرين، تعيّن أن يكون التوزيع بالقدر الكافي، الذي تتيح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وسيلة لتصوّره، متناغماً مع طائفة من الآمال البديلة. من هذه الآمال التطلّع إلى إيجاد حدٍّ أدنى للمساواة في التوزيع في أوساط المواطنين - تحديد حدٍّ أدنى للحماية من أسوأ العواقب بإتاحة الخدمات الأساسية، وتحديد حدٍّ أقصى أيضاً للثروة ووضع قيد على الهرمية الماديّة[٣].

بتقنين الأمم المتّحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في عام ١٩٤٨، كرّست دولةَ الرعاية الديمقراطية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة. وبذلك فعلت ببساطة ما هو أكثر من تقديس مثال الكفاية في التوزيع الذي عرّفه الإعلان بشكل صريح في سلسلة مستحقّاته الأساسية؛ إذْ إنّها جسّدت مشروعاً سياسياً طموحاً للمساواة في التوزيع. جرى التخلّي عن مشروع دولة الرعاية النازية القائم على الإبادة الجماعية، لكنّ دول الرعاية الديمقراطية المنتصرة صُمّمت أيضاً لبعض المنتفعين في المجتمعات الوطنية. والدول الأوروبية الغربية التي مضت إلى أبعد مدى نحو الرعاية هي نفسها أكبر الدول الإمبريالية التي استثنت من

---

(٣) اعتمدتُ في الأساس على تأريخين عامَّين (متضاربَين) للعدالة في التوزيع، انظر: Christopher Brooke, *Who Gets What? A History of Distributive Political Theory from Rousseau to Rawls* (forthcoming), and Samuel Fleischacker, *A Brief History of Distributive Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004), p. 2.

للمزيد عن تاريخ المساواتية، انظر: Pierre Rosanvallon, *The Society of Equals*, translated by Arthur Goldhammer (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013).

المحاولات التي بُذلت لجمع تاريخ الحقوق الاجتماعية قبل القرن العشرين غير موجودة عملياً، لكن انظر: Wilhelm Brepohl, *Die sozialen Menschenrechte: Ihre Geschichte und ihre Begründung* (Wiesbaden: Europäische Verlagsgesellschaft, 1950), and Peter Krause, "Die Entwicklung der sozialen Grundrechte," in: Gunter Birtsch, ed., *Grund- und Freiheitsrechte im Wandel von Gesellschaft und Geschichte* (Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1981).

كرمها الغالبيةَ العظمى من البشرية في الأراضي المستعمَرة. كما أنّ دول الرعاية الجديدة أقامت للامتيازات هرميات محلّية، وبخاصّة على أساسَي العِرق والجنوسة. والدول التي أتاحت الرعاية الديمقراطية بعد وقت طويل من سقوط هتلر وطوال حقبة أربعينيات القرن الماضي لمواطنيها كاملي الأهلية واصلت حكم جلّ أصقاع المعمورة وشعوبها، وهي حقيقة لم يفعل «الإعلان العالمي» لتغييرها شيئاً. تحمّلت دولة الرعاية عبء تقديم الخدمات للذكور في المقام الأول، ومن بينهم أبناء الإثنيات والعرقيات المحلّية. كان للنساء والأطفال شأن بالتأكيد، لكنّ برامج دولة الرعاية تعاملت مع محنتهم كمنتج ثانوي، وسخاؤها كرّس خضوعهم لمصير أمّة العاملين الذكور، ولا سيما عندما تبنّت دول الرعاية سياسات إنجابية ـ وهي حقيقة لم يفعل حظر التمييز المنصوص عليه في «الإعلان العالمي» لفرضها شيئاً على نحو صادم مدّة طويلة. باختصار، قصّة نشوء الحقوق الاجتماعية في دولة الرعاية غامضة حين تُفصَل عن قصّة صور تكافؤ الفرص التي تتيحها الدولة وكذلك صور التمييز فيها.

بذلت الدولة اليعقوبية وسعها من الناحيتين النظرية والعملية لإطلاق نقاش دائم حول التوزيع المنصف في التاريخ المعاصر، ولا سيما حول معضلة توفير متع الحياة بالقدر الكافي من دون إهمال تحقيق مساواة مادّية ما بين المواطنين. لكنّ تقييم إسهامات الفكر الاشتراكي والأحزاب الجديدة ونقابات العمّال التي ارتقت بمُثُلها عن المستوى الذي كانت عليه في آخر القرن التاسع عشر يفتح مساراً للأصول الأيديولوجية الأهمّ لدول الرعاية في القرن العشرين في التسوية الطبقية وإدراجها الأهداف المساواتية وهدف توفير ما يكفي للمحتاجين. وعقب دولة الرعاية اليعقوبية، بُذلت محاولة جدّية للموازنة بين الكفاية والمساواة والجمع بينهما ـ ومن ثَمّ إزالة التجاذب بينهما ـ ما إن بدأت ائتلافات الرؤساء والمرؤوسين الاجتماعيين باستكشاف إمكانية التوفيق بين حدَّي عدم فعل شيء وتغيير كلّ شيء وطريقة تحقيق ذلك. وقد حقّق هذا النموذج السياسي الجديد مساواةً اجتماعية اقتصادية غير مسبوقة في ظروف الوفرة الحالية مقارنة بالمناخ الليبرالي في القرن التاسع عشر والمناخ الليبرالي الجديد في القرن الحادي والعشرين. لكنّ هذه المساواة اقترنت باستثناءات سافرة في إسباغها طابعاً اجتماعياً على المواطنة ـ

استثناءات شملت سكّان المستعمرات والنساء وغير البيض إضافة إلى فئات محرومة أخرى. لكن تحتّم وصول حدّها الأدنى لتضمين مساواتي إلى أقاصي الأرض قبل أن تظهر الليبرالية الجديدة في زماننا، إلى جانب حركة حقوق إنسان ذات تاريخ حافل عالجت الاستثناءات التاريخية في دول الرعاية حتى عندما لم تكتمل المساواة المادّية التي صاغتها الحركة.

طرأ تغيّر حاسم على تعريف العدالة الاجتماعية وتحقيقها بين الأزمنة الغابرة والأزمنة الحديثة. وقد ظهرت آفاق النموّ فيما تلاشت ببطء القيود الإلهية أو التي أملتها الضرورة الاجتماعية. وعلى الرغم من المُثُل الأخلاقية القديمة التي تخدم الفقراء والتي نسّقت التوزيع بالتساوي، بدا استئصال الفقر أو النضال من أجل مجتمع منصف غير ممكن عملياً. جاء في سفر التثنية: «لأَنَّهُ لَا تُفْقَدُ الْفُقَرَاءُ مِنَ الأَرْضِ» (تث. ١٥ :١١). وإذا كان أفلاطون قد احتفى بـ«الشيوعية» كوصيّ على مدينته المثالية، فلا هو ولا أرسطو كانا في وضع يمكّنهما من تطوير نظرية للعدالة في التوزيع انطلاقاً من مقدّمات أولى، وذلك عائد من بعض النواحي إلى استحالة تصوّر حكومة يمكن أن تناضل لتحديد ما يحصل عليه كلّ شخص.

لطالما ساد تصوّر بأنّ تقديم مقدار كافٍ من متع الحياة يعدّ من بين أكثر الأمور جوهرية في الرغائب الأخلاقية، لكون ذلك مسألة أخلاقية ودينية. وبدافع التضامن الإنساني، أمرت الأديان التوحيدية المختلفة بالإحسان (وذلك من خلال هيئات دينية غالباً) إلى أكثر الناس معاناة من الظلم، واعظة بالتأكيد: «محتكر الحنطة يلعنه الشعب» (أم. [١١ :٢٦]). بل إنّه يمكن للمجتمعات الدينية تقنين تقديم الخدمات لمحاربة العوز. لكنّ الهرمية الضخمة انتصرت من دون معارضة تُذكر. وجاء في سفر اللاويين ٢٥ أنّ الله افترض فرائض (ربّما لم تُشرَّع في أي مكان)، وأنه يعيد كل خمسين سنة جميع بني إسرائيل إلى نقطة بداية موحّدة، لتقويم سوء التوزيع بانتظام. الواضح أنّه لم يكن لدى المسيح مقام للأثرياء، لكن على الرغم من علوّ شأنه كقبس ديني غيور يعظ عن نهاية العالم، فهو لم يحضّ على اعتماد أعراف المساواة الاقتصادية ولا حتى السياسية ـ لعدّة قرون على الأقلّ. حضّ تلامذتَه في «موعظته على الجبل» على عدم القلق بشأن حاجاتهم الحيوية، وقال: «لكنّه مِنْ أَجْلِ هذَا أَقُولُ لَكُمْ: لَا تَهْتَمُّوا لِحَيَاتِكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ،

وَلَا لِلْجَسَدِ بِمَا تَلْبَسُونَ». . . و«بَلِ اطْلُبُوا مَلَكُوتَ اللهِ، وَهذِهِ كُلُّهَا تُزَادُ لَكُمْ» (لوقا، 12: 22 ـ 31؛ انظر أيضاً متى، ٦: ٢٥ ـ ٣٣). وعكس المسيح في إرشاد تلميذه بولس مفهوم المساواة السياسية اليوناني في وصف مثال الإغاثة في وقت المجاعة من خلال العون المتبادل: «فإنه ليس لكي يكون للآخرين راحة ولكم ضيق، بل بحسب المساواة لكي تكون في هذا الوقت فضالتكم لأعوازهم كي تصير فضالتهم لأعوازكم حتى تحصل المساواة» (٢ كورينثيوس ٨: ١٣ ـ ١٤). وبخلاف ذلك، تكون مخاطر الثروة فرص خلاص لصاحبها، وليست إهانة للعدالة في العالم. وكان الشيء الذي برز مع المسيحية عند انتقالها من فلسطين الريفية إلى أولى بيئاتها الحضرية حوالَي عالم البحر الأبيض المتوسّط معياراً من التضامن مع الفقراء أكثر قوة بكثير. إنّ ممارسة الإحسان العام في العالم الروماني من أجل التباهي الحضاري ـ ثقافة تأمين ضروريّات الحياة والتّرفيه عن الناس ـ أفضت إلى فضيلة إغاثة الفقراء، وهذا يشمل الفقراء من المجتمعات الدينية الأخرى[٤].

أساء مفهوم «الكفاية» نفسه ـ الذي افتقرت إليه اللغات الكلاسيكية قبل تقبّل عقيدة التوحيد ـ ترجمة التلميحَ في «سفر الأمثال» (٨:٣٠) حيث ترجم إلى الخبز الذي التُمس من الله توفيره للجميع. تُوسّل إلى الله في العبرية كي يتيح مقداراً «مخصّصاً» بحكم عرف أو قانون، من غير الإشارة إلى أنّ هذا المقدار يسدّ الحاجات الحيوية. لكن في الوقت الذي ظهرت فيه بعض الترجمات ـ إلى اليونانية في «الترجمة السبعينية»، ولاحقاً في بعض الترجمات الدارجة ـ عُدّت الكلمة بأنّها تعني مقداراً مُرضياً. واستبدل مؤرّخا سيرة عيسى، متّى (٦:١١) ولوقا (١١:٣)، «مخصّص» بكلمة «يومي». ورُبط سخاء الله منذ التفسيرات الأولى لهذه الفقرات بعيش الكفاف. وعابت أطروحة «حول الأغنياء» «*On Riches*»، وهي أطروحة بيلاجينية (Pelagian Treatise) راديكالية من القرن الخامس، الثروةَ وحقّرت الفقر على حد سواء، وقالت الأفضل حصول كلّ واحد على ذلك المقدار الملائم فحسب من الله

---

(٤) انظر: Paul Veyne, *Bread and Circuses: Historical Sociology and Political Pluralism*, translated by Brian Pearce (London: Penguin, 1992); Peter Brown, *Poverty and Leadership in the Later Roman Empire* (Hanover, NH: University Press of New England, 1992), esp. chap. 1, and L. L. Wellborn, ""That There May Be Equality": The Contexts and Consequences of a Pauline Ideal," *New Testament Studies*, vol. 59 (2013), pp. 73-90.

أو من البشر، وهذا يناظر من الناحية العملية حدّاً أدنى وآخر أقصى في التوزيع. بل إنّه افتُرض أنّه إذا اختفت الثروة، لن يعود هناك فاقة، ومن ثمّ فإنّ المساواة والكفاية متماثلتان من الناحية العملية. لكن لم يجادل أحد بأنّه لزم تحقيق هذا المعيار من خلال سلطة سياسية. لكنّ البشرية افتقرت إلى دول حديثة لفرض العدالة في التوزيع وتقنينها؛ بل ولم تعتقد بوجوب فرضها وتقنينها، إلّا من خلال أعراف مجتمعية. والبرامج المجتمعية المتنوّعة التي شدّدت طوال قرون على المساواة في التوزيع في أيام الوفرة أو على معيار أقصى من الكفاية بقيت طوباوية وحكراً على الأجيال القديمة[٥].

قطعت النصوص القديمة والعائدة إلى القرون الوسطى وإلى مطلع الحداثة شوطاً أبعد بكثير من التعامل مع عالم خارج إطار الخصومة وهرمية الأغنياء والفقراء كحلم كاذب، حيث مضت في توقع الحاجة إلى حد أدنى ملائم، حتى وإن جرى تأطيره في حالات نادرة كحقّ فردي، أو في حالات أشدّ ندرة كواجب سياسي. بقي التصدّق عند مستويات متنوّعة من التنظيم، وأكثرها محلّي، قديمة قدم العالم. بل إنّ الفكر في القرون الوسطى تحدّث عن زعم ضرورة اللصوصية في بعض حالات لسدّ حاجة ماسّة. ورأى توما الأكويني (Thomas Aquinas) أنّ عدم إتاحة حدٍّ أدنى للبقاء جعل الملكية «شائعة» لمن يريد، في حين أنّ الآباء الفرانسيسكانيين الروحانيين بيّنوا في القرون اللاحقة أنّه كان في مقدور أتباع المسيح الذين ليس لديهم أملاك استخدام أملاك الآخرين من أجل البقاء. وبحلول مطلع حقبة الحداثة في أوروبا ـ ومع أنّ حقوق الفقراء الطبيعية كانت أقلّ شيوعاً من أن يجري إقرارها ـ كانت هناك محاولات متداعية لترسيخ الإحسان إلى المتسوّلين من خلال سياسة، تميزت بأنها في الأساس تأمين ضدّ الانهيار الاجتماعي. كان ذلك في الأساس مسألة عادة شائعة ومراسيم مختلطة، ولا سيما في «قانون الفقراء» (١٦٠١) في إنكلترا في عهد الملكة إليزابيث. وحتّى في غمرة

(٥) عبّرت الترجمة السبعينية عن Leḥem huqqi العبرية باللازم والكافي، ويُفترض أنّها أساس بعض ترجمات لاتينية لاحقة بـ sufficientia. للمزيد عن استحداث مصطلح «الكفاية» في اللاتينية وفي On Riches، انظر: Peter Brown, *Through the Eye of a Needle: Wealth, the Fall of Rome, and the Making of Christianity in the West, 350-550* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012), chap. 19, p. 315.

تحريض جماعتَي «المساواتيين» و«الحفّارين» إبّان الثورة الإنكليزية في أربعينيات القرن السابع عشر، بدت المساواة في التوزيع في نظر من تخيّلها من الدعاة الهامشيين أشبه بوعد توراتي يتحقّق في آخر الزمان أو تجربة محلّية لغريب يتكرّر وإن كان عادلاً من الناحية الأخلاقية. ولطالما صدرت مزاعم في الفكر السياسي العلماني بأنّ المحافظة على الجمهوريات تستلزم إيجاد عوائق أمام الثروات الفاحشة لقلق وجيه من أنّ الفناء هو العاقبة الحتمية لانعدام المساواة المفرط، فيما شهد مطلع الحقبة الحديثة إحياء هذه المزاعم. صحيح أنّ الحدود القصوى للثروات والفقر وُجدت من عهد اليونانيين إلى جايمس هارينغتون (James Harrington) في القرن السابع عشر (إضافة إلى أتباعه الثوريين الأمريكيين)، لكنّها وُجدت كمسألة استقرار للثروة المشتركة لا كمسألة عدالة، وليس باسم المساواة المادّية. ولم يصبح شيءٌ ما على شاكلة العدالة في التوزيع وارداً على نطاق واسع ضمن النظام السياسي في أوروبا لغاية القرن الثامن عشر، سواء بهدف تحقيق الكفاية أو تحقيق المساواة(٦).

عندما حصل ذلك آخر الأمر، تنافست صدقية سياسة قائمة على الكفاية الإلزامية مع صدقية سياسة قائمة على المساواة الإلزامية من البداية. الشيء الذي أعقب ابتداع مُثُل العدالة في التوزيع الحديثة كان واحداً من تحوّلات جوهرية في فهمنا للطريقة التي ينبغي للبشرية بموجبها العيش معاً وفقاً لأيّ

---

(٦) أدين بالكثير لـ: Julia McClure, "The Deep History of Socio-Rights" (Unpublished), الذي يعتمد على مؤلّفات كثيرة مثل: Gilles Couvreur, *Les Pauvres ont-ils des droits? Recherches sur le vol en cas d'extrême nécessité depuis la Concordia de Gratien (1140) jusqu'à Guillaume d'Auxerre (1231)* (Rome: Presses de l'Universitei Greigorienne, 1961), and Virpi Mäkinen, "The Franciscan Background of Early Modern Rights Discussion: Rights of Property and Subsistence," in: Jill Kraye and Risto Saarinen, eds., *Moral Philosophy on the Threshold of Modernity* (Dordrecht: Springer, 2005).

للاطلاع على معلومات عن أولوية النظام الاجتماعي في السياسة المتّصلة بالقحط والطاعون، انظر مثلاً: Michael Braddick, *State Formation in Early Modern England, c. 1550-1700* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000), chap. 3.

وللمزيد عن سياسات الدولة الفرنسية لاحقاً قبل الثورة، مثل ateliers de charité، انظر: Olwen H. Hufton, *The Poor of Eighteenth Century France, 1750-1789* (London: Clarendon Press; Oxford University Press, 1974), chap. 6.

مقياس. وكما الكثير من حالات الانقطاع في القرن الثامن عشر، يبدو أنّ هذا الانقطاع حصل حين أصبح المجال الاجتماعي شيئاً مميّزاً. كان مفهوم «المجتمع» محظوراً قبل ذلك في الرؤى التي أعطت الأولوية لله أو للطبيعة كسلطة فوق البشر ويتعيّن على البشر الامتثال لها، وبموجب ذلك عُرّفت النظم السياسية بحسب علاقتها بالشرع الإلهي أو بالقانون الطبيعي. وفي المقابل، أصرّ مبتدعو فهم جديد للإنسانية في عصر التنوير على أنّ لتركيبة المؤسّسات الاجتماعية الأثر الأكبر في تحديد طريقة عيش الناس، وهذا يشمل ما يؤمنون به في ما يتّصل بالألوهية ونوع السلطة السياسية التي يتّبعونها. و«حصل تحوّل جوهري في ما يمكن أن يسمّى مفردات العلاقات الإنسانية في تلك الحقبة». ووصف مفهوم «المجتمع» الذي صيغ حديثاً بأنه «كيانٌ لا يدين بوجوده إلى أيّ سلطة دينية أو سياسية، ولا إلى أيّ مبدأ خارج عنه بالتأكيد». دلّ ذلك على تحوّل عميق في كيفية «تخيّل» الأوروبيين «العالم من حولهم: من منظور عدّ النظام الدنيوي البشري خاضعاً لمحدّدات خارجية (إلهية على وجه الخصوص)، إلى جهة عُدّت مستقلّة أو ذاتيّة التنظيم». ولم تكن هناك إمكانية لوجود «عدالة اجتماعية» قبل «المجتمع»[(٧)].

هذا التطوّر أساسي لفهم نشوء الخلاف الحديث حول التوزيع. زعم العالم السياسي جايمس سكوت (James Scott) في مقولة مؤثّرة لكنّها مضلّلة في سبعينيات القرن الماضي بأنّ المجتمعات الريفية انتظمت طوال التاريخ المدوَّن كما في العالم المعاصر على مبدأ حدّ الكفاف الأخلاقي، بل وعلى التزام سياسي ضمني بـ«الحقوق الاجتماعية». اعتمد الفلاحون استراتيجيات متنوّعة لضمان بقائهم في عالم محفوف بالشكوك، وتوقّعوا اضطلاع السلطات السياسية المحلّية بدور حين تخفق استراتيجياتهم العنيدة القائمة على توفير الكفاف. علّل سكوت ذلك بالقول: «الحقّ في الحصول على حدّ الكفاف عرف اجتماعي أساسي في القرية»، في سياق كفاحه لفهم موجة الاضطرابات الفلاحية في زمانه. كانت الانتفاضات احتمالاً قديماً، وكانت شرارتها تشتعل حين يخفق الحكم في مساعدة الفلاحين على تأمين حدّهم

(٧) David Bell, *The Cult of the Nation in France: Inventing Nationalism, 1600-1800* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001), p. 26.

معتمداً على منطق كيث بايكر (Keith Baker)، وبخاصة مارسيل غوشيه (Marcel Gaushet).

الأدنى من الاحتياجات الأساسية. من الأهمّية بمكان في نظر سكوت وصف توقّع الحصول على الكفاف بأنّه «حقّ اجتماعي»، مع أنّه عندما لا يتمّ توفيره، لا يملك الفلاحون علاجاً سوى الغضب والثورة ولم يطالب أحدهم يوماً بحقّ مخوَّل ذي أهمّية سياسية. لكنّ سكوت يعلّل ذلك بالقول: «هناك نمط... حقوق... بُني [هذا] النظام على ضمان حقوق اجتماعية دنيا عند انتفاء الحقوق السياسية والمدنية». بل ومضى سكوت إلى حدّ الزعم بأنّ الفلاح يرغب في الواقع في تحقّق إمكانية الحصول على حدّ الكفاف عوضاً عن المساواة: «يجب أن يكون للجميع منازل ومعايش، لكن لا يجب أن يكون الجميع متساوين»(٨).

وعلاوة على مخاطر التعميم عبر الزمان والمكان، ليس من السهل القفز من بحث عن كفاف مادّي إلى إيمان بحقوق اجتماعية تفرض واجبات سياسية بصفتها مسألة عدالة إلزامية. لو كانت كذلك، لكان من الصعب أن تصبح هذه الحقوق في صميم السياسة الحديثة حصراً. بل إنّ هناك شكوكاً أكبر في افتراض أنّ مثل هذه الالتزامات أكثر أساسية أو بدائية بطريقةٍ ما من تلك المتعلّقة بالمساواة في التوزيع. إنّ ملاحظة اعتناء بعض المجتمعات الفلاحية بنفسها شيء، ولا سيما حين تكون على شفير مجاعة، وافتراض عرف قديم متعلّق بحقوق اجتماعية مستقلّة عن نشوء الدول وفي غياب شرط المساواة المادّية الجديد بالمثل شيء آخر. الحقّ أنّ الكفاية والمساواة لم يظهرا في جملة التزامات العدالة الاجتماعية إلّا في القرن الثامن عشر حين تجلّى المجتمع نفسه لأفراده حديثاً وغدت العلاقات الاجتماعية العادلة شيئاً يتحقّق من خلال السياسات والأسواق. إنّ انتفاء التنويهات الخيالية بالمساواة لا يقلّ وضوحاً عن انتفاء الفزع من متاعب البؤس من السجلات التاريخية للآراء الأخلاقية. غير أنّه لا يمكن للمخيّلة السابقة للحداثة رفع مرتبة الكفاية فوق مرتبة المساواة كهدفين للعدالة الاجتماعية لسبب بسيط، وهو أنّه لم يكن قد فُهم بعد أنّ البشر يعيشون في مجتمع لم يبنه ويجعله قابلاً للتغيير غير البشر أنفسهم.

استنار سكوت بانتعاش مجموعة واسعة من التوقّعات الشعبية الجديدة

---

(٨) James Scott, *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in South east Asia* (New Haven, CT: Yale University Press, 1976), pp. 176, 181 and 184.

بشأن البقاء والكفاف اللذَين علا شأنهما في وقت متأخّر في مجتمعات الأسواق الناشئة إبّان القرن الثامن عشر. بُذلت جهود في أولى الردود على إسباغ الطابع التجاري لإثارة اهتمام أخلاقي بالبؤس، كما أنّ المخيلات الدينية جعلت الوعظ والتطوّع جوهر الفكر والعمل السياسي. وتحدّث المؤرّخ الماركسي الإنكليزي إدوارد بالمر تومبسون (Edward Palmer Thompson) في كتابته عن الفلاحين في إنكلترا عن وجود «اقتصاد أخلاقي» يركّز على الكفاف في حدّه الأدنى: وعمّم سكوت، وفي وقت لاحق، نظرية تومبسون عن الاقتصاد الأخلاقي وأشاعها في العالم. وعندما لم يتوفر ذلك الحدّ الأدنى، ولا سيما أنّ اقتصاداً سياسياً جديداً مصرّاً على فضائل التجارة الحرّة أقصى الاقتصاد الأخلاقي، تلا ذلك ثورة ربّما كانت عنيفة أحياناً. لم يذهب تومبسون إلى حدّ افتراض أنّ حساً مكتملاً بالحقوق الاجتماعية أمر ضمني في الاقتصاد الأخلاقي، لكنّه وثّق في المقابل الإيمان الشائع بـ«سعر عادل» قيّد تكلفة المنتجات الرئيسة، كالخبز، وهيمن على جوهر حسّ الناس العاديين بالصواب والخطأ. الشيء الذي لم يره تومبسون هو بروز أيديولوجيا السوق التي أوصت بإبطال مزيج العرف والقانون الذي أسبغ صفة رسمية على العمل الخيري البديل والمؤقّت والمستمدّ من حسّ جديد بالنظام الاجتماعي بوصفه من صنع البشر ومن ثَمّ فهو عرضة للإصلاح وهو الأهمّ. وصار تخطّي العدالة الاجتماعية للاقتصاد الأخلاقي في عرض المبادئ الأخلاقية للتوزيع ممكناً[٩].

لذلك، ليس هناك مفاجأة في إدراج كلّ من الكفاية (بما في ذلك الحجج المساندة للحقوق الاجتماعية) والمساواة اللتين برزتا كتوقّعات من العدالة في النظام الاجتماعي في آخر القرن الثامن عشر. إنّه العصر الذي برز فيه مفهوم التآلف الاقتصادي على الخصوص، مع قوّة الظنّ بأنّ العمليات

---

(٩) انظر: E. P. Thompson, "The Moral Economy of the English Crowd in the Eighteenth Century," *Past and Present*, vol. 50 (February 1971), pp. 76-136.

سبق ذلك وصف كارل بولانيي لنشوء مجتمع السوق، انظر: Karl Polanyi, *The Great Transformation* (London: Farrar and Rinehart, 1944).

رُبطت إعادة البناء العبقرية التي اقترحها تومبسون بعرض مفصّل لمقولة ذات صلة. انظر على الخصوص: Robert B. Rose, "Eighteenth-Price Riots and Public Policy in England," *International Review of Social History*, vol. 6, no. 2 (1961), pp. 277-292.

التجارية الجديدة التي تبشّر بالأزمنة الحديثة ستؤدّي على الأرجح إلى الإنصاف في حدّ ذاتها. وصار الناس مستعدّين على نحو متزايد للاعتقاد، بعد مدّة من الزمن، بأنّ ثقافة جديدة لما بات يسمّى «الرأسمالية» ستجعل الفقراء أحسن حالاً مقارنة بحالهم في ظلّ الاقتصاد الأخلاقي القديم. شكّك نقّاد في ذلك، مثل جان جاك روسو، واشتكوا من أنّ صعود التجارة وسّع هرميات الثروة التي أوهنت الأغنياء من الناحية الأخلاقية وأذكت الاضطراب، حتى وإن حسّن حال الفقراء. كان إسهام روسو محورياً في إثارة ردّ فعل إصلاحي عنيف، ولا سيما أنّه أوحى في مقالته النقدية المبكرة «حول أصل اللامساواة» (On the Origin of Inequality) (١٧٥٥) بأنّ الفروق الطبقية شديدة الرسوخ على نحو مقزّز وفاسدة من الناحية الأخلاقية. واقترح حقّاً لكلّ إنسان «في كلّ شيء يحتاج إليه»، لكن من غير المحاججة في أنّ على الدولة واجباً مباشراً (منفصلاً عن عواقبه غير المباشرة) بأنّ تضع حدّاً أدنى اجتماعياً. كما أنّ روسو لم يلتزم بحسٍّ حديثٍ بالمساواة المادّية كأحد مستلزمات العدالة. وأوصى روسو في كتابه **العقد الاجتماعي** *(The Social Contract)* (١٧٦٢)، الذي ألّفه بنكهة جمهورية، بأنّه «لا يجوز لمواطن أن يكون فاحش الثراء إلى حدّ تمكينه من شراء الآخرين، كما لا يجوز إرغام فقير على بيع نفسه». يعود الغنى الفاحش بنتائج عكسية لأنّه سيدفع الغني إلى التنصّل من المساواة السياسية اللازمة ويدفع الفقير إلى الاحتذاء بحذوه ليبقى حياً؛ ومن ثَمّ، أضاف روسو، فإنّ مجتمعاً عادلاً «لن يسمح بوجود أشخاص فاحشي الثراء ولا بوجود شحّاذين». وسرعان ما نضجت هذه المطالبة الجمهورية الجديدة بتلطيف الحدود المتطرّفة بالقدر اللازم تلافياً للاضطرابات وتحوّلت إلى حجّة مباشرة مناصرة لأهمّية المساواة الأخلاقية فطرياً[١٠].

تطوّرت النظرية جنباً إلى جنب مع الممارسة، وبسرعة كافية لدرجة أنّ التجاذب بين الكفاية والمساواة الذي عاود الظهور في حقبة دول الرعاية في القرن العشرين استقرّ بشكل دائم بحلول فترة الحكم اليعقوبي في العامين ١٧٩٣ ـ ١٧٩٤. والثورة الأمريكية، على أهمّيتها في نشر لغة حقوق الإنسان

(١٠) Jean-Rousseau, *The Social Contract and Other Later Political Writings*, edited and translated by Victor Gourevitch (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997), pp. 78 and 54.

عموماً، لم تؤثّر كثيراً في «المسألة الاجتماعية» كما زعم دائماً مقدّسوها على لسان حنة أرندت (Hannah Arendt) ونقّادها قليلو العدد. ربّما لم تكن تحرّريةً من حيث الجوهر، ولو مع دفاعها عن قضية الحكم الناشط من أجل التطوّر الاقتصادي، لكنّ ذلك لا يعني أنّها أثّرت في التوزيع العادل للثروة والدخل من أجل الإغاثة المستحَقَّة أو النتائج المنصفة. وفي المقابل، أطلقت الثورة الفرنسية من البداية «وعداً بعالم يتجاوز الرغبة» وبمجتمع مساواتي. حصلت الثورة الفرنسية في حقبة حداثة تجارية جديدة وعولمة بلا شك، وتفسيرها مستحيل في معزل عن بروز المسألة الاجتماعية ولا سيما بسبب بروز مشابه لالتزامات جمهورية ومذهب روسو الذي شنّع على الثراء الفاحش دائماً. لكنّ إرثه الذي بقي في القرن العشرين جعل فصل الإقطاع السياسي عن الإقطاع الاقتصادي عسيراً، لشدّة ارتباطهما بالثورة التي أمكن لقليل من ورثتها فكّ هذا الارتباط. وإذا بدا النظام الاجتماعي تحت سيطرة البشر الآن، فقد كان قابلاً للإصلاح في قيادته السياسية (شهدت الأعوام الأولى انتقالاً إلى نظام ملكي دستوري)، بل وفي نتائجه المادّية[١١].

انعكست حداثة الثورة الفرنسية وإسهاماتها الأوّلية على المسار المذهل للراديكالي الإنكليزي توماس باين، الذي أطلق شرارة الثورة الأمريكية في سبعينيات القرن الثامن عشر من دون إدراج الواجب المادّي قبل أن يصبح كبير دعائيي ثورته الشقيقة بعد خمسة عشر عاماً مع وعي جديد تجاه العدالة في التوزيع. كان باين، الذي فعل الكثير لإطلاق الثورة الأمريكية في سنوات غربته، مناصراً حازماً لاقتصاد غير خاضع لضوابط تنظيمية ـ على الرغم من حشود فيلادلفيا المطالبة بحدٍّ اجتماعي أدنى ومتجذّر في تقاليد الاقتصاد الأخلاقي. لكنّ باين أمضى وقتاً طويلاً أصلاً بين عامي ١٧٩١ و١٧٩٢ في دفاعه عن الحوادث الفرنسية الأولية في **حقوق الإنسان** (*The Rights of Man*) في تقديم نظرته الأولى تجاه سياسة ضمان اجتماعي لإنهاء الفقر. قام بذلك

---

(١١) لمعاينة السياق، انظر: Steve Pincus, *The Heart of the Declaration: The Founders' Case for an Activist Government* (New Haven, CT: Yale University Press, 2016); Paul Cheney, *Revolutionary Commerce: Globalization and the French Monarchy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010), and John Shovlin, *The Political Economy of Virtue: Luxury, Patriotism, and the Origins of the French Revolution* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007).

بالتوازي مع الفرنسي ماركيز دو كوندورسيه (Marquis de Condorcet)، الذي اختبأ من «الرعب»، لكنّه اعتُقل في وقت وجيز وقضى انتحاراً على ما قيل. بيّن كوندورسيه برنامجه الموجّه نحو تأمين الكفاية للمواطنين الفرنسيين كافّة. اعتمد كلّ من كوندورسيه وباين على نموذج قوانين الفقراء الإنكليزي السابقة التي شكّلت جزءاً من الاقتصاد الأخلاقي، لكنّهما تجاوزا ذلك النموذج على قدر تصوّرهما للإعالة، كلاهما شدّد على الأهمّية المحورية للتعليم العام وليس على إغاثة الفقراء. ليس من قبيل المصادفة أنّ هذين العرفين، اللذَين برزا كسياسات في دستور ما قبل اليعاقبة لعام ١٧٩١، أصبحا أوّل حقَّين اجتماعيين في تاريخ العالم من خلال «الإعلان اليعقوبي لحقوق الإنسان والمواطن» لعام ١٧٩٣[١٢].

لكنّ اليعاقبة لم يتوقّفوا في العامين ١٧٩٣ ـ ١٧٩٤ عند الحقوق المستحدثة بتأمين الكفاية أو بواعث كوندورسيه أو باين. لم تكن الأعوام الأولى للثورة الفرنسية، وقبل وصول اليعاقبة إلى السلطة، ملائمة لرفع مكانة المستحقّات القابلة للتوزيع في الأجندة، ولو عُدّت خيانة الملك للعدالة الاجتماعية انتكاسة لشعبيتها وهو ما أسهم في أفولها. والآن، وبدافع ضغوط الثوار ـ الذين أُطلق عليهم اسم «أبناء الطبقة الدنيا» (sans-culottes) [سون كولوت] بسبب سراويلهم القصيرة التي ميّزتهم ـ وعلى الضدّ من نقطة انطلاق اليعاقبة الاقتصادية التحرّرية نسبياً، استحدث الذين في السلطة منهم ضوابط لأسعار السلع، وهو ما عنى من الناحية الفعلية توفير أمان من الجوع. وطوال الحقبة، إبّان حكم اليعاقبة وبعد سقوطهم، شكّل تأمين حدٍّ أدنى لعيش الكفاف محور الجدال السياسي والمشاركة الشعبية في البلاد. تحدّث الناس على نطاق واسع عن عيش الكفاف الذي عنى «الحقّ في

---

(١٢) للمزيد عن باين و«الاقتصاد الأخلاقي للحشود الأمريكية»، انظر: Eric Foner, *Tom Paine and Revolutionary America* (New York: Oxford University Press, 1976), chap. 5.

وعن كوندورسيه وباين خلال الأحداث الفرنسية، على الرغم من عدم التمييز بين الكفاية والمساواة. انظر: Gareth Stedman-*An End to Poverty? A Historical Debate* (New York: Columbia University Press, 2004), chap. 1.

وللمزيد عن دستور عام ١٧٩١ الذي يشدّد على دور *الفيزيُوقرَاطِيَا* (physiocracy) وعلى المرحلة الأولى للثورة وليس على اليعقوبية وعلى المرحلة اللاحقة، على الرغم من الأهمّية الواضحة للعامين ١٧٩٣ ـ ١٧٩٤. انظر: Dan Edelstein, *On the Spirit of Rights* (Chicago, IL: Chicago University Press, 2018).

العيش كملاذ أخير» واقتضى ضمناً في غير أوضاع المجاعة «طعاماً جيداً ومتنوّعاً ووفيراً» بحيث لا يُضطرّ الرجال الفقراء وأُسرهم إلى أكل البطاطا أو العيش على «الجذور والثمار العنبية ونبتة القرّاص وأوراق الهندباء». لكنّ الحال لم تتمثّل في أنّ حالة الناس الهشّة استثنت الثروة من الاهتمام المساواتي طالما وُجدت سياسة اجتماعية ملائمة. استند دعم الحكومة الإرهابية في آخر الأمر إلى مزاعم سياسية إزاء الحاجة الماسّة وإلى هرمية مراتب الوسائل، سواء أكان هذا الدعم مدفوعاً بنظرة تجاه الامتيازات التي نسبها حتى القادة الثوريون إلى أنفسهم أم بالتزامات غير قاطعة بعدالة اجتماعية في صور تتجاوز الكفاية. وتطوّر «حقّ الوجود» في أوساط أبناء الطبقة الدنيا إلى مطالبة «بالتساوي في المداخيل»(١٣).

لا ريب في أنّ السياسة الحكومية الفعلية لم تتطابق أبداً مع المُثُل السامية لتأمين عيش الكفاف وتأمين المساواتية، لكنّ هذين المثالين قُنّنا في توليفة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. ومع ذلك، إذا كانت هذه دولة الرعاية الأولى، فقد كانت في إطار الطموح وليس في إطار التنفيذ. حصلت مجاعات على الرغم من ضوابط الأسعار، وكان الحقّ الأكبر في الإغاثة والتعليم العام طموحاً. وبالمثل، ولم تلتزم السياسة اليعقوبية بحدّ أدنى لعيش الكفاف، وكافحت من أجل تأمينه في غمرة الحرب التي أعلنتها قوة «النظام القديم» على المشروع الثوري. ووعدت في المقابل بـ«حصص عادلة» للجميع، وتردّدت بين مطلبَي عيش الكفاف والمساواة وسعت للتوفيق بينهما. فلا عجب أنّه كان في مقدور بالمر تعميد أوّل دولة رعاية شعبية في التاريخ العالمي في عام ١٩٤١، مستلزماً «اقتصاداً موجَّهاً أكثر شمولية من أيّ شيء

---

(١٣) Richard C. Cobb, *The Police and the People: French Popular Protest, 1989-1820* (Oxford: Clarendon Press, 1970), pp. 251 and 283-284, and Albert Soboul, *Les San-culottes parisiens en l'An II: Mouvement populaire et gouvernement révolutionnaire* (Paris: Librairie Clavreuil, 1958), part 2, chap. 2.

قارن بـ: William H. Sewell, Jr., "The Sans-Culottes Rhetoric of Subsistence," in: Keith Michael Baker, ed., *The French Revolution and the Creation of Modern Political Culture*, 4 vols. (Oxford: Pergamon Press, 1987-1994).

وللمزيد عن ضوابط الأسعار، انظر على وجه الخصوص: Robert B. Rose, "18th Century Price Riots, the French Revolution, and the Jacobin Maximum," *International Review of Social History*, vol. 4, no. 3 (1959), pp. 432-455.

عُرف في أوروبا إلى حين القرن العشرين». ومهما يكن نسيان الأصول الثورية للدافع الأوّلي إلى دولة رفاهية سهلاً، فهي تبقى الإرث الرئيس لاستعادة العدالة الاجتماعية في منتصف القرن العشرين كخلفية وتقصّي أسباب استفحال انعدام المساواة المادّية في زماننا[١٤].

لم تكن الرؤية اليعقوبية للمساواة المادّية مطلقة البتّة، كأغلب الرؤى التي على هذه الشاكلة، إلّا أنّ سياستها قدّمت محاولة جامعة لتقزيم الهرمية المادّية التي خلّفها «النظام القديم» وراءه، والتي لم تفعل الثورة الفرنسية في مرحلتها الأولى الشيء الكثير لهزّ أركانها. تجاوزت «الحصصُ المنصفة» حدَّ عيش الكفاف. وقد انتقل «إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٩٣» إلى رؤية لحدّ عيش الكفاف الأساسي، على الرغم من اعتراضات ماكيسميليان روبسبيير (Maximilien Robespierre) التي دعت إلى المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. ومع استمرار الحكم اليعقوبي، دخل الاهتمام بالتوزيع المنصف في الخليط. زد على ذلك أنّ المخاوف من إصلاح الأراضي الزراعية من أجل المساواة شائعة ويمكن تتبّعها إلى تاريخ روما؛ بل إنّ اليعاقبة فرضوا عقوبة الإعدام على كلّ من تجرّأ على اقتراح أمر كهذا. لكنّهم واصلوا مسيرتهم مع ذلك لإصلاح قانون المواريث لضمان المساواة في إعادة التوزيع؛ بل وسمحوا بتقسيم المساحات العامّة وتوزيع العقارات الإقطاعية المصادرة. وبغرض التعويض من بعض الوجوه عن رؤاهم التي بقيت حمائية تجاه الملكية الخاصّة، مضى الميثاق اليعقوبي بشكل مباشر وحماسي لفرض ضريبة تصاعدية شديدة من أجل «تدمير صور انعدام المساواة، والتشويهات المخيفة للهيئة السياسية التي تفترس كلّ من حولها»[١٥]، على حدّ تعبير أحد المشرّعين.

كانت رؤية لما بات يسمّى «ديمقراطية حيازة الملكية» التي أمِلت بضمان امتلاك كل شخص قطعة أرض والمشاركة في الاقتصاد بأجور عادلة، أو دعم احتياطي لغير القادرين على العمل، لاعتماد حصص منصفة في الصالح

(١٤) Palmer, *Twelve Who Ruled: The Committee of Public Safety during the Terror*, p. 226.

(١٥) نقلاً عن: Jean-Gross, *Fair Shares for All: Jacobin Egalitarianism in Practice* (Cambridge, MA: Harvard Universrity Press, 1997), p. 126

حيث يربط غروس بصراحة شديدة المساواة اليعقوبية بالمساواة وفقاً لرؤية جون رولز (John Rawls) في القرن العشرين.

العام. وكحال دول الرعاية اللاحقة، لم تعامل دولة اليعاقبة كلّ البشر، وبخاصّة النساء، على قدم المساواة. لكن فيما بقي أغلب برامج الدولة، بما في ذلك البرامج في مجالَي الصحّة والتعليم، وطنية أو متفرّقة، فقد كانت الوسيلة لغاية مخطط مساواتي تبيّن أنّه سابق لزمانه. وعلى حدّ تعبير الاشتراكي هارولد لاسكي (Harold Laski) من القرن العشرين، «اليعاقبة... علّموا الجماهير فهم حقيقة أنّ الفروق في الثروة مستحدثات تشريعية، وأنّه ربّما يُلجأ إلى البدعة المساواتية عن قصد متى استدعت الأزمة ذلك»[١٦].

خلّفت دولة اليعاقبة التي لم تعمّر طويلاً إرثاً عميقاً، بقدر ما أبرز إرث الثورة الهايتية في الحقبة ذاتها صعوبة تبنّي إمبراطوريات اليوم، وهذا يشمل الإمبراطورية الفرنسية، مطلبَي الحرّية والمساواة على مستوى عالمي. لكن إذا انتظرت رؤية عالمية حقاً للعدالة في التوزيع عصراً آخر، فقد بادر الراديكاليون الفرنسيون إلى انتشال عنصر المساواة المادّية في دول الرعاية الوطنية اليعقوبية من أطلال هزيمتها وتوسيعه. وأصرّ الموثّق وذاتيّ التحصيل العلمي والمفكّر فرانسوا نويل بابوف، أو غراشوس بابوف (François-Noël Gracchus Babeuf)، وهو أول مساواتي مطلق في العصر الحديث، على المضي حتى النهاية عوضاً عن مجرّد كبح انعدام المساواة. فهم بابوف، الذي أخلي سبيله من السجن حال سقوط روبسبيير (Robespierre)، أنّ لمبادئ الإعلان اليعقوبي لحقوق الإنسان والمواطن والسياسة الاجتماعية التي تلته فرصةً أخيرة لتتحقّق بعد سنة عسيرة شهدت دكتاتورية عسكرية. طالب بنتائج متساوية كمسألة مبدأ، رافعاً المساواة الكاملة من الحالة البدائية

---

(١٦) Harold J. Laski, *The Socialist Tradition in the French Revolution* (London: The Fabian Society, 1930), p. 35; Alan Forrest, *The French Revolution and the Poor* (Oxford: Basil Blackwell, 1981); Florence Gauthier, "De Mably à Robespierre: un programme économique égalitaire," *Annales historiques de la Révolution française*, vol. 57, no. 261 (July 1985), pp. 265-289; Peter M. Jones, "The "Agrarian Law": Schemes for Land Redistribution during the French Revolution," *Past and Present*, vol. 133, no. 1 (November 1991), pp. 96-133, and Isser Woloch, *The New Regime: Transformations of the French Civic Order, 1789-1820s* (New York: W. W. Norton, 1994), chaps. 6.

للمزيد عن كفاح المرأة لتكون من جملة المستهدفين في سياسات الرعاية، انظر: Lisa DiCaprio, *The Origins of the Welfare State: Women, Work, and the French Revolution* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 2007).

للبشرية، أي مما اعتقد روسو أنّه غير قابل للاسترداد، إلى منزلة مشروع حديث لم يعتقد روسو البتّة أنّه ممكن أو منشود[(١٧)].

لم يكن بابوف في المدّة القصيرة التي قضاها على المسرح التاريخي أكثر تفضيلاً للاستدلال بمثال كفاية «أبناء الطبقة الدنيا» عندما كتب في «بيان العوامّ الرومانيين» (Manifesto of the Plebeians) (١٧٩٦) مثلاً أنّه يلزم أن يكون الهدف «ضمان حصول كلّ شخص وذرّيته، مهما كثرت، على الكفاية فحسب». لكن تُستَشَفّ المساواة من الشرط الأخير أيضاً، لأنّ حصول البائس على الخبز وعلى متع الحياة الأخرى على القدر نفسه من الأهمّية، لكن بشرط ألّا يتسنّى لأيٍّ كان ما هو أفضل وأكثر ممّا يتسنّى للآخرين. انتحل بابوف اسمه الروماني وفاءً لأشهر مدافع عن المساواة في الإصلاح الزراعي. لكنّ بابوف اقترب من بعض النواحي من إحياء مثالٍ عن «الأثرياء» في العصور القديمة: المساواة بين الناس تشمل تلبية حاجاتهم الرئيسة وليس أكثر. لم يربط الهدفَ المساواتي بحلم الوفرة العامّة، واعتقد أنّ حظر الملكية «إدارة بسيطة لتوزيع» متع الحياة على الناس وليست برنامجاً مقنّناً ومفصّلاً يؤدّي الغرض. وبتأسيس «مؤامرة المتساوين» وتنفيذها خدمةً لراديكاليته، ترك بابوف بصمة، والفضل لأصدقائه وتلامذته الذين كافحوا لإدامة رسالته في عصر حلّت فيه الثورة. وعلى غرار حليفه سيلفان ماريشال (Sylvain Maréchal) الذي كتب «بيان المتساوين» (Manifesto of Equals)، يستحقّ بابوف مزيداً من الثناء بصفته مؤسّس المساواتية المطلقة (absolute egalitarianism) لا كمؤسّس دولة رعاية. وفي المقابل، يشير غلوّ الرجلين إلى أنّ هذا المبدأ صار بدهياً باطّراد في العصر الثوري، وبخاصّة إبّان حكم اليعاقبة، إلى حدّ أنّ مساواة «منطقية» من نوعٍ ما في توزيع متع الحياة باتت متيسّرة ولازمة[(١٨)].

---

(١٧) Maurice Dommanget, "Les Égaux et la Constitution de 1793," dans: Maurice Dommanget [et al.], *Babeuf et les problèmes du babouvisme* (Paris: Editions Sociales, 1963).

للمزيد عن الأندية اليعقوبية والمساواة (وعلاقتها المعقّدة ببابوف)، انظر: Isser Woloch, *Jacobin Legacy: The Democratic Movement under the Directory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970), esp. 27-28 and 32-38.

(١٨) Gracchus Babeuf, "Manifeste des plébéiens," dans: G. Babeuf, *Pages choisies de Babeuf,* edited by Maurice Dommanget (Paris: A. Colin, 1935), pp. 261-262; Jean Dautry, =

مثّل ما تقدّم إضافة حاسمة إلى العدالة الاجتماعية الحديثة لأنّ اقتراحاتها محصورة بإتاحة مقادير كافية أو مستلزمات تبدو في نظر الناس أنفسهم غير كافية لجمهور عام يزداد عدداً. كان بابوف يكره كوندورسيه (Condorcet) الذي تحدّث بحسرة عن إمكانية تحقّق المساواة من دون تخطّي الاقتراحات الداعية إلى توفير الحد الأدنى الأساسي. لم تنجُ هذه الأخيرة من «الإرهاب». وعندما جدّد باين التزامه بحدٍّ أدنى للكفاية ردّاً على وجه الخصوص على «مؤامرة المتساوين» التي تحدّث عنها بابوف، رفض مساواة أكثر غلظة. هذان المثالان حاضران ضمناً، لكن تربط بينهما علاقة مربكة، سواء في الوعي الشعبي أم في سياسة مقترَحة ومسنونة. لكن لم يسبق أن دافع شخص عن الكفاية إزاء المساواة تحديداً قبل اختيار باين الفصل بينهما بتأييد الأولى وإنكار الثانية. كتب باين بطريقة تعبيرية في كتيّبه **العدالة الزراعية** *(Agrarian Justice) (1796)* قائلاً: «لا يهمّني مدى ثراء المرء ما دام أحد لن يشقى بسبب ذلك» (ومن ثمّ كان أوّل من اتّخذ موقفاً واضحاً عزاه سكوت لاحقاً إلى أخلاق قروية تتجاوز المكان والزمان). وفي معرض جدال باين بشأن حدٍّ اجتماعي أدنى معتمد على الحقوق، وسّع مزاعمه السابقة دفاعاً عن الحقوق الاجتماعية الخاصّة التي اقترحها اليعاقبة منذ ذلك الحين، كالإغاثة العامّة. جاء في الكتاب المقدّس، ولم ينسَ أحد ذلك، في أنّ الله أعطى الأرض للبشر وجعلها مشاعاً. ومع أنّها قُسّمت في وقت لاحق، جادل باين أنّ ذلك حصل في مقابل أمان من الفقر ما دامت الملكية والتجارة أتاحتا النموّ وجمع الثروة. وعلى هذا الأساس، جادل بإبداع لمصلحة دخل أساس عام من خلال الضرائب، ودافع أيضاً عن دور الدولة في حماية المحتاجين والصغار والمسنّين وأصحاب الاحتياجات الخاصّة كمسألة حقّ. لكن بصرف النظر عن هذا الإبداع، ينبغي أخذ العناصر الرئيسة في برنامج باين في الحسبان أيضاً. كانت نيّته الإصرار على عدم وجود أحد دون معيار حدٍّ أدنى فحسب وليس على هيمنة مساواة في التوزيع من نوعٍ ما؛ بل إنّ هذا السخاء ما كان بهذه

"Le Péssimisme économique de Babeuf et l'histoire des utopies," *Annales historiques de la Révolution française*, vol. 33, no. 164 (April 1961), pp. 215-233; William H. Sewell, Jr., "Beyond 1793: Babeuf, Louis Blanc, and the Genealogy of "Social Revolution"," in: Baker, ed., *The French Revolution and the Creation of Modern Political Culture*.

العظمة لو لم تتخطّه التجارب اليعقوبية[١٩].

بعد مرور مئة عام، وتحديداً في عام ١٨٨٦، عاين البروفسور في القانون الاشتراكي النمساوي أنطون مينغر (Anton Menger) تضارب الأفكار الاشتراكية في سياق تطوّرها منذ التجربة الثورية الفرنسية. إنّ مكان الاشتراكية في تاريخ الحقوق الاجتماعية أبرزُ موضوعٍ أُسيء فهمه غالباً. لا أحد يقدّم وصفاً أفضل من وصف مينغر لمثل العدالة في التوزيع في الاشتراكية في المرحلة الممتدّة بين أصول الحداثة وزماننا. التزم الاشتراكيون، أكثر من أي قوة أخرى في التاريخ، بإتاحة الكفاية للمحتاجين، لكنّهم انقسموا حول اقتراح الحقوق الاجتماعية. لم يبرز الالتزام بالمساواة في التوزيع فوق حدّ الكفاية في جملة الأهداف الاشتراكية مدّة طويلة، والذي كانت دولة الرعاية اليعقوبية هي الرائدة في الالتزام به. صحيح أنّ السعي لحدّ الكفاية أو لحدّ أدنى للكفاية مهمّ، لكن من خلال العلاقة بمُثل متضاربة فحسب. تردّد الاشتراكيون في الإفصاح عن الإصرار على توفير القدر الملائم بدلالة الحقوق؛ بل وتطلّعوا إلى مساواة مختلفة عن المساواة المادّية إلى أن ساندوا التسوية الطبقية لدولة الرعاية في القرن العشرين[٢٠].

---

(١٩) Thomas Paine, "Agrarian Justice," in: Thomas Paine, *Political Writings*, edited by Bruce Kuklick (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000), p. 332.

كما كتب مارك فيليب، فإن باين يعرّف «التقصير عن مبدأ الاختلاف». انظر: Mark Philp, *Paine* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 91.

شوّه المحتفون حديثاً بباين، ونخصّ بالذكر إليزابيث أندرسون، نزعته الكفائية هذه (التي لم ترقَ بحال إلى فكرة وجوب إزالة اللامساواة لمصلحة الجميع)، وتبنّوا اتّهامات لبابوف إبّان الحرب الباردة بأنّه استبدادي بدائي. بالنسبة إلى كلّ حدود هذه الأخيرة، تتيح هذه التهم فهم الطريقة التي أثبتت بوساطتها المقولة المساواتية أنّها جوهرية لمستقبل دولة الرعاية بالنظر إلى بابوف والخروج من دولة اليعاقبة. انظر: Elizabeth Anderson: "Thomas Paine's Agrarian Justice and the Origins of Social Insurance," in: Eric Schliesser, ed., *Ten Neglected Classics of Philosophy* (Oxford: Oxford University Press, 2017), and "Common Property: How Social Insurance Became Confused with Socialism," *Boston Review* (July-August, 2016).

انظر أيضاً: Robert Lamb, *Thomas Paine and the Idea of Human Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2015), chap. 4.

وفي تصوير لمزايا الضمان الاجتماعي في مجتمع سوق، يتجاهل أندرسون أيضاً مقولة إنّ الاشتراكية هي التي دفعت إلى توسيع هذه الحمايات ـ أسوة بمقولة إنّ باين كتب بعد أن دفعه اليعاقبة والذين نصّبوا أنفسهم ورثة لهم إلى ذلك وأنّ دولة الرعاية الليبرالية برزت في وجود الدولة السوفياتية (والفاشية).

(٢٠) Anton Menger, *The Right to the Whole Produce of Labour: The Origin and Development* =

مع أنّ اقتصاداً أخلاقياً وُجد في مطلع التاريخ الحديث، إلّا أنّه انهار بوضوح في قرن «المسألة الاجتماعية» بعدما تبيّن أنّ الأعراف والقوانين الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية هي سبب للغضب لمحدوديتها بقدر ما هي سبب للثناء على الإعانة التي أتاحتها. فالانتشار العمراني المتفشي والسريع أوجد مجتمعات مؤلّفة من غرباء، إضافة إلى أحياء فقيرة شاسعة خالية من روح الرعاية المحلّية. وأفصح علم الاقتصاد السياسي الجديد في البداية عن قلق أخلاقي حيال إتاحة الكفاية ـ كتب آدم سميث (Adam Smith): «يجب أن يكون لمن يُطعمون الناس بأكملهم ويكسونهم ويؤوونهم حصّة في إنتاج عمل هؤلاء لكي يُطعموا أنفسهم ويكسونها ويؤوونها». لكنّهم فعلوا ذلك مع قبول بأنّ ازدياد ثروة الأمم تدفع إلى انعدام المساواة بين هذه الأمم وداخلها. ومع تبلور الاقتصاد السياسي، طوّر موقفاً عديم الرحمة تجاه حدّ الكفاف، وهو ما أطلق ردوداً إنسانية وراديكالية في آنٍ على التعاسات المصاحبة للحياة الاقتصادية الحديثة. وكتب الخبير في الاقتصاد السياسي الشهير توماس مالتوس (Thomas Malthus) في عام ١٨٠٣ (في فقرة حذفها لاحقاً لأنّها أثارت فضيحة): «إذا لم يكن في مقدور [الإنسان] الحصول على حدّ الكفاف من والديه اللذَين له منهما مطلب محقّ، وإذا لم يُرد المجتمع عمله، فليس له حقّ المطالبة بأدنى حصّة من الطعام... لعدم وجود مكان شاغر له على مأدبة الطبيعة الضخمة. تقول له ارحل وسينفّذ أوامرها في الحال»[٢١].

في ردّ على انعدام الرحمة هذا، التفّ الاشتراكيون في كلّ مكان حول مثال حدٍّ أدنى للكفاية كعنصر جوهري في قضيتهم. أثبت المبدأ المشهور الداعي إلى التوزيع، والذي يقول: «من كلّ بحسب قدرته، ولكلّ بحسب

---

of the Theory of Labour's Claim to the Whole Product of Industry, translated by M. E. Tanner = (London: Macmillan, 1899)

(٢١) Adam Smith, *An Inquiry into the Causes of the Wealth of Nations*, edited by Edwin Cannan (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1976), p. 88, and Thomas Malthus, *An Essay on the Principle of Population*, 2nd ed. (London: Printed for J. Johnson, St. Paul's Church-yard 1803).

انظر أيضاً: Dennis Rasmussen, "Adam Smith on What Is Wrong with Economic Inequality," *American Political Science Review*, vol. 110, no. 2 (2016), pp. 342-352, and Holly Case, "The "Social Question", 1820-1920," *Modern Intellectual History*, vol. 13, no. 3 (2016), pp. 747-775.

حاجته»، أنّه قويّ للغاية، من الاشتراكي اليوتوبي الفرنسي إتيان كابيه (Etienne Cabet)، إن لم يكن قبل ذلك، إلى لويس بلانك (Louis Blanc) وكارل ماركس نفسه في وثيقته **نقد برنامج غوتا** (*Critique of the Gotha Program*) في عام ١٨٧٥. وجرى الإفصاح عن الالتزام بتوفير الأساسيات بدلالة الحقوق أحياناً. وحتى إن كان الحقّ في الكفاية بحدّ أدنى أو بقائمة طويلة باحتياجات الإنسان الأساسية يعود إلى تسعينيات القرن الثامن عشر ـ اقتبس مينغر نفسه عن الراديكالي الإنكليزي وليام غودوين (William Godwin) بصفته أوّل من اقترحها في المرحلة التالية للثورة الفرنسية ـ فقد كانت في منافسة دائمة مع أولويات الاشتراكيين الأخرى. في الحقيقة، أشارت الحقوق الاجتماعية ذاتها التي أعطاها الاشتراكيون الأولوية أحياناً إلى غاياتهم العريضة.

وعقب الثورة الفرنسية، كان الحقّ في العمل أوّل الحقوق من حيث الأهمّية: يجب على الحكومة والمجتمع إتاحة عمل مُربح إذا لم يوجد عمل متاح. وعلى الرغم من أنّ البيان الفرنسي لعام ١٧٩٣ ـ حقّ الإنسان على المجتمع بالإغاثة العامّة ـ أشار إلى وسيلة الحصول على عمل لـ«إعالة» المواطنين «البائسين»، لم يبرز الحقّ الفردي في وظيفة مُجزية بشكل واضح في السياسات الثورية. وبالتفكير من منظور أهداف دولة اليعاقبة ومن جاء بعدها، اقترح الفيلسوف الألماني يوهان غوتليب فيشته (Johann Gottlieb Fichte) الحقّ في العمل أولاً. وفي وقت لاحق وسياق آخر، سمّى شارل فورييه (Charles Fourier)، أحد أوائل الاشتراكيين الفرنسيين، هذا الحقّ واقترحه في حياته المهنية الحديثة المذهلة. وروّج السياسي والفوريري المبدع فكتور كونسيديران (Victor Considérant) لهذا الحقّ في السنوات السابقة لثورة عام ١٨٤٨ في فرنسا، حين اضطلع بدور محوري في التأييد والتشريع. كتب كونسيديران: «سنبذل المزيد لإسعاد الطبقات الدنيا، لأنّ انعتاقهم الفعلي وتقدّمهم الحقيقي كامن في ضمان عمل مُجزٍ لهذه الطبقات أكثر ممّا هو كامن في نيلها حقوقاً سياسية وسيادة ليس لها معنى. الحقّ في العمل هو أهمّ حقوق الناس». وكان تنظيم الحكومة بقصد إتاحة نشاط نافع، كما في ورش لويس بلانك الوطنية الشهيرة، هدفاً رئيساً في الثورة في فرنسا عام ١٨٤٨.

وفي حين تفطّن الاشتراكيون حينئذٍ وفي المراحل اللاحقة للقدرة الهائلة

لمطالبة الدولة بعمل مضمون، اعترف مينغر بالحقّ في العمل كـ«فرع» لمثال الكفاية، لأنّ الوظيفة، ومن ثمّ برنامج وظيفي حكومي يعمل كوسيلة لتحقيق ذلك المثال لا لضمان ما هو أكثر من تعويض أدنى. لا ريب في أنّ خطاب الحقّ في العمل يخدم المحافظين أيضاً، ولا سيما حين أقام المستشار أوتو فون بسمارك عقب توحيد ألمانيا دولة الرعاية الحقيقية الأولى منذ تجربة اليعاقبة. قال بسمارك في خطبة برلمانية أشير إليها كثيراً في عام ١٨٨٤: «أعطِ العامل الحقّ في العمل ما دام موفور الصحّة» ـ مع أنّه لم يفعل الكثير لتقنين تأمين العمل، حتى عند بناء أول جهاز حكومي واسع النطاق للمرضى والمسنّين[٢٢].

لو كان الحقّ في العمل في نظر الاشتراكيين الأولوية الأولى التي تنافس الحقّ في عيش الكفاف، لتوحّدت برامجهم الأولى، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حول البحث عن حدٍّ أدنى للكفاية. وعوضاً عن ذلك، هدفوا إلى شيء أسمى بالتأكيد ـ لكنّ الهدف بزعم مينغر لم يكن تحقيق المساواة في توزيع متع الحياة. تجاوز الاشتراكيون الأوّلون عيش الكفاف من أجل حقّ جديد آخر اقتبس منه مينغر عنوان كتابه الشهير: الحقّ في مجمل إنتاج العمل. وعوضاً عن نظام إنتاج يتمتّع فيه أصحاب الرساميل بالإيجارات من دون تولّي العمل بأيديهم (وهو ما سمّاه ماركس فائض القيمة)، ناضل

---

(٢٢) Menger, *The Right to the Whole Produce of Labour: The Origin and Development of the Theory of Labour's Claim to the Whole Product of Industry*, p. 13, and Victor Considérant, *Théorie du droit de propriété et du droit au travail* (Paris: Librairie phalanstérienne, 1848);

وعن فكتور كونسيديران، ورد في: Jonathan Beecher, *Victor Considérant and the Rise and Fall of French Romantic Socialism* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001), p. 143, and Émile Girardin, ed., *Le Droit au travail au Luxembourg et à l'Assemblée Nationale*, 2 vols. (Paris: M. Lévy, 1849).

وعن «الكلمات الذهبية» لبسمارك، ورد في: Friedrich Johannes Haun, *Das Recht auf Arbeit: Ein Beitrag zur Geschichte, Theorie, und praktischen Lösung* (Berlin: Puttkammer and Mühlbrecht 1889), p. 45.

حيث يغطّي ذروة المناقشة الألمانية. للاطلاع على مسوحات لاحقة، انظر: Jacques Bénet, *Le Capitalisme libéral et le droit au travail*, 2 vols. (Neuchâtel: Éditions de la Baconnière, 1949); Max Bentele, *Das Recht auf Arbeit in rechtsdogmatischer und ideengeschichtlicher Betrachtung* (Zurich: NZN-Verlag, 1949), and J. M. van de Ven, "The Right to Work as a Human Right," *Howard Law Journal*, vol. 11, no. 2 (1965), pp. 397-412.

الاشتراكيون من أجل نيل كلّ جزء من قيمة عملهم ـ مبدأ أخلاقي أرجعه مينغر إلى غودوين أيضاً (ومن ثمّ أنكر عزوه إلى ماركس بطريقة شيطانية، وهو ما أثار صيحات احتجاج غاضبة). رأى مينغر أنّ حقّ المرء في نيل كلّ ثمرات عمله «مفهوم ثوري جوهري في زماننا، وهو يؤدي الدور المهيمن ذاته الذي أدته فكرة المساواة السياسية في الثورة الفرنسية والثورات التي انبثقت عنها». بعبارة أخرى، يرى الاشتراكيون أنّ حصيلة المساواة السياسية ليست في الإجمال مساواة في التوزيع. إنّ عيش الكفاف ليس مساواتياً لاختلاف الحاجات، بحسب تكوين المرء ووضعه. كتب مينغر: «عندما يتحدّث الكثير من الشيوعيين عن المساواة في التوزيع في دول شيوعية، فهم يشيرون إلى توزيع متناسب مع الحاجات ووسائل الإشباع القائمة، لأنّه لا يمكن لأحد الكفاح حقاً من أجل مساواة حقيقية في التوزيع في وجه الاختلافات الهائلة في الحاجات بسبب سنّ الفرد وجنسه وشخصيته». كما أنّ الحقّ في مجمل إنتاج عمل المرء ليس مساواتياً هو الآخر: إنّه يعتمد على مقدار عمل المرء[(٢٣)].

سيكون من الخطأ الإشارة إلى أنّه للمساواتية المادّية وجود بأي شكل في الاشتراكية في البداية. لكن مع أنّها رشحت كمثال لا يكاد يوصف، فقد سادت في أوساط اليوتوبيين والثوريين الذين صمّموا خططاً لمجتمع مثاليّ ولم يمعنوا في التفكير ببساطة في تقنين دائم لمبادئ أخلاقية في مشروع اجتماعي لاحق، إمّا لهذا السبب أو لأولوية غضب أخلاقي على ظلم قائم. بقيت فرنسا هنا أيضاً موطن أشخاص كهؤلاء طوال القرن التاسع عشر، وبخاصّة الذين عزموا على حراسة شعلة ذاكرة بابوف. وبالاحتفاء بإعلان عام ١٧٩٣، وليس بإعلان ١٧٨٩، بشأن المضيّ نحو الرعاية، تبنّى «نادي حقوق الإنسان»، الذي لم يعمّر طويلاً، القضية الثورية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في عهد «الملكية البرجوازية» للملك لويس فيليب (Louis-Philippe).

---

(٢٣) Menger, Ibid., p. 160 and 169.

يرى مينغر أنّه بالكاد أكّد بابوف نتائج التوزيع المتساوي: مبدؤه الرئيس معنيّ بالكفاية (ص٦٣ ـ ٦٤). كتب ستيفن لوكس ذات مرّة: لكن «الاشتراكيين لم يتحدّثوا بصراحة شديدة، بوجه عام، عن محتوياته أو القيم التي يستند إليها». انظر: Steven Lukes, "Socialism and Equality," in: Steven Lukes, *Essays in Social Theory* (London: Macmillan, 1977), p. 212, note 13.

حافظ المحرّضون على البابوفية، من أمثال جان جاك بيلو (Jean-Jacques Pillot)، على التزام [بابوف] المحبوب بالمساواة في التوزيع، بتعديله صعوداً الآن بحيث تُقسَّم متع الحياة، وليس ضرورياتها فحسب، بإنصاف. وعلّل بيلو ذلك بالقول: «هدف المجتمع هو إتاحة أقصى رعاية ممكنة لكلّ فرد من أفراده بضمان إشباع حاجاته الحقيقية... فيما سيوزَّع النافع والذي يمكن التوافق عليه بحصص توزيع الضروري نفسها»[٢٤].

بالعودة إلى ماركس، إذا كان قد أفسح المجال بالتأكيد لعيش كفاف معتمد على الحاجات وساند بعض الحملات البراغماتية الإصلاحية، ليس هناك دليل ـ على الرغم من تلازمه مع شيوع العدالة المساواتية ـ على أنّه تصوّر الإنصاف المادّي في دولة شيوعية. أراد ماركس بناء مجتمع ما بعد السوق، لإزالة الهيمنة والطبقات. وهو لم يتبنَّ المساواة في التوزيع قبل الثورة لأنّها كانت رهينة حكم طبقي، ولا بعد الثورة (بقدر وضوح ما تصوّره إلى جانب إلغاء الملكية الخاصّة)، لأنّه ربّما كان للأشخاص المختلفين حاجات مختلفة للغاية ولأنّ البعض يعمل أكثر من البعض الآخر. الأمر المماثل في الأهمّية أنّ ماركس، ونخصّ بالذكر الماركسيين «العلميين»، لم يكتفوا برفض البحث عن مبادئ أخلاقية كالمُثُل في التوزيع بصفتها برجوازية، بل ورفضوا فكرة حقوق الإنسان بالذات. عملوا على افتراض فحواه أنّ المهمّة الرئيسة هي الإطاحة بالرأسمالية. ووفقاً لحكمهم، وكما أثبت فريدريك إنغلز، زميل ماركس، في ردّه الناقد على مينغر، ليس هناك تأثير فعلي حتى لتصوّر حقّ في مجمل إنتاج العمل فوق حدّ الكفاف في حملة لإحداث ثورة في نظام إنتاج يلزم إطلاقها للإطاحة به لإنهاء الهيمنة والاستغلال[٢٥].

---

(٢٤) Jean-Pillot, *Ni Châteaux ni chaumières, ou État de la question sociale en 1840* (Paris: La Tribune du people, 1840),

أعيد نشره، في: Gian Mario Bravo, ed., *Les Socialistes avant Marx*, 3 vols. (Paris: Maspéro 1980), vol. 2, p. 247.

ونشر في السنة ذاتها كتاب **تاريخ المساواة** رفضاً لأيّ تقشّف أو مجرّد الكفاية. انظر: Jacques Pillot, *Histoire des égaux, ou moyens d'établir l'égalité absolue parmi les hommes* (Paris: La Tribune du people, 1840), pp. 20-21.

(٢٥) Friedrich Engels and Karl Kautsky, "Juristen-Sozialismus,"*Die neue Zeit*, vol. 2 (1887), pp. 491-508.

يوصلنا ما تقدّم إلى أحجية كيفية عودة التوليفة اليعقوبية التي جمعت الكفاية في التوزيع مع المساواة ـ إضافة إلى كيفية احتضان حقوق إتاحة الكفاية في مشروع مساواتي ماديّ في القرن العشرين. كان ذلك باختصار جزءاً من تسوية طبقية في أصول دولة الرعاية التي أسهم الاشتراكيون في بنائها حتى بعد أن غيّرت آفاقهم. وهي جعلت الإصلاحيين على اختلاف مشاربهم غير متأكّدين، حتى في تلك الحالة، من الحاجة إلى تحقيق الكفاية ضمن إطار حماية الحقوق مع تبنّيهم المساواة بحماسة متزايدة كشرط لازم.

أدّت الذروة الأولى لليبرالية الاقتصادية على جانبَي الأطلسي في آخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى أكبر شرخ صنعه مجتمع بين أكثر الناس ثراءً وأشدّهم فقراً. وفيما تباحث الاشتراكيون في أهدافهم وتكتيكاتهم، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى قيامهم بذلك بوضوح شديد، بدأ «قرن إعادة التوزيع» انطلاقاً من إصرار عنيد أكثر من أي وقت مضى على أرضية حماية اجتماعية اقتصادية في اقتصادات السوق بناء على عقد تحرّري وقواعد الملكية. كانت الثورة السياسية، وليس المساواة في التوزيع، البديلَ اللازم لها وقتئذٍ. لكنّ الأخلاقيات المساواتية وإعادة التوزيع حقّقت تقدّماً بطيئاً في المشاريع التوفيقية بين الطبقات، فيما اشترى الأغنياء خصومهم وبذل الباقون ضغوطاً لتجميل الصفقة[٢٦].

صُمّمت الصفقات لضمان الكفاية أولاً، حتى مع تفشّي انعدام المساواة. وعلى حدّ تعبير أحد المحلّلين في نظرة إلى الماضي، «لا يمكن [للحقوق الاجتماعية] أن تتباهى بنسب رفيع. فقد تسلّلت شيئاً فشيئاً إلى وجود تبريري كمسكّنات سخيفة أريد منها تلطيف حقائق الفقر وإخفاؤه في آنٍ معاً». إنّها هذه التوليفة التي تجعل حقبة توسّع الحقوق الاجتماعية الرائعة، ولا سيما في آخر القرن التاسع عشر، مثيرة لذكريات زمن ليبرالي جديد لاحق؛ حيث يمكن لمكاسب الكفاية أن تتعايش أحياناً مع فروق ماديّة تتعاظم باطّراد بين الأكثر ثراءً وبقيّة البشر، ومن المستوى المحلّي إلى المستوى العالمي. وأصبح الخطاب الاشتراكي في الأصل عن الاحتياجات الأساسية عُدّة الصراعات الأولى من أجل رعايةٍ توجّهها الدولة، مع مطالبة

(٢٦) Rosanvallon, *The Society of Equals*, chap. 3.

المزيد والمزيد من الناس الدولة بالتعامل مع فقر لا يمكن للأعمال الخيرية علاجه، بالنظر إلى «حاجة الإنسان إلى العمل». وفي الوقت عينه، أطلق السعي إلى الكفاية مناقشات في العلوم الطبيعية وفي «علم الاجتماع»، الأوّل حول السلع والخدمات (وهذا يشمل على سبيل المثال عدد السعرات الحرارية) التي يحتاج إليها البشر حتماً ليحيوا أو يكبروا، وما إذا كان ينبغي للمعايير أن تتغيّر مع الثروة الجماعية(٢٧).

أسهل ما أمكن التوافق عليه هو التعليم الابتدائي المجّاني والإلزامي، المقنَّن أولاً في جملة أكثر الحقوق عمومية في دول الرعاية الناشئة. وهو خدم أجندات متعدّدة، كإيمان عصر التنوير بعلم التربية الذي انعكس في افتراضات اليعاقبة؛ وحاجة الآباء لاحقاً، في مجتمع صناعي على نحو متزايد، إلى مغادرة المنزل وإشغال أطفالهم في أثناء النهار إلى أن يبلغوا سنّ المراهقة على الأقلّ؛ والقيمة الاجتماعية لقوّة عاملة نالت تعليماً بالحدّ الأدنى - أسهم كلّ ما تقدّم في البروز المبكر للحقّ في التحصيل العلمي. وعلى سبيل المثال، كان في وسع العالم الاجتماعي الإنكليزي توماس هامفري مارشال (Thomas Humphrey Marshall) النظر إلى الوراء ووصف التعليم الابتدائي الواسع الناطق بأنّه «الخطوة الحاسمة الأولى على الطريق» المفضي إلى «الحقوق الاجتماعية للمواطنة». لكنّه كان طريقاً مليئاً بالمطبّات لأنّ كلّ حقّ اجتماعي اعتمد على تشكيلة جديدة من المصالح لتقنينه، وما من تقارب كان أوضح من التقارب بشأن المرحلة الأولى للتعليم(٢٨).

مهّد بسمارك للحقوق الأخرى، وهو ما أعطى الحقّ في العمل صدقية خطابية. لكنّه مضى إلى أبعد من ذلك، وفي سياق عبر أطلسي، وانتقل أولاً إلى تقنين حمايات حكومية بالحدّ الأدنى للسّقام والمرضى والمسنّين. وضعت أسسَ سياساته رابطةُ السياسات الاجتماعية في سبعينيات القرن التاسع عشر، وسرعان ما ظهرت نظائرها الفكرية في دول أخرى حتى حين

(٢٧) R. H. Tawney, *Equality*, 4th ed. (London: George Allen and Unwin, 1952), p. 246; Seebohm Rowntree, *The Human Needs of Labour* (London: Longmans, Green and Co., 1937), and Dana Simmons, *Vital Minimum: Need, Science, and Politics in Modern France* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2015).

(٢٨) T. H. Marshall, "Citizenship and Social Class," in: T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class and Other Essays* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950), p. 26.

أدين دعاتها الأول، مثل لوجو برينتانو (Lujo Brentano)، بأنّهم «وُعّاظ اشتراكيون» على لسان من رأوا في التوافق الإنساني مع الهرمية خطأً فظيعاً مقارنة بأجندة السعي لسلطة أكمل. وبعد ذلك عمل بسمارك باقتراحات الرابطة السياسية، فيما حظر الهيئات الاجتماعية، ومن ثمّ وُلدت دولة الرعاية الوطنية الأولى منذ تجربة اليعاقبة التي لم تعمّر طويلاً[٢٩].

وفي مناطق أخرى في القارّة الأوروبية، انتشرت مشاريع الإصلاح الاجتماعي في تلك الأعوام، ولاقت قبولاً مبكراً ولكنّه خجول. لكنّ المملكة المتّحدة ـ ولا سيما في قانون الفقراء الذي حدّثته في عام ١٨٣٤ ـ والولايات المتّحدة على وجه الخصوص تخلّفتا في إنتاج خبرة سياسية وفي تقنينها، لحساسياتهما الدائمة تجاه الدولة، وخشيتهما من خطر إيجاد خمول خبيث باسم توفير الإعانة. ومع أنّ ألمانيا المحافظة كانت الرائدة في الضمان الاجتماعي، إلّا أنّ إنكلترا الإصلاحية نالت ببطء الأسبقية في وضع معايير لمكان العمل وتقديم تعويض أوّلي للأجراء. وكما هي الحال في أصول أخلاقيات المساواة في التوزيع في القرن الثامن عشر، اعتمد البرنامجان في الدفع بالعدالة الاجتماعية على زيادة إعلاء شأن المجتمع بعد إخراجه من قناعه المألوف بصفته علاقات تعاقدية (اقتصادية أو سياسية) لأفراد وُجدوا قبله. والآن، صار «المجتمع» مشمولاً على نحو متزايد في وحدة جماعية، بل وفي كيان عضوي لم يكن الأفراد منفصلين عنه يوماً أو سابقين لوجوده من باب أولى.

ذلك هو السبب الأهمّ لبقاء لغة الحقوق السياسية موضوع خلاف دائم في السعي إلى الكفاية (ولن تبدو مقبولة في الظاهر في البحث عن المساواة الطبقية)، مهما كانت في الخلفية في نظر الكثيرين. لكن سادت أسباب كثيرة أخرى في أوساط الإصلاحيين. من الناحية العملية، كانت حقوق

(٢٩) Michael Stolleis, "Einführung in die Geschichte des Sozialrechts," in: Michael Stolleis, ed., *Quellen zur Geschichte des Sozialrechts* (Göttingen: Vandenhoeck und Ruprecht, 1976); Michael Stolleis, *History of Social Law in Germany*, translated by Thomas Dunlap (Berlin: Springer Verlag, 2014); Kevin Repp, *Reformers, Critics, and the Paths of German Modernity: Anti-Politics and the Search for Alternatives, 1890- 1914* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000), and Larry Frohman, *Poor Relief and Welfare in Germany from the Reformation to World War I* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2008), chaps. 6-7.

الفرد في الملكية الخاصّة المقدّسة وعلاقات السوق «الحرّة» السببين المهيمنَين، حتى في نظر الإصلاحيين الذين لم يعزموا على الإطاحة بالرأسمالية، بحيث لم يُجْدِ توسيع قائمة الحقوق لمعادلة الحقّين المهيمنَين نفعاً. وفي المقابل، لزم الطعن في مجمل ميتافيزيقيا الأفراد السالفين أصحاب الحقوق الطبيعية. وتماهت الحقوق مع روح العصر في هذه الحقبة الليبرالية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الحديث، كما في عصرَي الرعاية الوطنية وانعدام المساواة الليبرالي الجديد لاحقاً. إذا كانت حقوق الإنسان في الأساس حقوق مشروع حرّ وملكية مقدّسة، رأى البعض أنّ الأفضل معارضة مفهوم الحقوق برمّته عوضاً عن تكملة القائمة. بناء على ذلك، لم يصبح مفهوم الحقوق الاجتماعية الواسع شائعاً حقّاً حتّى أواسط القرن العشرين.

مال مينغر إلى حصيلة مختلفة. اعترف بالقول: «عُلّقت أهمّية مبالغ فيها على الاعتراف بالحقوق السياسية، وهي متناسبة عكسياً وعلى نحو صارخ مع تأثيرها العملي الضئيل. ومع ذلك، لم يخلُ صوغ هذه الحقوق من قيمة لأنّها تحوّلت إلى كلمة مرور للأهداف الرئيسة للحركات السياسية والاجتماعية»، لكنّه خسر في المناقشة منذ مدّة طويلة. وتعمّقت اشتراكية الفكر التي جعلت الحقوق القابلة للنقاش أدواتٍ تقدّمية، كما في المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة. وعندما رفع ماركس في مرحلة مبكرة التحدّي إلى مصاف الحقوق لصالح الثورة، رفع أنصارُ دولة الرعاية الأوائل، على نحو مماثل في الأهمّية إن لم يكن أكثر، شأن دولتهم في سياق تقديم بديل للثورة. كان للإصلاحيين مصطلحات مختلفة، «مثالية» أو اجتماعية، في ثقافات فكرية مختلفة. وبالجملة، ذهبوا في انتقاد الحقوق باسم الإصلاح الاجتماعي بعيداً (على الرغم من نفور مينغر من هذا المفهوم)، إلى حدّ أنّه بحلول عام ١٩٠١ اشتكى من يسمّى بـ«الليبرالي الجديد» جون أتكينسون هوبسون (John Atkinson Hobson) من أنّ استكشاف الاستخدام التقدّمي للحقوق للدفع بالعدالة الاجتماعية صار قريباً من الخيال. وأشار إلى «وجود ميل في أوساط الإصلاحيين الاجتماعيين المعاصرين إلى الثورة على نظرية حقوق الأفراد الطبيعية والراسخة التي قامت عليها الفلسفة السياسية في القرن الثامن عشر، إلى حدّ إنكار جدوى الاعتراف بأيّ حقوق للفرد على أساس

الإصلاح الاجتماعي»[٣٠].

لكنّ هناك سبباً أخيراً ومتشابكاً لهامشية الحقوق الفردية في أصول دولة الرعاية، وهو أنّ الكفاية أشارت إلى أيديولوجيات التسوية الطبقية الموصوفة في العادة بدلالة الحاجة الجماعية أو المنفعة القصوى؛ بل إنّ المساواة كانت مصدر إلهام لهذه الأيديولوجيات أيضاً. وكما في النموذج الروماني الكاثوليكي المعبّر عنه في المنشور البابوي الاجتماعي الكلاسيكي العام (On New Things, 1890) للبابا ليو الثالث عشر (Leo XIII)، الحقوق التي تتجاوز في أهمّيتها حقّ الفرد في التملّك ليست حقوق الأفراد ولكن حقوق «رأس المال» و«العمل» في التوفيق بين مصالحهما في ضوء المصلحة العامّة. وقد مثّل ذلك الروح الجماعية للمصالحة في جوهر دولة الرعاية؛ حيث كان للحقوق الفردية مكان مؤكّد، ما لم تُخَفَّض منزلتها على نحو صارخ. لكن لم يسبق أن صاغ أحد يوماً حقّاً فردياً في التوزيع المساواتي لمتع الحياة.

أعطت النقابات العمّالية الأولوية دائماً للحقوق في الاتّحاد والإضراب والمساومة بطريقة جماعية، لأسباب لا تقتصر على أنّ ذلك خدم غاياتها الخاصّة. كانت أهمّية حقّ النقابات في الإضراب غامضة بقدر ما كانت معبّرة. ولمّا كان للحقوق شأن في جميع حركات الطبقة العاملة، جذب الحقّ الجماعي في الإضراب ـ غير القانوني على نطاق واسع في البداية ـ أكبر اهتمام في كلّ دولة، من أواسط القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين. كان أكثر من مجرّد بند آخر في قائمة الحقوق، وكانت وظيفته تمكين النقابات من الحصول على نتائج على صعيد إتاحة الكفاية وما هو أكثر منها، لكن من غير تحديد إن كان ذلك خدمة لبناء مصالحة طبقية أكثر إنصافاً أم لثورة مطلقة. وعلى الضدّ من الحقّ في العمل، الحقّ في الإضراب ليس مجرّد مطالبة بتوفير الأساسيات باسم آخر؛ إذْ إنّه آذن

---

(٣٠) Menger, *The Right to the Whole Produce of Labour: The Origin and Development of the Theory of Labour's Claim to the Whole Product of Industry*, pp. 6 and 177.

وعن برنامجه، انظر: John A. Hobson, *The Social Problem: Life and Work* (London: James Pott and Co., 1901).

قارن بـ: Morris Ginsberg, "The Growth of Social Responsibility," in: Morris Ginsberg, ed., *Law and Opinion in England in the 20th Century* (London: Stevens and Sons, Ltd., 1959).

بالمزيد، لكنّ البقيّة على التحديد بقيت غامضة. وبقي الحقّ في الإضراب مثيراً للخلاف إلى حدّ أنّه لم يُدرَج في النصّ المقدّس للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)[٣١].

على الرغم من بعض النماذج الراديكالية لنظام النقابات المهنية، سلكت الحركات العمّالية في آخر المطاف طريقاً نحو دولة الرعاية التصالحية. لم يكن ذلك أمراً حتمياً بالتأكيد، وقد تحقّقت في أفضل صورة؛ حيث عملت بعض النقابات والأحزاب على تحقيق مكاسب في المساواة والسلطة التمثيلية في ظلّ إصرار آخرين على الثورة العنيفة. أصبحت النقابات المهنية والأحزاب الاشتراكية الوكلاء المركزيين ـ وأصبحت الطبقة العاملة الذكورية التي مثّلتها المنتفع الرئيس ـ لتشريع دولة رعاية هدفت إلى تأمين الكفاية والمساواة على حدّ سواء. لكن وُجدت أماكن (وبخاصّة الولايات المتّحدة) لم تحافظ فيها الأحزاب الاشتراكية على وجودها أو نقابات ادّعت بصعوبة السير في اتّجاه الثورة، لكن كانت هناك بُعَيد عام ١٩١٧ حيث نجحت الثورة. وبقيت أحزاب ونقابات ثوريةً في أهدافها من الناحية الرسمية. وبعد أن أحرقت مناوراتُ بسمارك الحزبَ الديمقراطي الاجتماعي الألماني الضخم وصار قانونياً من جديد، تبنّى الماركسية من الناحية النظرية في برنامج إرفورت (Erfurt) في عام ١٨٩١، لكنّه تذبذب في الممارسة لأنّ ناشطين مثل إدوارد بيرنشتاين (Eduard Bernstein) وروزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) تنافسوا في تعريف الأهداف الاشتراكية. وفي فرنسا، أقام بعض «النقابيين الفوضويين» ليلة عظيمة في إضراب عامّ افتُرِض أنّه سيجعل النظام يجثو على ركبتيه بضربة قاضية واحدة، فيما عارض الاتّحاد العامّ للعمل، وهو المنظّمة الرئيسة للنقابات المهنية، تشريع الإصلاح الاجتماعي في وقت متأخّر في عام ١٩٢٨ بوصفه عاراً برجوازياً. لكن في ظلّ الأُجراء وممثّليهم

---

(٣١) ليس هناك معالجة عامّة، لكن انظر: Mark C. Curthoys, *Labour, Legislation, and the Law: The Trade Union Legislation of the 1870s* (Oxford: Oxford University Press, 2004), and Maurice Deffrennes, *La Coalition ouvrière et le droit de grève: Étude historique* (Paris: Imprie. Henri Jouve 1903)

لمعرفة المزيد عن الموظفين الحكوميين في الدولة الوطنية الفرنسية الكبيرة نسبياً وعن الحقّ في الإضراب، انظر: H. S. Jones, *The French State in Question: Public Law and Political Argument in the Third Republic* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993).

الذين تباحثوا في التكتيكات، وربّما بسبب قيامهم بذلك، تبلورت معايير الكفاية، وسُنّت تشريعات خاصّة بمكان العمل ونظم الضمان الاجتماعي الأولية، وبزغ فجر المساواة في الأفق كجزء من أجندة منطقية لدولة جديدة من نوعٍ ما.

وعلى الرغم من ديمومة النقاش في اليسار حول ما إذا كانت تجدر المجادلة في دلالة الحقوق والمُثُل الطموحة التي ينبغي السعي لتحقيقها إلى جانب الوفاء بالاحتياجات الأساسية، أضحت دولة الرعاية الجائزة النهائية. انبعثت أخيراً مُثُل توفير الكفاية والمساواة في التوزيع واليعقوبية في الأصل في مصادقة شاملة للطبقات على رعاية تقدّمية بعد بسمارك، ولا سيما أنّ الاشتراكيين والنقابيين المهنيين تبنّوا المساواة في النتائج كمثال أساسي، وحوّلتهم دول الرعاية إلى مشاركين طوعيين. ساند نشوءُ دول الرعاية القوى التي رغبت في نتائج أخرى لغايات مساواتية، والعكس بالعكس. وشكّل التوفيقُ بين رأس المال والعمل كمسار وسطي بين التوجّه الليبرالي والثورة تطلّعاً إلى مساواة مادّية كافحت دول الرعاية لتحقيقها إلى جانب إتاحة الكفاية من متع الحياة.

كانت الحقوق الاجتماعية أحد النماذج لمن لديهم استعداد للحديث عن الحقوق في تسوية رعائية. استدعت جامعة إيموري المؤرّخ الاجتماعي الماركسي الإنكليزي الكبير إريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm) في عام ١٩٨٢، في غمرة أعلى ذروة في تاريخ الخطاب المعني بحقوق الإنسان، لتفسير إسهامات العمال. ذكّر هوبزباوم جمهوره بأسباب كثيرة جعلت حركات الأُجراء تنأى بنفسها عن الحقوق للتركيز على السلطة، سواء من خلال مساومة جماعية أم تمثيل ديمقراطي أم استيلاء على السلطة (إذا كانت ثورية ماركسية). وخلَص إلى أنّ «المفارقة هي أنّ الحركة العمّالية ساعدت أكثر من أيّ قوّة أخرى على كسر شرنقة الفردانية السياسية القانونية التي قيّدت حقوق الإنسان. إذا كان إعلان الأمم المتّحدة يتضمّن حقوقاً اقتصادية واجتماعية وتعليمية. . . فذلك راجعٌ أساساً إلى تدخّل الحركات العمّالية على مرّ التاريخ. وفي الوقت عينه، تُظهر الحركات العمّالية محدودية مقاربة «حقوق الإنسان» في السياسة»[٣٢].

---

(٣٢) Eric J. Hobsbawm, "Labour and Human Rights," in: Eric Hobsbawm, *Workers: Worlds of Labour* (New York: Pantheon Books, 1984), p. 312.

نسبت الدولةُ الشيوعية التي قامت على أرض الإمبراطورية الروسية القديمة بعد الحرب العالمية الأولى إلى نفسها الإرث اليعقوبي بالتأكيد، إلّا أنّ دول الرعاية الغربية هي التي كان فيها الإرث اليعقوبي الحقيقي الأقوى في الشؤون الاجتماعية الاقتصادية طوال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. جاوز مشروعها، اتباعاً للتجربة اليعقوبية، حدّ كفاية أدنى لجميع المواطنين لتحقيق قدرٍ من المواطنة المساواتية. لكن بصرف النظر عن طريقة السعي إلى تحقيق أهداف المساواتية، برزت على وجه الخصوص في أوروبا القارّية بسبب مذاهب ما يسمّى «الاقتصادات الوطنية»، وقوّة الاشتراكية المحلّية والقرب من التجربة السوفياتية الجديدة. لكن حتى في إنكلترا، انتقل الاشتراكيون الأخلاقيون، كـ«الليبراليين الجدد»، شديدو التحسّس تجاه قيمة الحرّية في غمرة أهداف الإصلاح الاجتماعي إلى المجادلة دفاعاً عن المحصلات المساواتية. وفي تقرير شهير صادر عن أقلّية [في لجنة] رُفع إلى مشروع «قانون الفقراء» الإصلاحي في آخر العصر الفكتوري، أطلقت الفابية [نسبة إلى فابيوس كونكتاتورد] بياتريس وب (Beatrice Webb) نداءً راديكالياً من أجل «حدٍّ وطني أدنى لحياة متحضّرة». وبعد ذلك بعشرين عاماً، حين آذن الكساد الكبير بلحظة مساواتية، فسّر الاشتراكي المسيحي ريتشارد هنري تاوني (Richard Henry Tawney) ضرورتها بأسمى عبارات المديح: «سبب مساواة ظواهر الحياة، بقدر ما تسمح الوسيلة والفرصة، ليس في أنّ دعامة الحياة أهمّ من الضريح، أو أنّ المصالح الاقتصادية، على صخبها وإلحاحها، تملك... أهمّية فريدة واستثنائية. [المراد منها] تحرير روح الجميع [وإنجاز] تحسين مطلوب بشدّة في العلاقات الإنسانية»[٣٣].

---

(٣٣) نُقل عن بياتريس وب، نقلاً عن: Margaret Cole, *The Story of Fabian Socialism* (Stanford, CA: Stanford University Press; London: Heinemann, 1961), p. 331, and Richard H. Tawney, *Equality*, rev. ed. (London: G. Allen and Unwin, 1931), p. 291, 46

ذكرت أونا ماكورماك في دراستها لتقرير الأقلّية أنّه وفقاً لوصف مارشال الحديث آنذاك، «عالم المال والأعمال في القرن العشرين... يعني المطالبة بالحقوق الاجتماعية للإنسان العادي وتأمينها. وسأضيف إلى ما تقدّم أنّ المطالبة أُعلنت وفُحصت بشكل كامل وصريح في العقد الأول من هذا القرن». انظر: Una Cormack, *The Welfare State: The Royal Commission on the Poor Laws, 1905-1909* (London: Family Welfare Association 1953), p. 9.

انظر أيضاً الدراسة اللامعة لـ: Ben Jackson, *Equality and the British Left: A Study in Progressive Political Thought, 1900-64* (Manchester: Manchester University Press, 2007)

تفاوت تأريخ ميلاد دولة الرفاهية وآلياتها بحسب المكان والزمان، وآل الأمر بدول الرعاية المختلفة والرائدة في تأمين الكفاية إلى تقييد مطرد لانعدام المساواة، ليصبح هدفاً في حدّ ذاته آخر المطاف. وممّا لا شكّ فيه أنّ دولة الرعاية لم تكن، حتى في سنوات مجدها بعد الحرب العالمية الثانية في دول أوروبية غربية مختارة، «مساواتيةً للغاية؛ بل إنّها لا تسعى في الواقع إلى أن تكون كذلك». وقد تخطّى مدى تأثيراتها الأكثر تواضعاً في إعادة التوزيع، ولو كانت في أكمل وجه، تحقيق الكفاية في الواقع وصولاً إلى محصلات مساواتية، وكان ذات مرّة مثاراً للسخرية على نطاق واسع بالتأكيد. لكن في الوقت عينه، كان اعتماد دولة الرعاية مشروع مساواة تتخطّى الكفاية السبب الذي جلب لها أقسى الانتقادات لتقصيرها في تحقيق ذلك الهدف. ومن المؤكّد الآن، من خلال مجموعة مقاربات، أنّ دولة الرعاية الوطنية الناضجة، المتّسمة بالإقصاء كما كانت دائماً، قيّدت انعدام المساواة المادّية على نحو فاق قيود أيّ ترتيبات سياسية أخرى تعلّمت البشرية المعاصرة إعدادها. وينبغي تحديد سقف التوقّعات بشكل صحيح لتصوّر المدى المساواتي لغاياتها في الأساس والكثير من أدواتها اللازمة لتحقيق تلك الغايات ـ كإنجاز كامل للمشروع اليعقوبي الخاصّ بالسياسات التي تولي أهمّية لإتاحة الكفاية من دون إهمال المساواة في المحصّلات[٣٤].

لطالما كانت برامج الضمان الاجتماعي التي اقترحها بسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر الصيغة المهيمنة لسدّ الحاجات، وللدفع بالمساواة لاحقاً قبل «الكساد الكبير» وبعد الردود التجريبية عليه، بما أنّ البرامج يمكن أن تتفاوت بشدّة في مدى الطابع التوزيعي لتجميع المخاطر الجماعية من الناحية الفعلية. وفي غضون وقت وجيز، تغيّر نموذج بسمارك المقيّد وغير السخي لأسباب لا تقتصر على الاعتراف بالصور المتعدّدة

---

(٣٤) Robert E. Goodin, *Reasons for Welfare: The Political Theory of the Welfare State* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), p. 51.

للمزيد عن النزر اليسير من المساواة في التوزيع، انظر المسوحات في: Hannu Uusitalo, "Redistribution and Equality in the Welfare State," *European Sociological Review*, vol. 1, no. 2 (September 1985), pp. 163-176, and Gosta Esping-and Frank Myles, "Economic Inequality and the Welfare State," in: Brian Nolan, Wiemer Salverda, and Timothy M. Smeeding, eds., *Oxford Handbook of Economic Inequality* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2011).

لضعفه. وبالارتقاء بالموادّ الدستورية الفرنسية العائدة إلى العامين ١٧٩٣ و١٨٤٨ إلى مثال مضيء، أطلق الدستور المكسيكي الرائد لعام ١٩١٧ لحظة عالمية لهيمنة الحقوق الاجتماعية في الدساتير. فقد تضمّن دستور جمهورية فايمار (١٩١٩) الذي رسم اتّجاهات الدساتير عدداً من الحقوق الاجتماعية؛ بل إنّه في إيماءة إلى النزعة الدولية التي شاعت ذات مرّة للأحزاب اليسارية التي تلقّت ضربة مؤلمة عندما انخرط العمّال بالكلّية في جميع البلدان في الحرب العالمية الأولى، أشار إلى «تنظيم دولي لحقوق العمال التي يراد منها ضمان حدٍّ أدنى للحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة في البشرية». وصار تقنين الحقوق من أجل تنظيم العمل رائجاً في دساتير ما بعد الحرب، وربّما على النحو الأكثر سخاءً في الدستور اليوغسلافي لعام ١٩٢١، وهو أمر لم يتغيّر كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٢٨، قال بوريس ميركين غوتزيفيتش (Boris Mirkine- Guetzévitch)، مؤسّس تخصّص القانون الدستوري المقارن، إنّ أحد أكثر «الميول الجديدة» تميّزاً في صناعة الدساتير لم يقتصر على تكريس الحقوق السياسية والمدنية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، بل إنّه أكمل قوائم قديمة بحقوق اقتصادية واجتماعية عصرية. وبُذلت ضغوط لفعل ذلك في أماكن ليس لها دساتير جديدة، وفسّر ميركين غوتزيفيتش ذلك بالقول: «لم يعد المعنى الاجتماعي للقانون في القرن العشرين مذهباً أو شعاراً لفئة، بل صار الحياة في حدّ ذاتها. كما أنّه يستحيل التمييز بين [الحقّ] السياسي والاجتماعي، ولذلك نشهد تحوّلاً في تعاليم الحقوق الفردية وليس في النظرية العامّة للدولة فحسب»[٣٥].

لكنّ أكبر أزمات الرأسمالية احتاجت إلى ما هو أكثر من إصلاح تدريجي لتترسّخ، ولذلك صلة دائماً بالضغوط المساواتية وما إذا كان الإصلاح باسم الحقوق الاجتماعية أو بغيره ـ وبخاصّة وفقاً «للنموذج الشمالي» الشهير المعزول ـ وذلك قبل أن تدفع الحربُ العالمية الثانية بقيّة الدول إلى ما هو أبعد بكثير ممّا وصلت إليه من قبل. ما من شكّ في أنّ

(٣٥) Weimar Constitution (1919), Art. 162; Živojin Perić, "Les Dispositions sociales et économiques dans la Constitution yougoslave," *Revue du droit public*, vol. 33, no. 3 (1926), pp. 495-494; Boris Mirkine-Guetzévitch, "Les Nouvelles tendances du Droit constitutionnel," *Revue du droit public et de la science politique*, vol. 45, no. 1 (1928), p. 44, and Alexandros I. Svōlos, *Le Travail dans les Constitutions contemporaines* (Paris: Librairie du "Recueil Sirey", 1939).

الضغوط الاجتماعية المستمرّة لنشاط العمّال، بصرف النظر عن غاياته المنشودة، أسهم بقوّة في نتائج أكثر مساواتية نسبياً من أي وقت مضى (أو على الإطلاق)، ولا سيما حين سيطرت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية على سياسات الضرائب وإعادة التوزيع. إنّ إمكانية حصول ثورة طبقة عاملة ـ مهما بولغ فيها ـ ورمزها الجديد في الاتّحاد السوفياتي كانت دافعاً دائماً للسخاء المساواتي ردّاً على مزيج من الإلهام والخوف. وما من حادثة بيّنت حلماً مساواتياً مادّياً لعدد كبير من الناس مثل الثورة الروسية والتجربة السوفياتية التي تلتها. أصدر فلاديمير لينين في عامي ١٩١٨ و١٩١٩ «إعلان حقوق الكادحين والمستغَلّين» (ونقّحه نيكولاي بوخارين (Nikolai Bukharin) وستالين)، الذي شدّد على امتيازات العمّال في وجه الرأسمالية. وبعد عقدين، أرسى دستور «ستالين» الجديد للاتّحاد السوفياتي (١٩٣٦) أشمل قائمة اقتُرحت للحقوق، وتميّزت باعتنائها الفريد بقائمة طويلة بالحقوق الاجتماعية. لكن بما أنّها مثّلت مقولة أنّ العدالة الاجتماعية تستلزم ثورة سياسية، لم يعتقد أحد أنّ الاتّحاد السوفياتي يناضل من أجل الارتقاء بالحقوق الاقتصادية الأساسية، أو الاعتقاد بأنّه الوحيد في ذلك بالتأكيد[٣٦].

وبعد أن زعمت الدولة الجديدة تقنين الاشتراكية، كافحت مشكلات كثيرة مردّها عدم تبنّي ماركس، كالاشتراكيين في كلّ مكان، مُثُل المساواة كفلسفة ناظمة. تحوّلت المساواة من تسوية طبقية في الدول «البرجوازية» إلى مثال في التوزيع في أول دولة للعمّال. وكانت هناك حقبتان لتسوية اجتماعية فاعلة: بُعَيد عام ١٩١٧ في تجربة إلغاء الملكية الخاصّة والتنظيم الجماعي القسري؛ وفي ثلاثينيات القرن الماضي مع شنّ الحرب على «الكولاك» أو

---

(٣٦) يمكن الاطلاع على نقاط انطلاق في كمّ هائل من المؤلّفات الغنية، مثل: Peter Baldwin, *The Politics of Social Solidarity: Class Bases of the European Welfare State 1875-1975* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990); Asa Briggs, "The Welfare State in Historical Perspective," *European Journal of Sociology*, vol. 2, no. 2 (1961), pp. 221-258; François Ewald, *L'État-providence* (Paris: Bernard Grasset, 1986); Gosta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990); Aigun Hu and Patrick Manning, "The Global Social Insurance Movement since the 1880s," *Journal of Global History*, vol. 5, no. 1 (2010), pp. 125-48, and Francis Sejersted, *The Age of Social Democracy: Norway and Sweden in the Twentieth Century*, translated by Richard Daly (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011).

كبار المزارعين والتي تحوّلت إلى إبادة جماعية. توقّع لينين قبل ذلك الحاجة إلى «المرحلة الأولى» لاستمرار الفروق في الدخل والثروة بعد حظر الاستغلال. ومع نشوء هيكل طبقة سوفياتية جديدة فيما استمرّت تلك المرحلة إلى أجل غير مسمّى، ألقى خليفته ستالين في عام ١٩٣١ خطبة أشير إليها كثيراً وانتقد فيها «المتاجرة بالمساواة». ولأنّ المساواة هي «العنصر المركزي» في التفكير اليوتوبي الذي ألهم الثورة، غذّت الدولة السوفياتية الجديدة الأحلام بمزيد من المساواة، لإدارة انقساماتها، على نحو ما فعلت دولة اليعاقبة في زمانها[٣٧].

لكنّ الأكثرين على استعداد للاعتراف بأنّ النظم اليمينية، التي تخلّت عن نظام الحكم البرلماني، هي التي أقامت دول الرعاية بالتركيز على الكفاية والمساواة. في الحقيقة، كان تأثير نماذجها المباشر في الدول الغربية أقوى بكثير من تأثير الاتّحاد السوفياتي قبل أن تؤدّي الحربُ العالمية الثانية إلى انتكاسات للرعاية الفاشية (خارج شبه الجزيرة الأيبيرية، ولاحقاً في أمريكا اللاتينية). تفطّن كلّ المنادين بالعدالة الاجتماعية في ثلاثينيات القرن الماضي إلى أنّ الرعاية، بل والحقوق الاجتماعية، صارت أكثر تلازماً مع الدول غير الليبرالية التي كانت السبّاقة في اعتماد سياسة إعادة التوزيع عقب الكساد الكبير، لا في اليساري فحسب، بل وفي اليمين وبشكل بارز أيضاً. وتحت رعاية فاشية قبل انهيار أسواق الأسهم، أظهر ميثاق العمّال في إيطاليا (١٩٢٧) ـ كالدستور البرتغالي (١٩٣٣) وميثاق العمّال في إسبانيا (١٩٣٨) والإصلاحات الدستورية البرازيلية في عهد الدكتاتور غيتوليو فارغاس (Getulio Vargas) (١٩٤٣) عقب الانهيار ـ أنّ الحقوق الاجتماعية على وجه الخصوص وليس الدساتير فحسب كانت جزءاً من أجندة الدول الرجعية. وكذلك المساواة، وهو ما حمل نظم أقصى اليمين على إغداق الدعم من مصادر كانت تقدّمية. ليس من قبيل المصادفة أنّ الخبير الإحصائي الإيطالي كورّادو جيني (Corrado Gini)، مخترع مقياس انعدام المساواة الذي لا يزال الأكثر استخداماً، كان فاشياً[٣٨].

---

(٣٧) V. I. Lenin, *State and Revolution* (New York: Penguin Books, 1992), p. 84, and Richard Stites, *Revolutionary Dreams: Utopian Vision and Experimental Life in the Russian Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 124 and chap. 6 generally.

(٣٨) Francesco Cassata, *Il fascismo razionale: Corrado Gini fra scienza e politica* (Rome: =

صحيح أنّ الاشتراكيين القوميين ندّدوا بفكرة الحقوق الفردية ـ قال جوزيف غوبلز مسؤول الدعاية النازي بُعَيد استيلاء النازيين على السلطة في عام ١٩٣٣: «بموجب ما تقدّم، استُؤصل عام ١٧٨٩ من التاريخ» ـ واعتمدوا الهيكل الراديكالي للسياسة الاجتماعية الذي ميّز دول الرعاية إلى حدّ التطرّف، لكنّ النظام خطا خطوات مساواتية مذهلة على نحو صاعق نحو «مجتمع الناس» (Volksgemeinschaft) حتّى حين مضى نحو إقصاء الكثيرين ـ على نحو مهلك في آخر المطاف. وبعد ذكريات المجاعة المؤلمة في الحرب العالمية الأولى التي قضى فيها مئات الآلاف نحبهم بسبب الحصار، والتضخّم المفرط الذي أعقبه مباشرة، حمل الركودُ الألمانَ على البحث عن حدٍّ أدنى للكفاف تفرضه السياسة وعجزت حكوماتهم الملكية والديمقراطية عن إتاحته. ومع الالتزام بالاشتراكية والعمّال الذي تقاسمته النظم الشعبوية اليمينية الأخرى، ومع الذهاب بالقومية الاقتصادية إلى حدّ الاكتفاء الذاتي، أضحت الدولة التي أقامها أدولف هتلر أوضح مثال على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه دول الرعاية لإيجاد محصّلات مساواتية مقصودة في مجمل الطيف السياسي وليس في اليمين فحسب. دعا هتلر إلى «التضامن الاجتماعي بأقصى درجة... لكلّ فرد في العرق الألماني»، فيما قرّر بلا رحمة أن يصبح «السيد المطلق» للأعراق الأخرى. وعلّق أحد المؤرّخين بالقول: «أُسّس حزب العمّال القومي الاشتراكي الألماني على عقيدة انعدام المساواة بين الأعراق، لكنّه وعد الألمان أيضاً بمساواة أكبر ممّا تمتّعوا به في عهد إمبراطورية ولْهِلْمين أو جمهورية فايمار». وعلى الرغم من أدوات مثل ضرائب الشركات التي تضاعفت أربع مرّات في غمرة بناء عسكري مموّل من الحكومة (من دون تفكير كثير في من سيتحمّل الدين)، كانت تأثيرات إعادة التوزيع سبباً كبيراً للدعم الشعبي للنظام[٣٩].

Carocci, 2006), and Jean-Prévost, *A Total Science: Statistics in Liberal and Fascist Italy* (Montreal; = Kingston: McGill-Queen's University Press, 2009).

(٣٩) اقتباس من جوزف غوبلز، ورد في: Karl Dietrich Bracher, *The German Dictatorship*, translated by Jean Steinberg (New York: Praeger Publishers, 1970), p. 10; Young-Hong, *Welfare, Modernity, and the Weimar State, 1919-1933* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); Götz Aly, *Hitler's Beneficiaries: Plunder, Racial War, and the Nazi Welfare State*, translated by = Jefferson Chase (New York: Metropolitan Books, 2005), pp. 13 and 30

تقاسمت دولة الرعاية التي أقامها هتلر، على تطرّفها، قدراً من الاهتمام بالتوزيع مع دول أخرى على الطريق المشترك المفضي إلى كبح اللامساواة وبمدىً لم يُعرف له مثيل في التاريخ. عكس حصر مجتمع إعادة التوزيع في الحدود الوطنية في عصر إمبراطورية عالمية مستمرّة ما هو أكثر إلى حدٍّ بعيد من حصر لوجستي متردّد للكرم. أعلن جوزيف ستالين في الشرق الشيوعي سياسة «الاشتراكية في دولة واحدة» والنضال من أجل الرعاية في الدولة تلو الأخرى أيضاً. والدول التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت ديمقراطية في العادة، بدءاً بالهند وإسرائيل، فقد أسّستها أحزاب عمّالية اشتراكية وطنية. وضمن حدود كلّ دولة رعاية وطنية في القرن العشرين، حابت أنماطُ الإقصاء الذكورَ البيض (ولا سيما في أمريكا جيم كرو (Jim Crow))، ورهنت المساواة في التوزيع بإقصاء تمييزي. لم يكن مصادفة أنّ دولة الرعاية السويدية الشهيرة نمت في ارتباط وثيق مع سياسات معمّرة محسّنة للنسل؛ بل إنّها سياسات ساندها في الأصل غونار ميردال (Gunnar Myrdal)، أحد المدافعين اللاحقين عن توسيع مفهوم الرعاية على المسرح العالمي. وحتى في أوساط الذكور البيض، غالباً ما عنت أدوار الأحزاب الاجتماعية والنقابات المهنية في تمهيد الطريق لدولة رعاية أنّ دول الرعاية التي نشأت حابت العمّال الصناعيين في المقام الأوّل، وليس فئات الأشخاص الذين بالغ ماركس نفسه في البداية في احتقارهم، أي طبقة ما دون البروليتاريا (Lumpenproletariat) والفلاحين الريفيين، وهما الفئتان الأشدّ بؤساً غالباً. بالنسبة إلى الإناث اللاتي يشكّلن نصف السكّان، والحالة الأكثر وضوحاً من الناحية العددية، ما من دولة رعاية صاغت سياسات عاملتهنّ على قدم المساواة، والغالب انتفاعهنّ من أزواجهنّ الأُجراء كوكلاء نالوا منافع زوجاتهم، بل إنّ المقصيين والمهمّشين عانوا أكثر من ذلك.

اجتمعت الكفاية مع المساواة، وانبعثت المُثُل اليعقوبية، لكن بقي الكثير مما لم تحقّقه دولة الرعاية الوطنية كنموذج للعدالة الاجتماعية في أوساط القرن العشرين. قدّست مجموعة تطلّعات سامية بقصد الموازنة بين

---

* للاقتباس المنقول عن هتلر. وللمزيد عن كبار المزارعين وعن تمويل الرعاية الأكثر مسؤولية، قارن بـ: Adam Tooze, *The Wages of Destruction: The Making and Breaking of the Nazi Economy* (London; New York: Allen Lane for Penguin 2006).

الكفاية والمساواة وحلّ مشكلاتهما، لكنّها شاطرت دولةَ الرعاية التي أقامها هتلر جلّ روحها الإقصائية. وقُدر لمثل حقوق الإنسان حظر هذه التسويات على المدى الطويل في الدول الديمقراطية؛ حيث أصبحت شعاراً للضحايا الأجانب والمقهورين محلّياً على أساس الجنوسة أو العرق أو الإعاقة أو التوجّه الجنسي. لكن على الرغم من كلّ هذه العيوب، كان عدد الذين شملتهم أيديولوجيا الرعاية الوطنية في مجتمع عدالة التوزيع أكبر من أي وقت مضى. ولا تزال مثل الكفاية في التوزيع التي تظلّ قوية اليوم مبجّلة. لكنّ تحقيق إجماع غير مسبوق على قدر من المساواة المادّية هدف معتمد أيضاً ـ التزام غاب منذئذ[٤٠].

بعد ثلاثين سنة من بدء بالمر بحثه في الأصول اليعقوبية لدولة الرعاية المساواتية، نشر في الوقت نفسه طالب شاب في جامعته، ويدعى جون رولز (John Rawls)، كتابه **نظرية العدالة** (*A Theory of Justice, 1971*) الذي غيّر مجرى التاريخ. بعد عصر دول الرعاية الوطنية، شرع رولز في تبرير النزعة المساواتية لدولة الرعاية بطريقة جديدة، وصاغ كنظرية توزيع أخلاقي ما سبق أن بدأ ناشطون ورجال دولة بتطبيقه عملياً. ادّعى أنّه يتعيّن أن يتبع التوزيعُ المنصف «مبدأ الفرق» الشهير، في إحياء لنظرية العقد الاجتماعي العائدة إلى مطلع العصر الحديث، وهو مبدأ يحظر انعدام المساواة المادّية ما لم تحسّن أوضاع كثير من البائسين وليس الميسورين. وانطلق من عبارة من مقولة بريطانية وعدّلها ليصرّ على أنّه يتحدّث دفاعاً عن «ديمقراطية حيازة الملكية»، لكن ما من شكّ في أنّ فكره يعكس إنجازات دول الرعاية التي تعود إلى زمان النموذج اليعقوبي[٤١].

---

(٤٠) لا تزال الطبيعة الإقصائية للرعاية بحسب المكان، وليس سخاؤها غير المسبوق، هي التركيز الرئيس للبحوث المعرفية في العقود الأخيرة. وهذه جملة من نقاط الانطلاق الكلاسيكية. انظر: Gunnar Broberg and Nils Roll-eds., *Eugenics and the Welfare State: Norway, Sweden, Denmark, and Finland* (East Lansing: Michigan State University, 2005); Ira Katznelson, *When Affirmative Action Was White* (New York: W. W. Norton and Company 2005), and Susan Pedersen, *Family, Dependence, and the Origins of the Welfare State: Britain and France, 1914-1945* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993).

(٤١) John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1971); Ben Jackson, "Property-Owning Democracy: A Short History," in: Martin O'Neill and Thad Williamson, eds., *Property-Owning Democracy: Rawls and Beyond* (Chichester: Wiley-Blackwell, 2012).

أصبح مجتمع التوزيع شمولياً بالكامل في نظر رولز بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصّة بعد حركة الحقوق المدنية الأمريكية. وبصفته ليبرالياً، صنّف الحرّية الشخصية بأنّها القيمة الأهمّ، ويليها في الترتيب التوزيع المنصف ـ مع أنّه أشار إلى أنّه ربّما يكون التساهل في ترتيب الأولويات الليبرالية مقبولاً عندما يتعلّق الأمر بالأجندة التطويرية لدول كانت لا تزال حديثة بعد حقبة الاستعمار. ومع ذلك، الأمر اللافت عند النظر إلى الماضي هو كيفية تصوير رولز نزعة مساواتية هيمنت ذات مرّة وفرضت حدوداً على الهرمية في توزيع متع الحياة. المثير للسخرية أنّه أطلق صفة بومة مينيرفا (owl of Minerva) ـ رمز المعرفة ـ على إنجازات أفضل دول الرعاية الليبرالية: ربّما لم يكن مبدأ الفرق الذي ناصره رولز أقرب إلى التطبيق ـ ولا سيما في بلده ـ منه يوم صدر كتابه. أطلق فكره نقاشاً فلسفياً واسعاً حول طبيعة العدالة في التوزيع وأفقها، لكن في عصر ليبرالي جديد، حين توسّع بوجه عام انعدام المساواة الوطنية في دول عبر أطلسية وانفجر أحياناً. بل إنّ القلق ساور البعض من أنّ التزاماته بالافتراضات الليبرالية الجديدة ضمناً حيال كيفية تبرير المساواتية في الحصص المنصفة أفسد محاولته اليائسة الأخيرة لإنقاذها[٤٢].

لكن في المنظور البعيد، ربّما يكون غياب الكفاية في فكر رولز الأكثر لفتاً للنظر. وتوقّف التوزيع المنصف على مدى حسن أداء المعدمين. لكن لم يكن التوزيع المنصف معنيّاً، سواء في المرحلة الأولى للمبادئ الأخلاقية أم في المرحلة الأخيرة للمؤسّسات السياسية، بالأهمّية الأخلاقية الملحّة لحدّ أدنى للكفاية في توزيع متع الحياة، ولو كخطوة أولى في مسيرة المساواة. أتاح الابتعاد عن المساواة المثالية من أجل المعدمين فحسب، لكنّه لم يُعنَ بالسموّ فوق إتاحة حدّ أدنى. وكما لاحظ فرانك مايكلمان (Frank Michelman)، أحد ألمع من انتقدوا رولز باكراً، والباحث والبروفسور الزميل في جامعة هارفارد، بقي رولز في صوغه مبدأه الخاصّ بالتوزيع المنصف متردّداً حيال توفير الأساسيات بالحدّ الأدنى. لاحظ مايكلمان في سياق مناشدته القضاة الدستوريين ضمان معايير دنيا كحقوق المواطنة أنّ

---

(٤٢) Daniel T. Rodgers, *Age of Fracture* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011), esp. pp. 182-190.

«قاعدة لتوزيع السلع الاجتماعية تتجاهل المطالبات بالاحتياجات الأساسية في حدّ ذاتها... ستبدو ناقصة في نظر كثيرٍ منّا»[٤٣].

وفيما أعاد القضاة الذين يساعدون الفقراء عمّالاً يغيّرون المجتمع إلى مركز مخيّلة الإصلاح، فيما يلوح هدف الكفاية بشكل متزايد في المخيلة السياسية العالمية. لم تقطع الكفاية في الولايات المتّحدة شوطاً طويلاً، حيث أمل مايكلمان في رؤية تدخّل المحكمة العليا، لكنّها أصبحت جوهرية في النهاية بالنسبة إلى حركة حقوق الإنسان العالمية اليوم. لكنّ ذلك حصل عندما جرت المطالبة بالكفاية لإزاحة المساواة والتخلّي عن التشديد عليها وليس لموازنتها وتكملتها. لم يستخدم رولز عبارة حقوق الإنسان، والراجح أنّه لم يعرف في عام ١٩٧١ شيئاً عن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وما صاحبه من حقوق اجتماعية خاصّة ـ لم يكن قد شاع أمرها بعد. وبعد مضيّ أعوام على صدور كتابه، واجهت دولة الرعاية الوطنية التي نظّر لها اعتراضاً فحواه أنّها خالية من أيّ دلالات على الإنصاف العالمي، باستثناء أنّ في استطاعة شعوب العالم النضال بمفردها من أجل إقامة دول رعاية وطنية خاصّة بها. لكن في عصر حقوق الإنسان، وبعد أن صارت الحقوق الاجتماعية للبؤساء العالميين بؤرة تركيز أقوى، هُجر البُعد المساواتي أو حتى التفضيل الذي تمسّك به رولز، ولو لغايات محليّة وليس عالمية. كان جون رولز آخر يعقوبي في تاريخ نظرية التوزيع العادل.

---

(٤٣) Frank I. Michelman, "In Pursuit of Constitutional Welfare Rights: One View of Rawls' Theory of Justice," *University of Pennsylvania Law Review*, vol. 121, no. 5 (May 1973), p. 982.

للمزيد عن افتتاحية مشروعه العريض، انظر: Frank I. Michelman, "On Protecting the Poor through the Fourteenth Amendment," *Harvard Law Review*, vol. 83, no. 1 (1969), pp. 7-59, esp. pp. 14-15

اللتين تحكيان عن رولز وعن أهمّية الكفاية (لغايات دستورية على الأقلّ) في مقابل «جاذبية المساواة».

الفصل الثاني

الرعاية الوطنية والإعلان العالمي

ألقى توماس هامفري مارشال (Thomas Humphrey Marshall)، عالم الاجتماع الإنكليزي، بعض المحاضرات الكلاسيكية في جامعة كامبريدج عن دولة الرعاية في عام ١٩٤٩. عرض مارشال أفكاره حين كانت الإنجازات غير العادية التي حقّقها حزب العمّال الحاكم منذ عام ١٩٤٥ مؤكّدة، لكنّ القيود الصارمة لتلك التحسينات ـ فكيف بانتكاساتها اللاحقة ـ لم تكن واضحة بعد. لذلك، من غير المفاجئ أنّ رواية مارشال المفعمة بروح الانتصار يمكن أن تبلغ قمّة بسبب مجيء دولة الرعاية التي عايشها هو والمستمعون إليه من الأمور المهمّة للغاية، وربّما المضلّلة أيضاً، وصف مارشال تلك القمّة بأنّها مجيء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كان اهتمامه بالعلاقات المتساوية للمواطنين البريطانيين بقدر اهتمامه بإتاحة الكفاية لهم. ومع أنّه صعد إلى المنصّة ليجمع أفكاره المؤثّرة للغاية بعد أسابيع فحسب من اعتماد الجمعية العامّة للأمم المتّحدة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، إلّا أنّه لم يأتِ على ذكره ـ مع أنّ الوثيقة شملت كلّ الحقوق الاجتماعية التي وضعها مارشال نفسه في مركز الاهتمام.مكتبة سُر مَن قرأ

وُظّف مارشال، وهو وريث لطيف ومنفتح للاشتراكية الأخلاقية الإنكليزية، بعد الحرب العالمية الثانية لتدريس العمّال الاجتماعيين في كلّية لندن للاقتصاد من قِبل السياسي والإصلاحي وليام بفريدج (William Beveridge) الذي ذاع صيته لتقرير أعدّه في الحرب العالمية الثانية ودعا فيه إلى دولة الرعاية. اهتمّ مارشال في الأساس بكيفية إنجاز المواطنة الاجتماعية كغطاء للمواطنة المدنية والسياسية التي أنجبتها القرون السابقة للقرن العشرين. وقد كرّس مارشال مجمل روايته لمواطنة وطن واحد

وتطوّرها. في الحقيقة، تبيّن أنّ هدف محاضرته لم يكن تبرير أهمّية فئة الحقوق الاجتماعية في أربعينيات القرن الماضي بقدر ما كان التشديد على التذبذب في تطلّعات رعاية وطنية كاملة نحو أهداف الكفاية والرعاية، في لحظة أمِل فيها مارشال بالتوفيق بينهما. كان مخطئاً، لكن لا غنى عن معتقداته لفهم المناخ الأصلي للإعلان العالمي ـ والسبب الذي يتيح لكثيرين تجاهله وقتئذٍ.

أوضح مارشال أنّ ما يهمّه فعلاً هو نشوء المواطنة المساواتية المادّية بإشراف دولة الرعاية، وليس السعي إلى إتاحة الأساسيات فحسب. الحقوق ليست جوهر المواطنة الاجتماعية. وقد ميّز مارشال على التحديد أهمّية المواطنة في القرن العشرين عن النظرة السابقة التي تقول إنّ انعدام المساواة جائز أو حتّى ضروري ما دام علاج الفاقة ممكناً. وأضاف: «بل إنّ المواطنة في صورها الأولى كانت مبدأ مساواة». بيد أنّه كان للالتزام بالمساواة في الميادين المدنية والسياسية زمناً طويلاً عواقب مذهلة في إنتاج اللامساواة المادّية. لكنّ التقسيم الطبقي قطع شوطاً بعيداً إلى حدّ أنّه لزم تفسير المحاولات الأولى لوضع معايير دنيا للتوزيع ردّاً عليه بأنّها محاولات غير مباشرة لإرساء المساواة الاجتماعية والعمل على «إلغاء الطبقية». وفي ما يتّصل بالعودة إلى دولة الرعاية، شملت أهدافاً أعظم. وبحسب تفسير مارشال في فقرة إشكالية، «ما عادت مجرّد محاولة لإزالة الضرر الواضح الذي نزل بالمعوزين في طبقات المجتمع الدنيا». وعوضاً عن ذلك، «تذرّعت [دولة الرعاية] بالعمل على تعديل نمط اللامساواة الاجتماعية بأسره. وهي لم تعد تقنع برفع مستوى الأرضية في قبو الصرح الاجتماعي، تاركة الهيكل العلوي على حاله. وبدأت بإعادة تصميم المبنى بأكمله؛ بل قد ينتهي بها الأمر بتحويل ناطحة سحاب إلى منزل كبير من طابق واحد». أراد أن يقول إنّها تحسّن طريقة عيش الفقراء بحيث لا يعودون معوزين، لكن من غير تجاهل مدى استمرار تعالي الأغنياء عليهم أو حتى مقدار زيادتهم لمكاسبهم[1].

---

(1) Thomas H. Marshall, "Citizenship and Social Class," in: Thomas H. Marshall, *Citizenship and Social Class and Other Essays* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950), pp. 31-32, =

كان مارشال أوضح من المحلّلين الآخرين لدولة الرعاية الوطنية في أربعينيات القرن الماضي في القول بأنّ المناخ المساواتي للحقوق الاجتماعية مهمّ لفهم طابع الحقبة وما قد تغيّر منذ ذلك الحين. واعترف مارشال بأنّ التأثيرات غير المباشرة للسياسات الاجتماعية الدنيا منذ سريانها في عام ١٩٤٩ في ميادين الرعاية الطبّية والإسكان العام وإعانة البطالة كانت متقطّعة وذات انعكاسات فورية على المساواة في المنزلة وليس على المساواة في التوزيع. بالاعتراف بالناس بأنّهم مواطنون زملاء ومنحهم حماية بالحدّ الأدنى، شعروا أنّهم متكافئون في منزلتهم لكن من دون التمتّع بمساواة مادّية مناظرة بسبب القيود على الهرمية. في الواقع، اعترف مارشال بأنّ الحقوق الاجتماعية عملت على ترسيخ انعدام المساواة في التوزيع أو حتّى توسيع نطاقها أحياناً؛ قال تأسفاً: «تصبح المواطنة في حدّ ذاتها مصممة انعدام المساواة الاجتماعية». لكنّ مارشال شعر في نهاية المطاف بأنّه يمكن أن يثق بحقيقة الضغط الواضح لمقياس الدخل وفوق ذلك «إثراء منزلة المواطنة العالمية»، وهو ما أتاح استمرار انعدام جسيم للمساواة لكن ضمن مفهوم جديد لمجتمع وطني قلّص الفجوة بين الأغنياء وبقيّة الناس. كان قدره إخضاع الامتيازات الأرستقراطية ومفاعيل السوق اللامساواتية الجديدة لأعرافه. وبذلك ليس هناك فصل من الناحية الفعلية بين مثال الكفاية ومبدأ المساواة في التوزيع، ومن ثمّ صهرتهما دولةُ الرعاية في بوتقة واحدة.

الأمر اللافت في نظرة مارشال، وفي نظرة دولة الرعاية الأعمّ، هو الشمولية والمساواتية للبعض، والإقصائية إلى أبعد الحدود أو تعهّد الآخرين بالحدّ الأدنى أو إخضاعهم. شمل «القانون الوطني البريطاني»، الصادر قبل سنة من حديثه، مئات الملايين من رعايا الإمبراطورية السابقين بصفتهم من جملة مواطنيها، انسجاماً مع محاولة المحافظة على الإمبراطورية الأوروبية من خلال إصلاح يشمل القارّة. لكنّ مارشال مجّد إنجازات دولة الرعاية البريطانية طويلة المدى وقصيرة المدى من دون ذكر الإمبراطورية البريطانية. ولم يأتِ على ذكر المرأة أيضاً، وهي المتنفعة عموماً من الحقوق الاجتماعية في نموذجه من خلال أجور الذكور في الأسرة فحسب أو من امتيازات

= ورد في: Patrick Colquhoun, *A Treatise on Indigence* ([London: J. Hatchard, 1806]), pp. 47-48.

زوجها بشكل تلقائي، وعلى حساب اقتراحات سابقة تخصّ الرعاية وأكثر تحسّساً لانعدام أمن المرأة. فهم مارشال أيضاً أنّ الحقوق الاجتماعية مُثل عريضة لإصلاح الدولة، ولم يأبه لما سيحصل إذا عمدت الأكثريات إلى إقصاء الأقلّيات، أو إذا لم تعد الأكثريات في هذا الخصوص تريد خدمات اجتماعية. لكن لم يفكّر أحد وقتئذٍ في أثناء صعود الحقوق الاجتماعية بأنّها ملائمة للإنفاذ القضائي كالحرّيات الأخرى في القانون العامّ أو في الدساتير في أماكن أخرى. لكن على الرغم من كلّ وجوه القصور هذه، نفخت الحقوقُ الاجتماعية الروح المساواتية المادّية في لحظتها، وناضلت لتضمين الناس في العدالة الاجتماعية بأعداد أكبر من أيّ وقت مضى[٢].

إنّ تقصّي ما تعنيه الحقوق الاجتماعية ضمن إيكولوجية دولة الرعاية الوطنية المساواتية الأكبر في حقبة انتصارها أمر بالغ الأهمّية في رسم المسار اللاحق لحقوق الإنسان، وهي عملية قيّمة في حدّ ذاتها أيضاً. حصل تلازم الحقوق مع الاقتصاد السياسي الليبرالي في زمانها قبل قرن مضى، وقاد ذلك كثيراً من الإصلاحيين إلى الشكّ في جدواها كأدوات تقدّمية. والآن، نالت فئة «الحقوق الاجتماعية» ترقية جديدة في أربعينيات القرن الماضي. **أولاً**، علا شأن الحقوق الاجتماعية في ذروة المساواة في التوزيع في التاريخ العالمي وفي علاقة تأسيسية معها. في هذا الجوّ، كان لفئة الحقوق الاجتماعية وظائف متنوّعة، أهمّها الإشارة إلى توافق حيال تدخّل الدولة على نحو غير مسبوق في الشؤون الاقتصادية وتمييز الديمقراطية الليبرالية عن النماذج المنافسة لدولة الرعاية (مع أنّ الدول الاستبدادية اليمينية واليسارية تاجرت بالمبادئ). لكنّ هذا التوافق كان أبعد

---

(٢) انظر أيضاً: Julia Moses, "Social Citizenship and Social Rights in the Age of Extremes: T. H. Marshall's Social Philosophy in the Longue Durée," *Modern Intellectual History*, vol. 16, no. 1 (April 2019)

التي تشدّد بشكل ملائم على الافتراضات الثقافية وقومية النزعة في نظرة مارشال للمواطنة الاجتماعية. للمزيد عن مراعاة دولة الرعاية التي وصفها مارشال للمنظور الجنساني، انظر: Susan Pedersen, *Family, Dependence, and the Origins of the Welfare State: Britain and France, 1914-1945* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993), esp. 5-7 and 336-354.

قارن أيضاً بـ: Laura L. Frader, *Breadwinners and Citizens: Gender and the Making of the French Social Model* (Durham, NC: Duke University Press, 2008)

ما يكون عن العالمية؛ إذْ إنّ عدداً كبيراً من المفكّرين بقوا غير مقتنعين بأنّ لغة الحقوق وسياساتها تخدم مثال الكفاية، فكيف بمثال المساواة، في التطبيق العملي(٣).

كان نشوء دولة الرعاية في الحرب العالمية الثانية في شمال الأطلسي السياق الأهمّ، ومن ثمّ أكثر سياقات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) عرضة للإهمال. إنّه أهم زرع خارجي لكلّ من هامشية هذه الدولة وللغة السياسية الأعمّ للحقوق التي سعت إلى تكرسيها. وحقيقة أنّ الإعلان العالمي أُعيد اكتشافه في العقود الأخيرة، بعد أن ضعفت الالتزامات بالرعاية الوطنية، جعلته غامضاً تقريباً كمنتج زمانه، لكنّه ملائم تماماً في حقبته كميثاق أو قالب لدول الرعاية الوطنية وتقديس لبعض افتراضات المواطنة في القرن العشرين. كان محورياً حيال التوزيع العادل، مع عدم الاقتصار على أخذ الحرّيات في الحسبان، والخطاب والشخص الذي جعل «حقوق الإنسان» شديدة البروز في العقود اللاحقة. وكان متعلّقاً بمجتمعات وطنية وإعتاقها وليس برهاناً على اهتمامٍ متخطٍّ للحدود القومية. تصوّر دولة الرعاية على الصعيد المحلّي كحصانة منّ الجغرافيا السياسية للحرب، وليس سلطة ما تتجاوز الحدود القومية لسياسة منع الفظائع في الخارج. وربّما الأهمّ من ذلك أنّ هذه الحقيقة تجعل المطّلعين الجدد على الوثيقة في عصر ليبيرالي جديد يتفاجؤون لتركيزه على المشروع العالمي لمراقبة الطغاة تحسّباً لأسوأ الإساءات وعنف الإبادات الجماعية قبل أيّ شيء آخر.

كما أنّ للإعلان العالمي صلة بتمكين ممكن وتدخّل من جانب الدولة، وليس على صلة بجلال عمل غير حكومي أو إصلاح حذر لقضاة ارتبطت بهم الحقوقُ الاجتماعية في عصر ليبرالي جديد. من أجل كلّ هذه الأسباب، ينبغي إعادة قراءة الإعلان العالمي. فقد عمد أكثر مؤرّخي هذه الوثيقة احتفاء بها لتدويلها السياسيات الحقوقية التي ظهرت بعد عقود إلى إغفال دولة

---

(٣) في أمريكا، وربّما في أماكن أخرى، استُخدم (وأسيء استخدام) مفهوم قديم «للحقوق الاجتماعية» كحقوق تشاركية، لكن تغيّر مكان هذه الفئة لأنّه أُعيد تعريفها في كلّ مكان في القرن العشرين بدلالات توزيعية. للمزيد عن الحقوق الاجتماعية بعد الحرب الأهلية، انظر مثلاً: Richard A. Primus, *The American Language of Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999), chap. 4.

الرعاية التي كرّست الوثيقة. ينبغي النظر إلى الإعلان العالمي على أنّه يكتنف مشروع دولة الرعاية. إنّه القمر وليس الشمس. لكن إذا سبح في فلك دولة الرعاية، فقد خلت منه مناقشات مستفيضة بشأن نوع دولة الرعاية اللازم بناؤها، إضافة إلى الشكوك في ما إذا كانت الحقوقُ اللغةَ الملائمة لتخيّل المساواة بين الطبقات[٤].

على الرغم من أنّ الحقوق في مرحلة ما قبل التاريخ حصرت استحقاقات المواطن بالكفاية، فإنّ الحوادث التي وقعت في سياق الحرب العالمية الثانية هي التي مهّدت لترويج شامل للحقوق الاجتماعية في السياسات العالمية اللاحقة. كانت وضعية هذه اللحظة جيوسياسيةً وفلسفية على حدّ سواء، وعكست سنوات واجه فيها الإصلاحيون، في أثناء الحرب، وعد الرئيس الأمريكي فرانكلن ديلانو روزفلت في خطبة حالة الاتّحاد التي ألقاها في عام ١٩٤١ بـ«التحرّر من الحاجة»، وكافحوا ليسبغوا عليه صفة الجوهري من أجل عالم منصف ـ وخصوصاً بعد إغراء الولايات المتّحدة بالانضمام إلى الحلف العسكري المناوئ لدول المحور في وقت لاحق من ذلك العام. والأهمّ من ذلك أنّه أظهر القوة المتعاظمة لدافع مساواتي تخطّى حدود توفير الكفاية في أربعينيات القرن الماضي.

ذلك لا يعني أنّ مبادئ الحقوق الاجتماعية كانت جديدة. فإزاء خلفية الحقوق الاجتماعية الفرنسية العائدة إلى عام ١٨٤٨ ورجوعاً إلى عام ١٧٩٣،

---

(٤) بهذا المعنى، حتى وصفي السابق للإعلان العالمي، الذي ركّز في الأساس على التأثير في نزعة الانتصار الدولية التي احتفت مؤخراً بالوثيقة، أخفق في الابتعاد بشكل لائق عن أكبر تشويه للمؤلفات التي سعت لإسقاطها: وهو أنّ الاختصاص الرئيس للإعلان العالمي هو إصلاح الحوكمة العالمية في المقام الأول. انظر: Samuel Moyn, *The Last Utopia: Human Rights in History* (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University, 2010), chap. 2.

ولتصحيح مرحلي، انظر: Samuel Moyn, "The Universal Declaration of Human Rights in the History of Cosmopolitanism," *Critical Inquiry*, vol. 40, no. 4 (2014), pp. 365-368.

أنا متفق مع رولاند بيورك في تعليقه القائل بأنّ المؤلفات الموجودة الساعية إلى «صيغة دولية تحوّلية سحرية» أخفقت على أي حال في أربعينيات القرن الماضي في رؤية أنّ الإعلان العالمي صيغ لعالم أمم ولسلسلة مشاريع قومية مفترضة. انظر: Roland Burke, "The Internationalism of Human Rights," in: Glenda Sluga and Patricia Clavin, eds., *Internationalisms: A Twentieth-Century History* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017), p. 287.

ودستور المكسيك ودستور فايمار في وقت قريب من الحرب العالمية الأولى، اللذَين أطلقا هذا الميل في المرحلة التي تخلّلت الحربين، برزت موادّ الحقوق في دستور «ستالين» السوفياتي لعام ١٩٣٦. عرض من جملة العديد من الافتراضات أولَ حقّ مقنّن في الراحة، وهو الحقّ الذي تضمّنه الإعلان العالمي في وقت لاحق. وبحلول زمن الحرب العالمية الثانية، احتكر الشيوعيون إعلان حقوق الإنسان، بل وواصلوا تجسيد أيديولوجيا الثورة، موازنين بين ترويجهم لحمايات الكفاية ومنح العمال درجة مكافئة مع انتقاد الديمقراطية البرجوازية وحقوقها وحرّياتها. لذلك، أُرغم حتى الاشتراكيون في العالم قاطبة على مناقشة تقديم البحث عن السلطة على الغايات الأخرى. تعيّن عليهم تقرير إن كانوا سيناصرون أي حقوق، وما إذا كان حقّ كلّ عامل في كامل نتاج عمله أهمّ تلك الحقوق ـ ولا سيما أنّ الإعلان العالمي لم يدرج حقّ الإنسان في الثورة بعكس قوائم المستحقّات الأساسية العائدة إلى مطلع العصر الحديث. وفي مناطق أخرى، شكّلت الدول «الاجتماعية» صدارة التاريخ. ومن نافلة القول أنّ جميع الدول الأوروبية الشرقية التي غزتها الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية روّجت لأهدافها الاجتماعية. لكنّ دستور ألمانيا الغربية الجديد (أُطلق عليه اسم القانون الأساسي لعام ١٩٤٩) سمّى الدولة بالمثل «اتّحاداً ديمقراطياً واجتماعياً» ـ وإن كان من دون تشريع حقوق اجتماعية. وسمّى الدستورُ الهندي (١٩٥٠) «العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية» (لاحظ دلالة ترتيب الكلمات) أسمى غاياته. وبالمثل، قدّمت الدولة الإسرائيلية، التي أقامها اشتراكيون، الحقوق الاجتماعية على الحقوق السياسية في إعلان استقلالها في اللحظة ذاتها. كما أنّ إسبانيا والبرتغال، وهما دولتان فريدتان خضعتا لحكم استبدادي يميني حافظ على وجوده بعد الحرب العالمية الثانية، أولتا عناية كبيرة للخدمات الاجتماعية أيضاً[٥].

باختصار، كان الحقّ في توفير الكفاية قد أصبح التزاماً دستورياً في ظلّ الرأسمالية والشيوعية ـ في القانون الأساسي الجديد لجميع الدول الأوروبية القارّية تقريباً، وفي الدستورين الفرنسي والإيطالي في عام ١٩٤٦، كما في

(٥) Pedro Ramos Pinto, "Housing and Citizenship: Building Social Rights in Twentieth-Portugal," *Contemporary European History*, vol. 18, no. 2 (2009), pp. 199-215.

المشهد الأمريكي اللاتيني من قبل، وفي الدول الأوروبية الشرقية قبل السيطرة الشيوعية وبعدها. ويجوز أن يقال إنّ روزفلت قد ألقى خطبة حالة الاتّحاد تلك في عام ١٩٤١، والتي وعد فيها بـ«الحرّيات الأربع» - منها التحرّر من الحاجة - وأدرج خطابها في الميثاق الأطلسي الذي قنّن مبادئ التحالف الأمريكي مع ونستون تشرشل فيما كانت الولايات المتّحدة لا تزال عاجزة عن دخول الحرب في بدايتها، وهو ما فعلته في وقت لاحق من ذلك العام. لكنّه كان يفيض حكمة تقليدية على نحو متزايد، وإن لم تكن عالمية، وفي وقت متأخّر جداً. وهناك بعض الدساتير الجديدة التي لم تكن مهيّأة لتسمية تلك المستحقّات كمسائل متّصلة بالحقوق، كدستور أيرلندا قُبَيل الحرب العالمية الثانية ودستور الهند نفسه بُعَيدها، واختارت في المقابل مفهوم «المبادئ التوجيهية» لسياسة الدولة من أجل الوصايا ذاتها. وأياً يكن الفارق في التسمية، صارت هذه الأفكار الرئيسة بلا جدال مسؤولية لازمة على عاتق دولة حديثة، ومن ثمّ على عاتق المواطنين تجاه بعضهم[٦].

وكما قد يتوقّع المرء، بالنظر إلى طول تلازم فكرة حقوق الإنسان (les droits de l'homme) مع السياسات الفرنسية، أُعلنت بأقوى عزم في أثناء الحرب ذاتها في فرنسا إبّان «المقاومة» وليس في بريطانيا العظمى (حيث لم يكن هناك تلازم قوي بين الرعاية الوطنية والحقوق الفردية) ولا في أمريكا (حيث كان للحقوق الاجتماعية مسارها المميّز الخاصّ). يقول ميركين غوتزيفيتش (Mirkine-Guetzévitch) وهو يهودي روسي نال رتبة بروفسور فرنسي قبل فراره إلى نيويورك في زمن الحرب، «جميع المشاريع الدستورية قدّمها أعضاء في المقاومة الأوروبية، مصرّين بعناد على الدفاع عن الحقوق الاجتماعية». سهّل إيجاد أرضية مشتركة في الحقوق الاجتماعية في أوساط

---

(٦) أعادت النمسا في عام ١٨٤٥ الدستور الذي صاغه القانوني الشهير هانز كيلسِن في عام ١٩٢٠، وهو لم يتضمّن قائمة بحقوق دستورية. انظر: Wolfgang Abendroth, "Zum Begriff des demokratischen und sozialen Rechtstaates im Grundgesetz des Bundesrepublik Deutschlands," in: Alfred Herrmann, ed., *Aus Politik und Geschichte: Festschrift zum 70. Geburtstag von Ludwig Bergsträsser* (Düsseldorf: Droste-Verlag, 1954), and Peter C. Caldwell, "Is a "Social Rechstaat" Possible? The Weimar Roots of a Bonn Controversy," in: Peter C. Caldwell and William E. Scheuerman, eds., *From Liberal Democracy to Fascism*, Studies in Central European Histories (Boston, MA: Humanities Press, 2000).

الاشتراكيين والشيوعيين والكاثوليك الاجتماعيين، سواء أكتبوا في البلاد البعيدة أم في شبكات سرّية إبّان الاحتلال الألماني وحكومة فيشي. وجدت كلّ مدرسة طريقها الخاصّ الموصل إلى هذا الاستنتاج. وفسّر الفيلسوف الكاثوليكي جاك ماريتان (Jacques Maritain) في كتب مرسلة إلى فرنسا ورسائل بُثّت إليها إبّان الحرب كيفية تبرير القانون الطبيعي الديني حقوقاً اجتماعية حديثة معيّنة ضمن إطار مجتمعي. كما أنّ الكاثوليكي اليساري الشهير إيمانويل مونييه (Emmanuel Mounier)، الذي تودّد إلى حكومة فيشي ثم تنصّل بغضب من هذه الممارسة، ساند «إعلان حقوق الأشخاص والمجتمعات». وكذلك الأمر في نظر الاشتراكيين العلمانيين. ونشر ليون بلوم (Léon Blum)، رئيس وزراء سابق وزعيم «الجبهة الشعبية»، أحد أكثر الكتب مبيعاً من بوخنفالد (Buchenwald)، وقال فيه: «ستفي الاشتراكية بالشعارات المجيدة للثورة الفرنسية على الوجه الأكمل وبالتبرير الصحيح». أو كما علّق ماركين غوتزيفيتش على هذه العبارة قائلاً: «بزعم إخضاع النزعة الإصلاحية الاشتراكية لحقوق الإنسان، أنهى بلوم بشكل حاسم الشجار القديم بين أصحاب النزعة الفردية وأصحاب النزعة الجماعية»(٧).

لكن إذا أصبحت الحقوق الاجتماعية رائجة من هذه اللحظة في الدساتير الغربية والشرقية، فهي لم تصبح شعاراً لتعبئة شعبية، عدا الحالتين

(٧) Boris Mirkine-Guetzévitch, "Quelques problèmes de la mise en oeuvre de la Déclaration universelle des droits de l'homme," *Recueil des cours de l'Académie de droit international*, vol. 83 (1953), p. 284; Jacques Maritain, *Les Droits de l'homme et la loi naturelle* (New York: Editions de la Maison Française, Inc., 1942), et Emmanuel Mounier, "Faut-il réviser la Déclaration des droits?," *Esprit*, no. 1 (December 1944), nos. 5-7 (April-June 1945).

أعيد طبع النص النهائي من الرقم الأخير في: Emmanuel Mounier, *Les Certitudes difficiles* (Paris: Éditions du Seuil, 1951), et Léon Blum, *A l'échelle humaine* (Paris: Gallimard, 1945)

كما ورد في: Mirkine-Guetzévitch, "Quelques problèmes de la mise en oeuvre de la Déclaration universelle des droits de l'homme," p. 291.

اكتسى برنامج العمل الذي أعلنه المجلس الوطني للمقاومة في آذار/ مارس ١٩٤٤ أهمّية فائقة على صعيد تطور دولة الرعاية بعد الحرب، وقد أشار إلى الحقوق الاجتماعية في مواضع كثيرة. انظر: Henri Michel and Boris Mirkine-Guetzévitch, eds., *Les Idées politiques et sociales de la Résistance: Documents clandestines (1940-1944)* (Paris: Presses Universitaires de France, 1954), and Claire Andrieu, *Le Programme commun de la Résistance: Des idées dans la guerre*, préface de Rene Remond (Paris: Editions de l'Erudit, 1984).

النمساوية والألمانية الغربية. كما أنّه لا أحد عدّها معايير للإنفاذ القضائي، لكنّهم أشاروا إلى هيمنة التسوية الطبقية وحقيقة أنّ القوة العاملة استحقّت مقعداً على طاولة الحكم، ولو خارج نظم حكمت باسمها. ففي الغرب، كانت النقابات المهنية محورية بالنسبة إلى أصول الحقوق الاجتماعية إلى حدّ بلوغها ذروة نفوذها عقب دخولها في مساومات مع أصحاب العمل بإشراف الدولة أملاً بتأمين حصّة أفضل في القدرة الصناعية وتحسين مُخرجات الطبقات. وما من مكان كانت فيه الاشتراكية أو الشيوعية قوية إلّا وأُدرج بالبداهة حدّ أدنى اجتماعي ما في قمّة الأولويات.

وبقيت هناك أطر كثيرة لحدّ اجتماعي أدنى غير أطر الحقوق الاجتماعية - التي وُصفت على أي حال بعبارات عمومية. وفي ما يتّصل بالمساواة، فُهمت الحماية الاجتماعية على الصعيد الشعبي بأنّها تهوين للامتياز الطبقي - إذا لم تستلزم ثورة شاملة. ففي بريطانيا العظمى، دولة مارشال مثلاً، انعدم بالكامل تقريباً استخدام مفهوم الحقوق الاجتماعية في سنوات مجد بناء دولة الرعاية. من ذلك أنّ بفريدج لم يصف في تقريره الشهير في عام ١٩٤٢ المعايير الدنيا التي نصّت عليها الحمايات الاجتماعية «من المهد إلى اللحد» بدلالة الحقوق الفردية. وربّما يكون اختيار مارشال التعامل مع مفهوم الحقوق الاجتماعية في عام ١٩٤٩ اتّفاقياً بدرجة كبيرة، لأنّه لم يترك انطباعاً بأنّه متأثّر بأي حديث عن الحقوق الاجتماعية في مكان آخر في زمن الحرب أو بعدها مباشرة. وفي ما يتّصل بكثير من معاصريه، فكيف بأسلافهم في إحياء المواطنة وصولاً إلى وليام غودوين، أثار الحديث عن الحقوق الاجتماعية مزيداً من الاهتمام بالواجبات الرعائية في نظر مارشال، ولاحظ أنّه «إذا استُدلّ بالمواطنة دفاعاً عن الحقوق، فلا يمكن تجاهل الواجبات التي تمليها المواطنة [لأنّها تستلزم أن يكون] حسّ حيوي بالمسؤولية تجاه رفاهية المجتمع مصدر إلهام أعمال الفرد»[8].

---

(٨) Marshall, "Citizenship and Social Class," p. 70.

التفسير الراجح لاستخدامه مفهوم الحقوق الاجتماعية هو أمله بإدراج نفسه في مدرسة تقليدية محلّية في كامبريدج بالانخراط في رواية المؤرّخ القانوني الشهير فردريك وليام مايتلاند (Frederic William Maitland) المبكرة عن تقدّم «الحقوق» السابقة في وصف كيفية تطور المواطنة منذ أيام العصور الوسطى. انظر: A. H. Halsey, "T. H. Marshall: Past and Present 1893-1981," *Sociology*, vol. 18, no. 1 (1984), p. 4.

وكما في مرحلة ما قبل التاريخ، مثّلت دولة الرعاية في أربعينيات القرن الماضي الأرضيةَ اللازمة لمن اختاروا تأطير التزامهم بالكفاية بدلالة الحقوق، وفي كلتا الحالتين، كان هناك دائماً خطر ربط ذلك الالتزام بمشروع مساواتي. ولهذا السبب اعتمد معنى الحقوق الاجتماعي في أربعينيات القرن الماضي على إنجاز موازٍ وأقوى لحلم الرعاية المساواتية. بدت الرعاية الفاشية، خارج أيبيريا، ولاحقاً أمريكا اللاتينية، قديمة بسبب الانهيار العسكري للدول التي اختارتها. لكنّ شعبيتها الغابرة أوحت بأنّ خطوة أبعد في اتّجاه التضامن وإعادة التوزيع الاجتماعي ستحكم المستقبل. لقد فاقمت الحربُ اضطرابات الكساد الكبير، وأسهمت بدرجة كبيرة في إيجاد تضامن مَعيش وزيادة الضغط من أجل إعادة التوزيع الاجتماعي، كما أنّها مكّنت الطبقة العاملة من تحقيق مكاسب تعذّر تحقيقها قبل ذلك. بدا أنّ مسيرة الاشتراكية قد انطلقت، وجرى التشديد على نماذجها الخاصّة بدولة الرعاية بعد الحرب بوجوهها المختلفة بطريقة تنافسية وبأقصى قدر من التفاؤل، في ظلّ جاذبية الحليف السوفياتي، لشعوبها ولشعوب كثيرة أخرى. وبما أنّ الحرب أثّرت كثيراً في الطبقة العاملة، أوضح بروز المساواة مع أفول النزاع - ووعد باتباعها بالحقوق الاجتماعية على مسافة كبيرة - أنّ الأوان قد حان.

بنى السوفيات تأكيداتهم حيال أهمّية الكفاية على مطالبات بحقوق عالمية، بعكس الفاشيين. لكنّهم كانوا أكثر شهرة، بالطبع، في المطالبة بمجتمع غير طبقي (مع أنّه لم يتّضح مقدار سماحه ببقاء انعدام المساواة بين المواطنين). وبحلول العام ١٩٤٥، كان الاتّحاد السوفياتي قد أنجز واحدة من خططه الخمسية الناجحة على نحوٍ لا يصدَّق لتحقيق كلتا الغايتين، وشرع منذ ذلك الحين في خطّتين خمسيتين أخريين. وتعذّر على الأشخاص المهتمّين بالكفاية والمساواة برعاية دول قوية وتدخّلية تجاهل ذلك. وكما في الغرب، استلزمت «الحرب الوطنية الكبرى» في الأعوام ١٩٣٩ - ١٩٤٥ عودة سوفياتية إلى سياسات مساواة في التوزيع أكثر سخاء في الداخل.

= وكما أشار الفيلسوف مايكل أوكشوت مباشرة، كانت فاتحة مارشال أقرب إلى سيرة تاريخية نقدية (Histoire raisonnee) منها إلى تاريخ جدّي. انظر: Michael Oakeshott, "Review," *Cambridge Journal*, vol. 4, no. 10 (1951), p. 629.

وبرزت نزعة مساواتية أكثر شمولية على نحو فاق ما أمكن للفاشيين مساندته في الوعي العالمي مع صدّ السوفيات الهجوم على موسكو ودنوّهم من بوّابات برلين؛ فيما كان لتردّد الأمريكيين حيال السياسة الاجتماعية أقلّ تأثيراً بكثير. لذلك، كان خروج الاتّحاد السوفياتي منتصراً على النازيين أهمّ من أي عامل آخر في سنّ سياسات مساواتية بعد الحرب ـ لا كدولة مطوّقة ومنبوذة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن كقوّة جيوسياسة وقدوة أخلاقية على الرغم من كلّ مساوئها(٩).

ظهرت بواعث متقطّعة للمساواة مع فرض النموذج السوفياتي على بقيّة أوروبا الشرقية بدءاً بالعام ١٩٤٤، وفي الصين بعد تحوّلها الشيوعي في عام ١٩٤٩، وإن حقّقت نتائج أقلّ روعة بكثير. بموجب النموذج السوفياتي، قدّمت النظم نفسها لشعوبها وللعالم كدول عمّالية، ونتاج الحزب الاشتراكي والنشاط النقابي المهني الذي صار يرفض العمل ضمن حدود الملكية الخاصّة. اتّضح للدول أنّ المساواة لم تصر أمراً واقعاً ببساطة؛ واستلزمت ولو في ظلّ الشيوعية سياسة وواجهت قيوداً صارمة. لكنّ الاشتراكية التي في السلطة هي التي علّمت الجميع، في الشرق وفي الغرب، أنّ التوزيع العادل يعتمد على نوع البرامج التوزيعية التي اعتمدتها الدول الصناعية ـ ولو أو بخاصّة حين تكون الاشتراكية في السلطة. ما من مكان جرى فيه تصوّر المساواة المطلقة في التوزيع بجدّية، فكيف بالسعي لتحقيقها، لكنّ تركيبة المجتمع تحوّلت والهرمية تقلّصت بدرجة كبيرة. كانت اللعنة ستحلّ بجانبي ما برز كانشقاق الحرب الباردة بوصفهما بأنّهما منخرطان في جهد مشابه لبناء دولة رعاية ـ أطروحة كانت مدعاة للفضيحة ذات يوم لنظرية «تقارب» إبّان الحرب الباردة. لكن كان فيها قدر من الحقيقة؛ حيث كان اختلاف الرأسماليين والشيوعيين أكبر حول إيجاد مجال لحوكمة ديمقراطية في اقتصاد موجّه منه حول الموازنة بين الكفاية والمساواة بإشرافها(١٠).

---

(٩) Robert A. Feldmesser, "Toward the Classless Society?," in: Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status, and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (New York: The Free Press, 1960).

(١٠) في عدد كبير من المؤلّفات، انظر: Pitirim Sorokin, *The Basic Trends of Our Times* (New Haven, CT: College and University Press Services, 1964).

للمزيد عن الصين، انظر: Nara Dillon, *Radical Inequalities: China's Revolutionary Welfare* =

مع أفول الفاشية، كان طقم الأدوات الحكومية لتخطيط لدولة رعاية مساواتية في الغرب ضخماً ولم يتتبّع بالتأكيد تأمين الحقوق الاجتماعية الفردية بدقّة، وإن برزت هذه الحقوق كسياسة تبريرية خطابية واحدة. اختلفت أشكال هذه الأدوات باختلاف الدول. وبعد سنوات من حكم المحافظين، برز لجميع المراقبين إشراف حزب العمال البريطاني على التحوّلات غير العادية في سنوات قليلة بعد عام ١٩٤٥، وكذلك نموذج دول الشمال من قبل لتحققها في مجتمع حرّ. هناك وفي أماكن أخرى، تطوّر علم الاقتصاد الكلّي (macroeconomics) الذي اختُرع حديثاً كإضافة لواجب مواصلة التوظيف الكامل بعد وضع الحرب. شاع تأميم الصناعة في أوروبا القارّية. وعلى مستوى طموح متدنٍ وإن بقي راديكالياً من الناحية التاريخية، انتُهجت سياسات منسوخة في الغالب تغلغلت في السوق «الحرّة»، وبخاصّة من خلال قوانين تحارب الاحتكار من أجل إعادة توزيع واسعة النطاق بفضل ضرائب أكبر من أي وقت مضى أو منذ ذلك الحين. كما أنّ تمكين الطبقة العاملة من الدخول في تسوية اجتماعية مع الابتعاد عن ممارسة كسر الإضراب العنيفة والسخاء الفائق للعادة تاريخياً في قواعد التجميع النقابي والمساومات، كان حاسماً أيضاً.

في هذا المزيج الإصلاحي، أُدرجت اقتراحات معنيّة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، لكنّها كانت مجرّد سياسات من جملة سياسات أخرى مع نشوء دولة الرعاية، وأريد منها تخفيف الصدمات بالنسبة إلى أولئك الذين بقيت الكفاية هدفاً يلزم تحقيقه، وتحفيز من تخطّوا تلك العتبة على الترقّي في السلّم الاجتماعي بأنفسهم. إنّ حقوق العمال منطقية لكونها حقوقاً ولتمكينها طبقة من الدخول في مساومة أكثر إنصافاً. وآذنت المكانة العظيمة لخطّة بفريدج التي اقتُرحت عقب انتصار الحلفاء في معركة العلمين بانتهاء السنوات المظلمة ومنحت البريطانيين ـ وجمهوراً عريضاً عبر أطلسي من باب أولى ـ سبباً للأمل بتحسين اجتماعي مستقبلي يثير البهجة. ولولا دولة ذات نزعة تدخّلية وغايات مساواتية، لكانت المستحقّات الاجتماعية في حدّ ذاتها مشروعاً مختلفاً تماماً. «حصص عادلة للجميع»،

State in Comparative Perspective, Harvard East Asian Monographs; 383 (Cambridge, MA: Harvard = University Press, 2015).

عبارة نشأت في سياسة متّصلة بحصص الإعاشة في زمن الحرب، وتوسّعت ببطء لتتحوّل إلى مثال في زمن السلم في البيان الانتخابي لحزب العمّال في عام ١٩٤٥ وما بعده. وفي أفضل تقييم للطموح الرعائي - عدا محاضرات مارشال - أصرّ البروفسور المهيب في الإدارة العامّة بكلّية لندن الجامعية وليام روبسون (William Robson) على أنّ الهدف لم يعد «رفع المستوى» فحسب، بل و«خفض المستوى» أيضاً - «تحديد سقف وأرضية أيضاً» و«الفرض حدّ أقصى وطني للثروة الفردية إضافة إلى حدّ أدنى وطني». وفي سياق مراجعة ريتشارد هنري تاوني (Richard Henry Tawney)، الاشتراكي الأخلاقي الإنكليزي الكهل، لكتابه **المساواة** (*Equality*) للتمعّن في ربع قرن مضى منذ الكساد الكبير، اعترف بحقّ بأنّ «نظاماً اجتماعياً أكثر مساواة نوعاً ما في طور البروز»[١١].

عنت مستلزمات الكفاية والمساواة، من بعض الوجوه، أنّ رؤية لاشتراكية وطنية توزيعية، وليس حقوق الإنسان، لا تزال تحكم حدّ الإنجاز بالنسبة إلى الدول والمواطنين حتى في وقت أو مكان لم تتولّ فيه الاشتراكية القيادة، أو حتى عندما لا يكون لها وجود، كما في حالة الولايات المتّحدة الفريدة من نوعها. أقامت النظم الشيوعية دول رعاية وطنية، آخذة في الحسبان جاذبيتها الكبيرة في الداخل والخارج على الرغم من عيوبها المروّعة. النموذج الآخر كان ديمقراطياً اشتراكياً صراحة بفضل تلك الحركة التي استثمرت نجاحها في دول الشمال في ثلاثينيات القرن الماضي لتحقيق اختراق في بريطانيا العظمى. وبما أنّ ديمقراطية اشتراكية كهذه لم تفز - بسبب قوة الشيوعية، من بعض النواحي، في أماكن كفرنسا وإيطاليا، وهو ما أرغم الأحزاب الاشتراكية على خوض حروب على جبهتين - برزت

---

(١١) Mark Roodhouse, *Black Market Britain: 1939-1955* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 127; William A. Robson, *The Welfare State* (London: Oxford University Press, 1957), p. 6, and R. H. Tawney, *Equality*, 4th ed. (London: Allen and Unwin, 1951), p. 252

للمزيد عن حزب العمل في السلطة، انظر مثلاً: Elizabeth Durbin, *New Jerusalems: The Labour Party and the Economics of Democratic Socialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1985); Martin Francis, *Ideas and Policies under Labour, 1945-1951* (Manchester: Manchester University Press, 1997), or Jim Tomlinson, *Democratic Socialism and Economic Policy: The Attlee Years, 1945-1951* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997), esp. chap. 12.

أيديولوجيا جديدة للديمقراطيين المسيحيين وأقيمت دول رعاية وفقاً لأيديولوجياتٍ اهتماماتها دينية. هذه الطريقة في التفكير حيال النظام الاجتماعي ذات نزعة محافظة في العادة ولكن ليس دائماً، وقد أجابت الديمقراطية الاجتماعية من منظور يميني وبحماسة أقلّ بعض الشيء تجاه الدولة، مع مجموعة اقتراحات متقاربة حول ضرورة إتاحة إعادة التوزيع. أثّر الفكر الاجتماعي الكاثوليكي في المسألة الاجتماعية منذ أيام البابا ليو الثالث عشر في آخر أيام القرن التاسع عشر بتفشي الأحزاب الاشتراكية والنقابات المهنية، واجتاز الشكوك التي سادت بين الحربين حيال ما إذا كان في استطاعة نظام ديمقراطي توفير ترتيبات تيسيرية عادلة في الأوساط المهنية (التي آثرتها على مفهوم الطبقات) ورعاية توفيق الكنيسة بين مصالح رأس المال ومصالح العمّال. بتحديث البابا بايوسف الحادي عشر (Pius XI) تعاليمه الخاصّة بعالم مشوّش أثبتت فيه الشيوعية والفاشية أنّهما بديلتان شعبيتان لليبرالية، أثار بين الحربين مسألة «العدالة الاجتماعية» أولاً كمفهوم كاثوليكي أيضاً. وكتب في المنشور البابوي (Quadragesimo Anno, 1931): «يتعيّن إعطاء كلّ فرد حصّته من السلع، وتوزيع السلع المصنّعة عمل مضنٍ اليوم، كما يعرف كلّ شخص عاقل، في ظلّ أعظم الشرور، لشدّة التفاوت بين حفنة من الأغنياء فاحشي الثراء وعدد لا يُحصى من عديمي الملكية، [و] يلزم تقويمه بفاعلية وجعله منسجماً مع أعراف الصالح العامّ، أي العدالة الاجتماعية». ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية فُتحت مسارات جديدة لديمقراطية ليبرالية اشتراكية الطابع بإشراف مسيحي. تولّت أحزاب ديمقراطية مسيحية جديدة مقاليد الحكم في مجمل أوروبا الغربية القارّية. وبالمثل، كانت جميعاً أحزاب ما هو «اجتماعي» وبنت نماذجها الخاصّة لدولة رعاية مساواتية مستخدمة طقم أدواتها الخاصّ[١٢].

كان حلم دولة الرعاية المساواتية الجديدة جوهرياً في المناقشات الأيديولوجية حول الحقوق الاجتماعية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية،

(١٢) Donald Sassoon, *One Hundred Years of Socialism: The West European Left in the Twentieth Century* (New York: The New Press, 1997), chaps. 5-6; Pius XI, *Quadragesimo Anno* (1931), §58, and James Chappel, *Catholic Modern: The Challenge of Totalitarianism and the Remaking of the Church* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2018).

وبعد أن كان يُروَّج له في أثناء النزاع نفسه حين تسنّى بقاء الالتزامات المثالية غامضة، صار موضوعاً لنقاش مستفيض في السياسات الواقعية بعد الحرب. ففي عام ١٩٤٣، جادل يوليوس ستون (Julius Stone)، وهو محامٍ دولي وُلد في إنكلترا وكتب في أستراليا عن معنى الميثاق الأطلسي، بأنّه يوجد تعدّدية مقاربات في التعامل مع ما سمّاه روزفلت على نحو لا يُنسى «التحرّر من الحاجة». اتّفق الجميع على أنّه اقتضى مستلزمات جديدة للدولة، لكن بناء على طائفة من التدخّلات. وكانت هناك خطّتان متنافستان، هما: «تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من دون تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي»، وهي الخطّة التي نسبها ستون إلى روزفلت؛ وتحوّل اشتراكي أشمل للاقتصاد، والذي دعا إليه الاشتراكي في كلّية لندن للاقتصاد ومستشار حزب العمّال في بعض الأوقات هارولد لاسكي إضافة إلى منظّرين ماركسيين آخرين. وفي ما بين الخطّتين، ربط ستون «التجدّد اللافت لشعبية إعلانات حقوق الإنسان» بمقاربة «انتقائية» شملت «بحثاً عن الشرور وتأطير الاقتراحات لمواجهة كلّ شرّ معيّن من دون الإكثار من الإشارة إلى مسبّبات اقتصادية». وأتاحت حقيقةُ أنّ الحقوق الاجتماعية أخذت شكل قائمة ربْطَ المفهوم بتدخّلات هادفة في الاقتصاد، وهي إمّا أنّها لم تفعل شيئاً أو لم تفعل الكثير. كان تعليقاً متبصّراً على التشويق حيال الحقوق الاجتماعية في زمن الحرب، وليس فيه خطأ إلّا عدم توقّعه تحوّل كثير من الناس، بمن فيهم روزفلت نفسه، إلى خطاب انتقائي، مع انحسار جلبة المعارك، في وجه شعبية الاشتراكية التي كانت أكبر[١٣].

بل إنّ الأهمّ ممّا تقدّم انفتاح المفكرين على استملاك شعار الحقوق الاجتماعية لصالح دول ديمقراطية وليس استبدادية، مع أنّ الدول الاستبدادية هي التي احتجّت على نحو مؤثّر بأصول هذا الخطاب. أريد من غلبة هذه المقولة البغيضة إيضاح أنّ في إمكان الدول الديمقراطية الليبرالية تحقيق العدالة الاجتماعية أيضاً ـ ليس مجتمعات أكثر حرّية فحسب، بل وأكثر إنصافاً أيضاً. هناك لاجئ من النمسا، يدعى كال بولانيي (Karl Polanyi)، وقد أمضى سنوات الحرب في لندن، وهو أفضل مفكّر يمكن تذكّره في

(١٣) Julius Stone, *The Atlantic Charter: New Worlds for Old* (Sydney: Angus and Robertson, 1943), pp. 169 and 172.

موضوع العلاقة بين الحقوق والعدالة والاقتصاد في يومه. بيّن هذه العلاقة بإتقان في كتابه الكلاسيكي **التحوّل الكبير** (*The Great Transformation, 1944*). وأسّس في وقت لاحق مذهباً اعتمده إدوارد تومسون (Edward Thompson) وجايمس سكوت (James Scott) وآخرون. عاد بالنظر إلى حقبة ما قبل الحداثة الغابرة أو صرف نظره إلى العالم الزراعي الذي كان لا يزال إقطاعياً من أجل مجتمع يخضع «اقتصاده» لأعراف اجتماعية عمومية. بيّن بولانيي أنّ النقطة الأساسية في تسييس التوزيع التي «استخلصها» الاقتصاد الحديث وأخضع لها كلّ شيء هي القيام بذلك من دون خسارة الحرّيات الشخصية ـ الحرّيات التي نجح اقتصاد نُزعت منه الصفة السياسية في ضمانها للأثرياء فحسب في القرن التاسع عشر. ولاحظ أنّ «الفصل المؤسّساتي بين السياسة والاقتصاد، والذي تبيّن أنه خطر للغاية على جوهر المجتمع أنتج بشكل شبه تلقائي حرّية على حساب العدالة». ولا أحد غير متحمّس أعمى لاستعادة التوازن ينكر أنّ الفصل عرّض الحرّية الشخصية للخطر، لكن من حسن الحظ أنّ تحمّل الخطر الذي استُجلب لم يكن محتوماً. وكما بيّن بولانيي، «ينبغي أن تترافق كلّ خطوة نحو التكامل في مجتمع مع زيادة في الحرّية؛ وينبغي أن تشمل الخطوات نحو التخطيط تقوية حقوق الفرد في المجتمع... وفي استطاعة مجتمع كهذا تحمّل كلّ من العدالة والحرّية». وأضاف بولانيي بأنّه تعيّن تحقّق بعض مفاعيل العدالة الاجتماعية على الأقلّ بتوسيع قائمة الحقوق لتشمل المجال الاقتصادي. «يتعيّن إضافة حقوق المواطن غير المعترَف بها بعدُ إلى 'بيان الحقوق'». وحتى في هذه الحالة، حذّر بولانيي من أنّه «ما من بيان يكفي لوحده: يجب على المؤسّسات أن تجعل الحقوق فاعلة»(١٤).

تطرّق بولانيي إلى الحاجة إلى إقامة مجتمع حرّ وعادل من خلال الحقوق بطريقة عابرة فحسب. وفي السنة ذاتها، أمضى العالم الاجتماعي جورج غورفيتش (George Gurvitch) جزءاً من وقته في المنفى بنيويورك إبّان الحرب في كتابة أول كتاب شامل صدر عن الحقوق الاجتماعية، وأوضح فيه النقطة ذاتها بمزيد من الإسهاب. حمل الكتاب العنوان **إعلان الحقوق الاجتماعية** (*The Declaration of Social Rights*)، وصدر بالفرنسية في عام

---

(١٤) Karl Polanyi, *The Great Transformation* (New York: Farrar and Rinehart, 1944), pp. 254-256.

١٩٤٤ وبالإنكليزية في عام ١٩٤٦، وجعل صاحبه كبير المفكّرين الداعين إلى هذا المفهوم طوال عقود. شدّد غورفيتش على الصلة الفطرية بين الحقوق الاجتماعية والديمقراطية، وكذلك بينها وبين دولة التخطيط الديمقراطية. كانت الحقوق الاجتماعية جزءاً من دافع ليبرالي إلى «ديمقراطية اقتصادية» استلزمت انعطافاً كبيراً نحو التخطيط الحكومي، حتى حين أراد غورفيتش وغيره الإصرار على أنّ ميلاد الاقتصاد الموجّه الجديد وإعلان الحقوق الاجتماعية لا يعني بحال زوال الحرّية الشخصية[١٥].

بالنسبة إلى الباحثين عن مسار وسط بين الشيوعية والفاشية من أجل ديمقراطية مقوَّمة، أشارت فكرة «الحق الاجتماعي» إلى خطوة نحو اشتراكية الحوكمة التي اقتضتها الحرّية الفردية ضمناً بحكم الحقوق التي كانت محظورة يوماً. لكن ما العمل إذا كان ضمان الأولى يستلزم تقييد الثانية؟ وما العمل إذا كانت الحرّية السياسية تقتضي شأناً أكبر، وليس أقلّ، وتقييد الحرّية الاقتصادية عوضاً عن حمايتها؟ بموجب هذه النظرة، يشير مفهوم «الاجتماعي» في «الحقوق الاجتماعية» إلى مجال حوكمة معيّن كالعلاقات الاقتصادية، ويصوّر أيضاً ذهنية جمعية جديدة في جميع المجالات، ويجذب بعنف مفهوم الحقوق القديم إلى عصر جديد. إنّ عبارة «الحقوق الاجتماعية» تفي بالغرض لأنّها تجمع بطريقة كيميائية قديمة عناصر متضادّة وتوفّق بين مطالب المجتمع ومطالب الفرد (يرى آخرون أنّ العبارة حيلة أو تلاعب بالكلمات للأسباب ذاتها).

يوضح تطوّر فكر غورفيتش إلى حدّ الدفاع عن «الحقوق الاجتماعية» في أوساط أربعينيات القرن الماضي كيفية بروز الحقوق الاجتماعية من خلال القبول بالترابط الجمعي المتبادل من دون إضرار بالحرّية الشخصية الملائمة. تضمّنت بداياته كليبرالي روسي قبل فراره إلى فرنسا اهتماماً عظيماً بالحقوق في تاريخ ما صار بلده بالتبنّي ـ لكنه لم يكن اهتماماً بالحقوق الاجتماعية. كان غورفيتش بروفسوراً في ستراسبورغ قبل الحرب العالمية الثانية، وذاع صيته في القانون وفي علم الاجتماع لتقديمه وصفاً «للقانون الاجتماعي». ومع توسّعه فيه على مدى أكثر من عقد، صار علم الاجتماع لديه «تعدّدياً»

---

(١٥) Georges Gurvitch, *La Déclaration des droits sociaux* (New York: Maison Française, 1944); in English, *The Bill of Social Rights* (New York: International Universities Press. 1946).

يعدّ غاية الدولة إتاحة ترابط العلاقات الاجتماعية وليس استيعابها أو إيجادها. وبيّن في استعراضه لفكره في عام ١٩٤١ عقب وصوله إلى الولايات المتّحدة (حيث درّس في الكلّية الجديدة للبحوث الاجتماعية إلى جانب زملائه المهاجرين) أنّ الذي على المحكّ الآن معرفة إن كان في استطاعة الديمقراطية تهذيب ترابطها الخاصّ في وجه «الانصهار» الاجتماعي الذي قدّمته الدول الشمولية. كان طرح الحقوق الاجتماعية مراجعة متواضعة لكنه كان ابتعاداً لطيفاً عن هذا الإطار: من غير أن يخلّ بالتزامه بالحاجة إلى ترابط اجتماعي، والحقوق التي أوضحت الغلاف الديمقراطي الذي يحيط بهذا الترابط. كانت خطوة الانتقال في فرنسا من القانون الاجتماعي إلى الحقوق الاجتماعية ملائماً في نظر غورفيتش، وكلّ ما احتاج إليه كان التحوّل من الفردي إلى التعدّدي: أصبح القانونُ الاجتماعي (droit social) الحقوقَ الاجتماعية (droit sociaux)[١٦].

وعلى غرار مركين، كان غوتزيفيتش (Guetzévitch) مهاجراً فرّ من الثورة في بلاده قبل الحرب العالمية الثانية. افترض أنّ الاتّحاد السوفياتي أقرّ طائفة واسعة من الحقوق الاجتماعية من خلال فرضها من أعلى الهرم إلى قاعدته، والخطوة الحاسمة الواجب اتّخاذها الآن هي صون محاسن الحرّية «البرجوازية» من دون المساوئ التي التزم الشيوعيون بوضوح بإزالتها. «لا خلاف في أنّ إلهامات هذه الدولة [السوفياتية] ونواياها أفضل بكثير من تلك التي ميّزت سابقتها، لأنّ جهدها الرئيس موجَّه نحو تحرير عمل الإنسان من هيمنة المال». لم يكن من الصعب العثور على أمثلة من زمن الحرب على الإعجاب بما حقّقه الاتّحاد السوفياتي بإشراف السلطة المطلقة المأسوف

(١٦) انظر الفصول التي تحكي عن: "Rousseau et la Déclaration des droits: L'idée des droits inaliénables dans la doctrine politique de J.-Rousseau" (1918) and "L'idée des droits inaliénables de l'homme dans la doctrine politique des XVIIIe at XVIIIe siècles" (1922), in: Georges Gurvitch, *Écrits russes*, translated by Cécile Rol and Mikhaïl Antonov (Paris: L'Harmattan, 2006), and Georges Gurvitch, "The Problem of Social Law," *Ethics*, vol. 52, no. 1 (1941), p. 26.

للمزيد عن منزلة غورفيتش في علم الاجتماع الفرنسي، انظر على سبيل المثال: Georges Balandier, *Gurvitch*, translated from the French by Margaret Thompson (New York: Blackwell, 1975); or Johan Heilbron, *French Sociology* (Ithaca, CA; London: Cornell University Press, 2015), pp. 131-135.

عليها. كان هيرش لوترباخت (Hersch Lauterpacht) محامياً دولياً إنكليزياً غاليسي المولد رُفضت على العموم اقتراحاته بتجاوز المنتدى الوطني لحماية الحقوق في أربعينيات القرن الماضي، لكنّه أمعن التفكير في محتوى مخططات الحقوق بكلّ المقاييس حين كتب في زمن الحرب دراسة أصدرتها اللجنة الأمريكية اليهودية في عام ١٩٤٥. الأمر اللافت أنّ لوترباخت خطا خطوة راديكالية بالاستنتاج بأنّه آن الأوان لاستبعاد أي حقّ في الملكية الخاصّة من قوائم المستحقّات، وبخاصّة إذا عُدّ الحقّ مطلقاً. لاحظ أنّ «طابع القداسة والحصانة زال الآن عن الحقّ في التملّك». أحبط الاتّحاد السوفياتي توقّعات دامت ألف عام بعد أن حظرها، لكنّه جادل بأنّه حتى هذه الخطوة خلت من الإشارة إلى أنّ «الملكية الخاصّة تُعَدّ حقّاً على نحو متزايد ووظيفة وواجباً اجتماعياً أيضاً. وأصبحت في الدول التي تشكّل فيها الملكيةُ الخاصّة أساس الهيكل الاقتصادي موضوع تدخّل الدولة من خلال فرض الضرائب، وضرائب التركات وتشريعات لتقديم الرعاية العامّة وعلى نطاق واسع إلى حدّ أنّ إدراجها في إعلان حقوق أساسي كان مصطنعاً نوعاً ما»[17].

لذلك، مثّلت الحقوق الاجتماعية إمكانية تحويل لغة صيغت في عصر من أجل عصر آخر. تكمن عبقريتها كلغة ـ في مواجهة التجارب التوتاليتارية ـ في أنّ المفهوم صان الحرّية الفردية بتحويل العدالة الاجتماعية التي اقترحها أصحاب النزعة الجماعية الشاملة خارج الليبرالية إلى مسألة مستحقّات شخصية. أتاحت الحماسةُ للتخطيط لكثير من أنصار الحقوق الاجتماعية سبباً لتشبيه قضيتهم بالثورات الليبرالية التي أعطت في الأصل الحقوقَ الاجتماعية أهمّيتها. وكان التحدّي القديم الإقطاعَ السياسي والطغيان، وهو ما استلزم حقوقاً لتقييد الدولة. أمّا الخطر الجديد والإضافي منذ الثورة الصناعية فكان «الإقطاع الاقتصادي» وتوسّع السلطة الاستبدادية خارج حدود الدولة لتشمل أراضي ليست تابعة للدولة، حيث بذلت الكيانات الخاصّة، وبخاصّة الشركات الكبرى، ضغوطاً هائلة على الأفراد. نصّ التشبيه في بعض

(١٧) Gurvitch, *La Déclaration des droits sociaux*, p. 40, in English, p. 30, and Hersch Lauterpacht, *An International Bill of Rights* (New York: Columbia University Press, 1945); new ed. (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 163.

الأوقات على أنّ روح الحقوق الاجتماعية كامتيازات فردية تُفسّر بطريقة مناهضة بشدّة للهرمية لتشمل إنهاء «الأرستقراطية» الاقتصادية. وبيّن غورفيتش أنّه يلزم أن يكون الهدف «الإفلات في وقت واحد من الخطر الشمولي ومن الفوضى فردانية النزعة التي تفضي إلى الإقطاع السياسي». علّمه زمن الحرب أنّ الحقوق الاجتماعية هي الجوهر الحقيقي للثورة التي يتعيّن أن تعمل الآن على التوفيق والمؤالفة وليس على تحرير الأفراد فحسب[(١٨)].

لكن، وكما اعترف غورفيتش أكثر من مارشال بوضوح تام، جسّد السوفيات صعوبة الحمايات الاجتماعية الواسعة الممنوحة من الدولة في العصر الجديد. إذا أمكن للحقوق تسمية هذه الحمايات، فستكون المستحقّات الجديدة في حالة تجاذب مع الصورة النمطية التي تفيد بأنّ مجمل الغاية من الحقوق أن تقيّد سلطة الدولة وتسمح للأطراف المظلومين بمحاسبتها. منحت الدولة الحقوقَ الاجتماعية من الأعلى كسياسات حكيمة، ولم يكن المراد منها بين الحربين العالميتين وبعدهما إتاحة أساس لاضطراب مستمرّ في الأسفل، وليس إتاحة أساس للمطالبة بإنفاذها بالتأكيد (وهذا يشمل الإنفاذ القضائي). إحدى أبرز الحقائق المتّصلة بالحقوق الاجتماعية، ولو في عصر تقنينها في القرن العشرين، وبخاصّة بالمقارنة مع العقود القليلة الأخيرة، هي انتفاء وجود نقاش بالكامل تقريباً حول طريقة إنفاذها، علماً بأنّ الإنفاذ القضائي استُبعد تماماً. بل إنّ الحقوق الاجتماعية لم تُعَدّ «أبواقاً» تقسيمية في صوغ السياسات؛ وعوضاً عن ذلك، كانت خطوطاً توجيهية تنظيمية لدول تناضل لإتاحة الرعاية لمواطنيها. من هذا المنطلق، رُبطت بإضفاء المثالية على دول ذات قدرات كبيرة وتمكينها من إنقاذ المجال العام من المصالح الخاصّة، عوضاً عن فرض السلطة العامّة لصون حقوق «خاصّة» بالكامل[(١٩)].

---

(١٨) Gurvitch, "The Problem of Social Law," p. 18.

تحليل الحقوق الاجتماعية في هذا الكتاب أيديولوجي واقتصادي؛ للاطلاع على وصف «بيوسياسي» مختلف تماماً يشير إلى أن إضفاء طابع اجتماعي على الحقوق يقتضي السيطرة على الحياة، انظر: François Ewald, *L'État-providence* (Paris: Grasset, 1986) and Pheng Cheah, "Second Generation Human Rights as Biopolitical Rights," in Costas Douzinas and Conor Gearty, eds., *The Meaning(s) of Human Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), pp. 215-232.

(١٩) تمعّن مارشال في تطورات حصلت بعد ذلك بثلاثين عاماً، وذكر أنّه لم يعنِ بالرعاية حقاً =

تأتي الحقوق الاجتماعية في هذا العصر من أعلى إلى أسفل إلى حدّ أنّ الكثير من أنصارها خافوا من استمرار عدم ملاءمتها بشكل مريح مع القيمة الأساسية للاستقلال الشخصي الذي كرّسته فكرة الحقوق. كانت الحقوق الاجتماعية عبر الأطلسي في حقبة ميلاد دولة الرعاية «لغة الدولة». وحقيقة أنّ دساتير جديدة عديدة، خارج الولايات المتّحدة، مضت إلى حدّ احترام النشاط النقابي المهني بتسمية الحمايات الاجتماعية بأنّها حقوق فردية لا تعني أنّ إمكانية التشديد على المبادئ في مواجهة سلطة الدولة لتقييدها أو توجيهها. في الواقع، يكاد يكون العكس هو الصحيح كما لاحظ غورفيتش: «تظهر الدول البرجوازية والدول الاشتراكية [أي الشيوعية] هنا أنّها الأسس الحقيقية الوحيدة للحقوق الجديدة والتي تؤكّدها بصفتها الخادم والحامي والمحسن والسيّد». وأيّ دولة حدّثت شروط المواطنة، شيوعية كانت أم «ديمقراطية»، تُنذر بأنّ تصبح إدارية على نحو مفرط عوضاً عن أن تكون تشاركية بصدق، كما حصل في الواقع سواء إلى الشرق من الستار الحديدي أم إلى الغرب منه. بهذا المعنى، كان تحذير غورفيتش تكهّناً بمجيء عصر دولة للرعاية البيروقراطية، سواء بإشراف شيوعي أم رأسمالي: «إذا تسنّى اختزال مشكلة القانون الاجتماعي والحقوق بتنظيم صارم من جانب الدولة للإغاثة وإعادة التأهيل وتوزيع صور الراحة المادّية، ربّما يجوز عدّ النظم الاستبدادية والشمولية ملائمة تماماً من حيث المبدأ لتأمين «الحقوق الاجتماعية» كالنظم الديمقراطية»[٢٠].

= قانونياً بسيطاً، مستبعداً الاستنساب في صنع السياسات. كانت واجباً في صورة ما، لكنّها قد لا ترقى إلى حقّ يمكن المطالبة به. كما أنّ الاستدلال بإلزامية الرعاية على نحو مفاده أنّ مقاربة قانونية تستدعي «مفهوماً ضيقاً وليس واسعاً لـ«حقوق» المطالبين لأنّ هذه الحقوق اجتماعية أو ينبغي أن تكون اجتماعية بقدر ما هي قانونية» بحسب تعليق مارشال الفاتر، «كلمة «الاجتماعية» المباركة تلك علاج مؤقّت في المقولة». انظر: T. H. Marshall, "Afterthought on "The Right to Welfare"," in: T. H. Marshall, *The Right to Welfare and Other Essays* (London: Heinemann, 1980), p. 96.

(٢٠) Gurvitch, *La Déclaration des droits sociaux*, pp. 44 and 82; in English, *The Bill of Social Rights*, p. 33 and 66; Mark B. Smith, "Social Rights in the Soviet Dictatorship: The Constitutional Right to Welfare from Stalin to Brezhnev," *Humanity*, vol. 3, no. 3 (2012), pp. 385-405, and Karen M. Tani: "Welfare and Rights before the Revolution: Rights as a Language of the State," *Yale Law Journal*, vol. 122, no. 2 (2012), pp. 314-383, and *States of Dependency: Welfare, Rights, and American Governance, 1935-1972* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2016).

بالنظر إلى هذه المخاوف، كانت مقترحات غورفيتش الخاصّة بمشروع قانون للحقوق الاجتماعية ـ عرضه كمشروع قانون وكشرح لكلّ مادّة ـ أكثر تركيزاً على ما رآه هدف تكامل اجتماعي عميقاً بمساعدة من الدولة منه على تحقيق معيار أخلاقي ما للتوزيع العادل، لكن من غير أن يكون معرّفاً تماماً بهذا التكامل. وأضاف «بما أنّ القانون الاجتماعي قانون تكامل، يلزم أن تكون الحقوقُ الاجتماعية المصرّح بها في مشاريع القوانين الجديدة حقوقاً في المشاركة بوساطة مجموعات وأفراد في كلّيات مستقلّة وذات حكم ذاتي يتكاملون فيها، حقوقاً تضمن الطابع الديمقراطي لهذه الكلّيات: حقوق العامل والمستهلك والإنسان العادي في المشاركة في المجتمع الوطني وفي التعاون ضمنه على قدم المساواة مع المواطن». أصرّ غورفيتش في معظم بنود مشروعه على رزمة سخية من الحقوق في العمل، وفي الإعانة لغير القادرين عليه بفضل دولة الرعاية. كان حقّ الاستهلاك بمثابة حقّ في «الإعالة في أوضاع جديرة بحقوق الإنسان، كضمان حصوله على مساعدة كافية لبحبوحة في الحدّ الأدنى». لكنّ غورفيتش ذكر أيضاً «حقّاً [أكثر مساواة (وإن كان غامضاً)] في المشاركة في توزيع ثمرات الاقتصاد الوطني ومنافعه». وكان واضحاً للغاية بشأن المبدأ، مهما كان ذرائعياً، والقائل بأنّه ينبغي أن تخدم الملكيةُ والاقتصاد عموماً التكاملَ الاجتماعي. وفسّر غورفيتش ذلك بقوله: «كلّ ثروات البلاد، أياً يكن صاحبها، خاضعة لحقّ الأمّة»[٢١].

بالنسبة إلى متحدّث كغورفيتش، عبّرت الحقوق الاجتماعية عن صورة مواطنة تآلفية عنت لها مجموعة مستحقات دنيا ما هو أكثر سخاء بدرجة كبيرة من توفير الكفاف على صعيد الاحتياجات الأساسية. وبإجازة تدخّل الدولة على نحو غير مسبوق في الشؤون الاقتصادية، بل والحاجة إلى تخطيط حكومية أسمى الأهداف هو درء خطر كساد جديد وتهيئة الظروف لنمو وازدهار مساواتي والمحافظة عليه. وكتب ميركين غوتزيفيتش، متفطّناً إلى سهولة انهيار الاتّفاق ضمن الإجماع الجديد: «لذلك، عرضت السيطرة الاجتماعية على الحرّية نفسها في جميع مجالات الحياة. لكن إلى أيّ حدّ؟

(٢١) Gurvitch, *La Déclaration des droits sociaux*, pp. 87, 94-95 and 106, and in English, *The Bill of Social Rights*, pp. 70-71, 75 and 85.

تكمن مشكلة الديمقراطية برمّتها في ذلك السؤال». لكنّ هناك أمراً واحداً أكيداً: «يلزم أن تخدم السيطرةُ الاجتماعية الجماعيَّ من غير أن تزيل الفرديّ»[٢٢].

صوّتت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة على الإعلان العالمي كقالب لدول الرعاية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. لم يكن لحصول ذلك أهمّية كبيرة في ذلك الحين في ضوء الحملة التي تبنّت منذ ذلك الحين إقامة دول رعاية في كلّ مكان. في الواقع، يبدو المسار من عام ١٩٤٤ إلى الأعوام الأربعة اللاحقة مختلفاً حين تبرز الحقوق الاجتماعية وتوضع في سياقها. وبالنظر إلى تكريس الحقوق الاجتماعية في الدساتير الجديدة منذ عام ١٩١٧، من غير المفاجئ البتّة أنّها صاحبت الحقوق السياسية والمدنية في انتقالها إلى المجال الدولي. وبحسب تعليق جون سومرفيل (John Somerville)، وهو خبير في الفلسفة السوفياتية في كلّية هانتر، بعد أن قُضي على الفاشية، لم يعد الرأسماليون ولا الشيوعيون يعارضون من حيث المبدأ أيّ شيء في قائمة الحقوق المعيارية، مع أنّ الجميع عرفوا أنّ المُثل التي كانت ستُكرَّس في الإعلان العالمي أبعد ما يكون عن الحصول على دعم شامل في الداخل، ولا سيما في الولايات المتّحدة[٢٣].

بعد مرور وقت وجيز على صدور ميثاق الأمم المتّحدة في صيف عام ١٩٤٥، والذي لمّح إلى حقوق الإنسان من غير تحديد ماهيّتها، بدأت جهود من أجل إعلان عالمي بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ذُكرت حقوق الإنسان في مقدّمة الميثاق، ثمّ كجزء من الغايات الإنسانية وليس الأمنية للمنظّمة). لم يكن هناك أيّ تشكيك جدّي في ظهور الحقوق الاجتماعية في الوثيقة كظهورها في كلّ مسوّدة إعلان وفي معظم الدساتير

---

(٢٢) Mirkine-Guetzévitch, "Quelques problèmes de la mise en oeuvre de la Déclaration universelle des droits de l'homme," p. 290.

للاطلاع على تحليل بروح مشابهة، انظر الخبير الاقتصادي السويسري: François Schaller, *De la charité privée aux droits économiques et sociaux du citoyen*, préface de Thierry Maulnier (Neuchâtel: Baconnière, 1950).

(٢٣) John Somerville, "Comparison of Soviet and Western Democratic Principles," in: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Human Rights: Comments and Interpretation* (New York: UNESCO, 1948), esp. p. 152.

السابقة التي درستها هيئات الأمم المتّحدة المختلفة في عملية استغرقت عامين(٢٤).

وبدءاً بأوّل مفاوضات حول الإعلان العالمي، تباهى مندوبو الاتّحاد السوفياتي ودول شيوعية أخرى بالتزامهم بحقوق العمّال المتنوّعة (أبدوا حماسة أقلّ للمسكن والمطعم كحقّين)، لكنّ القول بأنّ تشديدهم الرئيس منصبّ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاطئ. انبثق موقفهم المهيمن في الشؤون الخارجية آنئذٍ من تصوّر ضعف جيوسياسي وتمثّل في الدفاع عن السيادة الوطنية. وفي ما عدا ذلك، فحوى الرسالة السوفياتية أنّ من أراد أيّ حقوق ينبغي أن يختار الاشتراكية كفلسفة اقتصادية. وطُرح على مائدة النقاش «حقّ المساواة» في الأيام الأولى للمفاوضات. مثال ذلك، دعا الاتّحاد الأمريكي للعمل في بيانه إلى «توزيع أكثر مساواة باستمرار للدخل وللثروة الوطنية»، أمّا المندوب السوفياتي (الذي تشاحن مع مندوب الاتّحاد بصفته مندوب العمال «البرجوازيين») فقد اقترح الذهاب إلى ما هو أبعد من وضعية المساواة بين الأفراد لبلوغ المساواة في الأوضاع الاجتماعية. لكنّ كلا نموذجَي المساواة في التوزيع لم يذهب في المناقشة إلى ما هو أبعد من ذلك. لذلك، عندما تعلّق الأمر بجوهر البيان، كرّس السوفيات وحلفاؤهم طاقاتهم الرئيسة لحظر التمييز وليس لتبنّي حقوق اقتصادية واجتماعية. وركّز السوفيات على منح الشعوب حقّ تقرير المصير أيضاً(٢٥).

---

(٢٤) أفضل سيرة تاريخية تقليدية لإعداد الإعلان العالمي، وبخاصّة الفصلان اللذان يتحدّثان عن الحقوق الاجتماعية. انظر: Johannes Morsink, *The Universal Declaration of Human Rights: Origins, Drafting, and Intent* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1999), chaps. 5-6.

(٢٥) William A. Schabas, ed., *The Universal Declaration of Human Rights: The Travaux Préparatoires*, 3 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013), vol. 1, pp. 134 and 195, and John N. Hazard, "The Soviet Union and a World Bill of Rights," *Columbia Law Review*, vol. 47, no. 7 (1947), pp. 1095-1117.

كان المندوب اليوغسلافي فلاديسلاف ريبنيكار أكثر الشيوعيين مشاركة في المناقشات، وانتقى بيان الاتّحاد الأمريكي للعمل مع «مبادئ معيّنة بصفتها خالدة»، وردّ عليه طوني سيندِر، وهو عضو بارز في الحزب الألماني الديمقراطي الاجتماعي قبل الحرب ومندوب الاتّحاد في الجلسات، بالقول: «فكرة الليبرالية الفردية ليست قديمة». يُفترض أنّ الملكية الخاصّة خطرت ببال ريبنيكار لأنّه جادل بأنّ «المثال الاجتماعي كامن في مصالح المجتمع ومصالح الأفراد بصفتهم متساوين». انظر: Schabas, ed., Ibid., vol. 1, p. 174.

إنّ توافق الآراء على تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإعلان العالمي ليس مفاجئاً البتّة. فبعد إشارة مقدّمته إلى «الحرّيات الأربع»، لم يظهر خلاف على بنود كثيرة في أثناء المفاوضات وفي البيان الختامي، كالحقّ في العمل والحقّ في الإعالة الاجتماعية بصورها المتنوّعة للعاجزين عن العمل. بل إنّ الحقّ في الراحة والترفيه الذي يُستهزأ به أحياناً أُدرج في مسوّدات الإعلان العالمي من البداية. وتبلور إجماع أبطأ على حقوق شملت العضوية في النقابات ـ مع أنّها أُدرجت في مرحلة مبكرة بعد أن ضغطت النقابات المهنية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبفضل سوابق دستورية كثيرة، منح الإعلان العالمي في النهاية الحقّ في تشكيل نقابات مهنية. لكنّه لم يتضمّن الحقّ في الإضراب لأنّه بقي مثار خلاف كبير. وتبيّن أنّ كيفية إدراج الملكية مثار خلاف أكبر، بالنظر إلى الدول التي ألغتها في صورتها الخاصّة والتزام جميع داعمي الرعاية الوطنية بإتباعها بغايات اجتماعية، لكن حُلّت المشكلة بحذف كلمة «الخاصّة» من البنود التي تناولت الموضوع في الإعلام العالمي(٢٦).

بل إنّ حقوقاً اجتماعية مؤهلاتها حديثة نسبياً، كالحقّ في الصحّة، لم تُثر شكوكاً جوهرية. ومع أنّ دول أمريكا اللاتينية كانت المساهم الأكبر أيضاً قبل الحرب العالمية الثانية في المفهوم القائل بأنّه يحقّ للمواطنين المعاصرين قدرٌ من الرعاية الطبّية، قفز المفهوم قفزة هائلة عندما أعلنت منظّمة الصحّة العالمية في نظامها لعام ١٩٤٦ التزاماً بـ«أعلى مستوى يمكن بلوغه» للصحّة كحقّ. هذا الالتزام السخيّ على نحو فائق للعادة مثير للاهتمام من جوانب عديدة؛ فقد مضى إلى ما هو أبعد من خاصّية الحقوق الاجتماعية التي وعدت بحدّ أدنى لحقوق في خدمة جيدة أو خدمة يمكن للأفراد والأسر الثرية شراء الكثير منها على نحو مبرّر. من الأمور المستغربة تجاهل الإعلان العالمي وعداً، بحديثه الضعيف عن «الحقّ في مستوى معيشة ملائم لصحّة وعافية المرء وأسرته، بما في ذلك المطعم والمأكل والملبس والمسكن

(٢٦) انظر: Universal Declaration, Arts. 17 and 23(4); the materials in: Schabas, ed., Ibid., vol. 1, pp. 969-999 and 1003-1006, and Tonia Novitz, *International and European Protection of the Right to Strike*, Oxford Monographs on Labour Law (New York: Oxford University Press, 2004), esp. chap. 5.

والرعاية الطبّية والخدمات الاجتماعية الضرورية». (عادت اللغة المنمّقة إلى القانون الدولي في مرحلة لاحقة). أخيراً، وباستثناء بسيط ما من هيئة أخرى في قائمة اللفظات الأوائلية لوكالات متخصّصة ناشئة صاغت الأممُ المتّحدة أجندتها بالاستناد إلى حقوق الإنسان غير منظّمة العمل الدولية في أربعينيات القرن الماضي. لكن على الرغم من النظام الخاصّ لمنظّمة الصحّة العالمية، لم توضع الرعاية الصحّية في إطار مفاهيمي واسع يُسعى إلى تطبيقه كحقّ إنساني إلّا في العقود اللاحقة. لكنّ حقيقة أنّه أمكن تبيان المثال الأخلاقي غير العادي في عام ١٩٤٦ عكست الرأي التقليدي القائل بأنّ إحدى أعظم مهامّ دول الرعاية الحديثة تحقيق معيارٍ ما للرعاية الصحّية، إلى جانب إدارة الصحّة العامّة وإجراءات مكافحة الأمراض[٢٧].

بحلول العامين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨، كان هناك الكثير من الإيجاز بالطبع في تحديد المستحقّات واعتراف محدود للغاية بكيفية اعتماد الحقوق على الدولة المخطّطة. لكنّ هناك أمراً ساخراً بشأن الإعلان العالمي عندما لجأ إلى وضعه التاريخي الملائم كميثاق لدول الرعاية الوطنية عوضاً عن أن يكون ميثاقاً بصيغة دراماتيكية في حدّ ذاته. بدا لوقت طويل أنّ العالم ليس بحاجة إلى شيء مثل ذلك. ويرجع تجاهل الإعلان العالمي مدّة طويلة، ولو جزئياً، إلى كيفية ظهوره لاحقاً. لم يجد أحد أمثلة في سياقات وطنية أثبت فيها الإعلان العالمي حتى أواخر عام ١٩٤٨ أنّه وثيق الصلة بتحديد نوع دولة الرعاية الواجب تأطيره أو كيفية محاربة الأعداء المخالفين في الرأي. وربّما ترجع قلّة بروزه إلى حقيقة أنّه جاء بعد حقبة طويلة لموجة التطلّع الرعائي العالية، حين كانت خطوط المعارك قد رُسمت وحروب المواقف المتكرّرة بشأن مدى الشوط الذي ينبغي قطعه والمؤسّسات اللازمة لذلك جارية أصلاً. باختصار، الحقيقة المفحمة هي مدى تأخّر الأعراف الدولية وانعدام تأثيرها في تجربة الرعاية الجارية بصورها المختلفة، مع شروع كلّ دولة في مشروع

---

(٢٧) مع أنّه لا يزال هناك الكثير ممّا يجب عمله، انظر: John Tobin, *The Right to Health in International Law* (Oxford: Oxford University Press, 2012), chap. 1; Larry Frohman, "The Right to Health and Social Citizenship in Germany, 1848-1918," in: Anne Hardy [et al.,] eds., *Health and Citizenship: Political Cultures of Health in Britain, the Netherlands, and Germany* (London: Routledge, 2014), pp. 123-140, and Adam Gaffney, *To Heal Humankind: The Right to Health in History* (New York: Routledge, 2017).

اقتصادي وطني. الإعلان العالمي دولي من حيث المصدر والشكل، ولا يظهر أنّه أضاف الكثير إلى أيديولوجيا وُجدت قبله لرعاية وطنية في إتاحة قالب لما هو موجود في الأصل.

وفي ما يتعلّق ببقيّة العالم، ندرت استخدامات الوثيقة في تصوّر الرعاية. فقد أعدّت القوى الاستعمارية في أوروبا الغربية ترتيبات لتكون الوثيقة حيادية تماماً حيال ما إذا كانت الدول القومية الموقع الوحيد للرعاية، أو ما إذا كان في مقدور الإمبراطوريات المنخرطة في الإصلاح ـ ولا سيما وفقاً لمعايير العمل ـ زعم الأمر نفسه. وبأسلوب مشابه، الإعلان العالمي عديم الصلة في الغالب بالأيديولوجيا المناوئة للاستعمار، إلّا ضمن بقيّة برنامج وصاية أفريقي في الغالب أنهضته الأمم المتّحدة بعد الحرب العالمية الثانية من نظام انتدابات عصبة الأمم الخاصّ بالوصاية الاستعمارية. وبالنظر إلى أنّ الإعلان العالمي عكس بدرجة كبيرة أعرافاً دستورية، لا يزال تحديد إن كان الإعلان العالمي قد خدم غايته الأساسية كقالب متى نالت الحركات المناهضة للاستعمار استقلالها سؤالاً مفتوحاً. اعتمدت الدساتير العالمية المؤطّرة في قمّة حقبة دولة الرعاية في العالم على دساتير وطنية سابقة في الأساس، وهذا يشمل دستور جمهورية فايمار أو الدستور السوفياتي، على صعيد الحقوق الاجتماعية، واسترشدت بجملة من المصادر كالإعلان العالمي لكن من غير تفضيله. وأعادت جميع الدول الجديدة إنتاج التجاذب بين الكفاية والمساواة في تطلّعها إلى رعاية وطنية، لكنّها لم تحتج إلى ميثاق رسمي للرعاية الوطنية لتفعل ذلك.

كما أنّ غموضاً شديداً أحاط بمدى صلة الإعلان العالمي بأقصى تطلّعات دولة الرعاية. وبإدراج حالة الأعراف الدستورية على صعيد الاقتصاد السياسي، صرّح الإعلان العالمي، كما في مقدّمته، بأنّ الحقوق الاجتماعية «معيار راقٍ للإنجاز بالنسبة إلى الشعوب والدول». ولدى التفكير في تلك الحقبة، تناغمت المطالبة بحدٍّ أدنى للكفاية مع رغبة في حدٍّ أعلى لانعدام المساواة ـ أو رفع سقف الحدّ الأدنى بدرجة كبيرة إلى حدّ أنّ أيّ مقارنة بين الكفاية وانعدام المساواة ستكون بلا معنى. كان لقوة النزعة المساواتية في ذلك الزمن كشرط أساسي كثير المتطلّبات للأحزاب الاشتراكية والنقابات المهنية وغيرها من المعنيين بالفجوة بين الطبقتين الثرية والوسطى تأثير في

صوغ الحقوق الاجتماعية. لكنّ نصّ الإعلان العالمي لم يشر بشكل صريح إلى التوزيع العادل ولم يأبهْ له. ربّما تكون حقيقة أنّ الوثيقة لم تلحظ الدافع المعاصر القوي إلى المساواة الاجتماعية بالقدر الكافي فضلاً عن ملاحظة حدّ اجتماعي أدنى، هي العامل الحاسم في تفسير سبب تجاهل هذه الحقوق في زمانها ـ والسبب الذي جعلها مثالية للغاية بأثر رجعي في عصر ليبرالي جديد.

يبدو الإعلان العالمي كثير التكهّن بشأن إمكانية تدويل إعلان الحقوق الاجتماعية عدا إعداد قالب للدول كما لو أنّ في وسع الأثرياء والفقراء على حدٍّ سواء إقامة العدالة الاجتماعية بسهولة مماثلة، وكما لو أنّه لم يكن للاقتصاد الدولي صلة بإقامة هذه العدالة. لكنّه زمان الحرب الذي كُرّست فيه الرعاية في كلّ مكان كرعاية وطنية، وكان المصير نفسه في انتظار مفهوم العدالة الاجتماعية. وقال هارولد لاسكي بمرارة في عام ١٩٤٧: «أسّسنا [الأمم المتّحدة] على مبدأ السيادة الوطنية، أي على أيّ شيء وطني يُثبت أنّه غير متوافق بالمطلق مع إنجاز غاياته». وإضافة إلى تأخّر مجيء الإعلان العالمي وانعدام تأثيره، فهو لم يفعل الكثير للتبشير بحلٍّ بعد وطني (post-national) للعوز أو لانعدام المساواة. صحيح أنّ مقدّمة الإعلان أشارت إلى «إجراءات تقدّمية، وطنية ودولية»، فيما أشارت مادّة لاحقة إلى «جهد وطني وتعاون دولي»، لكن لم يتصوّر أحد بشكل جدّي من الناحية العملية سياسة عابرة للحدود بشأن الحقوق الاجتماعية، فكيف ببرنامج عالمي للمساواة(٢٨).

على الرغم من الترويج للحقوق الاجتماعية والتنظير لها، وعلى الرغم من المصادقة عليها كأعراف في قالب دولي جديد للرعاية الوطنية، لم يتبدّد الشكّ المتزايد منذ أمد بعيد في الحقوق كأدوات للإصلاح الاجتماعي ببساطة في أربعينيات القرن الماضي ـ ولا سيما عندما بقي مفكّرون كثيرون غير متأكدين من إمكانية تحقيق الكفاية أو المساواة ضمن دولة الرعاية الرأسمالية. وعندما أجرت منظّمة اليونسكو، الذراع التعليمية للأمم المتّحدة، استقصاءً لآراء المثقّفين في العامين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ بالتوازي مع العمليات

---

(٢٨) Harold J. Laski, "The Crisis in Our Civilization," *Foreign Affairs*, vol. 26, no. 1 (1947), p. 36.

التي أفضت إلى الإعلان العالمي، بدا الحذر بائناً على نحو استثنائي حيال أي إحياء لحقوق مقترَحة ـ بما في ذلك مفهوم الحقوق الاجتماعية الذي صار مهيمناً الآن. جاء القلق في الغالب من الأنصار الاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين للإجماع على دولة رعاية، والذين تعمّقوا في الشكوك العظيمة التي تكتنف تكريس الحقوق الاجتماعية[٢٩].

وعلى الرغم من كلّ الانتباه الذي حظيت به العمليات المحيطة بالإعلان العالمي، وعلى الرغم من المسح الذي أجرته اليونسكو أيضاً، من المستغرب أنّ محتويات الكتاب الناتج من المسح لم تُقرأ بجدّية إلّا نادراً. وذاع صيت المناقشة لتأكيد جاك ماريتان (Jacques Maritain) الدقيق على أنّ كلّ مشارك وافق على جوهر حقوق الإنسان بشرط ألّا يسأل أحد عن سبب موافقتهم بالنظر إلى ميتافيزيقياتهم المتنافرة. لكنّ النص يُظهر أنّ وظيفة المفكّرين هي مواصلة طرح الأسئلة، وعندما يصل الأمر إلى الحقوق الاجتماعية، يعجزون عن تجميع الأجوبة الحماسية. انصبّ تركيز بيان اليونسكو حول الموضوع على ما إذا كان مفهوم الحقوق الفردية سيتجاوز التشديد المعاصر الهائل على إعادة البناء الاجتماعي، وهو الأمر الذي لاحظه الفيلسوف الفرنسي الليتواني العظيم إيمانويل ليفيناس. وبحسب تعبيره، «لا يمكن تصوّر الحرّية الشخصية من دون تحرّر اقتصادي، بينما يستحيل تنظيم الحرّية الاقتصادية من دون استعباد الشخص الاعتباري ـ مؤقّت لكن لأمد غير محدّد». لا يمكن لأحد إنكار هذه المفارقة. ومن خلال المناقشة ذاتها، أعرب كثير من الناس عن القلق من إمكانية عدم تغلّب الحقوق الاجتماعية عليها[٣٠].

---

(٢٩) UNESCO, *Human Rights: Comments and Interpretation.*

(٣٠) Emmanuel Levinas, "Existentialisme et antisémitisme," *Les Cahiers de l'Alliance Israélite Universelle*, vols. 14-15 (1947), pp. 2-3.

للاطلاع على بيان نموذجي لبيان اعتقاد عكس البيان العالمي والمناقشة تقارباً حوله أو «اتّفاق نظري غير كامل»، انظر: Cass R. Sunstein, "Rights of Passage," *The New Republic* (25 February 2002).

وللاطلاع على المناقشة، انظر أيضاً: Mark Goodale, ed., *Letters to the Contrary: A Curated History of the UNESCO Human Rights Survey*, preface by Samuel Moyn (Stanford, CA: Stanford University Press, 2018). =

يتّفق الكثيرون على أنّ السؤال الحاسم هو تحديد إن كان في المقدور إنقاذ الحقوق من جمعيات القرن التاسع عشر التحرّرية لمصلحة عملية إعادة البناء الاجتماعي في القرن العشرين ـ كان ذلك سؤالاً مفتوحاً. ومن المهمّ استحضار حقيقة أنّ النزعة التقدّمية عبر الأطلسي تميّزت بالحذر العام من الحقوق الفردية أو بالعداء المباشر طوال نصف القرن السابق، بالنظر إلى انتشارها الأكثر شيوعاً في القرن التاسع عشر كعوائق أمام تدخّل الدولة في المجالات الخاصّة ظاهرياً للعقد والملكية. يصحّ ذلك على وجه الخصوص في الاشتراكيين عبر الأطلسيين والأمريكيين اللاتينيين ككلّ، وهذا يشمل على نحو بارز الماركسيين، الذين رفضوا العدالة الثورية وشكّوا دائماً (إذا قرؤوا شجب كارل ماركس للحقوق في شبابه) في أنّ خطاباً «أنانياً» للمستحقّات الفردية لا يمكن أن يخدم غاياتهم. لكن يصحّ أيضاً في حالة الذين أعطوا الأولوية لإتاحة مقادير دنيا من متع الحياة مع شيء من التوزيع العادل. وهم يخشون أيضاً من أنّ الليبرالية الاقتصادية هي الفائزة دائماً عند المطالبة بالحقوق، وفي هذه الحالة، فإنّ أفضل استراتيجية تستدعي البحث عن أطر أخلاقية وسياسية أخرى.

ليس هناك الكثير من الأسس للاعتقاد بأنّ فلسفة فردية مستخدمة في مجابهة الفقراء والطبقة العاملة يمكنها الإفلات من تلك الجاذبية الآن، بحسب لاسكي. تلازم لاسكي في بداية حياته المهنية مع ميول «تعدّدية» ربطت المساواة بصراع ضدّ سلطة الدولة. ولهذا السبب كان أقرب إلى طرح الحقوق الفردية كمفكّر شابّ منه إلى شخص صار مخضرماً أشيب بعد الحرب. تميّزت نزعته المساواتية بالقوة طوال حياته المهنية، لكنّه تأرجح بين إعطاء الأولوية لحدّ اجتماعي أدنى أو لمساواة عامّة، بل وتأرجح في الحكم بوجود خلاف بين الأمرين. اتّضح له في زمن الحرب «عدم وجود حرّية فعلية في مجتمع إذا وُجدت فوارق كبيرة بين المواطنين في فرص حصولهم على متع الحياة». وبعد أن صار لاسكي شديد التأثّر بالتشكيك الماركسي التقليدي في الحقوق، أصرّ على أنّ يعترف الناس بأنّه «وإن كان تعبيرهم عالمياً في صورته، فإنّ محاولات نيل [حقوق الإنسان] لم تصل إلى ما دون

= للاطلاع على تحليل غودايل (Goodale) المشابه للتحفّظات حيال الحقوق في أوساط المفكّرين وليس تقارباً حولها.

مستوى الطبقة الوسطى إلّا نادراً»[٣١].

كان لاسكي قد حدّد بحقّ قبل انتهاء الحرب جوهر الصلة الحقيقية بين الرأسماليين والشيوعيين: تحديد مدى نجاة الحرّية الشخصية من الانتقال الجماعي إلى مجتمع منظّم وليس تحديد إن كانت ستنجو أصلاً. وهو أشاد بالتجربة السوفياتية التي عدّها الوريث الطبيعي للمسيحية والثورة الفرنسية في وعدها بالمساواة والتجديد. ونذّد بقوّة بـ«الطبقة الثرية الصغيرة التي جعلت أخلاق حضارتنا مجرّد مقولة دفاعاً عن مزاعمها الخاصّة». وعقب انتهاء الحرب، لم يتّضح إن كانت الحقوق الاجتماعية من دون ثورة سُتحدث تغييراً كافياً. وأقرّ بأنّ القلق على مصير الليبرالية في محلّه، لكن ليس إذا كان يعني نسيان أنّها معرّضة لتهديد دائم ـ ليس من السوفيات فحسب ـ ما دام عدم المساواة سائداً. وحذّر لاسكي في عام ١٩٤٧ من أنّ «أيّ مجتمع توزَّع فيه ثمرات عملياته الاقتصادية على نحو غير متساوٍ سيُرغم في الواقع على إنكار الحرّية بصفتها قانون وجوده»[٣٢].

خلَص لاسكي في إسهامه في مسح اليونسكو إلى أنّ استعادة حقوق الإنسان ليست ممكنة إلّا إذا جُعلت متوائمة مع التخطيط. كتب لاسكي، «أحد الأمور الرئيسة التي كانت أساس إعلانات الحقوق الماضية هو العداء المفترض بين حرّية المواطن الفرد وسلطة الحكومة في مجتمع سياسي [نتيجة لـ] افتراض لاشعوري أو شبه لاشعوري من جانب من كتب الإعلانات الرائعة الماضية بأنّ أيّ إضافة إلى السلطة الحكومية إنقاصٌ من الحرّية الفردية». بل إنّ الماركسي الإنكليزي المخلص جون لويس (John Lewis) كتب فصلاً لاذعاً للمناقشة بدأه بملاحظة صريحة بأنّ التاريخ أظهر أنّ الحقوق، التي يُفهم أنّها

---

(٣١) Herbert A. Deane, *The Political Ideas of Harold J. Laski* (New York: Columbia University Press, 1955), pp. 48-52 on natural rights in the early phase; Harold J. Laski, "Democracy in War Time," in: G. D. H. Cole [et al.], *Victory or Vested Interest?* (London: Labour Book Service, 1942), p. 38, and Harold J. Laski, "Toward a Universal Declaration of Human Rights," in: UNESCO, *Human Rights: Comments and Interpretation*, p. 78.

(٣٢) Harold J. Laski: *Reflections on the Revolution of Our Time* (London: Allen and Unwin, 1943), chap. 8, "Freedom in a Planned Democracy"; *Faith, Reason and Civilisation: An Essay in Historical Analysis* (London: Victor Gollancz, 1944), pp. 79 and 196, and *Liberty in the Modern State*, new ed. (London: George Allen and Unwin, 1948), pp. 175-176.

أدواتُ تحقّق «مطلقة، وذاتية، وغير قابلة للتقادم» من الحكومة، صارت ميتة الآن ـ مع أنّ المطالبة بها كإعلان للحاجات الحالية لجماعات مهمّة بقيت مقبولة ظاهرياً. وأقرّ لويس بأنّ النزعة الليبرالية الاقتصادية «أعطت قالباً دائماً لفكرة حقوق الإنسان القائمة، مع أنّنا دخلنا منذ زمن طويل حقبة جديدة لم تعد فيها حقوق الملكية هي الأعظم أهمّية، لكن يوجد فيها وظائف جديدة للحكومة كلّ عام». تستمرّ تلك «الحقبة الجديدة» اليوم، لكن مع ضعف احتمال صرف حقوق الإنسان بالكامل عن دورها كلغة عالمية لانتصار الأغنياء على البقيّة[٣٣].

تلزم مقاربة جديدة، تضاف إلى حقيقة أنّ إعلانات الحقوق بذاتها لم تعمل على ضمان القيم التي أعلنت عنها، حتّى الليبراليات المدنية الجوفاء، للتحقّق من إمكانية إسهام الحقوق في تمكين الحكومة من أجل الجميع عوضاً عن كبحها من أجل حفنة مميَّزة. وواجهت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هذا الاختبار بأقسى صوره. وختم لاسكي بالقول: «أيّ محاولة لصوغ إعلان حقوق بعبارات فردية الطابع ستخفق لا محالة، ولن يكون لها تأثير كبير في تلك المجتمعات السياسية التي تشعر على نحو متزايد، من حيث الأعداد ونطاق الجهود، بالحاجة إلى التخطيط لحياتها الاجتماعية والاقتصادية. في الواقع، يجوز المضيّ والقول بأنّه إذا كانت الافتراضات التي بُني عليها إعلان كهذا فردانية النزعة، فستُعَدّ الوثيقة تهديداً لنمط حياة جديد من جانب المدافعين عن مبادئ تاريخية يُطعن فيها بقوّة الآن». وكان التشكيك اللاذع ضمن مجموعة المجيبين في اليونسكو مجرّد تلميح إلى عدم شعبية النزعة الفردية والحقوق عموماً على نحو استثنائي ـ ومن ثمّ الحقوق الفردية ـ في ضوء عقود من التفكير الذي يقوّض الاثنين، فكيف بالحركة الجديدة التي تسمّى المذهب الوجودي الذي يتجاهل مفهوم «الإنسانية» كأساس للأخلاق والسياسات، والذي سئم ممثّلوه الرئيسون ـ وعلى رأسهم جان بول سارتْر (Jean-Paul Sartre) ـ من مفهوم عتيق كحقوق الإنسان إلى حدّ عدم تجشّم عناء دراسته[٣٤].

---

(٣٣) John Lewis, "On Human Rights," in: UNESCO, *Human Rights: Comments and Interpretation*, p. 56.

(٣٤) Laski, "Toward a Universal Declaration of Human Rights," p. 82

عوّض إدوارد هاليت كار (Edward Hallett Carr)، المؤرّخ الإنكليزي والعالم السياسي ومؤسّس نظرية العلاقات الدولية، عن غياب حقوق الإنسان عن مداولات منتدى اليونسكو بتكبّد عناء الإسهام في مقالة، ثمّ مراجعة كتاب كامل أثمرت ملحقاً أدبياً لمجلة التايمز (*Times Literary Supplement*). كان الملحق الصفة المميِّزة للندوة بعكس لجنة صوغ الإعلان العالمي، بحسب تعبير كار الجارح، باحتوائه على طيف واسع لرأي فلسفي حيال «مسألة كلاسيكية هي علاقة الإنسان بالمجتمع». وعلى الضدّ من مشروع إعلان الحقوق المتزامن، أشار كار إلى أنّ الندوة «محصَّنة من الانشغالات والمثبّطات السياسية». وكانت فكرة تمخّض الندوة عن توافق ستفاجئه لأنّ مزيّتها الرئيسة مقارنةً بعمل الدبلوماسيين هي نزاهتها الراسخة حيال مؤهّلات حقوق الإنسان الإشكالية (منها الحقوق الاجتماعية) في لحظة دراماتيكية في التاريخ[٣٥].

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نظر كار هي أكثر الأمور اللافتة في مجمل مشروع إعادة تدشين الحقوق، لكنّ تقدّمها لم يسهم سوى بتعميق الشكوك في صلاحية الحقوق كلغة إصلاحية. كانت الحقوق، كما جاء في الكتاب، «التقدّم الأكثر رمزية ووضوحاً في تصوّر حقوق الإنسان المدوّنة في الأزمنة الحديثة»، بحسب تعبير كار. وأظهر استطلاع جميع المذاهب، من المذهب الروماني الكاثوليكي إلى الماركسيين والليبراليين، وجود إجماع على الأقلّ على التأكّد من «تصحيح مفهوم حقوق الإنسان في نهاية القرن الثامن عشر أو إتمامه»، لأنّ «المؤيّدين الجازمين لشرعة الحقوق قلّة على نحو مفاجئ - وربّما كانوا أندر في أوساط المفكّرين منهم في أوساط السياسيين الذين وجّهوا مداولات الأمم المتّحدة». اقتضت حرّيات روزفلت الأربع أن سلطان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الآن ليس أقلّ أصولية بالنسبة إلى الليبراليين منا بالنسبة إلى خصومهم. وفسّر كار ذلك بالقول: «الهواجس الرئيسة حقوق الإنسان في الوقت الحاضر وفي كلّ الدول تقريباً اجتماعية واقتصادية بقدر ما هي سياسية. وليس هناك حزب سياسي يغامر بالتودّد إلى جمهور الناخبين في أكثر الديمقراطيات استقامة اليوم من دون أن يكرّس في

---

(٣٥) Edward H. Carr: "Rights and Obligations," *Times Literary Supplement* (11 November 1949), and *From Napoleon to Stalin, and Other Essays* (London: Macmillan, 1980).

برنامجه الحقّ في العمل، والحقّ في الأجر المعيشي الأدنى، والحقّ في الرعاية والإعالة في وقت الطفولة أو الكهولة أو اعتلال الصحّة أو البطالة. تشكّل هذه الحقوق اليوم مفهوم حقوق الإنسان الشعبي». لكنّ كار اعترف بأنّ هذا الإجماع الجديد يحجب نزاعاً مستمرّاً فحسب[٣٦].

تساءل كار: هل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية متّصلة بحملة واسعة النطاق في الحقبة الرعائية من أجل «المساواة الاقتصادية ـ أو من أجل تخفيف انعدام المساواة الاقتصادي كيفما كان»؟ ربّما يستلزم حدّاً اجتماعياً أدنى يمكن للإعلان العالمي تقديمه إعادة توزيع، لكن هل سيفعل ذلك من أجل برنامج أوسع للمساواة المادّية؟ هناك سبب للشكّ في ذلك. والأسوأ أنّه لم يتّضح إن كان اقتراح الحقوق لغايات اجتماعية سيعمل على الوجه الذي أكّده أنصارها. وبينما أُعلنت حقوق الإنسان لأوّل مرّة في الثورة الفرنسية «ضدّ نظام اجتماعي جامد ومتشنّج» أكّد كار أنّ «الثورة المعاصرة تأتي في آخر حقبة طويلة لمشروع فردي متفائل وغير مقيَّد تقريباً؛ حيث ازداد ميل الفرد على نحو متزايد إلى المطالبة بحقوقه في وجه المجتمع وإلى نسيان الثقل المناظر لواجباته الاجتماعية». كيف يمكن لمزيد من الحقوق الاجتماعية تغيير المعادلة عندما «يجدها قادة الديمقراطيات الليبرالية، مثل الدول الشمولية تماماً، حاجة متزايدة اليوم إلى التعمّق في ما يدين به المواطن للمجتمع الذي هو جزء منه»؟ الحقّ، كما يعترف كار، أنّ وجهة النظر هذه «سخيفة» بالمطلق، لكنّها كانت موضع تجاهل بشكل روتيني آنذاك، والمهمّة الآن هي التوصّل إلى التزامات رعائية جديدة في ممارسة مؤسّساتية. ومع حلول الحرب الباردة الآن، صارت مهمّة مقيتة ـ مع أنّ كار بقي متفائلاً حيال الانتقال من عالم الحرّية للبعض في القرن التاسع عشر من خلال اقتصاد موجّه ودولة رعاية وديمقراطية جماهيرية إلى الحرّية للجميع[٣٧].

إذا كان التاريخ الفكري للحقوق الاجتماعية في ندوة اليونسكو يُظهر وجود أرضية مشتركة، فهي أرضية بين المتحمّسين لمبادئ الحقوق الفردانية

---

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه. قارن بـ: Edward H. Carr, *The New Society* (London: Macmillan, 1951).

ومعارضيها، والذين توافقوا على اشتراط بناء دول الرعاية من أجل «الحرّية الاجتماعية». لم يكن جوهر الاختلاف بين الفريقين في عولمة مبادئ الحقوق بما يتجاوز الفضاءات الوطنية بقدر ما كان في تحديد إن كانا سهمان في إجماع أوسع على المسؤولية الجماعية وبناء مؤسسات رعائية أو في تهديدها. وخلَص كار في ختام تقييمه للمسح إلى أنّ الإعلان العالمي، كقائمة معايير فحسب، لم يفعل شيئاً، وأضاف: «لو أنّ أنصار بحث اليونسكو في حقوق الإنسان رغبوا في تقديم مبرّر لعملهم، ما كانوا سيقومون بذلك على نحو أفصح من الكتابة بلا تعليق في ملحق الإعلان». ففي النهاية، «بما أنّ مؤلّفي [الإعلان العالمي] ليسوا جاهلين بالقضايا الحقيقية بالتأكيد، لا يمكن سوى افتراض أنّ الذريعة السياسية جعلتها لازمة لإبقائهم بعيدين عن الأنظار»[٣٨].

بالنظر عبر المسار المفضي إلى المواطنة الاجتماعية حصراً (لكن وعلى نحو غير مفاجئ) ضمن إطار دولة رعاية وطنية واحدة، رأى مارشال أنّه ليس هناك خيار حقيقي بين الكفاية والمساواة. وإسباغ طابع اجتماعي على المواطنة الوطنية بمنح الحقوق الاجتماعية سيُترجَم تلقائياً إلى تكافؤ تقريبي. لكن يتبيّن أنّ هذا الاعتقاد وهمٌ أشاعته لحظته في أربعينيات القرن الماضي. وهو يبدو الآن مفرطاً في التفاؤل وسيناريو مؤقّتاً، ربّما نتج من هيمنة حزب العمّال في الأعوام السابقة من غير أن يتأثّر بالعواقب الأيديولوجية للحرب الباردة (التي لم يأتِ مارشال على ذكرها أبداً كالمسرح الدولي عموماً). وكما كتب والتر غاريسون رونسيمان (Walter Garrison Runciman)، أحد أصدقائه في كامبريدج، يتبيّن أنّ الشبح الذي يمكن لمارشال طرده من الحقوق الاجتماعية لوقت وجيز قد عاد ككابوس. فقد بدأت السياسات الرامية إلى حد أدنى اجتماعي بالتداعي مع انتهاء حقبة ما بعد الحرب، وتبيّن أنّها موافقة لتوسيع انعدام المساواة الاجتماعية أحياناً عوضاً عن تقليصها[٣٩].

أسهمت الحقوق الاجتماعية بفاعلية عبر الأطلسي في أربعينيات القرن الماضي في تعريف بعض المثُل الأخلاقية ضمن وضعية اقتصادية حديثة ـ

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) Marshall, "Citizenship and Social Class," pp. 62 and 75, and W. G. Runciman, "Why Social Inequalities Are Generated by Social Rights," in: Martin Bulmer and Anthony M. Rees, eds., *Citizenship Today: The Contemporary Relevance of T. H. Marshall* (London: Routledge, 1986).

قائمة حدود قصوى تقتضيها كرامة الإنسان في حالة بعض السلع الأكثر أساسية، ولا سيما العمل المأجور والإغاثة (مسكن، ملبس، مأكل)، إذا ما حالت ظروف دون إتاحة ذلك العمل. لكنّ الإعلان العالمي لم يُظهر إجماعاً، على الرغم من اعتماده عليه، حول غايات الدولة، بل وحول دورها في الاقتصاد الموجَّه ـ وهذه حقيقة حيوية حُذفت بوجه عام من مسوحات الحقوق الاجتماعية في هذه الحقبة. وما من شخص ساند الحقوق الاجتماعية في أربعينيات القرن الماضي وكان منطلقه أنّ السوق غير الخاضعة للتنظيم ستتيحها. وعوضاً عن ذلك، كانت الحقوق الاجتماعية تبريراً غير مباشر لدولة من نوع جديد. ويصح القول أيضاً إنّ أكثر الناس ساندوا الحقوق الاجتماعية كجزء لا يتجزّأ من مجموعة تطلّعات مساواتية.

لكن إذا كانت الحقوق الاجتماعية أحد مصطلحات دولة رعاية مساواتية شعبية بدرجة كبيرة متى وُجدت، فهناك القليل ممّن وقّعوا على تلك الحقوق: لم يقترب التعريف ومتابعة قدر ضئيل من المستحقّات الفردية الأساسية من تعريف برنامج دولة الرعاية بشكل كلّي أو حتّى جوهري بوجه عامّ ولا من الاقتصاد الموجّه بوجه خاصّ. في الواقع، هيمنت طرائق أخرى للتعبير عن الرؤى الرعائية عموماً في أربعينيات القرن الماضي، ولا سيما كلّما انتقلنا عبر الأطلسي نحو الشرق. من جملة الأسباب ذلك العدد الكبير من الأشخاص الذين بقوا مشكّكين في أنّها الممارسات الأفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية في دولة الرعاية. كما أنّه لم يسبق أن تجاوزت الرعايةُ الدول، سواء أركّزت على الحقوق الاجتماعية أم لا. وفي المقابل، ذاع صيت حقوق الإنسان، وبخاصّة حقوق الإنسان على المستوى الدولي في غمرة أزمة الرعاية الوطنية ـ لكن قبل أن يحلم البعض بعولمة دولة الرعاية عوضاً عن الكفاح، كما يفعل الناس اليوم، من أجل حدٍّ أدنى اجتماعي عالمي فحسب.

الفصل الثالث

شِرعة الحقوق الثانية التي اقترحها فرانكلين ديلانو روزفلت

ألقى الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت، رافع شعار «الاتّفاق الجديد»، خطبة حالة الاتّحاد قبل الأخيرة عبر أثير إذاعة مشوّش في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ كواحدة من أحاديثه الحميمة المحبّبة. كانت رؤية روزفلت في «شِرعة الحقوق الثانية» هذه مُلهمة بلا شك. قال روزفلت: «أدركنا بشكل واضح حقيقة أنّه لا وجود لحرّية فردية حقيقية بلا أمن واستقلال اقتصادي». تضمّنت قائمته الخاصّة بالحقوق الجديدة ما يأتي:

الحقّ في وظيفة نافعة ومُجزية في صناعات الأمّة أو محلاتها أو مزارعها أو مناجمها.

الحقّ في كسب ما يكفي لتوفير المأكل والملبس والترفيه.

حقّ كلّ مزارع في تربية ماشيته وبيع منتجاته مقابل عائد يتيح له ولأسرته عيشاً كريماً.

حقّ كلّ رجل أعمال، كبيراً كان أم صغيراً، في مزاولة التجارة في مناخ خالٍ من المنافسة غير العادلة ومن هيمنة الاحتكارات في الداخل والخارج.

حقّ كل أسرة في الحصول على منزل لائق.

الحقّ في رعاية طبّية ملائمة، وفي الفرصة لامتلاك صحّة جيدة والتمتع بها.

الحقّ في حماية كافية من المخاوف الاقتصادية المصاحبة للتقدّم في السنّ، والمرض، والحوادث، والبطالة.

الحقّ في تلقّي تعليم جيد.

كلّ هذه الحقوق تعني الأمن.

هناك شبه محتمل بين هذه القائمة وتلك التي كُرّست بعد عدّة سنوات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، ومن ثمّ في مجموعة من التطلّعات المحتملة على نطاق العالم الآن[1].

تُستحضَر الخطبة على الوجه الأمثل الآن من وحي وعود روزفلت الأولى في زمن الحرب، لكنّ السياق مختلف تماماً. دعا روزفلت في خطبة حالة الاتّحاد في عام ١٩٤١ إلى «الحرّيات الأربع» في كلّ مكان في العالم، بما في ذلك «التحرّر من العوز». بناء على ذلك، عرض روزفلت في تلك الخطبة المبكرة رؤية لعالم أكثر إنصافاً. لكنّ تحرير الناس الخاضعين للإمبراطوريات البريطانية والفرنسية إلى جانب الألمانية واليابانية من الاستعمار هو الذي استحوذ على أكبر انتباه حماسي عالمي في «ميثاق الأطلسي» الذي فصّل خطط الحلفاء التي تلت في العام نفسه. أقنع ونستون تشرشل حينئذٍ الرئيس روزفلت بإلغاء ذلك الوعد العالمي، وملأ الفراغَ خطابُ عزاء «حقوق الإنسان» من دون تقرير المصير. لذلك، كانت رسالة روزفلت في عام ١٩٤٤ مميّزة في جمهورها وزمانها. استمع إلى خطبة عام ١٩٤٤ أمريكيون ما عادوا على شفير النزاع، وقبل انجرار بلادهم إلى الحرب (التي أخفقت الخطبة السابقة في إشعالها)، إلى جانب ملايين من رفاقهم المواطنين الذين حملوا سلاحهم أصلاً في شتّى أنحاء المعمورة فيما كان قادتهم يخطّطون للمراحل النهائية في مسارح الحرب المختلفة. في الواقع، تراجع مدّ العنف في جزيرة ميدواي ومدينة ستالينغراد، وصار تصوّر خموده ممكناً. لم تكن هذه الرسالة الجديدة حول العالم، وهي فسّرت ما استحقّه الأمريكيون لقاء تضحياتهم، وتصوّرت المستحقّات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لدولة في زمن السلم، بدءاً من وظيفة مضمونة ومروراً بمكان عمل إنساني، وانتهاءً بحماية اجتماعية للعاجزين عن العمل لحداثة سنّهم أو اعتلال صحّتهم أو هرمهم.

يشكّل الخطاب أحجية بسبب كيفية مواءمة الولايات المتّحدة لقصّة بروز

(١) Franklin D. Roosevelt, "State of the Union Message to Congress," 11 January 1944.

حقوق الإنسان عالمياً في أربعينيات القرن الماضي، ومجيء حلم دولة الرعاية المساواتية الكبير في تلك الحقبة. أمريكا أكبر من مجرّد دولة وسط مجموعة دول، لأنّها بنت مصيرها كقائد عالمي على أساس ثروة وقوة ليس لهما مثيل. وهي مميَّزة بطريقة أخرى أيضاً. الولايات المتّحدة أرضُ أقلّ الناس تأثّراً باقتتال الأطراف في الحرب العالمية الثانية، وهي التي قطعت أقلّ شوط نحو إقامة دولة رعاية في تلك الحقبة ـ مع أنّ ما وصفه أحد المؤرّخين بـ«دولة رعاية» قد تحقّق، وآليات كبح انعدام المساواة المادّية قد ظهرت. ومع ذلك، مُجّدت خطبة روزفلت، ولا سيما لأنّه فتح آفاق انضمام أمريكا أو حتى قيادتها للرأي العالمي القائل بوجوب أن تتحمّل الدول عبء الحماية الاجتماعية بصفته واجباً؛ بل إنّه امتُدح لتمسّكه برؤية أمريكا أفضل وقادرة على توفير هذه الحماية للعالم من خلال الحوكمة الدولية، وتحديد معايير دنيا للخدمات المقدَّمة لكلّ شخص بمقتضى إنسانيته فحسب(٢).

لا يمكن لخطبة روزفلت حمل هذه التفسيرات مهما تكن الأحوال. كانت إخفاقاً للأمريكيين وأبعد ما يكون عن هدية للبشرية. كان الأمريكيون حديثي العهد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم في أربعينيات القرن الماضي. وبفضل التاريخ والتجربة، ابتعدوا في تلك اللحظة بالذات عن بناء دول تدخّلية وحمائية ورعائية باتت العرفَ السائد في أماكن متماثلة وأقصى طموح في أماكن أخرى. الولايات المتّحدة هي المركز الذي سدّد فيه الكسادُ الكبير ضربة قاضية للنظم الليبرالية عبر الأطلسي، لكنّ أراضيها نجت من المذبحة الشنيعة والدمار المخيف الذي شهده كلّ الأوروبيين ـ إذا نحّينا جانباً يوماً فظيعاً واحداً في بيرل هاربور والقتال الذي تلاه من أجل ممتلكات البلاد في المحيط الهادئ. لذلك، تختلف التجربة الأمريكية بشكل دراماتيكي عن سنوات الآلام التي دفعت كلّ أوروبا إلى تفضيل دول رعاية اجتماعية بإشراف ليبرالي أو ديمقراطي اجتماعي أو ديمقراطي مسيحي أو شيوعي. لكن حتى لو عاينّاها خارج هذا السياق

(٢) James T. Sparrow, *Warfare State: World War II Americans and the Age of Big Government* (New York: Oxford University Press, 2011), and Elizabeth Borgwardt, *A New Deal for the World: America's Vision for Human Rights* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University, 2007).

الكبير، نجد أن ما لا توضحه السرديات الضيّقة لشرعة الحقوق الثانية غالباً حقيقة البلاد المرّة ضمن تاريخ أمريكي أضيق. كان إعلان الحقوق الاجتماعية للأمريكيين في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ ناقوس موت «الاتّفاق الجديد» المتآكل أصلاً، وليس روحه المنعشة في أوج قوّتها. حفظت تطلّعات «الاتّفاق الجديد» إلى دولة مساواتية وتخطيط اقتصادي لبلوغها، لكن كحلم يقظة أخير يتيح للمرء استحضار أحلامه حين يكون الوقت قد فات لعيشها.

إذا كانت لفكرة ميثاق جديد للحقوق الاقتصادية الحضور الأبرز في الولايات المتّحدة في أربعينيات القرن الماضي، يظهر أنّ خطبة روزفلت نفسه لم تتلازم في الأساس مع ذلك المشروع طوال خمسين عاماً تقريباً. وفي عام ٢٠٠٣، أصدر العالم الدستوري كاس سنشتاين (Cass Sunstein) «شِرعة الحقوق الثانية» التي لفتت الانتباه إلى خطبة روزفلت أكثر من أيّ دراسة متخصّصة أخرى، وتقدّم على بقيّة أقرانه في ربطه بالحقوق الاجتماعية بالفعل. لكن إذا كانت الشرعة الثانية تستحقّ الانتباه، فذلك لعلاقتها المأسوية بالالتزامات الأصلية المنصوص عليها في «الاتّفاق الجديد»، وليس لأنّها بديل لما تطمح إليه تلك الالتزامات. هدف سنشتاين من كتابه، الذي هو ثمرة انتصار أيديولوجيا السوق الحرّة في تاريخ العالم، إلى تصوير هذه الأيديولوجيا في لباس إنساني فحسب. ركّز سنشتاين على التسلّل المحتمل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى المخيّلة الدستورية الأمريكية. ومع عين واحدة على مصير القضايا التقدّمية الأمريكية منذ «الاتّفاق الجديد» ـ ولا سيما ردّ الفعل العنيف على العادات التدخّلية للقضاة الدستوريين الليبراليين ـ شدّد سنشتاين على وجوب أن يتبنّى القضاة موقفاً متواضعاً على نحو لائق للدفاع بحكمة عن تلك القضايا. فحوى الاقتراح أنّ الأمريكيين ربّما يستردّون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب الباردة. وكما ربط القضاة المتلازمون مع المحاولة البارزة لصرف حركة حقوق الإنسان الدولية إلى هواجس التوزيع في الخارج، يمكن للقضاة الأمريكيين اللحاق يوماً بركب تعلّم تفسير هذه الحقوق من دون التعرّض لكارثة[3].

---

(٣) Cass R. Sunstein, *The Second Bill of Rights: FDR's Unfinished Revolution and Why We Need It More Than Ever* (New York: Basic Books, 2004), p. 86.

لكنّ الأهداف مختلفة تماماً في نظر المدافعين الأصليين عن هذه الشرعة في أربعينيات القرن الماضي. يُظهر طموحهم آمالاً مساواتية وأدوات تدخّلية لم يأبه سنشتاين لإبرازها، وتُوضح إخفاقاتهم الحدود الأبدية للإصلاح الأمريكي. بذل دعاة «الاتّفاق الجديد» الأصليون كلّ ما في وسعهم لبناء دولة رعاية مساواتية، وليس لبناء اقتصاد حرب فحسب، إضافة إلى إنقاذه من «إعادة تحويل» وشيكة في زمن السلم. تقاسم عملهم، العنصري حتى النخاع لاعتمادهم الحتمي، والنفعي، على أعضاء الحزب الديمقراطي الجنوبيين في الكونغرس، تلك الروح الإقصائية لمشاريع الرعاية الشبيهة في الخارج. لكنّ دعاة «الاتّفاق الجديد» الذين ساندوا الشرعة الثانية تباهوا أيضاً بتطلّع شائع في أوساط الديمقراطيين في العالم إلى التخطيط لدولة أكثر مساواتية (في نظر البيض على الأقلّ ومفضّلة للرجال)، وليس إلى التعويض عن حرّية السوق بحدّ أدنى كافٍ فحسب. في الواقع، كانت هذه الأجندة العظيمة الغايةَ المخفية بالكاد للتقاطع الأمريكي مع خطاب الحقوق الاجتماعية في تلك الحقبة. وقد أخفق الإصلاحيون الأمريكيون بالجملة وعلى نحو لافت، مقارنة بأعداد نظرائهم الأوروبيين، في خططهم المكشوفة لتقنين حدّ أدنى اجتماعي وفي مهمّة مساندة اقتصاد موجّه الخفية من أجل المساواة في التوزيع - حتى وإن تحقّق تخفيف مدهش لانعدام المساواة في الدخل مدّة من الزمن بطرائق أخرى في تلك الحقبة[٤].

الشيء الذي تصوّره سنشتاين في إحياء الشرعة الثانية أكثر غموضاً، من منظور أخلاقي ومؤسّساتي، ممّا أغفله لجهة جذور الحقوق الاجتماعية الأمريكية في سياق ذلك. قدّم سنشتاين وعداً مشجّعاً بأعراف تأمين الكفاية الرئيسة للمواطنين لتنقية المثُل المساواتية في التوزيع لعصر زعم إعادة إحيائه في حقبة ليبرالية جديدة مختلفة تماماً حين جرى التخلّص من تلك المثُل. باختصار، عرض «اتّفاقاً جديداً» لعصر انعدام المساواة، كما لو أنّ الشرعة الثانية ليست بقيّة سياسات منهارة أكثر طموحاً. وبالتشديد الزائد على الإنفاذ القضائي الذي تعامل معه دعاة «الاتّفاق الجديد» بتشكيك بالغ لسبب وجيه،

---

(٤) Ira Katznelson, *Fear Itself: The New Deal and the Making of Our Time* (New York: W. W. Norton, 2013), and Alice Kessler-*In Pursuit of Equity: Women, Men, and the Quest for Economic Citizenship in the Twentieth Century* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

اختزل سنشتاين المقاربة المؤسّساتية في حقبة الاتّفاق الجديد بالاقتصاد السياسي بالكامل، مع ملخّصه المتّصل بدولة إدارية وتخطيطية. كانت المساواة على قدر أهمّية الكفاية في الزمن الحقيقي «للاتّفاق الجديد» وقبل أن تُفرض عليها قيود أشدّ من القيود التي فُرضت على العدالة الاجتماعية في أماكن أخرى، واستبعد الإصلاحيون أن يكون القضاة وكلاء للتغيير الاجتماعي ـ في الواقع، نُظر إليهم غالباً على أنّهم أشدّ الأعداء تهديداً لتدخّلهم الذي يميّزهم في السياسة الإصلاحية.

يستلزم الدفاع عن «الاتّفاق الجديد» في وجه المطلب الليبرالي الجديد إسقاط المفهوم الذي لخّصت دعوة روزفلت أهدافه باختصار. وكان «الاتّفاق الجديد» قد تجسّد في صور مختلفة كثيرة أصلاً. فبحلول عام ١٩٤٤، كان في موقف دفاعي صرف وفي غمرة تحجيم مع اقتراب تحقيق السلام، ومن ثمّ مع انتهاء اقتصاد الحرب. ولو نحّينا إهمال وصف سنشتاين لتطلّعات «الشرعة الثانية» المساواتية والمؤسّساتية، نجد أنّه اجتنب أهمّ الدروس المترتّبة عليه. وحتى عندما استحدث الأمريكيون إصلاحات للأسواق في الصورة الإقصائية الشائعة في أصول دولة الرعاية في المناطق الأخرى لأجل المثُل الأخلاقية للكفاية والمساواة على حدّ سواء، واجهت هذه الإصلاحات معارضة قوية على نحو فريد ـ وبخاصّة في آخر زمن الحرب حين غازل روزفلت الحقوق الاجتماعية. أكّد مصير الشرعة ابتعاد بلاده عن التطوير السائد لدول الرعاية الاجتماعية وأوضح سلطة الليبرالية الاقتصادية المستوطنة في الأيديولوجيا السياسية الأمريكية. وهذا يعني أنّ التسلسل الزمني لبروز الحقوق الاجتماعية الأمريكية ضمن «الاتّفاق الجديد» أهمّ بكثير من بروزها في حدّ ذاته.

كان مثالا الكفاية (أو حدّ الكفاف الأضيق) والمساواة في حالة منافسة كمبدأين رائدَين في التفكير الاجتماعي منذ زمن بعيد وخارج الولايات المتّحدة أساساً، والتي كان فيها الموقف السائد الليبرالي المناوئ للدولانية (anti-statist) ولا يزال مميّزاً نسبياً. وبالمثل، جُرّب التخطيط المؤسّساتي للعدالة الاجتماعية طوال عقود، بحيث مثّلت الحقوق الاجتماعية، عند الاستدلال بها في أماكن متنوّعة، مبرّراً لسلسلة تجارب مؤسّساتية. وكان كثير من الناس قد توصّلوا في عام ١٩٤٤، أو في طور التوصّل بشكل

مستقلّ، إلى المفهوم الرئيس القائل بوجوب أن تدمج المواطنةُ الحديثة المستحقّاتِ الاجتماعية السياسية في حدّ أدنى كافٍ لمتع الحياة أو حتى التخطيط لقدر أكثر سخاء من التوزيع المساواتي. وأصبحت دولة الرعاية إلى الشرق من الولايات المتّحدة عبر الاتّحاد السوفياتي، وإلى الجنوب في أمريكا اللاتينية مثالاً أكثر توافقية، حتى وإن كانت وسيلة إقامتها ضعيفة نسبياً.

ركّزت الدساتير عموماً على المستحقّات الأساسية وعلى حدٍّ أدنى للكفاية، على الرغم من زيادة حديثها عن الغايات الاجتماعية في منتصف القرن العشرين، من دون إجحاف بالحملات الأكبر المطالبة بالعدالة الاجتماعية، ولا سيما العدالة المساواتية، والجارية ضمن الهياكل التي أقامتها. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، خطت هذه المواثيق في دول جديدة ـ الخارجة من رحم ثورة أو حرب عادة بدءاً بالدولة المكسيكية الرائدة في عام ١٩١٧ ـ خطوات كبيرة في النواحي المختلفة بما ينسجم والحقوق الاجتماعية الاقتصادية، سواء في أوروبا الوسطى أم في أوروبا الشرقية أم في بقيّة دول أمريكا اللاتينية، ونتيجة لتغيّر التوقّعات المؤسّساتية العالمية. وكان هناك نموذج الاتّحاد السوفياتي المبتكر وتهديده، إضافة إلى دولة الرعاية الرجعية التي بدأ بينيتو موسوليني بإقامتها في إيطاليا قبل «الكساد الكبير»، ودول الرعاية التي بناها فاشيون آخرون في أماكن أخرى مع انقضاء عقد الثلاثينيات الصاخب في القرن الماضي. شهدت الدول اليمينية كلاماً كثيراً عن الإنصاف في التوزيع، في حالة المواطنين من أصحاب الامتيازات على الأقلّ: لم يكن إعطاء أدولف هتلر الحزبَ الذي وعد بأنّه سيقيم دولة رعاية اسم حزب العمال القومي الاشتراكي عبثاً. ومع أنّ الاتحاد السوفياتي اشتهر بأنّه مجتمع لاطبقي (حتى عندما أقام هرميات جديدة)، فقد أعلن في دستور «ستالين» في ثلاثينيات القرن الماضي حقوقاً اجتماعية فاقت ما هو موجود في أيّ ميثاق وطني في التاريخ حتى ذلك الحين، فيما أبرزت دول استبدادية كثيرة، كالبرتغال، الحقوقَ الاجتماعية بقدر مماثل في دساتيرها الزائفة في الوقت عينه. لكنّ جميع الدول التي تقدّم ذكرها اهتمّت أيضاً بالحديث عن توزيع أكثر مساواة وحقّقت نتائج في بعض الأحيان ـ وإن لصالح مجتمع أضيق وعرقي قومي غالباً[٥].

---

(٥) جادلت إميلي زاكين بطريقة مقنعة بأنّ الحقّ في التعليم ظهر في بعض دساتير الولايات المتّحدة =

تأخّرت أمريكا في العمل، فأهملت الإصلاح في التوزيع القائم على مثال الكفاية أو المساواة. لكنّ «الكساد الكبير» هو الذي هيّأ أهمّ الظروف لإمكانية التودد إلى أحد المثالين أو كليهما. أحد أسباب بطء الأمريكيين الشديد هو عزلة بلادهم، مع أنّ منطقتها الأمنية نصف الكروية بموجب مبدأ مونرو وممتلكاتها العالمية النائية خارج تلك المنطقة بحلول وقت اندلاع الحرب العالمية الثانية أتاحت لها استمراراً شكلياً لدستور أُرغمت دول كثيرة على التخلّي عنه من قبل، بصرف النظر عن الظروف. ورث الأمريكيون تقليداً جمهورياً عائداً إلى روما ويحظر في نماذجه الحديثة الثراء الفاحش والفقر المدقع لكونهما خطرين يهدّدان الاستقرار؛ لكنّ جذوره لم تقدّم أساساً منطقياً مبدئياً للمساواة الاقتصادية، وبخاصّة في ظرف ليس صناعياً حديثاً. كان للأمريكيين في السابق حركتهم التقدّمية، إلى جانب التعديل السادس عشر لدستورهم الذي أتاح فرض ضريبة اتّحادية، وهي حركة قدّمت مجموعة اقتراحات إصلاحية متداخلة مع تلك التي اقترحها الأوروبيون والأمريكيون اللاتينيون، وتراوحت بين تنقيح بالحدّ الأدنى لبرامج الحقوق الخاصّة في القرن التاسع عشر وتجربة اشتراكية كاملة. لكنّ الأمر المأسوي هو أنّه لا أحد نجح في إقناع الشعب الأمريكي بالتخلّي عن دستوره القديم واعتماد دستور جديد ـ على عيوبه؛ والأهمّ من ذلك أنّه مع فورة النقابات العمّالية، ما من حزب يزعم أنّه اشتراكي (يميني أو يساري) على شاكلة الأحزاب التي اضطلعت بأدوار محورية في أصول دول الرعاية الأوروبية، كتقنين الحقوق الاقتصادية، اكتسب زخماً. ومع تأخّر انطلاقة الأمريكيين، لم يكن في وسعهم بلوغ أكثر من ذلك في مواجهة معارضة محلّية عنيدة[٦].

= في مطلع القرن التاسع عشر بينما ظهر الحقّ في العمل في آخر ذلك القرن. انظر: Emily Zackin, *Looking for Rights in All the Wrong Places: Why State Constitutions Contain America's Positive Rights* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013)

(٦) للاطلاع على أسباب افتقار أمريكا إلى اشتراكية راسخة، يمكن البدء بالطبع بكتاب قديم لـ: Werner Sombart, *Warum gibt es in den Vereinigten Staaten keinen Sozialismus?* (Tübingen: J.C.B. Mohr Verlag, 1906).

لكن هناك دراسة حديثة وجديرة تضفي على الجذور الأمريكية مثالية وتتجنّب مقارنة الإصلاحات على مستوى دولي في: Ganesh Sitaraman, *The Crisis of the Middle-Class Constitution: Why Economic Inequality Threatens Our Republic* (New York: Alfred A. Knopf, 2017).

بالعودة إلى عام ١٩٣٢، وفي غمرة حملة روزفلت الانتخابية الأولى في ظلّ «الكساد الكبير»، توقّع حاجة إلى إعادة النظر في طرائق موروثة في التفكير بشأن الحقوق. انتحل سلطة توماس جيفرسون وأكّد أنّ للثورة الأمريكية حقوقاً مقدّسة في «الكفاءة الشخصية»، إضافة إلى حقوق التملّك القديمة، لحماية العمّال القادرين على الكسب في منزلتهم كأصحاب مبادرة وإبعاد شبح الفقر المدقع عنهم. إنّ نظام الحقوق الخاصّة لن يعمل إذا انعدمت الكفاءة، وهو يستلزم من «الحكومة التدخّل حمايةً للنزعة الفردية وليس تدميراً لها». وأضاف روزفلت بأنّ التحوّل الصناعي في الولايات المتّحدة غيّر جوهر هذه المشكلة ولم يغيّر شكلها. وهو أشار ضمناً إلى حاجة أمريكا إلى ثورة ثانية، كالعصيان الذي نظّمه شعبها ذات مرّة ليشكّل حكومته، لكن لتنظيم الشركات هذه المرّة. وكما أنّ الحقوق أتاحت لعامّة الناس ضمانات أوّل مرّة من الانتهاكات العامّة، يمكن أن تتصدّى الحقوق الآن للانتهاكات الخاصّة المتفشّية. وأكّد روزفلت بالقول: «مهمّة الحكومة على صعيد الأعمال التجارية المساعدة على تطوير إعلان حقوق سياسي... وهو الشرط الأدنى لترتيب الأمور بشكل سليم وعلى نحو دائم»[٧].

كان هذا توقعاً بعيد المنال لدعوة روزفلت الشهيرة الآن من أجل شرعة حقوق ثانية، قبل أكثر من عام بقليل من وفاته - إنّه في الواقع تقريب أقرب بكثير إلى تلك الشرعة منه في أيّ مرحلة في رئاسته الفعلية حتى نهايتها. وقد اقترب روزفلت في خطبة حالة الاتّحاد لعام ١٩٤١ من إعلان شرعة حقوق ثانية بحديثه عن «الحرّيات الأربع»، بما في ذلك التحرّر من العوز، والتي ظهرت آنذاك في الميثاق الأطلسي في وقت لاحق من العام نفسه. لكن على العكس من خطاب الحقوق الاقتصادية السابق واللاحق، فُهمت «الحرّيات الأربع» على نطاق واسع بأنّها برنامج حرب، ومجموعة تطلّعات للعالم وتبرير للقتال لأنّها جزء من «الاتّفاق الجديد» بقدر ما هي برنامج محلّي للاقتصاد السياسي. الأمر الرئيس الذي تخلّل عامي ١٩٣٢ و١٩٤٤ هو سلسلة تجارب في البرمجة المحلّية ردّاً على «الكساد الكبير»، قبل أن تنشب الحرب وتجلب اقتصاداً سياسياً جديداً قائماً بذاته. لم يكن أيّ من هذه

(٧) Franklin D. Roosevelt, "Commonwealth Club Address," 23 September 1932.

المبادرات مبرّراً في نظر الأمريكيين على صعيد الحقوق الفردية، ولم يهدف أيٌّ منها إلى تحقيق حدٍّ أدنى كافٍ للحماية الاجتماعية على سبيل الحصر[8].

اتبعت الأعوام البطولية «للاتّفاق الجديد»، عوضاً عن ذلك، تجاربَ رعاية أوروبية سابقة ومعاصرة في اعتماد تدخّل هيكلي كبير في الإنتاج الزراعي والصناعي عوضاً عن اعتماد هدف إتاحة إعادة توزيع تعويضية على سبيل الحصر (تحقيقاً لحدّ أدنى اجتماعي على سبيل المثال) بعد ذلك للمنتفعين من الذكور البيض الرئيسين من إعادة النظر في الميثاق الاجتماعي الأمريكي. وما إن استلم روزفلت الرئاسة في آذار/مارس ١٩٣٣، حتى صدر قانون إنعاش الصناعة الوطنية (نيرا) وما صاحبه من تدخّل حكومي غير مسبوق في الشؤون الاقتصادية. كتب أحد المؤرّخين: «لم يسبق أن جرّب أحد مثل إعادة الهيكلة الشاملة هذه لرأسمالية السوق من جانب دولة قومية في ديمقراطية دستورية، ولو في دول تحكمها أحزاب اجتماعية ديمقراطية». ولو وضعنا جانباً تمكين الحكومة الفدرالية من سنّ سياسة صناعية وإطلاق أشغالها العامّة، أتاح القانون حقوقاً مختلفة تماماً في تنظيم جماعي للعمالة وقدرة الشركات ـ أجندة قريبة من صميم تطلّعات الاشتراكيين والنقابيين المهنيين التي ترجع إلى عقود سابقة ـ مقارنة بشرعة الحقوق الثانية التي قُدّست لاحقاً. ومع وجود محرّمات قديمة تحظر مقارنة «الاتّفاق الجديد» بالفاشية الأوروبية التي أزيلت مؤخراً، صار من الشائع إلى حدٍّ بعيد استطلاع نقاط متوازية نشطة في وعي أوساط ثلاثينيات القرن الماضي بشأن مدى حاجة اقتراب الولايات المتّحدة من خلال هذه البرامج إلى مجموعة الأدوات السياسية والقيادة القوية للدول الأوروبية التي تعتمد الخطط ـ ولا سيما اليمينية. لكن بدفع ثمن استيعاب المشاعر العرقية الجنوبية، من بعض النواحي، والتي حابت الذكور البيض من جملة المنتفعين من ابتكارات روزفلت، أبقى الرئيس الدولة ديمقراطيةً من الناحية الرسمية في أثناء هذه الحقبة المفصلية. ولم تستطع النزعة القومية المدنية، على الرغم من خطواتها الكبيرة في مواجهة الطوارئ، تحرير نفسها من النزعة القومية العرقية[9].

---

(٨) انظر تأمّلات في: Jeffrey A. Engel, ed., *The Four Freedoms: Franklin D. Roosevelt and the Evolution of an American Idea* (New York: Oxford University Press, 2016).

(٩) Katznelson, *Fear Itself: The New Deal and the Making of Our Time*, p. 231, and Gary =

تمحور النقاش التاريخي حول مدى فاعلية برنامج التعافي الوطني الأولي قبل أن تُلغي المحكمة العليا الأمريكية القانون (نيرا) في عام ١٩٣٥. الواضح أنّ دعاة «الاتّفاق الجديد» سعوا ردّاً على ذلك إلى إنقاذ بعض عناصر البرنامج السابق ومعالجة محدوديته المثبتة. تضمّن قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥ جوانب رئيسة في التأمين الاجتماعي لم تكن في الدولة الاتّحادية من قبل، لكن بقيت الجوانب المركزية في «الاتّفاق الجديد» محاولات مثيرة للجدل لضبط أداء الوظائف الأساسية وتنظيم الاقتصاد، وليس إتاحة حماية للمواطنين تقيهم من الصدمات المتبقّية فحسب. ومع دخول قانون الضمان الاجتماعي حيّز النفاذ في العام ذاته، مضى قانون العلاقات العمّالية الوطنية (أو قانون واغنر) إلى أبعد ممّا وصل إليه قانون نيرا لتقنين حقوق العمال الجماعية وضمانها. كان خطوة، بحسب المعاصرين (المبتهجون منهم والساخطون)، نحو ما يسمّى «الديمقراطية الصناعية». نشب نزاع منذ ذلك الحين حول ما يعنيه تاريخ «نيرا» المتلوّن السابق ولا سيما أنّ الدافع إلى التخطيط لم يعد مطروحاً أصلاً في نظر الشعب الأمريكي، حتى عندما أُقحمت المحكمة العليا للوساطة بتهديد روزفلت بزيادة عدد القضاة. بصرف النظر عمّن كان محقّاً (أو من هو المحق) بشأن شدّة القيود التي فُرضت على التخطيط الآن، كان قانون واغنر مع ذلك تدخّليّ النزعة على نحو استثنائي في وظيفته مقارنة بجذور قانون الضمان الاجتماعي وقانون معايير العمل العادلة (١٩٣٨) الذي أتاح حمايات رئيسة للعمال في صورة حدّ أدنى للأجور ومكان عمل أكثر أمناً[١٠].

ركّزت النظرة الاجتماعية الواسعة لهذا العصر الذي بلغ فيه «الاتّفاق الجديد» أوجه على رؤية مجتمع منصف أبرز الانتقادات المساواتية للثروة

Gerstle, *American Crucible: Race and Nation in the Twentieth Century*, new ed. (Princeton, NJ: = Princeton University Press, 2017), chap. 4.

للاطلاع على أشهر وصف مقارن، انظر: Wolfgang Schivelbusch, *Three New Deals: Reflections on Roosevelt's America, Mussolini's Italy, and Hitler's Germany, 1933-1939* (New York: Metropolitan Books, 2006), and Kiran Klaus Patel, *The New Deal: A Global History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016).

(١٠) للمزيد بشأن مقولة أنّ التخطيط ما عاد مطروحاً بمنزلة موت لقانون «نيرا»، انظر: Ellis W. Hawley, *The New Deal and the Problem of Monopoly: A Study in Economic Ambivalence* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966), esp. chap. 9.

و«حكم القلّة» ـ في ذروة الأزمة الاقتصادية ـ وليس على الحاجة إلى حدّ أدنى للحماية الاجتماعية ببساطة. والبحث في شِرعة الحقوق الثانية من دون هذه الخلفية أشبه بالبحث في مشهد موت مبكٍ لتراجيديا من دون التوقّعات العظيمة (أو الغطرسة المفرطة) التي تجعل الدراما ذات معنى في المقام الأول. إنّها تُثبت بشكل قاطع أنّ «الاتّفاق الجديد» لم يقتصر أبداً على نموذج لحدّ الكفاية الفردية في توزيع متع الحياة، وأنّ المعايير الدنيا المصاحبة لقانون الضمان الاجتماعي وقانون معايير العمل العادلة لم يكونا في الواقع غايتين قائمَين بذاتهما. بقيت مجموعة التطلّعات الجريئة هذه في الحقبة التي تلت عام ١٩٣٧، حين كافح الإصلاحيون من أجل فاتحة جديدة لم يجدوها أبداً للمثل المساواتية. وربّما حتى تلك اللحظة، قد تكون النزعة المحافظة الراسخة قد وضعت حدوداً بالفعل. وبدا واضحاً أنّ «أيّ نظام وطني مصمّم لإيجاد المساواة سيهدّد فرص أولئك الذين تمتّعوا بالمزايا السابقة التي أظهرت في الوقت عينه أعمال انعدام المساواة التي لا يزال التغلّب عليها محتماً». وفي ما يتّصل بشرعة الحقوق الثانية، لم يكن قد ظهر ما يشبهها بعد، وكان سياقها مختلفاً تماماً[١١].

كان جون وينانت (John Winant) المدافع الرئيس عن برنامج توفير رعاية رئيس ومستقلّ في السنوات التجريبية الحاسمة بين منتصف ثلاثينيات القرن الماضي وآخرها، وهو جمهوري من تيار الوسط شغل منصب حاكم ولاية نيو هامشير إلى أن عيّنه روزفلت في منصب الرئيس الأوّل لمجلس الضمان الاجتماعي بموجب القانون، وسفيراً لاحقاً لدى حكومة ونستون تشرشل في زمن الحرب. قال وينانت، مرحّباً بالقانون الذي أشرف على تنفيذه في عام

---

(١١) Barry D. Karl, *The Uneasy State: The United States from 1915 to 1945* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1983), p. 166.

انظر أيضاً العمل عظيم الأهمية لـ: William E. Forbath, "The New Deal Constitution in Exile," *Duke Law Journal*, vol. 51, no. 1 (2001), pp. 165-222, and William E. Forbath with Joseph Fishkin, "The Anti-Constitution," *Boston University Law Journal*, vol. 94 (2014): 669-698.

وكتاب قادم يحمل العنوان ذاته استقصى وانتقد القضية الخاصّة في: *Texas Law Review*, vol. 94, no. 7 (2016).

أختلفُ عنهم في الأساس في اجتناب الحديث عن الدساتير، لأنّها موجودة لتقنين حدود دنيا (لا لأهداف أكبر متّصلة بالتوزيع)، وفي التركيز معيارياً على التباين بين الكفاية والمساواة (فقط صور الابتعاد الأكثر شناعة عن الذي يستهدفه إحياء فورباث لانتقاد «الاتّفاق الجديد» لحكم القلّة).

١٩٣٦ : «نحن آخر أمّة متحضّرة في العالم تعترف بالحاجة إلى حماية اجتماعية اقتصادية». وأضاف بأنّ سُبُع الأمريكيين اعتمدوا «على الصدقات لتأمين عيش الكفاف» قبل القانون، وأنّها فضيحة لعدم وجود ولو برامج وطنية متفرّقة على نحو مزرٍ، وهي عند الأوروبيين منذ عقود. وبحلول عام ١٩٤١، وبعد ترؤّس وينانت مكتب العمل الدولي مدّةً من الزمن قبل عمله سفيراً، ساند التدخّل الأمريكي ـ كان جوزيف كينيدي، خلفه في لندن، انعزالياً متزمّتاً ـ مبرّراً الحرب بأنّها حرب «مبادئ اجتماعية وحرب من أجل هذه المبادئ... يتعيّن علينا تبرير معتقداتنا أولاً بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية الجوهرية للمواطنين الأحرار كافّة... ويتعيّن على كلّ واحد فينا أن يتذكّر، الآن وفي المستقبل، أنّ العدالة الاجتماعية شرط أساسي لمواطنة موحّدة ويقظة في الحرب وفي السلم»[١٢].

لكنّ وينانت رأى أنّ مضمون العدالة الاجتماعية سار في اتّجاه مساواتي قوي إلى عام ١٩٤٧، حين أدّى تبدّد طموحه السياسي وعلاقة منحوسة بابنة تشرشل، كانت خاتمتها سيئة، إلى انتحاره. علّمته تجاربه في الخارج (بحسب تعبيره قبل سنة من إطلاق النار على نفسه في غرفة نوم علوية) أنّ هدف دول الرعاية ليس إتاحة الكفاف بالحدّ الأدنى فحسب، بل وتخفيف «صور انعدام المساواة الاقتصادية الصارخة... يتحوّل الاستياء والخوف إلى كراهية بسهولة، وقد رأينا مدى سرعة تلاعب عديمي الضمير بها لجرّ الناس إلى حرب ضدّ رفاقهم البشر». لكنّ الدرس الذي تعلّمه وينانت عملياً بشأن الحاجة إلى تأمين كلّ من الكفاية والمساواة صار عرضة للضياع، لأنّ «الاتّفاق الجديد» صار في أيامه الأخيرة ولأنّ شرعة الحقوق الثانية بذلت جهداً أخيراً يائساً لإنقاذ أجندته مع اقتراب الحرب من نهايتها[١٣].

بناء على ما تقدّم، يمكن القول بسهولة إنّ أهمّ حقيقة بشأن رزمة شرعة الحقوق الثانية هي تأخّر مجيئها، حين استُنفدت طاقات «الاتّفاق الجديد»

(١٢) John G. Winant: "The Social Security Act," *Vital Speeches of the Day* (4 May 1936); "Labor and Economic Security," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 184 (1936), p. 100, and "The Price of Responsible Citizenship," *American Labor Legislation Review*, vol. 31 (1941), p. 5.

(١٣) John G. Winant, "The Pursuit of Happiness in the Economic and Social World," *International Conciliation*, vol. 24, no. 422 (1946), p. 28.

بالكامل تقريباً وفي سياق الحرب المختلف تماماً. وصار الخبراء يتطلّعون إلى «إعادة تحويل» اقتصاد الحرب الذي فعل الكثير لإيجاد عمالة كاملة وتخطيط مؤقّت. وقد يبلور هذا الاقتراح مع تهيئة السياسيين للأمريكيين لإنزال النورماندي الذي حصل بُعَيد ذلك. كان مصير الاقتراح مع اقتراب الحرب من نهايتها بسرعة معبّراً. أمل مؤيّدوه بما ينافي الأمل، وينافي أفضل أحكامهم، وهو أنّ الشرعة الثانية ستواصل السير نحو حصص منصفة للجميع مع التخطيط الاقتصادي اللازم لتحقيق هذا الإنصاف، وهو الأمر الذي تضمّنه «الاتّفاق الجديد» في الأصل، لكنّ أملهم خاب[١٤].

من الأمور المعلومة جيداً الآن أنّ المجلس الوطني لتخطيط الموارد كان الهيئة المركزية لعودة ظهور الأفكار المتّصلة بالحقوق الاجتماعية على المسرح الأمريكي بعد عقد من حديث روزفلت عن الحملة. أُسّس المجلس في عام ١٩٣٣، وترجع جذوره إلى بدايات «الاتّفاق الجديد» وكان أشبه بمركز أبحاث ضمن الحكومة وتحت إشراف قانون «نيرا» للتشجيع على عادات التخطيط للاقتصاد بعد جمع معلومات من أجل التنسيق. وبعد أن أبطلت المحكمة العليا القانون الذي أعطى المجلس الحياة، أنقذه روزفلت، وصار قائماً بذاته في أثناء الحرب حين أصبح بوتقة الحديث عن الحقوق الاجتماعية والنمط الأمريكي.

القضايا الحيوية للمجلس الوطني لتخطيط الموارد في عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ كانت كيفية التخطيط لاستمرار العمالة الكاملة بعد الحرب، والتي أتاحها اقتصاد الحرب نفسه، وكيفية تقديم رؤية لمواطنة اجتماعية تبدأ بملء الوعود الغامضة التي أعطاها روزفلت في رحلاته الانتخابية. في الواقع، كان أقرب شيء حصلت عليه أمريكا لجهة ما اقترحه المخطّط الاجتماعي الإنكليزي اللامع وليام بفيريدج (William Beveridge) للمملكة المتّحدة في عام ١٩٤٢ مخطّط لدولة الرعاية التي أقامها حزب العمال حين وصل إلى السلطة. فُهم هذا التشبيه وقتئذ: ففي العام الذي تلا تقرير بفيريدج، دعاه أعضاء المجلس الوطني لتخطيط الموارد إلى زيارة الولايات المتّحدة، ولبّى

(١٤) للمزيد عن ظهور شرط العمالة الكاملة، انظر: Alan Brinkley, *The End of Reform: New Deal Liberalism in Recession and War* (New York: Knopf, 1995), chap. 10.

الدعوة ممتناً في أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٤٣. وكما فهم وينانت، الفكرة من دولة رعاية ليست تهيئة أساس للكفاية، ولكن لإرساء الأساس لمجتمع منصف أساساً. وعلى حدّ تعبير أحد أعضاء المجلس في معرض وضع عمل المجلس في سياق تخطيط خارجي مماثل، يمكن للولايات المتّحدة الانضمام إلى الإجماع الذي ربط العمالةَ الكاملة وحدّاً أدنى اجتماعياً بافتراض مفاده أنّ «تحسين أوضاع الناس سيجلب مزيداً من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين كلّ المجموعات والطبقات». لا ريب في أنّ في ذلك إشارة إلى المساواة في الوسائل المتاحة للمواطنين المميَّزين في مختلف الطبقات ـ الإنسان العادي ما دام أبيض البشرة ـ من دون اعتماد الصورة ذات الطابع الجنساني والعرقي للاتّفاق الجديد. لكن من وجهة نظر الداعين إلى حدٍّ أدنى اجتماعي وقتذاك، لم يكن تحديده منفصلاً عن بلوغ مجتمع أكثر مساواة من الناحية المادّية من أي وقت مضى (أو منذ ذلك الحين، بناء على الحصّة التي نالها أثرى الناس مؤخّراً في الدخل الوطني)[١٥].

أسهل طريقة لتتبّع كلّ من علاقة الحقوق الاجتماعية بالتخطيط المساواتي وأبعادهما الأخلاقية والمؤسّساتية من خلال فكر العالم السياسي تشارلز ميريام من جامعة شيكاغو، «أقوى الأشخاص نفوذاً» في المجلس الوطني. تشارلز أكثر من مفكّر حكيم، إنّه صاحب أعمال أكاديمية وكان له أتباع كثر في زمانه، كما كان الممثّل الأول لما سمّاه كلّية شيكاغو ـ وإن كانت التزاماته شديدة الاختلاف عن التزامات من اشتغلوا في الكلّية لاحقاً. أظهر تشارلز احترام عالم سياسي للبحث التجريبي، لكنّه أصرّ على تعريف المثُل الأخلاقية لبرنامج تخطيط أمريكي أيضاً، ربّما سيتسامى على تركيز اقتصادي ضيّق على النمو والعمالة. إذا كانت دولة الرعاية «سراباً» حقاً، منذ

---

(١٥) Lewis L. Lorwin, *Postwar Plans of the United Nations* (New York: The Twentieth Century Fund, 1943), p. 292.

وهو يحذّر بصفته مؤرّخاً معاصراً رائداً للاتّفاق الجديد قائلاً: «ينبغي عدم المبالغة في تقدير أهمّية المجلس الوطني لتخطيط الموارد، لأنّه لم يخطّط ولكن طالب بالتخطيط بجمع معلومات وتقديم اقتراحات». انظر: Katznelson, *Fear Itself: The New Deal and the Making of Our Time*, p. 375, and Ben Zdencanovic, "The Man with the Plan: William Beveridge, Transatlantic Postwar Planning, and the Idea of an American Welfare State during World War II," Harvard Graduate Student Conference on International History (March 2016).

قرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية شركة شيشتر للدواجن ضدّ الولايات المتّحدة والذي ألغى قانون «نيرا» في عام ١٩٣٥، فإنّ تشارلز لم يتفطّن لذلك. ولم يشأ في مرحلة متقدّمة من الحرب أن يرى جماعات الضغط المحلّية والرؤى الإصلاحية الأقلّ طموحاً تفضي إلى ما وصفه أحد المعلّقين بـ«أمّة يُخطَّط ضدّها أكثر ممّا تخطّط»[١٦].

كان تشارلز طوال هذه المدّة مناصراً بلا كلل «للديمقراطية»، لكنّ ما عناه ذلك تغيّر كثيراً، كتغيّر الفلسفة الإحيائية للاتّفاق الجديد في سياق ثلاثينيات القرن الماضي وسنوات الحرب. لم تبرز الحقوق بقوّة في أفكاره حتى وقت متأخّر في عام ١٩٣٩، لأنّ «الديمقراطية» بدت له أكثر تميّزاً بالتزامها بالكمال البشري، ورضى المحكومين، وقبل كلّ شيء «التغيير الاجتماعي الموجَّه بوعي» الحاصل تحت شعار التخطيط. الخيار، بحسب تعبيره غالباً، ليس التخطيط أو عدم التخطيط، بل التخطيط الديمقراطي أو التخطيط الشمولي. ومع أنّ أعداء الديمقراطية هم النبلاء بالوراثة والأرستقراطية الثقافية، و«الرجال الخارقون» بحسب وصف فريدريك نيتشه في الأمس القريب (وهو وصف عومل بجدّية فائقة في ألمانيا للأسف تحت شعار القومية الاشتراكية)، ندّد تشارلز أيضاً بـ«انعدام المساواة الاقتصادية» التي تهدّد الديمقراطية من الداخل. وبيّن في عام ١٩٣٩ «أنّها.. طريق مختصرة للانتقال من عدم التدخل في علم الاقتصاد إلى النخبوية في النظرية السياسية والاجتماعية. ربّما يجوز التسامح مع الديمقراطية أو الترحيب بها إذا كانت تترك لحفنة الهيمنة على الصناعة، لكنّها مرفوضة إذا أطلقت عملية الرقابة الاجتماعية»[١٧].

---

(١٦) Brinkley, *The End of Reform: New Deal Liberalism in Recession and War*, p. 247; Barry D. Karl, *Charles E. Merriam and the Study of Politics* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1974), and Hawley, *The New Deal and the Problem of Monopoly: A Study in Economic Ambivalence*, p. 169

استعنتُ بدراسة برينكلي الفذّة للاتّفاق الجديد (وقت ولادة الحقوق الاجتماعية بالضبط)، كاستعانتي باهتمامه منقطع النظير بالمجلس الوطني لتخطيط الموارد في كتابي. انظر أيضاً: Alan Brinkley, "The National Resources Planning Board and the Reconstruction of Planning," in: Robert Fishman, ed., *The American Planning Tradition* (Washington, DC: The Woodrow Wilson Center Press, 2000).

(١٧) Charles E. Merriam, *The New Democracy and the New Despotism* (New York: Whittlesey House, 1939), p. 205.

نوقشت شرعة حقوق جديدة قبل وقت طويل من خطبة الحرّيات الأربع التي ألقاها روزفلت ـ بما في ذلك مذكّرة لتشارلز عن الموضوع كناحية في التخطيط في تموز/يوليو ١٩٤٠، ومع انتقال المجلس الوطني لتخطيط الموارد بجدّية نحو وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المستحقّات في عام ١٩٤١. وفي ربيع عام 1941، ألقى تشارلز محاضرات غودكين في جامعة هارفارد، دافع فيها عن التخطيط المساواتي بأنّه الديمقراطية السابقة واللاحقة ـ فسّر تشارلز ذلك بالقول: «التقليد الدستوري نفسه تخطيط واسع النطاق في الخارج» ـ لكنّه عرّف الآن مضموناً جديداً في السعي الديمقراطي إلى السعادة: الحقوق الاجتماعية. ورأى تشارلز وجوب أن يكون «التحرّر من العوز» الذي ذكره روزفلت مجدّداً في «ميثاق الأطلسي» في آخر صيف عام ١٩٤١ أكثر سخاء مع الأمريكيين ويشمل التساوي في فرص الحصول على الأمن الأساسي المعرّف بأنّه المأكل والمسكن والملبس «وفقاً لمعايير دنيا أمريكية»، إلى جانب أجر منصف وإعانة بطالة وضمانات لدرء الحوادث والمرض، وتعليم مضمون. وكما صوّر نورمان روكْول (Norman Rockwell) «التحرّر من العوز» في سلسلة لوحات لاقت انتشاراً واسعاً في عام ١٩٤٣ بأنّها استمتاع أسرة بيضاء حسنة التجهيز بتناول ديك رومي مشوي في وجبة عشاء، عبّر تعديل تشارلز لتوفير حدّ أدنى بأنّه ليس القليل المجرّد ولكن «اللائق» عن خطبة روزفلت الأخيرة أيضاً. والأمر لا يشبه استبعاد توفير الحدّ الأدنى هذا لمقولات أخرى معنيّة بإزالة الامتيازات وبالتوزيع المنصف، إلى جانب التزام بارتفاع ثابت لمستوى المعيشة، وهي الأمور التي برزت غالباً في خطبة روزفلت. وخلَص تشارلز إلى أنّ «الديمقراطية ليست مجرّد آلية ربّما يكون التطوّر الشخصي من خلالها ممكناً، بل هي آلية لتيسير تطوّر الشخصية على أكمل وجه في إطار الصالح العام أيضاً». (ربّما بإدراك الفارق المحتمل بين حدّ أدنى اجتماعي مفروض وعدالة أوسع في التوزيع، حاول تشارلز إزالته بالإشارة إلى أن الحدّ الأدنى الذي تتعهّده الدولة سيزيد باستمرار، مع إمكانية السماح باستمرار وجود «تفاوتات فوق الحدّ الأدنى الأساسي»)[١٨].

(١٨) انظر المرجع الورقي في: Charles E. Merriam Papers, Regenstein Library, University of Chicago, Box 238, Folder 7, and Box 220, Folder 6. =

في الواقع، لم يتكلّم التقرير الضخم الذي أعدّه المجلس الوطني لتخطيط الموارد عن الأمن ـ اكتمل قبل هجوم بيرل هاربور، مع أنّ روزفلت أرجأ اتّخاذ قرار بشأنه مدّة عام ـ من منظور الحقوق الاجتماعية. لكنّه أوضح أنّ جميع الأمريكيين يستحقّون ذلك الحدّ الأدنى «اللائق» من الأمن، علاوة على انتشالهم من الفقر المدقع، عند عجزهم عن العمل، أو إذا طردوا منه بسبب اضطراب اقتصادي، أو نالوا تعويضاً قليلاً، مع تنظيم الإغاثة من خلال الضمان العام مع دعم مموّل إذا لزم الأمر. لم يتعمّق تشارلز في تفاصيل هذه الوثيقة الطويلة بشكل مباشر، وقام بخطوة مصيرية حين أضاف مصطلحاً جديداً في التقارير السنوية التي تلت ذلك. يكمن خلف خطاب الحقوق الاجتماعية الجديد خوف من انهيار في الابتعاد الصعب عن اقتصاد حرب وقلق من الحاجة إلى تقنين مُثل الرفاهية الوطنية، التي تحقّقت بشكل غير مباشر من خلال تدابير زمن الحرب، بشكل جدّي الآن أو عدم تقنينها مطلقاً. أشار المجلس الوطني إلى «الحرّيات الجديدة» في مطلع عام ١٩٤٢، في حين بدأ في أواخر عام ١٩٤٢ بالتشديد على عرض قانون جديد للحقوق الاجتماعية من الناحية الفعلية على المواطنين. وانعكست التطلّعات القديمة في الخطاب الجديد(١٩).

استُقبل تقرير المجلس الوطني حين صدوره كما استُقبلت خطّة بفريدج، باستثناء أنّ مصيره كان نقيض الأصل: أُلقي في سلّة المهملات عوضاً عن

= هناك أدلّة تفيد بأنّ اقتراح شرعة ثانية يرجع إلى وقت سابق لآب/أغسطس ١٩٣٩، انظر: Patrick Reagan, *Designing a New America: The Origins of New Deal Planning, 1890-1943* (Amherst: University of Massachusetts Press, 1999), pp. 218-219.

وكما حذا حذوه: Sunstein, *The Second Bill of Rights: FDR's Unfinished Revolution and Why We Need It More Than Ever*, p. 86, and Charles E. Merriam, *On the Agenda of Democracy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941), pp. 99, 101 and 107.

(١٩) National Resources Planning Board (NRPB), *Security, Work, and Relief Policies* (Washington, DC: NRPB, 1942), p. 449.

لبيان واضح على وجه الخصوص عن الحاجة إلى حدّ أدنى «لائق» فوق حدّ البقاء الرئيس. انظر: National Resources Planning Board (NRPB), *National Resources Development Report for 1943* (Washington, DC: NRPB, 1942), p. 3

وعن التلقّي الحاصل للقانون، انظر مثلاً: "New Bill of Rights Is Urged for Peace," *New York Times*, 15/11/1942; "Planning Board Calls for New "Bill of Rights"," *New York Herald Tribune*, 15/11/1942, and "Congress Gets FDR Social "Rights" Plan," *Atlanta Constitution*, 14/1/1943.

اعتماده كسياسة. وسواء أكان البرنامج الأساس أم خطاب الحقوق الاجتماعية الجديد، فقد أبهج بعض الأمريكيين، لكنّه أرعب كثيراً من الناس. وعلى سبيل المثال، كلّلت **ذي نايشن**، المجلّة التقدمية، هذا التقرير بأسمى العبارات، ووصفته بأنّه «إجابة درامية عن السؤال: «ما الذي نقاتل من أجله؟»... ربّما يكون قانون الحقوق الأمريكية الجديد هذا بمنزلة بيان لأهداف الحرب». وأضافت بأنّه على الرغم من أنّه «مكمّل طبيعي لميثاق الأطلسي، فهو أكثر تحديداً إلى حدّ بعيد وأكثر إلهاماً للإنسان العادي من تلك الوثيقة». ومن جملة الحقوق التي شاع الحديث عنها وقتئذٍ وراعت تأمين حدٍّ أدنى لائق في العمل والمأكل والملبس والمسك والراحة والرعاية الطبّية، تجاوز هدف أحدها سقف اقتصادٍ أزيلت منه عناصر الإقطاع وغُرست فيه قيم الديمقراطية، معرّفاً الحقّ في «العيش في نظام أعمال حرّة، وليس فيه عمالة سخرة، وقوّة خاصّة عديمة المسؤولية، وسلطة عامّة تعسّفية، واحتكارات غير خاضعة لتنظيم». كان التزاماً أريد منه من الناحية الفعلية استخدام تشبيه الدولة والسوق المألوف آنذاك بأنّهما مصدران توأمان للاستبداد الذي يلزم أن تجابههما الحقوق بالتساوي. وبحسب تعبير العالم السياسي في جامعة كولومبيا والخبير في إدارة مشاريع الأشغال بموجب «الاتّفاق الجديد» آرثر ماكماهون (Arthur MacMahon) في إصدار خاصّ لـ **حدود الديقراطية** (Frontiers of Democracy) كُرّس لقائمة الحقوق الجديدة التي اقترحها المجلس الوطني لتخطيط الموارد، الفكرة هي وصم «هيكل اقتصادي خاصّ وإقطاعي الطابع» بأنّه شبيه سلطة سياسية مستبدّة[٢٠].

مثّل تعديل مقولات تشارلز وآخرين المتّصلة بخطاب الحقوق الاجتماعية استمراراً لأيديولوجيته الخاصّة بالتخطيط لمجتمع منصف مع تعديل دفاعها عنه. وسخر تشارلز في وقت لاحق بالقول بأنّه حين «قدّم [المجلس] قانون حقوق اجتماعية، قال كلّ رجل دولة مميّز: «هذا مزيج من ثرثرة واشتراكية»». لكن لطالما كان تشارلز مدافعاً عريقاً عن دور الدولة في تأمين الحياة الكريمة في مواجهة «إرميا» الذي «استهان بقدرة الدولة على الترويج للخير العام من خلال التوازن والتكامل بين القوى الاجتماعية» أو الذي

(٢٠) "A New Bill of Rights," *The Nation*, 20 /3/1943, and Arthur MacMahon, "A New Bill of Rights," *Frontiers of Democracy* (15 May 1942).

«يفكر في الدولة من منطلق أداتيها البدائيتين، القوّة والعنف». وبصوغ الأجندة الشاملة من خلال خطاب الحقوق الفردية، بدا التخطيط للعدالة الاجتماعية متوافقاً مع التقاليد الأمريكية، وبخاصّة مع النزعة الليبرالية العريقة ثقافياً. وبصفته مناصراً لدولة تجمع بين الحرّية والتخطيط أو حتى تعيد تعريف الحرّية بدلالة التخطيط فهم تشارلز وآخرون في الوقت عينه الحقوق الاجتماعية بأنّها معنيّة بإعادة تشكيل الاقتصاد. ولم يتطرّق تشارلز ولا أيّ شخص آخر إلى ذكر الإنفاذ القضائي، فكيف بتدخّل يراد منه إثارة نقاش حول كيف يجب أن يتصرّف القضاة بشكل سلبي (أو فعّال في هذه المسألة)[٢١].

لذلك، قلّة خُدعت بتشارلز في مختلف الأحوال. فشجبت صحيفة **وول ستريت جورنال** برنامج المجلس الوطني للتبرير غير المباشر الذي مثّله «التخطيط الحكومي، والذي يعني الاستبداد أو لا شيء» (أضافت الصحيفة: «ربّما» كان التقرير «تمويهاً غير مقصود» «للشمولية» علاوة على ذلك). تبيّن أنّ إصدار خطّة بفيريدج الأمريكية أو مضمونها كان كارثة؛ إذْ لم يعد للمجلس الوطني وجود في غضون شهور. كما أنّ التقرير أثار جدلاً كبيراً إلى حدّ شجبه في الصحافة، وسحب الكونغرس أموال هذه الوكالة ما إن جفّ حبر اقتراحاتها الخاصّة بالحقوق الاجتماعية. وصفت صحيفة **تايم** التقرير بأنّه «إخفاق هذا العام»، وقالت **نيوزويك**: «نادراً ما يختفي تقرير على هذا القدر من الأهمّية من النقاش العامّ وبهذه السرعة الخارقة». لكن لم يُستخلَص أكبر درس من سيل التهكّم من جانب الصحافة المحافظة والعادية ومن الرفض الفجّ من جانب الكونغرس. يصحّ القول بالتأكيد بأنّ روزفلت، الذي أعلن شرعة حقوق ثانية في خطبة الاتّحاد التي ألقاها في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ ويُحتفى بها كثيراً الآن، أنقذ التوضيب الجديد الذي غُلّف به التخطيط في عامي ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣، ولم ينقذ مضمونه. لكنّ اقتراح الحقوق الاجتماعية في نظر الأمريكيين جاء في «نهاية الإصلاح»، حين أهملت نسخها الأكثر مساواة ومؤسّساتية والتي استهلّت العقد السابق

---

(٢١) Charles E. Merriam, "Physics and Politics" (six Charles R. Walgreen Foundation Lectures given at the University of Chicago, April-May 1947), Lecture 5, p. 8, and Merriam, *The New Democracy and the New Despotism*, pp. 260-261.

وذلك في سلسلة من الخطوات؛ بل إنّ مثال الحدّ الأدنى الاجتماعي المتبقّي اختفى، باستثناء بعض البرامج الحكومية المعيّنة[22].

لكن سيكون من الخطأ القول بأنّ شرعة الحقوق الثانية أنجزت بالكامل الانتقال من خطّة مؤسّساتية إلى قائمة مستحقّات أو حوّلت بالكامل المطالبة بالمساواة إلى مطالبة بالكفاية حصراً، محبّذة أحد مكوّنات الرعاية الاجتماعية على مكوّن آخر. وفي الوقت عينه، ومع تلاشي التخطيط المؤسّساتي، لم يلتزم روزفلت بالكامل برؤية دولة تتيح حدّاً أدنى اجتماعياً فحسب للمواطنين. وكما كانت الحال مع تشارلز، كان في خطبة روزفلت بقيّة مثُل مساواتية، ولا سيما دعوته إلى إنهاء «الامتيازات الخاصّة الممنوحة لقلّة». ومع تحديد سقوف في مجالات العمل والمسكن والمأكل والملبس والرعاية الطبّية والترفيه، حافظت قائمة روزفلت أيضاً على المبدأ المناوئ لحكم القلّة والمختزَل بالحقوق الاجتماعية.

وفي الوقت عينه، كان في زمن الحرب مسارات لم تُعتمد بسبب إعلان الحقوق الاجتماعية، ولا سيما حين يتعلّق الأمر بآفاق خطبة الحرّيات الأربع العالمية الخيالية. ومضى بعضهم إلى حدّ زعم أنّ الشرعة الثانية أوجزت «اتّفاقاً جديداً للعالم»، لكنّها لم تكن كذلك البتّة. وعلى سبيل المثال، حلم هنري والاس (Henry Wallace)، نائب الرئيس بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤ والمتكلّم المثير للانقسام لكنّه مدافع شعبي عن تمديد «اتّفاق جديد» إلى ما بعد الحرب، بمدن اقتصادية فاضلة في الداخل والخارج، وتعمّ البلاد وتثير الحماسة. لكنّ رؤاه المتّصلة بالتحرّر من العوز تمحورت حول تصميم عمالة كاملة، ولم تتأثّر بقائمة الحقوق الاجتماعية. وسبق أن اقترح في نيسان/أبريل ١٩٤١ «شرعة واجبات» وليس شرعة حقوق ثانية. وفسّر والاس ذلك بقوله «يمكن أن يكون لدينا هيكل مرن يتيح لكلّ مواطن تقديم إسهامه المنتج

---

(٢٢) انظر: "Fatuous," *Wall Street Journal*, 16/1/1942.

انظر أيضاً ردّها على التقرير الرئيس: "A Totalitarian Plan," *Wall Street Journal*, 12/3/1943; "Cradle to Grave to Pigeonhole," *Time* (22 March 1943), and "Promised Land," *Newsweek* (22 March 1943).

وللمزيد عن دور الحالات، انظر: Karen M. Tani, *States of Dependency: Welfare, Rights, and American Governance, 1935-1972* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2016).

في الرعاية العامّة». وردّ والاس بوحي معتقده الألفي المسيحي بعد سنة، وهو في ذروة شعبيته، على خطبة الحرّيات الأربع بخطبة طالب فيها الأمريكيين باختيار «قرن الإنسان العادي» وعدم اختيار قرن أمريكي (وهي عبارة ناشر مجلّة **التايم** هنري لوس في عام ١٩٤١)، مضيفاً مرّة أخرى أنّ الشرط الرئيس هو إعلان الواجبات الأربعة وليس مزيداً من الحقوق(٢٣).

لكن سرعان ما هُمّشت آمال والاس حيال «الاتّفاق الجديد» في زمن الحرب. تعامل بجدّية مع الوعد المُعطى في خطبة الحرّيات الأربع بأن تكافح أمريكا الفقر في كلّ مكان في العالم. تطرّق والاس بطيش في خطابه إلى محادثة مع زوجة وزير الخارجية الروسي السابق والسفير السوفياتي لدى أمريكا آنذاك ماكسيم ليتفينوف. يقول والاس إنّهما تساءلا إن كانت حرب الحلفاء ستتيح لكلّ طفل في العالم الحصول على ثُمُن غالون من الحليب فحسب أم على ربع غالون. أوقعه ذلك في مشكلة خطيرة استغلّها رئيس الرابطة الوطنية للصناعيين الأمريكيين. فقد تبيّن أنّ الفكرة المرعبة في الظاهر بأنّ واجب إتاحة «ثُمُن غالون من الحليب لكلّ فرد من الهوتينتوت [جماعة من البدو]» قد يقع على كاهل الشعب الأمريكي نقطة حديث فظّة، وأنّ الحادثة أسهمت في استبعاد والاس كمرشّح لمنصب نائب الرئيس في عام ١٩٤٤ لمصلحة هاري ترومان. وبالنظر إلى عواقب ذلك في ما بعد بالنسبة إلى العالم، ربّما كان هذا أهم حدث مصيري في هذه الحقبة(٢٤).

وكما يُظهر مثال والاس، لا ريب في أنّ خطبة الحرّيات الأربع وميثاق

---

(٢٣) Henry A. Wallace, "Our Second Chance" (address before the Foreign Policy Association, April 8, 1941), rpt. in: Henry A. Wallace: *The Century of the Common Man*, edited by Russell Lord (New York: Reynal and Hitchcock, 1943), p. 6; *Democracy Reborn*, edited by Russell Lord (New York: Reynal and Hitchcock, 1944), p. 177; "The Price of Free World Victory" (address to the Free World Association, May, 8, 1942), in: *The Century of the Common Man*, pp. 18-19, and *Democracy Reborn*, p. 193

هذا الخطاب أبعد ما يكون عن حديث «لم يحظ باهتمام».

Borgwardt, *A New Deal for the World: America's Vision for Human Rights*, p. 157.

(٢٤) انظر مثلاً: "Wallace Denies He Favors U.S. as World Milkman," *Chicago Tribune*, 11/12/1942; John Morton Blum, ed., *The Price of Vision: The Diary of Henry A. Wallace 1942-1946* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1973), p. 363, and John C. Culver and John Hyde, *American Dreamer: A Life of Henry A. Wallace* (New York: W. W. Norton, 2000), p. 347.

الأطلسي كانا إسهامين محفّزين على خطابٍ عبر أطلسي أو حتى عالمي، لظهورهما المبكر في الحرب العالمية الثانية ولأنّ عدم قابليتهما الكبيرة للتحدي جعلتهما عرضة لردود متباينة. وفي انعكاس لبعض من التطلّعات ذاتها إلى نظام ما بعد الحرب، أصدر معهد القانون الأمريكي بيانه الخاصّ حول حقوق الإنسان الضرورية في عام ١٩٤٤، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية التي صارت قياسية عالمياً. وبفضل احترافية المعهد، كان لبيانه دور مهم بشكل خاصّ في الأمم المتّحدة في الطريق المؤدّي إلى الإعلان العالمي ـ مع أنّه لم يكن له دور في السياسة المحلّية في البلاد. لا يُعرف في سياق أوسع مدى أهمّية خديعة أمريكا بشأن الحقوق الاجتماعية وابتعادها عنها، حتى عندما أعطى صعود البلاد الاقتصادي والسياسي غير العادي بعد الحرب العالمية الثانية كلّ أفعالها (وانعدام أفعالها) أهمّية فاقت أهمّية أفعال الدول الأخرى. عنى الإجماع العام على الحقوق الاجتماعية في أربعينيات القرن الماضي أنّها ليست صادرة عن الولايات المتّحدة التي بقيت الأكثر تردّداً حيالها على الرغم من انضمامها إلى الإجماع حين أُعدّ الإعلان العالمي. ويصعب الاعتقاد بأنّ مغازلة بعض النخب الليبرالية الأمريكية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أواسط أربعينيات القرن الماضي أثّر في تبلور الإجماع العالمي (أو أنّ عدم وجود هذا الغزل كان سيحول دونه). الواضح بالتأكيد أنّه لو أنّ بعض النخب الأمريكية لم تساند الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أربعينيات القرن الماضي، لما أُدخلت الأعراف في الإعلام العالمي ـ لكن كانت الولايات المتّحدة آنذاك عنصراً حاسماً في كلّ ناحية من نواحي نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعندما برزت «أسطورة» معارضة الولايات المتّحدة جينياً للحقوق الاجتماعية بُعَيد ذلك، كانت واحدة من تلك الأساطير التي كانت ولا تزال نواة للحقيقة[٢٥].

---

(٢٥) Hanne Hagtvedt Vik, "Taming the States: The American Law Institute and the "Statement of Essential Human Rights"," *Journal of Global History*, vol. 7, no. 3 (2012), pp. 461-482.

انظر أيضاً المؤلّفات الضخمة المكرّسة الآن لتثبت بشكل مشرّف (مع قصر في النظر في اعتقادي) وجود اهتمام أمريكي أو حتى «غربي» واسع بالحقوق الاجتماعية في أربعينيات القرن الماضي بدءاً بـ: Jack Donnelly and Daniel Whelan, "The West, Economic and Social Rights, and the Global Human Rights Regime: Setting the Record Straight," *Human Rights Quarterly*, vol. 29, no. 4 (2007), pp. 908-949.

تُوضح قصّة أصول شرعة الحقوق الثانية في الولايات المتّحدة بجلاء القيود النهائية المفروضة على أيّ تنشئة اجتماعية عميقة للاقتصاد السياسي في المشهد الأمريكي، مع أنّها حافظت على نزر يسير من المساواتية في التوزيع والتجريبية المؤسّساتية. ومع مراعاة تركة الاتّفاق الجديد الأسبق، أي قانون معايير العمل العادلة، وما سبقه وعلى نحو أجرأ، أي قانون واغنر الذي أتاح تمكين العمال، لم تتحوّل دولة الحرب الأمريكية بنجاح إلى دولة رعاية. وكما أشار كاتب سيرة تشارلز على نحو إدراكي منذ وقت طويل، «عرف جيل تشارلز مريام أنّ الاتّفاق الجديد عملية غير مكتملة على نحو دراماتيكي... لكنّهم لم يستسلموا. [إلّا أنّه] بعد فورة مناقشات أولية، ماتت فكرة [الحقوق الاجتماعية] في نظر الأمريكيين». لكنّ تزامن ظهور التقارير الرعائية للمجلس الوطني لتخطيط الموارد وخطاب الحقوق الاجتماعية مع بلوغ معارضة التخطيط الاقتصادي التقدّمي ذروتها بدا أنّه عمل شجاع، وربّما غبي ـ وكما شبّهه أحد المعلّقين بـ«ثور من نوع جيرسي يهاجم مباشرة محرّك قطار شحن»[(٢٦)].

الغالب أنّ النموذج الأمريكي للانتقال إلى حكومة تدخّلية ـ ومن ثَمّ الانتقال إلى التخطيط الاقتصادي والحقوق الاجتماعية ـ صمد أمام القوّة التي كانت عنصر مقاومة المصالح التجارية له والتهديد الذي مثّلته لتجربة روزفلت باستمرار؛ وكان إلغاء المجلس الوطني ببساطة مثالاً قاطعاً وتصويرياً. عملت لغة الحقوق في أمريكا إبّان الاتّفاق الجديد على نحو تقليدي، كما كانت الحال مدّة طويلة في التاريخ المعاصر، على حماية التعاملات الخاصّة من الاستيعاب الظاهر من جانب الدولة وتدخّلها التطفّلي. بدأ الحزب الجمهوري، الذي ظلّ في وضع حرج في ذروة

---

(٢٦) Karl, *Charles E. Merriam and the Study of Politics*, pp. 278-279, and Marion Clawson, *New Deal Planning: The National Resources Planning Board* (Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press, 1981), p. 227.

للمزيد عن مآل تطلّعات قانون واغنر بعد الحرب، انظر: Nelson Liechtenstein, "From Corporatism to Collective Bargaining: Organized Labor and the Eclipse of Social Democracy in the Postwar Era," in: Steve Fraser and Gary Gerstle, eds., *The Rise and Fall of the New Deal Order, 1930-1980* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989), and Reuel Schiller, "From Group Rights to Individual Liberties: Post-Labor Law, Liberalism, and the Waning of Union Strength," *Berkeley Journal of Employment and Labor Law*, vol. 20, no. 1 (1999), pp. 1-73.

انتصارات روزفلت الكاسحة في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، بممارسة قوّة أكبر مع مرور الوقت، وعبّأت رابطة الحرّية الأمريكية طاقاتها ردّاً على انتخاب روزفلت الأول، وعملت بلا كلل على تذكير البلاد بقيمها. وقال القاضي وليام رانسوم (William Ransom)، رئيس رابطة المحامين الأمريكية، لحشد ضخم في شاتوكوا في صيف عام ١٩٣٦، إنّ «التوجّهات والإجراءات... تحرم الأمريكيين من الحقوق الفردية ومن الحرّية الاقتصادية والسياسية... وينظر عامّة الأمريكيين في ما إذا كانوا يرغبون في إدخال تغييرات جذرية في أسس الحكومة... وهيكل التوظيف في الأعمال التجارية». وفي وقت لاحق، صار نجاح المصالح المهنية أكبر بكثير في الولايات المتّحدة منه في الاقتصادات المتطوّرة الأخرى في إبقاء اقتصاد الحرب رهن شروطها، ولو في غمرة توسّع الدولة الهائل والتوجه غير المسبوق الصادر عنها. وعلى الرغم من الأهمّية الفريدة لاقتصاد الحرب في تقنين التخطيط الناجح بإشراف حكومي، سرعان ما وصل إلى نهايته من خلال خصخصةٍ ذات دوافع تجارية[٢٧].

إذا كان هناك خطّ مرجعي مختلف عندما يتعلّق الأمر بدور الدولة في نظر الأمريكيين، فإن بداية وأواسط حقبة الاتّفاق الجديد واقتصاد الحرب كانت مع ذلك انحرافات ملحوظة. فقد تغيّر الخطّ المرجعي كثيراً في نظر الأوروبيين بسبب انقطاع الحكم، أو بسبب التهديد الوجودي الحقيقي الناشئ عنه في المملكة المتّحدة. لم يحصل شيء شبيه في الولايات المتّحدة، وهو ما عنى أنّ راديكالية الاتّفاق الجديد مقيّدة، وأنّ اقتصاد الحرب أخذ شكلاً مختلفاً، وهو ما أفضى إلى نتائج مختلفة. وكما وصف أحد ألمع المعلّقين، «إذا كان المخطّطون البريطانيون يتوقّعون موجة راديكالية في نهاية الحرب، فإنّ المخطّطين الأمريكيين كانوا يتعلّمون توقّع العكس تماماً». وبالمثل، كان عام شرعة الحقوق الثانية، أي عام ١٩٤٤، عام صدور كتاب **الطريق إلى**

(٢٧) "Assails End of "Rights"," *New York Times*, 19/7/1936; James Holt, "The New Deal and the American Anti-Tradition," in: John Braeman [et al.], eds., *The New Deal* (Columbus: Ohio State University Press, 1975); Kim Phillips-Fein, *Invisible Hands: The Making of the Conservative Movement from the New Deal to Reagan* (New York: W. W. Norton, 2009), chaps. 1-2.

حول اقتصاد الحرب، انظر: Mark R. Wilson, *Destructive Creation: American Business and the Winning of World War II* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2016).

رقّ الأرض (*Road to Serfdom*) لفريدريك هايك (Friedrich Hayek)، والذي أثار عاصفة في أمريكا في مطلع فصل الربيع التالي، ووصل إلى الملايين من خلال نشره بشكل متسلسل وبسيط في **ريدرز دايجست**. عارض تشارلز بشكل عاطفي اقتراحات هايك في كتاب صدر في عام ١٩٤٤ ـ «التخطيط لعنة في نظر الدكتور هايك، وهو محصور في عالم النسيان السفلي، من دون الاستفادة من رجال الدين» ـ وفي بثّ إذاعي وضع الأول في مواجهة الثاني في نيسان/أبريل ١٩٤٥، لكن ذلك كان بعد فوات الأوان[٢٨].

كانت شرعة الحقوق الثانية ثمرة نهاية «الاتّفاق الجديد»، حين صار المتحدّث الرئيس باسمها على وشك الخروج من مسرح التاريخ (من الأمور المعبّرة أنّ روزفلت لم يُلقِ خطبة شرعة الحقوق الثانية بشخصه أمام الكونغرس في الواقع بداعي المرض). وعوضاً عن دولة تخطيط تدخّلية أو تمكين دائم للعمال على الأقلّ للتوصّل إلى صفقات مربحة مع رأس المال، صار التعامل مع اقتصاد الحرب الذي أخرج البلاد أخيراً من الكساد الاقتصادي الثقيل على أنّه ابتعاد مؤقّت عن مقولة الأعمال مستمرّة كالمعتاد. صحيح أنّ قانون واغنر بقي على حاله، وأنّ دخول أمريكا في الحرب أتاح أخيراً انتعاشاً دائماً بعد سنوات من التجارب المتقطّعة، لكنّ الدولة التزمت في هذه الحقبة بسياسات العمالة الكاملة من خلال توليفة من إنفاق حكومي وإجراءات أخرى. لكن إذا وضعنا جانباً المصادقة على توقّع عمالة كاملة على صعيد السياسة ـ مع تجنّب ما وصفه باقي العالم منذ ذلك الحين بالحقّ في العمل ـ كان عصر شرعة الحقوق الثانية إخفاقاً في تكريس ضماناته المكتملة.

بقي التوزيع الكافي لمتع الحياة غير مقنّن. وفي ما يتّصل بالمساواة المادّية، بقيت أدوات غير مباشرة لتحقيقها المتواضع مدّة من الزمن، كإنفاذ مكافحة الاحتكار والضرائب التصاعدية، إلى جانب وضعية حرب لانهائية

(٢٨) Karl, *The Uneasy State: The United States from 1915 to 1945*, p. 215; Angus Burgin, *The Great Persuasion: Reinventing Free Markets since the Depression* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), pp. 87-89; Charles E. Merriam, "Review of "The Road to Serfdom"," *American Journal of Sociology*, vol. 50, no. 3 (1944), p. 234; transcript of radio discussion with Friedrich Hayek and Charles Merriam, NBC Network, April 22, 1945, Merriam papers, Box 284, Folder 18.

برّرت فرض الضرائب والإنفاق. وبخلاف ذلك، هيمن نموذج استهلاكي التوجة للكينزية مع تنحية مجموعة خيارات «الاتّفاق الجديد» الضخمة على الرغم من انتشارها في أثناء الحرب. ومن نافلة القول أنّ إعلان الحقوق الاجتماعية الأمريكية في زمن الحرب لم يكن بمثابة حصان طروادة الذي تخيله بعض أنصارها، ولا حتى لتسلّل حدّ أدنى من الحقوق في متع الحياة إلى السياسة الأمريكية، بصرف النظر عن تكريس المساواتية في التوزيع أو إضفاء طابع مؤسّسي على التخطيط الاقتصادي، إلّا كانحراف في زمن الحرب[٢٩].

لم يقتصر الأمر على مناقشة الحقوق الاجتماعية في بضع فقرات قصيرة في وقت متأخّر في خطبة تغطّي موضوعات كثيرة (كمعظم خطب حالة الاتّحاد) ـ ولا سيما اقتراح حظي باهتمام واسع النطاق، وهو قانون خدمة إلزامية وطنية تضمن إنتاج الحرب، والذي أعلنه روزفلت ودافع عنه مطوّلاً في مستهلّ خطبته. وحتى عندما يُمعن المرء النظر في أصول الحقوق الاجتماعية ومسارها في وقت الخطبة، تبيّن أنّ نماذجها الأمريكية أثر زائل للحظة سابقة لطموح نازف الآن ولقائمة أمنيات بعض دعاة «الاتّفاق الجديد» الذين أدركوا بكآبة أنّ مشروعهم يوشك على الانتهاء. في الواقع، مثّلت شرعة الحقوق الثانية التي دعا إليها روزفلت، من نواحٍ كثيرة، ألطف نموذج لطموحات «الاتّفاق الجديد» إلى النجاة من الفرز.

لدى المقارنة بالأوروبيين العاديين، واجه الأمريكيون عوز الكساد، لكنّهم لم يواجهوا ويلات الحرب التي حملت الكثيرين عبر المحيط الأطلسي على دعم مُثُل الرعاية الوطنية. كان إنهاء الحرب العالمية الثانية مرهوناً بالتدخّل الأمريكي، لكنّه زرع قنبلة موقوتة قضت في النهاية على حلم رعاية

---

(٢٩) للمزيد عن النزعة الاستهلاكية، انظر: Victoria de Grazia, *Irresistible Empire: America's Advance through Twentieth-Century Europe* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), ولا سيما الفصل الثاني المتعلّق بالآثار الاستهلاكية المترتّبة على خطاب «مستوى المعيشة اللائق»، بالإضافة إلى Kathleen G. Donohue, *Freedom from Want: American Liberalism and the Idea of the Consumer* (Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press, 2003), chaps. 6-7, and James T. Sparrow, "Freedom to Want: The Federal Government and Politicized Consumption in World War II," in: Kevin M. Kruse and Stephen Tuck, eds., *Fog of War: The Second World War and the Civil Rights Movement* (New York: Oxford University Press, 2012).

الوطنية المقنّنة في كلّ مكان باستثناء الدولة المهيمنة المنتصرة، بينما تبلور التزام أقوى بالمواطنة الاجتماعية في أوروبا، الغربية والشرقية، وفي أمريكا اللاتينية، إضافة إلى إعادة بناء لائقة لشرعة الحقوق الثانية التي تؤكّد شدّة حذر الأمريكيين من الدخول في الإجماع على الرعاية الوطنية في ذلك الوقت ـ مع ما رافق ذلك من تأثيرات دائمة. وعلى الرغم من الحماسة إلى الإنفاق الحكومي قبل أعوام قليلة وشبه اعتماد لقانون عمالة في عام ١٩٤٦، استيقظ الأمريكيون على عالم أقيمت فيه دولة رعاية في ثلاثينيات القرن الماضي، وعانوا تخطّي دولة الرعاية التي أقاموها فعلاً. وبحلول عام ١٩٤٧، شبّه دوايت ماكدونالد (Dwight Macdonald) الحرّيات الأربع بـ«شعار إعلاني» صار «منسياً على نحو يثير الشفقة كأغاني الإعلانات القصيرة التي قدمتها فيبي سنو وسابوليو» ـ في إشارة إلى حملات ماديسون أفينيو الإعلانية التي كانت آخر موضة ذات يوم، لكن النسيان طواها بعد مدّة وجيزة[٣٠].

مثّلت سنوات مجد الاتّفاق الجديد «الاستثناء كبير» الذي توسّط «عصر إذعان» ليبرتاري للهرمية الاقتصادية وعصر الليبرالية الجديدة في زماننا. الاختلاف الهائل هو القيام بخطوات كبيرة في إتاحة قدر ملائم أو كافٍ منذ «الحرب على الفقر» في ستينيات القرن الماضي، إلى جانب إزالة أكثر إثارة للإقصاءات العنصرية الأكثر فظاعة والدمج التحرّري للمرأة في القوّة العاملة الرسمية. وأعطت حملة روزفلت الرئاسية الأخيرة الأولوية للعمالة الكاملة التي كانت الأيديولوجيا السائدة في آخر زمن الحرب، حتى بعد خطاب شرعة الحقوق الثانية. وألمح مؤتمر المنظّمات الصناعية في «برنامج الشعب لعام ١٩٤٤» إلى الحاجة إلى قانون حقوق اقتصادية، لكنّه وضع العمالة الكاملة على رأس جدول أعماله أيضاً. وبخلاف ذلك، لم تعاود شرعة الحقوق الثانية الظهور البتّة في السياسة الأمريكية، مع أنّه تحقّق بعض

---

(٣٠) اعترف صامويل روزنمان، كاتب خطاب روزفلت، بأنّ خطّة الخدمة هي «النواة المثيرة للخلاف» في الخطاب. انظر: Samuel I. Rosenman, *Working with Roosevelt* (New York: Harper and Brothers, 1952), p. 419.

وللحصول على تفاصيل حول كيفية إحياء وثيقة الحقوق الثانية للخطاب (ص٤٢٧ ـ ٤٢٨). انظر أيضاً: Congress of Industrial Organizations Political Action Committee, *People's Program for 1944* (New York: CIO Political Action Committee, 1944), and Dwight Macdonald, *Henry Wallace: The Man and the Myth* (New York: Vanguard Press, 1948), p. 68.

مضمونها ببطء في صورة محدودة وجزئية. وتمسّك الليبراليون الأمريكيون الحالمون بطموح كبير بعد الأربعينيات، لكنّهم فعلوا ذلك من خلال التركيز بقوّة على العمالة الكاملة وقت الحرب على الفقر، في غمرة أعظم حقبة ازدهار عرفتها أي دولة على الإطلاق، وقبل بدء سياسات البلاد عودتها النامية إلى وضعها الاعتيادي(٣١).مكتبة سُر مَن قرأ

لم يكن هدف الليبراليين الأمريكيين بعد ذلك إتاحة نزر يسير من المساواة المادّية، وهو حلم حطّمته السياسات الجديدة، بل كان هدفهم التوزيع الكافي لا غير - مع أنّ طموحاتهم الدنيا في هذا الصدد لم تغنهم عن معركة مريرة، وهو الأمر الذي أثبته بأسلوب تصويري الصراع لاحقاً حول تقديم رعاية صحّية جزئية. وحتى عندما أكّد الدافع الأكثر ليبرالية نفسه بقوّة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أرجئ الإحياء الحقيقي لمثُل الحرّية إلى سبعينيات القرن الماضي ليبدأ منذ ذلك الحين، مع تأثيرات يمكن التنبّؤ بها في اتجاه التسلسل الهرمي الهائل في نهاية المطاف وعواقب مصيرية للعالم. صار تخيّل الدفاع عن الاتّفاق الجديد ممكناً في صورة حنين إلى الماضي، مع الاقتصار على اقتراح إضفاء طابع إنساني على الليبرالية الجديدة، حتى عندما تصبح حقوق الإنسان وصية أمريكا للعالم، السابق واللاحق.

---

(٣١) التلميحات هي إلى: Jefferson Cowie, *The Great Exception: The New Deal and the Limits of American Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016), and Steve Fraser, *The Age of Acquiescence: The Life and Death of American Resistance to Organized Wealth and Power* (New York: Basic Books, 2015).

الفصل الرابع

عولمة الرعاية بعد الإمبراطورية

أشار وكيل وزارة الخارجية الأمريكية سمنر ويلز (Sumner Welles) في «يوم الذكرى» (Memorial Day) في مقبرة أرلينغتون في عام ١٩٤٢ إلى «وجود أعداد غفيرة من الناس العاطلين عن العمل في عالم ما بعد الحرب، وأنّ مستوى معيشة ملايين الناس متدنٍّ على نحو باعث على الشفقة. إنّه عالم تُصنَّف فيه الدول بأنّها «غنية» أو «فقيرة»، مع كلّ ما تقتضيه هاتان الكلمتان على صعيد انعدام المساواة والكراهية». واصل ويلز حديثه، متخيلاً طبيعة العالم بعد أن تبرد جمرات الحرب، قائلاً: «عندما تنتهي الحرب... لا دولة غير الولايات المتّحدة ستملك القوّة والموارد لإخراج العالم من المستنقع الذي عانى منه طويلاً، وشقّ الطريق نحو نظام عالمي يتوفر فيه التحرّر من العوز». لكنّ ذلك لم يحصل، سواء على صعيد إزالة انعدام المساواة عالمياً أو حتى تأمين حدّ أدنى اجتماعي عالمي. في الحقيقة، لم تسنح لتدويل الحقوق الاجتماعية فرصة، كالمساواة العالمية. لم يكن هناك اتّفاق جديد للعالم[1].

صار للاقتصاد السياسي، وبخاصّة بعد تهميش ويلز وتولّي أمريكيين آخرين مسؤولية التخطيط، بصمة قومية. أُنشئ نظام حوكمة دولية، لكن كان هدفه ترسيخ سلطة القوة العظمى التي أرستها حكومات الحلفاء، واتّخاذ إجراءات تلافياً لكارثة اقتصادية أخرى، وتنفيذ مبادرات جديدة من أجل الاعتماد المتبادل أوروبي غربي وعبر المحيط الأطلسي. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، أقيمت الرعاية في كلّ مكان كرعاية وطنية، وحُصرت مُثل الكفاية والمساواة على حد سواء في مساحات موجودة وجديدة، ولم

(١) Sumner Welles, "A Great Vision," in: Sumner Welles, *The World of the Four Freedoms* (New York: Columbia University Press, 1943), pp. 72 and 74.

ترتقِ إلى المستوى العالمي. قال هارولد لاسكي بنبرة كئيبة في عام ١٩٤٧: «لزم بناء ميثاق الأمم المتّحدة على أساس الحفاظ على الدولة الوطنية ذات السيادة، ومن ثمّ لزم التوصّل إلى تسوية غير مرضية ولا تتناسب مع حجم المشكلة التي أريد منه مواجهتها». أشهر الإعلانُ العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الحقوقَ الاجتماعية، موثّقاً حالة أصولية دستورية حين يتعلّق الأمر بالاقتصاد السياسي؛ لكنّه فعل ذلك، كما تقول ديباجته، لإرساء نموذج رعاية وطنية في المقام الأوّل: «معايير إنجاز عالية للشعوب والأمم». بل إنّ نماذج الأممية الشيوعية الباقية لم تركّز على حدّ أدنى للكفاية، فكيف بالتركيز على مساواة عالمية. ولطالما أعلن جوزيف ستالين أولوية بناء «الاشتراكية في دولة واحدة». ومع أنّه انتقل إلى بناء إمبراطورية إقليمية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد اشتملت على سلسلة أمثلة على دول رعاية وطنية. وبرزت دولانية أمنية وطنية، شرقاً وغرباً، في عالم ثنائي القطب[٢].

تباهت دولة الرعاية بحمايات اجتماعية متزايدة وقيود على انعدام المساواة في مجتمعها الوطني، لكنّها أخذت شكل دولة إمبريالية غالباً. ومع القضاء على إمبراطورية أدولف هتلر الأوروبية الشرقية، وحلول ستالين محلّه، وُجدت في الحدّ الأدنى سيادة قومية ومواطنة رسمية لكلّ من يعيش خلف الستار الحديدي في الشرق. لكنّ إمبراطوريات أوروبا الغربية أنشأت مساحات ليست للمواطنين بقدر ما هي للرعايا. وأعقب موجةَ إصلاح استعماري قبل الحرب العالمية الثانية مرحلةٌ تجريبية موجزة لإعادة تخيّل الإمبراطورية، لكنّها كانت جهداً مخفقاً. ومع تفشّي التحريض المناوئ للاستعمار في بداية القرن العشرين، ردّت الإمبراطوريات بزيادة وعود التقدّم الحضاري التي دأبت على إعطائها طوال عقود، لكنّ ذلك لم يكن كافياً. فعلى الرغم من إنجاز دولة الرعاية الوطنية السابق ووعدها من حين إلى آخر بزيادة سخائها تجاه رعايا الإمبراطورية، فقد اقتضى الأمر استئصال الاستعمار من العالم عقب الحرب العالمية الثانية مع إنتاج الإمبراطوريات القديمة دولاً جديدة كي تصبح مُثل التوزيع العادل لمتع الحياة معولمة فعلاً.

(٢) Harold J. Laski, "The Crisis in Our Civilization," *Foreign Affairs*, vol. 26, no. 1 (1947), p. 43, and Silvio Pons, *The Global Revolution: A History of International Communism 1917- 1991*, translated by Alan Cameron (Oxford: Oxford University Press, 2014), chap. 4.

جلبت عملية استئصال الاستعمار أيديولوجيا الرعاية إلى أعداد كبيرة من الناس أكثر من أيّ وقت مضى، وخرجت تحقيقاً لأكبر طموحاتها من الإطار الوطني الذي حصر تطلّعاتها في الأصل في سلسلة من المجتمعات المحاطة بحدود.

تكاد تكون المثُل والسياسيات المتعلّقة بالتوزيع في دول ما بعد الاستعمار، إقليمياً وعالمياً، موضوعاً لم يُدرَس. إنّ حماسة هذه الدول في المرحلة الممتدّة بين الحرب العالمية الثانية وسبعينيات القرن الماضي لإقامة مساحاتها الخاصّة بالرعاية وعولمة المساواة في التوزيع إلى مدى لم يسبق لأحد تصوّره خلفية أساسية لبروز الكفاية العالمية حوالي «حقوق الإنسان» والمفاهيم الملازمة في عصر ليبرالي جديد. وعلى غرار الطموحات التوزيعية لدولة الرعاية، التي انتشرت على نطاق واسع منذ ذلك الحين، الحقيقة هي أنّ حلم مساواة عالمية بالكامل، قُبَيل انتشار الليبرالية الجديدة، يتطلّب انتعاشاً. وفي العصر ذاته، رعت دول ما بعد الاستعمار تشريع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في معاهدة دولية. كان الإعلان العالمي وأحكامه المتعلّقة بحقوق الإنسان قبل عشرين عاماً قمراً ثانوياً يدور في فلك برنامج الرعاية الوطنية. والآن، صارت الحقوق الرامية إلى حدّ أدنى كافٍ في التوزيع جزءاً من القانون الدولي، لكن في مقارنة باهتة مع آمال أكثر طموحاً تالية للاستعمار بعدالة عالمية مساواتية.

لا تزال ديناميات صعود القوى العظمى وسقوطها محلّ دراسة منذ ألف عام أو يزيد، فيما تُدرَس الدول الغنية والفقيرة منذ قرنين. لكنّ عدالة النظام العالمي في التوزيع تحدٍّ لم يسبق له مثيل. وسعياً لتحمّل دول ما بعد الاستعمار أعباء الكفاية والمساواة على السواء عن مواطنيها الجدد، أعطت الأولوية للمساواة وليس للكفاية على صعيد العدالة الاجتماعية، ولا سيما عولمتها المرتقبة. لكن تبقى رؤيتها للعدالة قومية النزعة على نحو مذهل، فيما المساواة بين الدول الهدف الأغلب، حتى وإن فهم الأكثرون أنّ المساواة وكيل مقبول للمساواة بين الأفراد. وفي ما يتّصل بالعولمة غير المسبوقة للعدالة الاجتماعية، ولا سيما في اقتراحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد (نيو) لعام ١٩٧٤، تدرس الدول خيار المحافظة على سيادتها التي نالتها بشقّ الأنفس وليس إلغاءها. إنّه نظام أممي، لكن من أجل

الأمم المحرومة[٣].

شهد عصر الثورة الفرنسية ودولتها الرعائية اليعقوبية الرائدة تجديداً وتحوّلاً «اللاأممية» القديمة، لكن لم يتصوّر أيّ مفكّر كلاسيكي أو حتى معاصر في الفقه الغربي توسيع واجباتنا في التوزيع خارج الدولة المدينية أو الإمبراطورية أو الدولة قبل تفكّك الاستعمار. توماس باين أحد الأمثلة على ذلك، وهو المتمسّك الواضح الأول بواجب الكفاية من دون أيّ التزام آخر بالمساواة. نظر باستمرار إلى الأخلاق على أنّها عالمية عبر الزمان والمكان ـ كتب باين: «شرف فرنسا الفريد أنّها ترفع الآن معيار الحرّية لجميع الأمم؛ وبخوضها معاركها الخاصّة، تناضل من أجل حقوق البشرية جمعاء» ـ لكن مع افتراض وجوب تبرير هذه الأخلاق في الفضاءات الوطنية. لم يقترح شيئاً فيه شبه بعيد بالتزام بتوزيع عابر للحدود، ولا حتى من أجل الكفاية. هذه الأخلاق بعيدة كلّ البعد عن البارون الألماني الغريب الذي لا يُنسى أناكارسيس كلوتس (Anacharsis Cloots)، المنتخب في الجمعية الوطنية الفرنسية (مثل باين) كممثّل للبشرية جمعاء. حثّ على الغزو العسكري لما تبقى من النظام القديم خارج الحدود الفرنسية، ووعد في إحدى خطبه بأنّه «ما إن تتحقّق العولمة في التوزيع حتى يقلّد الجنس البشري يوماً ما الطبيعة نفسها التي لا تعرف أجانب؛ وستسود الحكمة في نصفي الكرة الأرضية، في جمهورية الأفراد الموحَّدين». لكنّه هو الآخر لم يحدّد الآثار المترتّبة على عالمية التوزيع هذه[٤].

ظهرت في وقت لاحق مدرستان أتاحتا بسهولة أكبر وعياً بالتوزيع. يُستشَفّ بسهولة أنّ العنصر الأهمّ حزمة الرؤى في آخر حقبة الاستعمار التي أبرزت الحاجة إلى تعهّد قدر أكبر من الإنصاف، لكن بدلالة علاقات القوّة

(٣) Richard Whatmore, "Liberty, War, and Empire: Overcoming the Rich State-Poor State Problem, 1789-1815," in: Béla Kapossy, Isaac Nakhimovsky and Richard Whatmore, eds., *Commerce and Peace in the Enlightenment* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017).

(٤) Thomas Paine, "Address to the People of France" (September 1792), ورد في: Robert Lamb, *Thomas Paine and the Idea of Human Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2015), p. 157; Anacharsis Cloots, speech of April 1793, ورد في: Sophie Wahnich, *L'impossible citoyen: L'étranger dans le discours de la Révolution française* (Paris: Albin Michel, 1997), p. 194.

الهرمية المستمرّة التي حافظت عليها الإمبراطورية دائماً. والعنصر الآخر هو الاشتراكية الأممية. لكن، وكما هي الحال في الداخل، كان الإرث الاشتراكي على صعيد المثُل التوزيعية معقّداً. وقد أشار كارل ماركس أصلاً في «البيان الشيوعي» إلى قوى رأس المال بأنّها «أممية»، وألمح إلى أنّ الإطاحة بها تستلزم تضامناً ورداً عالمياً. لكنّ الدعوات الماركسية إلى الثورة العالمية أقرب إلى المدرسة الاشتراكية في القرن التاسع عشر، والتي طالبت بإنهاء هرمية السلطة وليس بتوزيع أكثر عدلاً. ولم تتضمّن تلك الدعوات اهتماماً بتوزيع عادل، كافٍ أو متساوٍ، على نطاق عالمي، لكنّها لم تتوانَ عن التحريض على الرأسمالية أو انتظار دمارها الذاتي، ولا سيما أنّ الماركسيين من أتباع مدرسة لينين عدّوا الإمبريالية «ذروتها» ومرحلتها النهائية. وفي ما يتّصل بالمسار الذي وجده الاشتراكيون على المستوى المحلّي للمطالبة بالعدالة في التوزيع ـ وهذا يشمل الضغط من أجل عدالة مساواتية ـ فهم لم يجدوا واحداً ينقلهم إلى مستوى أعلى في السياسة العالمية قبل أن يفجّره الناشطون بعد الاستعمار. والأهمّ من ذلك ميل الاشتراكية الأوروبية والأمريكية اللاتينية بشكل حتمي خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى القومية لمواجهة أقوى أشكال الدولانية الحديثة التي تتمحور حول ترسيخ حرّيات السوق مع تدخّل الدول بأدنى حدّ. وتحوّلت دولانية الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية من التوجيه من أعلى إلى أسفل في الدولة السوفياتية على صعيد المبادرات المحلية والذي ميّز الكومنترن إلى سلسلة من الصراعات المدارة محلياً والأحزاب الوطنية التي قدمت برامج أقلّ عالمياً مقارنة بالأيام السابقة. وفي الوقت عينه، لم تسلّط الدولانية الاشتراكية غير الشيوعية ـ ذات الأهمية الثانوية على أي حال ـ على التوزيع أيضاً، مركّزة في المقابل على إعادة الإنتاج المعياري للرعاية الوطنية في قناع ديمقراطي اجتماعي(٥).

---

(٥) انظر الوصف الأيديولوجي العبقري والمهمَل لـ: Franz Borkenau, *Socialism, National or International?*, introduction by Leonard Woolf (London: The Labour Book Service, 1942).

وللمزيد عن المسائل المؤسّساتية والسياسية، انظر: Pons, *The Global Revolution: A History of International Communism 1917- 1991*, pp.155-156 and 231-243. =

لذلك، أخذت دول ما بعد الاستعمار، بأيديولوجياتها الكثيرة، زمام المبادرة في الإشارة إلى القيود القومية لدول الرعاية لكونها أُقيمت في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. وشرعت في الحال في نسخ إنجازها وعولمته. وضاعت في هذا الخلط فكرة الكفاية الفردية التي غزت العالم في عصر ليبرالي جديد بدّد الآمال المساواتية، وبخاصّة على المسرح العالمي. ومع أنّه لم تكن هناك حركة دولية لحقوق الإنسان أو حماية قانونية لمدة ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، جذبت عولمة مشاريع الرعاية الوطنية من خلال تفكيك الاستعمار والسعي لزيادة الرعاية ذاتها إلى مستوى عالمي اهتماماً وأثارت حماسة غير عادية. وتراجع شأن قيم الكفاية المادّية وليس قيم الحرّيات المدنية فحسب. ولم يكن هنا وجود لحقوق الإنسان، السياسية والاجتماعية، كالحملات المناهضة للفقر العالمي، في انتظار تلاشي الدعوات المطالِبة بالمساواة العالمية وحلول إعادة تنظيم ليبرالية جديدة للاقتصاد العالمي محلّها.

استحدث الحلفاء الحوكمة الاقتصادية الكلّية الدولية عقب مؤتمر صاخب في صيف عام ١٦٤٤ في منتجع بريتون وودز بولاية نيوهامشير، حيث بحثت الحكومتان الأمريكية والبريطانية في خلافاتهما. ومع إرجاء البحث في نظام تجاري جديد وعدم الاتّفاق على الحوكمة القوية التي حلم بها البعض، ركّز النظام على منطقة عبر الأطلسي عوضاً عن المسرح العالمي. كانت الأولوية تقنين التأمين ضد الكوارث، وهو أمر بالغ الأهمية وإن كان طموحاً متواضعاً، على افتراض أنّ السياسات الوطنية المتّصلة بالعمالة الكاملة قد تتطلّب إجراءات سلامة. وعلى الرغم من حديث معيّن عن المستحقّات الاجتماعية الفردية قبل وفاة روزفلت في ربيع عام ١٩٤٥ كحديث ويلز واجتماعات بريتون وودز نفسها، لم تُدرَج في البرنامج أحكام بشأن المستحقّات الاجتماعية الفردية. وفيما عمل الاقتصادي السويدي غونار

= وعن إعلان مبادئ فرانكفورت الدولي الاشتراكي لعام ١٩٥١، انظر: Pradib Bose, *Social Democracy in Practice: Socialist International (1951-2001)* (Delhi: Authorspress, 2005), Appendix A.

وانظر أيضاً: Talbot C. Imlay, "Socialist Internationalism after 1914," in: Glenda Sluga and Patricia Clavin, eds., *Internationalisms: A Twentieth-Century History* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017).

ميردال وآخرون في منتصف أربعينيات القرن الماضي لإشاعة طموح أكبر في تنظيم الاقتصاد السياسي الدولي، لم يعتقد هو أو غيره أنّ الحقوق الاجتماعية أفضل طريقة لتحديد الأهداف. ففي النهاية، عُدِّلت دولانية الاقتصاد الكلّي خدمةً للقومية الاقتصادية الكلّية(٦).

وفي الوقت نفسه، بيّن إدوارد هاليت كار، منتقد ندوة حقوق الإنسان التي طُلب إليه تنظيمها من أجل اليونسكو، أنّ المقدّمات القومية لظهور دولة الرعاية جعلت بلوغ العدالة الاجتماعية مستوى أعلى أمراً مستبعداً ببساطة في وقت قريب. وأشار كار في كتابه **القومية وما بعدها** (*Nationalism and After*, *1945*) إلى أنّه إذا كانت الطبقات الوسطى قد أُمّمت سعياً وراء مصالحها الطبقية، فقد بقيت الطبقات العاملة دولانية ـ لأنّ الذين زعموا التحدّث باسم الأمة لم يأخذوا مصالحها في الحسبان. وبعد الحرب العالمية الأولى، حصل ما وصفه كار بدقّة وصراحة «إضفاء الطابع الاشتراكي وتأميم الاشتراكية»، حيث أصبحت فكرة العدالة الاجتماعية بأكملها مرتبطة بالتكامل الوطني واستبعاد الأطراف الخارجية، وهذا يشمل السياسة الاقتصادية. بدأ تفكيك الاستعمار في بعض الدول الأوروبية، وقُدّر للعملية أن تستمرّ في نهاية الحرب. وتبيّن عدم استحالة رؤية جديدة للدولانية تتجنّب تكرار أخطاء الدولانية القديمة، لكنّها لم تكن مرجّحة أيضاً. وبما أنّ مشروعاً دولياً للمساواة بين الأمم في عصر جديد لم يكن عملياً، خلَص كار إلى أنّ الأفضل مواصلة البحث عن أفراد لا يتلقّون خدمة جيدة في دولهم، عوضاً عن عدّ مصالح هذه الدول وكيلاً ثابتاً للدفاع عن هؤلاء الأفراد. وبمزيج كار الخاصّ الذي يجمع بين المثالية والواقعية، قال إنّ الإصلاح معارض بطريقة ما لاستمرار القومية الاقتصادية، من دون إعداد تصاميم للإطاحة بها في وقت قريب. وأضاف كار «إن فردانية حرّية التصرّف التي يُزعم أنّها لا تُقحِم أيّ وحدة اقتصادية فاعلة بين الفرد في أحد طرفي المقياس والعالم بأسره في الطرف الآخر، ذهبت إلى حدّ استحالة استرجاعها». والقومية الناتجة من «عملية تراكمية لتوليفة بين الأفراد لحماية أنفسهم من العواقب المدمرة

---

(٦) قارن بـ: Eric Helleiner, "Back to the Future? The Social Protection Floor of Bretton Woods," *Global Social Policy*, vol. 14, no. 3 (2013), pp. 298-318, and James Robert Martin, "Experts of the World Economy: European Stabilization and the Origins of International Economic Organization, 1916-1951," (Ph.D. Dissertation, Harvard University, 2016), esp. chap. 7.

للفردانية الاقتصادية مطلقة العنان أصبحت بدورها تهديداً لأمن الفرد ورفاهيته، وهي نفسها عرضة لتحدٍّ جديد ولعملية تغيير جديدة» ـ و«القوى التي أنتجت الأمة المؤمَّمة لا تزال فاعلة، ولن تخمد مطالبها». وأمل كار في أن يرى تدويلاً للعدالة الاجتماعية ذات يوم، لكنّه أمل بعيد. يتعيّن أن تصبح الدولانية، كما القومية، اجتماعية». لكن لم يكن ذلك ليحصل في وقت قريب[٧].

تحدّث روزفلت بالتأكيد عن التحرّر من العوز «في كلّ مكان في العالم». وليس هناك شكّ في أنّ أربعينيات القرن الماضي شهدت «بروز عولمة» بين طائفة من المفكّرين الهامشيين، وإن على نحوٍ ربّما أقلّ من ذي قبل أو منذ ذلك الحين، ممّن اعتقدوا أنّ الاستعلاء الراديكالي للسيادة الوطنية كان قريباً. لكنّ صانعي السياسة في أربعينيات القرن الماضي تمسّكوا في الإجمال باستنتاج أنّ العولمة قد غزت العالم في شكل تحرّري في المرحلة التي سبقت الكساد العظيم، وأنّ الدولة القومية في المستقبل المنظور بمثابة حصن لا غنى عنه لمنع حصول الأمر نفسه مرّة أخرى. وعلى العموم، جرى تكييف كلّ من حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية على وجه التحديد مع عالم ظلّت فيه القومية الاقتصادية، التي جعلها أدولف هتلر مركزية للغاية لبروز دولة الرعاية، فرضيةً دائمة. وأصرّ الكثير من المدافعين عن الحقوق الاجتماعية الذين تفطّنوا في الواقع إلى تعذّر إدارة الظروف النهائية للاقتصاد السياسي في أوضاع محلّية خالصة في زمن الحرب وبُعَيده إلى وجوب تدويل الحقوق الاجتماعية بما يتجاوز نموذج الإعلان العالمي للدساتير الوطنية. أصرّ جورج غورفيتش (Georges Gurvitch)، المهتمّ أساساً بسنّ دستور الجمهورية الرابعة، في دراسته حول الحقوق الاجتماعية في عام ١٩٤٤ على وجوب تطبيق ضمانات يوماً ما على مستوى دولي. ومع أنّ تشارلز مريام أخفق في مهمّة إضفاء طابع مؤسّساتي على المساواة والتخطيط في بلاده من خلال شرعة حقوق ثانية، فقد أصرّ على الهدف نفسه كجزء من المناقشات التي أفضت إلى الإعلان العالمي. إلّا أنّ هؤلاء وجّهوا بالجملة عملهم نحو أوضاعهم الوطنية في المقام الأول، ولم تُجدِ اقتراحاتهم المتّصلة بتدويل

(٧) E. H. Carr, *Nationalism and After* (London: Macmillan, 1945), pp. 20, 47-48 and 65.

الحقوق نفعاً. وإذا كان المراد إضفاء طابع مؤسّساتي على التوزيع المساواتي أو على حدٍّ أدنى اجتماعي، فسيكون ذلك ضمن حدود معزّزة وليس خارجها[(٨)].

أصرّ قليل من الإصلاحيين، في زمن الحرب وبُعَيده، على وجود صلة جوهرية بين المشكلات الاقتصادية في الداخل والحقوق في الخارج. وبحسب تعبير هيربرت إيفات (Herbert Evatt)، وزير الخارجية الأسترالي والمفاوض الرئيس في الأمم المتّحدة، هذا هو الذي برّر تضمين العمالة الكاملة كهدف للمنظّمة. «أكبر تهديد للحرّيات الإنسانية الذي نكافحه منذ خمسة أعوام ناشئ وناجم عن بيئة هيمنت عليها البطالة والافتقار إلى التحرّر من العوز». احتفى إيفات بإدراج حقوق الإنسان (مع عدم الإشارة إلى الحقوق الاجتماعية على التحديد) وزيادة مستوى المعيشة في الوثيقة بسبب تأجّج العواطف بصورها المتنوّعة. لكنّ إقالة هنري والاس في عام ١٩٤٤ ـ عقب تكهّنه الطائش بشأن مقدار الحليب الذي سيتيحه قرن الإنسان العادي لكلّ إنسان ـ أفسحت المجال للإمعان في التفكير. فالرؤى المتفائلة لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتّحدة التي كلّفته بتحقيق رعاية اقتصادية طموحة على مستوى العالم لم تثر حماسة كافية (أو تستخلص أموالاً كافية). والأوروبيون الغربيون الذين يؤدّون مهمّة إعادة بناء، والمحافظة على إمبراطورياتهم من خلال تعديلات لم يسبق لها مثيل في التوزيع فيها، لم يهتمّوا بعولمة العدالة الاجتماعية أيضاً. ولم تعكس برامج «التنمية» الجديدة، كبرنامج النقاط الأربع لهنري ترومان غير قدر محدود من السخاء، وذلك عائد أساساً إلى تحويل السوفيات، حلفاء الأمريكيين في

---

(٨) Or Rosenboim, *The Emergence of Globalism: Competing Visions of World Order in Britain and the United States, 1939-1950* (Princeton, Princeton University Press, 2017); Georges Gurvitch, *La Déclaration des droits sociaux* (New York: Éditions de la Maison Française, Inc., 1944), esp. 122; in English, *The Declaration of Social Rights* (New York: International University Press, 1946), p. 97

وللاطلاع على تعليقه المتأمّل بالماضي حول أولوياته، انظر: Georges Gurvitch, "Mon itinéraire intellectuel ou l'exclu de la horde," *L'Homme et la société*, vol. 1, no. 1 (1966), p. 8; Charles E. Merriam: "The Content of an International Bill of Rights," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 243 (January 1946), pp. 11-17, and "A World Bill of Human Rights," *Social Service Review*, vol. 21, no. 4 (1947), pp. 437-445.

الحرب العالمية الثانية، إلى تهديد في أثناء الحرب الباردة[٩].

ظهر الاستثناء الرئيس للحدود القومية الحصرية للعدالة الاجتماعية قبل تفكّك الاستعمار في صورة الكفاية وليس المساواة، ولم يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. وأصدرت منظّمة العمل الدولية إعلان فيلادلفيا في أيار/مايو ١٩٤٤، متطلعةً إلى حقبة ما بعد الحرب حين ستحاول من جديد جعل العمل أكثر إنسانية في شمال المحيط الأطلسي وفي جميع أنحاء العالم عمّا قريب. نشأت منظّمة العمل الدولية كجزء من التسوية بعد الحرب العالمية الأولى، واستجابةً بدرجة كبيرة للحماسة الثورية التي بدا أنّ الاتّحاد السوفياتي مصدرها ـ أو التي خشي البعض أن يكون كذلك. أعادت منظّمة العمل الدولية في إعلانها الصادر في عام ١٩٤٤ تأطير مهمّتها طويلة الأمد والمتمثّلة في صوغ معايير لمكان عمل إنساني على صعيد الحقوق الاجتماعية[١٠].

أهمّية هذه المنظّمة حقيقية، لكنّ دورها في الترويج للحقوق الاجتماعية عديم الأهمّية منذ عقود، وبخاصّة أنّها لم تفعل شيئاً لتغيير المصطلحات القومية أساساً للاقتصاد السياسي في ذروة أيديولوجيا الرعاية. عملت المنظّمة عقب تأسيسها وقبل الحرب العالمية الثانية كمنتدى لمصالح

---

(٩) H. E. Evatt, "Economic Rights in the United Nations Charter," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 243 (January 1946), p. 5, and Herman Finer, *The United Nations Economic and Social Council* (Boston, MA: World Peace Foundation, 1946)

وبالنظر إلى تاريخ تدخّل أمريكا المديد في أمريكا اللاتينية، يسهل الزعم بأنّ الولايات المتّحدة مثّلت نظام فكر «حقوق التدخّل الفردية» بحيث اجتمعت أمريكا اللاتينية ودول أخرى عقب نموذج المكسيك في عام ١٩١٧ حول «عقدة حقوق السياسة الاجتماعية». يكمن الخطر في أنّ ذلك يقلّل من شأن نجاح أيديولوجيا الرعاية الوطنية في مناطق أخرى ـ وإن ضمن حدود في الأمم المتّحدة ـ وإخفاق كلّ من أمل بتجاوزها في كلّ مكان. انظر: Greg Grandin, "The Liberal Tradition in the Americas: Rights, Sovereignty, and the Origins of Liberal Multilateralism," *American Historical Review*, vol. 117, no. 1 (2012), pp. 68-69.

(١٠) هذه الفقرات منقولة أساساً عن وصف وقائعي في: Antony Alcock, *History of the International Labour Organization* (London: Palgrave Macmillan, 1971).

لأنّ معظم المؤلّفات الحديثة تميل إلى أن تكون اعتذارية أو حتى ترويجية بطبيعتها، حتى عندما تنأى بنفسها عن «تواريخ المطلعين» السائدة دائماً. قارن بـ: Jasmien van Daele, "Writing ILO Histories: A State of the Art," in: Jasmien van Daele [et al.], eds., *ILO Histories: Essays on the International Labour Organization and Its Impact in the Twentieth Century* (Bern: Peter Lang, 2007).

الرأسماليين والعمال بهدف الاتّفاق على معايير عابرة للحدود الوطنية بإشراف العالم الاجتماعي الفرنسي ألبرت توماس (Albert Thomas). لم تنشر منظّمة العمل الدولية رؤية عامّة لهذه المعايير في عصر سابق لكسب مفهوم تدويل الحقوق شعبية. ولطالما ركّزت على مكان العمل، وليس على رؤية أوسع للمواطنة الاجتماعية، كأولوية محدّدة لها. أحرز تقدّم مهمّ بين الحربين لكنّه محدود، وهو ما حافظ على معيار مزدوج للعمال في الحواضر وفي المستعمرات، على الرغم من العمل في حدود المعقول لإحداث تغيير ثوري في سلامة مكان العمل للعمال في الحواضر وحظر رسمي لإرغام العمال في المستعمرات على القيام بأعمال سخرة. كان إسهامها في ظهور أحكام الرعاية الاجتماعية في منطقة عبر الأطلسي ضئيلاً، لكنّها اكتست أهمّية أكبر في بعض الأماكن، وبخاصّة في أمريكا اللاتينية. ومثّل إضفاء الطابع الإنساني على الإمبراطوريات إسهاماً محدّداً ومفعماً بالأخلاق[11].

ابتُليت منظّمة العمل الدولية بلعنات تعذّر تبديدها في عام ١٩٤٤. عقب لجوئها إلى مونتريال في أثناء الحرب، كانت الناجي الفريد في عصبة الأمم، لكنّها لم تستطع الإفلات من سمعة العصبة السيئة؛ لذلك، أصيبت منظّمة العمل الدولية بالإحباط في مساعيها لإدراج نفسها ككيان رئيس في منظّمة

(١١) انظر: Bruno Cabanes, *The Great War and the Origins of Humanitarianism, 1918- 1924* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), chap. 2, and Guy Fiti Sinclair, *To Reform the World: International Organizations and the Making of Modern States*, Studies in the Social and Cultural History of Modern Warfare (Oxford: Oxford University Press, 2017), part 1.

للمزيد عن المشهد الاستعماري، انظر: Susan Zimmerman, ""Special Circumstances" in Geneva: The ILO and the World of Non-Labour in the Interwar Years," in: Van Daele [et al.], eds., *ILO Histories: Essays on the International Labour Organization and Its Impact in the Twentieth Century*, and J. P. Daughton, "ILO Expertise and Colonial Violence in the Interwar Years," in: Sandrine Kott and Joëlle Droux, *Globalizing Social Rights: The International Labour Organization and Beyond* (New York: Palgrave Macmillan, 2013).

تقول ساندرين كوت إنّ «افتقار [منظّمة العمل الدولية] المزعوم إلى التأثير هو أوضح مؤشّر على عدم بروز عملها»، لكنّ الأقرب إلى القبول هو زعم التأثيرات في دول ربّما يكون لوضع المعايير فيها أهمّية. انظر: Sandrine Kott, "Constructing a European Social Model: The Fight for Social Insurance in the Interwar Period," p. 174, and Jeremy Seekings, "The ILO and Welfare Reform in South Africa, Latin America, and the Caribbean, 1919-1950," in: Van Daele [et al.], eds., *ILO Histories: Essays on the International Labour Organization and Its Impact in the Twentieth Century*.

الأمم المتّحدة الناشئة؛ بل إنّها لم تُذكَر في مقترحات دومبارتون أوكس التي رأت النور في ذلك الصيف، والتي أعطت المؤشّرات الأولى لما سيبدو عليه النظام الدولي بعد الحرب، ولم يُسنَد إليها أيّ دور جدّي في إعادة الإعمار بعد الحرب. قُدّر لها أن تصبح جزءاً مساعداً في آلية الأمم المتّحدة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهذا اختصار واحد في مجموعة الحروف الأبجدية الدولية. وبعد علاقة طويلة ومضطربة مع الاتّحاد السوفياتي، الذي بقي عضواً لمدّة ثلاث سنوات قصيرة في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، أخفقت منظّمة العمل الدولية في إغرائه بالانضمام مرّة أخرى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بمدّة طويلة. ومع أنّ منظّمة العمل الدولية أشركت في مداولاتها الاتّحاد الدولي للنقابات العمالية الذي تجمّع أعضاؤه عبر المحيط الأطلسي، فهي لم تكن مهيأة بشكل جيد للفصل في النزاع الرئيس بين الرأسمالية والشيوعية، في عام ١٩٤٤ وما بعده، حول المقاربة التي تجعل الاقتصاد السياسي يخدم العمل المنظّم بالشكل الأمثل. كان إعلان فيلادلفيا في الأساس محاولة جديرة بالملاحظة(١٢).

نجحت العملية مدّة وجيزة فحسب، فبعد ثلاثة أشهر من إشارة خطبة روزفلت عن حالة الاتّحاد إلى «شرعة حقوق ثانية» للأمريكيين، وعد المشاركون في مؤتمر منظّمة العمل الدولية بإعادة تأسيس المنظّمة مع إضافة مهمّة نشر الحقوق الاجتماعية، بما يتجاوز بكثير إضفاء الطابع الإنساني على مكان العمل والمستحقّات للمساومة من أجل إدراج العمالة الكاملة، والتخطيط اللازم، والمساعدة العامة. وفي فرصة علاقات عامّة للمنظّمة، شبّه روزفلت اجتماعها باجتماع فيلادلفيا في عام ١٧٧٦، حيث أُعلنت الحقائق البدهية لعالم الدول ـ مع أنّ روزفلت أعاد النظر في بيانه المعدّ،

---

(١٢) Harold Karan Jacobson, "The USSR and the ILO," *International Organization*, vol. 14, no. 3 (1960), pp. 402-428.

«موقف منظّمة العمل الدولية سيئ. . . والطريقة الواضحة لتفعيل المنظّمة من جديد هي في عقد مؤتمر». انظر: Alcock, *History of the International Labour Organization*, p. 161.

عُقد مرّة واحدة قبل مناسبة فيلادلفيا في عام ١٩٤٤. قارن بـ: Sandrine Kott, "Fighting the War or Preparing for Peace? The ILO during the Second World War," *Journal of Modern European History*, vol. 12 (2014), pp. 359-376, and Alain Supiot, *The Spirit of Philadelphia: Social Justice vs. the Total Market*, translated by Saskia Brown (London; New York: Verso, 2012).

أوضح على الفور بأنّه «إذا لم تكن هذه أهدافَ السياسة الوطنية، فلن تصبح أهداف السياسة الدولية». بعبارة أخرى، يمكن أن تضطلع منظّمة العمل الدولية بدور رفيق التجارب من أجل الرعاية الوطنية في الماضي والمستقبل. وبعد دور ثانوي في التفاوض على الإعلان العالمي، نشرت معلومات عن معايير العمل. انتظر مسارها خارج إطار فيلادلفيا متّجهاً نحو الترويج العالمي للحقوق الاجتماعية تفشّيَ سياسات حقوق الإنسان الدولية في وقت لاحق، وهو أمر لم يكن في استطاعة عالم لمّا يصل إلى حقبة ما بعد الاستعمار أن يحافظ عليه. ثم انتقلت من بلاغتها المزهرة في عام ١٩٤٤ إلى مدّة طويلة لاكتساب ثقة في تقديم المساعدة الفنّية بإشراف الأمريكي ديفيد مورس (David Morse) أحد أنصار الاتّفاق الجديد، وفي غمرة تأسيس الأمم المتّحدة، وبدايات الحرب الباردة، وفي أثناء إنهاء الاستعمار. عرّفت منظّمة العمل الدولية في تلك السنوات ما أطلقت عليه «معايير العمل الأساسية» على مستوى عالمي، لكن من دون تأثير يُذكر في الخلافات الواسعة حول التخطيط والتنمية. ولم تكن التوصية في مثل هذه الظروف، حتى في الأماكن الخارجية التي تبلور فيها الاستبداد، بأن تسعى الدول العازمة على تحقيق نمو قومي إلى تأمين الحقوق الاجتماعية للأفراد كخطوة أولى ومستقلّة عملاً منطقياً[١٣].

---

(١٣) "Roosevelt Hails ILO Declaration," *New York Times*, 18/5/1944.

التزمت منظّمة العمل الدولية بالفعل بمتابعة أجندتها المتعلقة بحقوق الإنسان في الحدّ الأدنى في ستينيات القرن الماضي، لكنّ منظّمة العمل الدولية تولّت الريادة في ثورة الاحتياجات الأساسية من دون تحويل الاحتياجات إلى حقوق. قارن بـ: Nicolas Valticos, "The International Labour Organization (ILO)," in: Karel Vasak, ed., *The International Dimensions of Human Rights*, Revised and edited for the English edition by Philip Alston, 2 vols. (Westport, CT: Greenwood Press; Paris: UNESCO, 1982), with Daniel Roger Maul, "The "Morse Years": The ILO 1948-1970," in: Van Daele [et al.], eds., *ILO Histories: Essays on the International Labour Organization and Its Impact in the Twentieth Century*.

مشيراً في ص ٣٩١ إلى أنّ «تحوّل منظّمة العمل الدولية إلى وكالة لحقوق الإنسان لم يكن أمراً طبيعياً». إلا أن المحامي الدولي الإنكليزي والموظّف في منظّمة العمل الدولية مدّة طويلة (وكذلك كأخصائي في الحقوق الاجتماعية لمشروع الحقوق الأساسية لمعهد القانون الأمريكي ومشارك في إعداد إعلان فيلادلفيا) كلارنس ويلفريد جينكس، الذي قاد الهيئة في نهاية المطاف في أوائل السبعينيات، كان متحدثاً مستمراً عن مكانة الحقوق الاجتماعية في القانون الدولي. انظر على سبيل المثال: Clarence Wilfred Jenks: "The Five Economic and Social Rights," Annals of the American =

إنّ الاستبعاد الكامل للحقوق الاجتماعية من المحاولة الأولى لإدراج حقوق الإنسان في القانون الدولي من الأمور الأكثر دلالة بشأن المقدّمات القومية للرعاية الاجتماعية، وذلك في شكل الاتّفاقية الأوروبية الإقليمية لحقوق الإنسان. عكست الاتّفاقية الأوروبية، التي جرى التفاوض عليها بالتوازي مع الإعلان العالمي وتمّ الانتهاء منها في العام اللاحق، تبلور الحرب الباردة، وعرقلة العدالة الاجتماعية كهدف مهمّ لحماية الحقوق الدولية. كان تركيز هذه المعاهدة خارجياً من الناحية الرسمية على الكتلة الشيوعية تجسيداً للحرّية الشخصية التي يناضل من أجلها «الغرب» الآن. وبحلول عام ١٩٤٩، حين أُبرمت الاتّفاقية الأوروبية، ساد شعور على نطاق واسع بأنّ إدراج الحقوق الاجتماعية سيتعارض مع الهدف الرئيس المتمثّل في الإشارة إلى التباين بين الأمرين. الأمر الأكثر إثارة للقلق وعلى نحو غير رسمي أنّ المدافعين الرئيسين عنها ـ سواء أكان ونستون تشرشل في المملكة المتحدة أم تحالفاً غريباً من الرجعيين السابقين والليبراليين الاقتصاديين في القارّة ـ أملوا باستغلال تدويل النزعة المحافظة للحرب الباردة في التدخّل في مبادرات الرعاية المحلّية الجارية من مكان إلى آخر، وبخاصّة الاشتراكية المحلّية. برزت معارضة التخطيط نفسه الذي أصبحت الحقوق الاجتماعية مرادفاً له الآن في جلّ الخطاب عن الحاجة إلى الدفاع عن الحرّية في الداخل، والتي يُفترض أن مشاريع الرعاية المنتصرة قد قضت عليها. وفي هذا الصدد أيضاً، كان التخلّص من الحقوق الاجتماعية ملائماً[(١٤)].

لكنّ فرار المدافعين عن الإجماع حتى في أوروبا الغربية إلى المستوى الإقليمي لوضع كوابح وحدود، يؤكّد المقدّمات القومية لدولة الرعاية، والتي لا يكاد معظم مناصريها يلتفتون إلى اللغة الإقليمية الجديدة لحقوق الإنسان في هذه الحقبة. قُدّر أن يتأخّر بروز أهمّية حماية حقوق الإنسان وارتباطها

Academy of Political and Social Science, vol. 243 (January 1946), pp. 40-46; *Human Rights and= International Labour Standards* (London: Stevens and Sons; New York: Praeger, 1960); "The Corpus Juris of Social Justice," in: C. Wilfred Jenks, *Law, Freedom and Welfare* (London: Stevens and Sons, 1963), and *Social Justice in the Law of Nations: The ILO Impact after Fifty Years* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1970).

(١٤) Marco Duranti, *The Conservative Human Rights Revolution: European Identity, Transnational Politics, and the Origins of the European Convention* (Oxford: Oxford University Press, 2016), esp. chap. 8.

بنموذج أوروبي مميّز للرعاية عقوداً لاحقة، بدءاً بالميثاق الاجتماعي الأوروبي، رمزياً، بعد أكثر من عقد. لكنّ منتقدي الإمبراطوريات الأوروبية في الخارج لم ينتظروا بحال من الأحوال، ومضوا لتوطيد رؤاهم الفريدة الخاصّة بالرعاية الوطنية، وكذلك للتعبير عن دعوات واسعة وغير مسبوقة لتحقيق العدالة العالمية(١٥).

كان إنهاء الاستعمار في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ببساطة الحدث الأكثر إثارة للدهشة مع ما ترتّب عليه من انعكاسات واسعة النطاق على تاريخ العدالة في التوزيع. أوجد فجأة مناطق كاملة من الاستحقاقات والمطالب التي لم تخطر على بال وكانت خارج الحسبان مدّة طويلة جداً ـ ولا سيما في أثناء بناء النظام الاقتصادي الدولي الذي تلا الحرب العالمية الثانية. وبفضل العدد الهائل من الأفراد والوكلاء الجدد الذين أصبح لهم صوت فجأة، أوجد إنهاء الاستعمار الظروف لإمكانية حصول شيء مثل عولمة رؤى العدالة في التوزيع. كان قادة الاستقلال الأفريقي نموذجيين بشكل خاص، لكونهم آخر من نال الحرّية، وأول من اقترح العدالة العالمية.

وكما هي الحال مع حقوق الإنسان في عصر دولة الرعاية، يسهل تشتّت الانتباه بسبب المشكلة الهامشية المتمثّلة في مدى تطوّر حماية حقوق الإنسان في ظل تدويل الحوكمة ـ ولا سيما في جهاز الأمم المتّحدة الجديد لحقوق الإنسان أو في مجلس الوصاية التابع للمنظّمة، وهو كيان لم يعد له وجود للإشراف الدولي على حكم أجنبي. لكنّ الأهمّ من ذلك بكثير هو كيفية تصوّر التوزيع في ظلّ الظروف في الأيام الأخيرة للإمبراطوريات، وبخاصّة في دول ما بعد الاستعمار، وكيف ظهرت الحقوق الاجتماعية مرّة أخرى في النقاش وصنع القرار. لكن هناك ما هو أهمّ من النظر إلى منظّمة دولية رسمية وهو فهم كيفية تحرّك رعايا الدول المستعمِرة بعد أن استغنوا عن الضمانات الإمبريالية بمزيد من الإنصاف في المستقبل لإنهاء الإمبراطوريات وبناء دول رعاية ـ مع اعترافهم بُعَيد ذلك بأنّ القيام بذلك قد يتطلب أمراً

(١٥) انظر: David J. Harris, *The European Social Charter* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1984), and A. Glenn Mower, Jr., *International Cooperation for Social Justice: Global and Regional Protection of Economic/ Social Rights* (Westport: Praeger, 1986), part 2.

أكثر طموحاً. ووجد منتقدو الإمبراطوريات والمدافعون عنها في أثناء المدّة التي تخلّلت الحربين العالميتين سبباً للنظر فيما إذا كان تنظيم جديد للإمبراطوريات قد يحقّق الغايات ذاتها، لكن القومية الإقليمية بصفتها الأولى من بين كل الغايات انتصرت في وقت مبكر، على الرغم من خطر تحرّر الدول الجديدة من أسيادها الأثرياء السابقين. انتشرت الإمبراطوريات التي وصفت نفسها بأنّها كيانات رعاية في كل مكان تقريباً، وتعاملت مع مجمل نطاق التعليم والعمل والصحّة والخدمات الاجتماعية قبل أن تشيع عبارة «دولة الرعاية» في أيّ مكان. وهكذا بدأت الرعاية كوعد استعماري وانتُزعت من الإمبراطوريات لتصبح أسمى تطلّعات الدول الجديدة[١٦].

وإلى جانب مخطّطات التنمية الجديدة، كانت «الإنسانية» الاستعمارية والإصلاح بالفعل النظامَ السائد قبل الحرب العالمية الثانية. ثم أعيد تشكيل الإمبراطوريات القديمة، وصار الخضوع أشبه بالمواطنة في «كومنولث الأمم» البريطاني المجدَّد وفي الكيان الذي صار اسمه الاتّحاد الفرنسي، اللذَين ما عادا يجرؤان على تسمية نفسيهما إمبراطوريتين. وانجذب بعض إلى الإمكانيات التي تتيحها هذه الابتكارات، ووجد بعض قضية مشتركة في حلول فدرالية من شأنها المحافظة على بعض الروابط بين الدولة الأمّ والمستعمرة من دون الخضوع القديم ـ لأسباب منها الالتزام الاقتصادي تجاه رعايا الإمبراطورية الذين صاروا مواطنين. من الناحية الافتراضية، عنت اقتراحات الوحدة إبطال المصادقة على الانقسام بين شمال غني وجنوب فقير، وهو ما يشير إلى قدر من الاهتمام بالمساواة في التوزيع عبر ما أصبح حدوداً ذات سيادة. لم يكن «إنهاء الاستعمار» ـ وهو مفهوم أوروبي في حدّ ذاته ـ محتماً، وكذلك شكله القومي. ردّ المدافعون عن الاستقلال الوطني، مثل فرانتز فانون (Frantz Fanon) على المخطّطات الفدرالية قائلين إنّها تعكس ما يشبه «الرغبة في إبقاء الهياكل الاستعمارية سليمة»، وإنّها تأييد ساذج

(١٦) *Statement of Policy on Colonial Development and Welfare* (London: Her Majesty's Stationery Office (H.M.S.O), 1940); W. K. Hancock, *Empire in a Changing World* (London: Penguin, 1943), chap. 10; Lucy P. Mair, *Welfare in the British Colonies* (London: Royal Institute of International Affairs, 1944), and Andreas Eckert, "Exportschlager Wohlfahrtstaat? Europäische Sozialstaatlichkeit und Kolonialismus in Afrika nach dem Zweiten Weltkrieg," *Geschichte und Gesellschaft*, vol. 32 (2006), pp. 467-488.

لهرمية «تضمن أشكالاً معيّنة من الاستغلال». كان لهذه الحجج، بقدر ما كان للإغراءات الإمبريالية التي حافظت على الخضوع القديم تحت قناع «المواطنة» الجديدة، تأثير في نشر الإطار الوطني المبكر للرعاية في أقاصي الأرض(١٧).

سنحت لرؤى الكفاية فرصة أفضل للتنفيذ في آخر الحكم الاستعماري مقارنة بتحقيق المساواة داخل الإمبراطورية. احتدمت مناقشات طوال تلك المدّة حول ما إذا كان العمّال الخاضعون للاستعمار يتمتّعون بالمستحقّات نفسها، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية، كنظرائهم في الدولة المستعمِرة، وكانت هناك برامج في آخر مرحلة الاستعمار للضمان الاجتماعي أيضاً. لكنّ الوعود على كلتا الجبهتين بتحقيق عوائد أفضل لقاء شيء دون مستوى الاستقلال الكامل بدت جوفاء على نحو متزايد، وساد تقييم متفائل بأنّ في وسع الوطنيين تقديم شيء أفضل. وبدا من الحصافة على نحو متزايد التفكير بأنّ اكتساب مزيد من القدرة على حساب المكاسب في التوزيع أفضل من تقديم هذه المكاسب على زيادة القدرة. ومع بدء طوفان إنهاء الاستعمار في أفريقيا، نصح كوامي نكروما، أوّل رؤساء غانا بعد عام ١٩٥٧ وأيقونتهم، قائلاً: «اسعَ للمملكة السياسية أولاً، وسيُمنَح كلّ شيء آخر لك». واحتجّ أحمد سيكوتوري، أول رئيس لغينيا في السنة التالية بأنّه لا شيء غير دولة جديدة يمكنها تحسين الاتّفاق الأوّلي الذي عرضته الإمبراطورية الفرنسية المتلاشية، حتى عندما أعاد «الاتّحاد الفرنسي» تسمية «مجتمع فرنسي» مفترض بعد الاستعمار، وقال: «نفضّل الفقر في الحرّية على الغنى في العبودية»(١٨).

أعطيت الأولوية للمساواة المادّية في الدول الجديدة، إلى حدّ الاعتقاد

(١٧) Stuart Ward, "The European Provenance of Decolonization," Past and Present, vol. 230, no. 1 (2016), pp. 227-260, and Frantz Fanon, *Toward the African Revolution (Political Essays)*, translated from the French Haakon Chevalier (New York: Grove Press, 1967), pp. 87-88.

(١٨) للاطلاع على قانون العمل والسياسة، انظر: Frederick Cooper, *Decolonization and African Society: The Labor Question in French and British Africa*, African Studies; 89 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986).

وللمزيد عن الفيدرالية، انظر: Samuel Moyn, "Fantasies of Federalism," *Dissent*, vol. 62, no. 1 (2015), pp. 145-151.

بأنّ جمع الثروات أمر ممكن ـ وكانت مطلوبة بشدّة. قلّة هم قادة ما بعد الاستعمار الذين لم يحلموا علناً بتأمين قدر من الإنصاف على أساس الوفرة الاقتصادية التي تتيحها دول الرعاية لمواطنيها في الدول المستعمِرة على نحو متزايد لكنها حجبتها عن إمبراطورياتها قبل أن تخسرها. كان المبدأ المركزي للخطاب المناوئ للاستعمار التزاماً بالحداثة الصناعية والتنمية الوطنية، وهو ما جعل السعي لتحقيق المساواة والاكتفاء ممكناً ـ «باختصار»، كما لاحظ أحد المحلّلين في ذلك الوقت، «دولة الرعاية الحديثة». وكانت التزامات الوطنيين الرائدين في جنوب آسيا ـ على الرغم من رؤية مهاتما غاندي المختلفة تماماً للقرى الفاضلة ـ قد أملت بهذا النمط الذي عُمّم على مستوى العالم بعد الحرب العالمية الثانية. كان من المأمول أن يتجاوز النموّ المتصوّر خطوة الليبرالية الكلاسيكية وسياسة الطبقة الصناعية، بعد أن عُرفت نهاية الطريق في تسوية طبقية في دولة الرعاية. تمثّل التحدّي في تحقيق العدالة الوطنية من دون الأخطاء التي ارتُكبت في أماكن أخرى للوصول إلى النهاية. وأعرب كينيث كاوندا، أول رئيس لزامبيا، عن قلقه بالقول: «إذا لم تُوزَّع الثروة بشكل صحيح، فقد يؤدّي ذلك إلى نشوء طبقات في المجتمع، وسيتعرّض النهج الإنساني، الذي يحظى بتقدير كبير وهو تقليدي ومتأصّل في مجتمعنا الأفريقي، لضربة قاضية»[١٩].

ذلك لا يعني أنّ القادة المناهضين للاستعمار رفضوا الاستحقاقات الأساسية على الفور. وكان زعمهم في الغالب أنّهم يرفضون «النمو» بشكل إجمالي ويفضّلون «تنمية» واسعة الأفق تدمج أكمل صورة للتوقّعات البشرية، مع أنّه نادراً ما ابتعدت السياسات عن الهدف الأسمى المتمثل في إطلاق دولهم، والتي ستتدفّق منها جميع السلع الأخرى. لكن من الناحية الرسمية على الأقلّ، أصر كلّ زعيم تقريباً على أنّ تفوّق الاستراتيجيات الأفريقية

---

(١٩) Paul E. Sigmund, *The Political Ideologies of Developing Nations* (New York: Frederick A. Praeger, 1963), p. 11; Sugata Bose, "Instruments and Idioms of Colonial and National Development: India's Historical Experience in Comparative Perspective," in: Frederick Cooper and Randall Packard, eds., *International Development and the Social Sciences: Essays on the History and Politics of Knowledge* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997), and Kenneth A. Kaunda, *Humanism in Zambia and a Guide to its Implementation* (Lusaka: Zambia Information Services, 1968), p. 3.

كامن في عدم إغفالها التطوير الوطني الشامل لدولة رعاية ذات قاعدة شعبية عريضة. وأوضح نكروما في إحدى خطبه الأسطورية في أمسية عيد الميلاد قائلاً: «هدفي الأول هو استئصال الفقر والجهل والمرض من غانا. سنقيس التقدّم من خلال تحسّن صحّة شعبنا: من خلال عدد الأطفال في المدارس وجودة تعليمهم؛ ومن خلال توفر المياه والكهرباء في بلداتنا وقرانا؛ وبسعادة شعبنا لتمكّنه من إدارة شؤونه الخاصّة. رفاهية شعبنا فخرنا الأول، وبناء على ذلك، ستطلب حكومتي الحكم عليها». وأشار جمال عبد الناصر، أيقونة مناهضة الاستعمار المصرية، إلى أنّ «الحرّية تزيد على حرّية الفكر والتعبير والكتابة. إنّها حرّية معدةٍ ملأى، ومنزل وصحّة وتعليم وعمل جيد والأمن في سنّ الشيخوخة». في الحقيقة، لم يكن أيّ من ذلك ممكناً ما لم يحدث تحوّل هائل وسريع نحو ظروف جديدة. وأوضح أنّه «بالنظر إلى الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، يمكن لمصر أن تمضي قدماً نحو تكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية». وفي نظر الرئيس التنزاني الجديد يوليوس نيريري، يجب «أن يعتمد كلّ شيء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. . . التحرّر من الجوع والمرض والفقر مرهون بزيادة الثروة والمعرفة المتاحة في المجتمع»[٢٠].

ستتوقّف إتاحة موارد كافية للأفراد على النموّ، ولا يمكن فصله عن الحفاظ على المساواة المحلّية في التحديث السريع للاقتصادات لإيصالها إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في العالم المتقدّم. ربما تكون هامشية الإعلان العالمي في تحديد الشروط الدقيقة للكفاية في التوزيع أفضل ما يشير إلى ذلك، حتى مع مضيّ الدول نفسها في الأمم المتّحدة نحو صوغ معاهدة جديدة تحمي بالقانون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. وعوضاً عن الاستدلال بتلك المصادر، شاع تقديم قوائم مستحقّات عملية. كما أوضح عبد الناصر في قائمته:

١. حقّ كلّ مواطن في تلقّي العلاج الطبّي. . .
٢. حقّ كلّ شخص في الدراسة. . .

(٢٠) A. Fenner Brockway, *African Socialism: A Background Book* (London: The Bodley Head, 1963), p. 64, and Julius K. Nyerere, *Man and Development* (London: Oxford University Press, 1974), p. 25.

٣. حقّ كلّ مواطن في العمل...

٤. وجوب توسيع نطاق تأمين الشيخوخة والمرض...

٥. الأبناء هم المستقبل...

٦. وجوب أن تكون المرأة مساوية للرجل...

٧. الأسرة هي أساس المجتمع...

٨. وجوب ضمان حرّية المعتقد والدين...

حذا كاوندا حذوه على طريقته الخاصّة: «(أ) يجب ألّا يجوع أيّ شخص في زامبيا لأنّه ليس هناك نقص حقيقي في الأرض كما هي الحال في كثير من أصقاع العالم. و(ب) يجب ألّا يخفق أيّ شخص في امتلاك منزل لائق مبني بطوب كيمبيرلي ويضمّ غرفتين أو ثلاث غرف. و(ج) يجب ألّا يرتدي أحد في زامبيا ثياباً رثّة أو يمشي حافي القدمين. و(د) يجب ألّا يعاني أيّ شخص سوء تغذية في زامبيا». وعلى الرغم من النموذج الهندي، لم تُدرج الحقوق الاجتماعية في كثير من الدساتير اللاحقة للاستعمار، خلا عدد من الدول الأفريقية التي استدلّت بالإعلان العالمي صراحة - وبذلك استدلّت، ولو ضمناً، بما تضمّنه من حقوق اجتماعية - كمرجع حديث رفيع المستوى. لكن إذا هدفت هذه الدول إلى إتاحة متع الحياة بحدٍّ أدنى لائق لسكّانها، نجد أنّها بنت الكفاءة دائماً على تنمية وطنية سابقة. وعلى العموم، ندر إعطاء قادة ما بعد الاستعمار الكفاية أولويةً خطابية، مقارنة بالمساواة بين الدول والمساواة الدولية، والتي لم يستهينوا بها أبداً لصالح توفير السلع الأساسية وتلبية الاحتياجات الأكثر أساسية[٢١].

---

(٢١) Brockway, Ibid., pp. 98-99; Kaunda, *Humanism in Zambia and a Guide to its Implementation*, p. 36, and Julian Go, "Modeling States and Sovereignty: Postcolonial Constitutions in Asia and Africa," in: Christopher J. Lee, ed., *Making a World after Empire: The Bandung Moment and Its Political Alternatives* (Athens, Ohio: Ohio University Press, 2010), esp. p. 130.

يمكن قياس انعدام المركزية بالجملة في التفكير في المبادئ الدستورية بعد الاستعمار بإغفالها المطلق في: Benjamin O. Nwabueze, *Constitutionalism in the Emergent States* (Rutherford, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 1973).

قيل إنّ تهيئة الظروف الاقتصادية للوفرة ـ والحرّية والمساواة في السياق العالمي المرافق لها ـ تستلزم التزاماً أشمل بكثير بالاشتراكية ممّا هو سائد في الدول الأخرى في أوروبا الغربية و(بخاصّة) في الولايات المتّحدة. واستدلّت دساتير كثيرة بدءاً بدستور الجزائر وانتهاءً بدستور الهند، أو صارت تستدلّ بمثال الاشتراكية في سياقاتها. لم تكن الاشتراكية أكثر شيوعاً في حملة تكريس الرعاية في ظروف ما بعد الاستعمار فحسب، بل وأثمرت تلك الحملة نماذج جديدة للاشتراكية ركّزت على المساواة المادّية على المستوى المحلّي، وعلى نطاق عالمي بعد ذلك. وبيّن عبد الناصر أنّ «الاشتراكية أفضل وسيلة للقضاء على الفقر الذي يمنع من إشباع حاجات الإنسان». لم تتضمّن الإطاحة بالأثرياء والأقوياء المحلّيين بقدر ما انطوت على قهر قوى الإمبراطورية العالمية التي بقيت تحبط التقدّم ـ أجندة اقتضت تقوية يد النخبة بعد الاستعمار لتمارس الحكم من أجل الأمّة. لم يكن من غير المألوف إنكار الانقسامات الطبقية المحلّية والصراعات الداخلية، للزعم بأن لا شيء غير التضامن الوطني يمكن أن يرفع اضطهاد نظام طبقي عالمي يقتفي أثر عوائق عنصرية عالمية قريبة على نحو مزعج. وبحسب تعبير توري (Touré) في عام ١٩٥٩، «إذا كانت مشكلة الفرد همّاً محورياً في القارّات الأخرى ـ في دول حرّة ومستقلّة ـ فإنّ المشكلة الحقيقية الوحيدة للشعوب الخاضعة للاستعمار»، حتى بعد حصول غينيا على استقلالها، «هي مشكلة نيل الاستقلال؛ ومن ثمّ فهي مشكلة جماعية». ووافقه الرأي الشاعر والسياسي السنغالي ليوبولد سيدار سنغور، مشيراً إلى أنّ «الرأسمالية تعمل من أجل رفاهية أقلّية فحسب». إنّ قيم الكفاية التي تكيّفت معها الرأسمالية تحت ضغط ليست كافية في حدّ ذاتها، «لأنّه ما من مرّة أرغمها تدخّل الدولة وضغط الطبقة العاملة على إصلاح نفسها إلّا وكان إذعانها مقتصراً على الحدّ الأدنى لمستوى المعيشة، فيما لن يفي بالغرض غير الحدّ الأقصى». وكان من البدهي في شتّى أنحاء آسيا وأفريقيا تحميل الرأسمالية المسؤولية عن الإمبريالية التي قدّمتها اقتصادات ما بعد الاستعمار على الدوام كبديل عن الرأسمالية. ولخّص المسألة روبيرت إميرسون (Rupert Emerson)، وهو باحث مميّز في الانتقال من الإمبراطورية إلى الأمّة، بالقول: «بما أنّ التأميم عدو الرأسمالية بالضرورة، فلا بدّ من أنّ طريق الخلاص الاقتصادي

والسياسي كامن في شيء بديل عن الرأسمالية، كالاشتراكية»(٢٢).

اقتضت الاشتراكية بقوة في أفريقيا وفي المناطق بعد الاستعمار مساواةً مادّية كما في السابق في القرن العشرين. وذكّرت بين الحين والآخر بموقف تقشّفي مبنيّ على وعد بتحويل المساواة الجماعية في الفاقة إلى مساواة جماعية في الكفاية عند مستوى معيّن، من دون خطر الترف والبحبوحة التي بدت غير أخلاقية بتاتاً حتى عندما يُعترف بأنّه لا غنى عن النموّ الاقتصادي وصولاً إلى نقطة ما. وجادل نيريري في فقرة مشوّقة قائلاً: «علينا العمل على بلوغ وضع يدرك فيه كلّ شخص أنّه يتعيّن أن تحتلّ حقوقه في المجتمع - فوق الاحتياجات الأساسية لكلّ إنسان - مرتبة ثانية بعد الحاجة إلى تأمين الكرامة للجميع، وعلينا تأسيس تلك المنظّمة الاجتماعية التي تقلّص الإغراءات الشخصية فوق ذلك المستوى إلى حدّ أدنى»، لكنّه أصرّ ببساطة في أوقات أخرى على أن تحقّق جموع الناس تحسّناً بطيئاً قبل السماح لأيّ شخص آخر بتخطّي مستواه بحيث «يحقّ للجميع زيادة تدريجية في المستوى الأساسي للرعاية المادّية قبل أن يعيش أيّ فرد في رفاهية». ومن الناحية العملية، كانت تجارب نيريري، التي تضمّنت تقييد دخل كبار المتكسّبين وثرواتهم، مثار جدل كبير وعنف، وبقيت كيفية إعادة القادة الأفريقيين تصوّر غاياتهم الأخلاقية إذا تحقّقت الوفرة موضع تخمين. ربما لم يكونوا هم أنفسهم متأكّدين(٢٣).

لكنّ هناك أمراً واحداً واضحاً من البداية، وهو لزوم أن تأخذ الاشتراكية شكل مشروع عالمي، تبعاً لتنظيم انعدام المساواة وفرضها على

---

(٢٢) Brockway, Ibid., p. 98; Sigmund, *The Political Ideologies of Developing Nations*, p. 226; Léopold Senghor, "African-Socialism," in: William H. Friedland and Carl G. Rosberg, Jr., eds., *African Socialism* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1964), p. 264; Rupert Emerson, *From Empire to Nation: The Rise to Self-Assertion of Asian and African Peoples* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960), p. 184

(٢٣) Julius K. Nyerere: *Nyerere on Socialism* (Dar es Salaam: Oxford University Press, 1969), p. 19, and *Ujamaa: Essays on Socialism* (Dar es Salaam: Oxford University Press, 1968), p. 110; Priya Lal, *African Socialism in Postcolonial Tanzania: Between the Village and the World* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2015), esp. chap. 1, and James Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (New Haven, CT: Yale University Press, 1998), chap. 7.

مستوى العالم. وبدا في غاية الوضوح للمراقبين في ذلك الوقت أنّ القومية الاقتصادية التي تنظّمها الدولة سادت أيديولوجياً في دول ما بعد الاستعمار، في البداية على الأقل، ولا سيما أنّها أصبحت مألوفة للغاية بين الحربين وظلّت قوية للغاية في عصر ما بعد الحرب. لكنّ الدول الجديدة أبرزت أممية تابعة وواسعة، وإن كانت مثالية إلى حدٍّ كبير، أممية تهدف إلى عدالة مادّية ذات أبعاد عالمية. وكتب مامادو ديا، أول رئيس وزراء سنغالي، في كتاب **الأمم الأفريقية والتضامن العالمي** *(The African Nations and World Solidarity, 1960)*: «الوعي بانعدام المساواة الاقتصادية يجعل دول أفريقيا وآسيا في صف واحد وعلى الجبهة ذاتها المقابلة للغرب. ومع الوعي بالتخلّف، تظهر فكرة جديدة، فكرة الأمم البروليتارية... التي تواجه الأمم الثرية بوحدة جغرافية توسّع الفجوة بين الطرفين». ويتّفق سنغور على ذلك ويقول «المشكلة الاجتماعية اليوم صراع بين الأمم «الموسرة» (وهذا يشمل الاتّحاد السوفياتي) والأمم البروليتارية (وهذا يشمل جمهورية الصين الشعبية) أكثر ممّا هي صراع طبقي داخل أمّة ما، ونحن في عداد الأمم «الفقيرة»». لكن ما تعنيه رعاية كهذه على المقياس العالمي اقتضى مزيداً من التدقيق في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته[٢٤].

هذا التأييد للرعاية على كل المستويات، والذي أنقذ الاشتراكية من تأميمها المبكر في بعض الأحيان، أحال فكرة الحقوق بأكملها ـ بما في ذلك الحقوق الاجتماعية ـ إلى المرتبة الثانية على نحو مميّز وبشكل بلاغي. وعوضاً عن ذلك، كانت المساواة بين الدول والمساواة الدولية كأهداف لاقتصاد سياسي جديد هي السائدة. وعلّق ديا على ذلك بالقول: «سياسة وطنية تتحدّث عن شعب من منظور حقوقه فحسب هي تعمية، وخرافة». ولم يتطوّع قادة آخرون لتصدّر سياسة دولية كهذه أيضاً، ولا سيما على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وإذا وضعنا النقابات المهنية جانباً، انقضت عقود قبل أن تظهر حركات غير حكومية جادّة في جنوب العالم

(٢٤) انظر مثلاً: Harry G. Johnson, "The Ideology of Economic Policy in the New States," in: Harry G. Johnson ed., *Economic Nationalism in Old and New States* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1967); Mamadou Dia, *The African Nations and World Solidarity*, translated with an introduction by Mercer Cook (New York: Frederick A. Praeger, 1961), p. 13, and Léopold Sédar Senghor, *On African Socialism*, trans. Mercer Cook (New York: Praeger, 1964), p. 133.

تطالب بالحقوق الاجتماعية. وهذا ما جعل منظّمة العمل الدولية الكيان الرئيس الذي يحاول عولمة رؤية قائمة على الحقوق لمواطنين اجتماعيين. أسّست منظّمة العمل الدولية لجعل العمل أكثر إنسانية في البلدان الأوروبية وفي الأوضاع الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى، وأعادت صوغ هذا المشروع للوضعية الجديدة بعد الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية، لكن وضعها للمعايير ومساعدتها التقنية لم تقدّم سوى القليل من الإثارة الأيديولوجية مع تأثير غير مؤكد[(٢٥)].

وعلى الضدّ من كار، الذي لا يفكر خارج إطار أوروبا في تلهّفه في نهاية الحرب العالمية الثانية لانتقال المسألة الاجتماعية من التأميم إلى التدويل، تفطّن أحد المحلّلين المرموقين في خمسينيات القرن الماضي إلى الحاجة إلى عولمة عدالة التوزيع نتيجة لإنهاء الاستعمار. كان السويدي غونار ميردال رائداً في الاقتصاد العالمي بالفعل. استلهم من تأسيس بلاده، قبل الحرب العالمية الثانية، دولة رعاية مشهورة. وعلى الرغم من دعمه لعلم تحسين النسل آنذاك، اشتُهر عقب الصراع الذي بُني على تفكيره عظيم التأثير بشأن تحسين العلاقات العرقية الأمريكية. كان ميردال، الذي عمل قبل وقت وجيز في الشؤون الأوروبية في الأمم المتّحدة، في طريقه إلى مصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، حيث حاضر في البنك الأهلي. جُمعت هذه المحاضرات في وقت لاحق في كتاب بعنوان **أراضٍ غنية وفقراء: الطريق إلى ازدهار العالم** *(Rich Lands and Poor: The Road to World Prosperity, 1958)*. وألقى ميردان في سنة صدور الكتاب محاضرات ستورز في كلّية يال للحقوق؛ حيث استعرض ما وصفه بالتحدّي المميّز في العصر: الارتقاء بدولة الرعاية إلى المسرح العالمي[(٢٦)].

---

(٢٥) Dia, Ibid., p. 27, and Daniel Roger Maul, "The International Labour Organization and the Globalization of Rights, 1944-1970," in: Stefan-Hoffmann, ed., *Human Rights in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011), and Daniel Roger Maul, *Human Rights, Development, and Decolonization: The International Labour Organization (ILO) 1940-1970* (Basingstoke: Palgrave, 2012).

(٢٦) كانت محاضرات مصر، في: Gunnar Myrdal, *Development and Under-Development: A Note on the Mechanism of National and International Economic Equality* (Cairo: National Bank on Egypt, 1956);

وتعنونت النسخة البريطانية الأصلية: *Rich Lands and Poor: Economic Theory and Under-Developed Regions* (London: G. Duckworth, 1957) =

الانطباع الذي تكوّن لدى ميردال في آخر خمسينيات القرن الماضي هو أنّ اكتمال تأسيس دولة الرعاية الوطنية في دول الشمال حمل في حدّ ذاته دلالات من الناحية الفعلية، بالنظر إلى مدى تمييزها المواطنين الذكور البيض واستهدافها بعد وقت وجيز في الهجوم و«الإصلاح». رأى ميردال أنّ دولة الرعاية أتاحت أصلاً الانطلاقة الثورية لبناء عالم رعاية أكثر ثورية. كتب ميردال: «نحن لا نرى حدوداً لتحسين إضافي لمجتمعاتنا الوطنية» مع استمرار نموّ مطّرد وديمقراطية سياسية فاعلة وتحقّق المساواة في الفرص (بشكل أو بآخر). إنّ مجرّد تحقّق النماذج الخلافية وغير المعقولة للرعاية الوطنية أتاح الأمل أصلاً بالتغلّب على الشكوك: «كان أنصار ما يُشاد به بالإجماع تقريباً الآن بغيضاً في نظر كثير من معاصريهم - وفي نظر معظمهم أحياناً - لكن لدى بعضهم الآن تماثيل نصبتها دول ممتنّة إحياءً لذكراهم». لِمَ لا يحصل ذلك على مستوى العالم؟[٢٧].

كانت هناك، بالطبع، صعوبات جيوسياسية وبنيوية وتقنية كبيرة لزمت مواجهتها في تصوّر قفزة الرعاية من مستوى دولة إلى مستوى العالم. رأى ميردال أنّ الحقيقة الراجحة هي أنّ لإشاعة دولة الرعاية في العالم الآن سابقة في إقامة دولة الرعاية نفسها. ربّما تقابَل هذه الحقيقة بمأزق واضح وغير بسيط ركّز عليه في محاضراته في كلّية يال، وهو أنّ **السياسات الوطنية التي جعلت دولة الرعاية ممكنة في الداخل** أعاقت الآن إضفاء طابع مؤسّساتي عليها على مستوى العالم. أكّد ميردال لقرائه أن هذه، وليس الحرب الباردة، هي المشكلة التي يجب حلّها ليترسّخ عالم رعاية. الأمر المؤثّر هو رأيه أنّ هذه العقبات ثانوية تقريباً من حيث الأهمّية إذا تمّ القفز فوق الهوّة الأيديولوجية، علماً بأنّها تضيق الآن. أحبّ ميردال الاستدلال في تلك السنوات بسلفه الخبير الاقتصادي في مطلع القرن العشرين، الإنكليزي ألفريد مارشال (Alfred Marshal)، متوقّعاً أنّه «سيأتي وقت يتمّ فيه التعامل»

= لكني أذكر هنا النسخة الأمريكية: *Rich Lands and Poor: The Road to World Prosperity* (New York: Harper and Brothers, 1958).

(٢٧) Gunnar Myrdal, *An International Economy: Problems and Prospects* (New York: Harper and Brothers, 1956), p. 321.

للمزيد عن تعليقات ميردال الأولى، انظر: Nils Gilman, "The Myrdals' Eugenicist Roots," *Humanity*, vol. 8, no. 1 (2017), pp. 133-143.

مع التوزيع على أنّه «طموح عالمي وليس طموحاً وطنياً»، مع أنّ ذلك «ليس في الأفق بعد». لكنّ ميردال قال إنّه في الأفق الآن. وكتب مارشال من قبل: «التضامن بين أفراد الأمّة [في] كلّ. . . . دولة غربية يحتمل الآن تضحيات متزايدة بالثروة المادّية لزيادة جودة حياة جميع سكّانها». وأضاف ميردال: «يجب أن يكون هناك من جديد حالمون ومخطّطون ومقاتلون. . . يوسّعون نطاق اهتماماتهم لتشمل المسرح العالمي، ليس لإنقاذ العالم فحسب، بل ولإنقاذ أرواحهم في المقام الأول»[(٢٨)].

وكما في حياة ميردال المهنية غالباً، كانت ألفا (Alva)، شريكة ميردال، تشاركه على نحو كامل في عالمه الرعائي المتصوَّر. لم تستخدم ألفا، مديرة العلوم الاجتماعية في اليونسكو، تلك العبارة في هذه المرحلة، لكن في إسهامها الطويل في محاضرات فلورينا لاسكِر في جامعة كولومبيا حول موضوع «الرعاية الاجتماعية الدولية» في عام ١٩٥٣، أعربت عن فهمها له على أنّه مهمّة سامية «لم يلزم جيل قبل جيلنا الاضطلاع بها». كانت «الجهد الخاصّ في زماننا ـ وأوّل جهد في أيّ زمان». كما أنّ هذه الخطّة لم تُظهر لميردال أيّ غيرة خاصّة على الأفراد، فكيف على الحقوق الفردية. اللافت أنّ ميردال استحضر في تأمّلاته الخاصّة في ظهور نظام اقتصادي كوني محتمل ـ ووحيد بالضرورة في كتاباته ـ مفهومَ الأمم المتّحدة الخاصّ بحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، تعليقاً على تقنينها في الاتّفاقية الأوروبية الجديدة حينئذٍ. لاحظ ميردال في هذا التسليم أنّ حقوق الإنسان خير مثال على تسوية زائفة، بما أنّ الدول الأوروبية الغربية اختزلت نظام الحماية الدولية الذي أقامته لنفسها في رسالة مهملة من خلال تجنّب الدخول فيها، وتقييد إنفاذها، واحتواء نطاقها بحيث لا تؤثّر ولو في المناطق التي ما زالت مستعمرة، فكيف في العالم بأسره (ربّما أضاف حذف الحقوق الاقتصادية

(٢٨) Gunnar Myrdal, *Beyond the Welfare State: Economic Planning in the Welfare States and Its International Implications* (New Haven, CT: Yale University Press, 1960), and Alfred Marshall, *Industry and Trade: A Study of Industrial Technique and Business Organization, and of Their Influences on the Conditions of Various Classes and Nations* (London: Macmillan, 1919), pp. 4-5,

ورد في: Myrdal: *An International Economy: Problems and Prospects*, p. 322 and 366n, and *Rich Lands and Poor: The Road to World Prosperity*, p. 126.

والاجتماعية من وثيقتها، مع أنّ الإعلان العالمي السابق تضمّنها). خلَص ميردال إلى أنّ مسار حقوق الإنسان أظهر بشكل أساسي حتّى الساعة أنّ انتصار الدولة القومية عقب الحرب العالمية الثانية قضى على احتمالات الدولانية بالكامل، مُظهراً الحقيقة المزعجة ولكن غير المتحقّقة، وهي أنّ **«فكرة حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية تحمل في طيّاتها مفهوم العالمية»**[٢٩].

لكنّ ميردال لم يكن يوماً مؤيداً لثورة دولية لحقوق الإنسان، حتى عندما حدثت أخيراً بعد عقدين من الزمان. وعوضاً عن ذلك، خلَص إلى أنّ الوقت قد حان لتضامن عالمي خوفاً من تحقّق نبوءات ماركس بطرائق غير متوقّعة. لا ريب في أنّ ميردال لاحظ أنّ أتباع ماركس قد اتّبعوا في هذه الأثناء معايير العالم المتقدّم وأقاموا الاشتراكية في دولة واحدة، واعتمدوا الاقتصاد السياسي للرعاية الوطنية في الشرق كما حدث في الغرب في ظلّ ديمقراطية اشتراكية أو رعاية مسيحية. أثبت الرأسماليون في ذلك الغرب غير الشيوعي، الذي تطوّرت فيه الرعاية القومية جزئياً بالتوازي مع التجربة السوفياتية من جانب وردّاً عليها من جانب آخر، عدم وجود أي عملية تشبه القانون يقوم بموجبها اقتصادهم السياسي بحفر قبره. لكن إذا كان التأميم قد أنقذ الرأسمالية باستثارة تعاطف كافٍ لمساندة سياسية لإعادة التوزيع في أوروبا الغربية، يبقى احتمال «أن يتبيّن أنّ نبوءة ماركس التي ثبت خطؤها في الدول الإفرادية. . . تكهّن دقيق على صعيد العلاقات بين الدول». صحّ ذلك على الخصوص في المناطق النامية في العالم: لأنّها لم تكن في حالة إفقار مطّرد و«عوز» بحسب نبوءة النظرية الماركسية، لكنّ ثرواتها تراجعت أكثر فأكثر مقارنة بالدول الثرية التي تمتّعت بنموّ هائل. إذا كانت الحال كذلك، فسيكون الردُّ الملائم دولانيةً تناظر القومية التي خدمتها من قبل. ومن ثمّ استنتج ميردال **«وجوب توسيع مفهوم دولة الرعاية، الذي نضفي عليه الآن**

(٢٩) كتب ميردال مقالة موجزة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مطلع خمسينيات القرن الماضي، لكن لم يكن لها تأثير في تفكيره. انظر: Alva Myrdal, "A Scientific Approach to International Welfare," in: Alva Myrdal, Arthur J. Altmeyer and Dean Rusk [et al.], eds., *America's Role in International Social Welfare* (New York: Columbia University Press, 1955), pp. 3 and 5, and Myrdal, *An International Economy: Problems and Prospects*, p. 323. (emphasis in original).

واقعية في جميع الدول المتقدّمة، وتغييره ليصبح مفهوماً لـ«عالم رعاية»(٣٠).

الغاية الرئيسة من عمل ميردال في هذا العصر هي شقّ الطريق إلى ذلك العالم ـ وهو طموح لاحظه القرّاء عموماً. توسّع في الفحوى النظري للمقولة بطريقة تحليلية انطلاقاً من تجربة تخطيط الدولة ـ التحوّل من دولة قمعية تُبقي إحدى الطبقات مهيمنة على من عداها إلى دولة رعاية تتقاسم الثروة ـ إلى أنواع العمليات التي قد تضفي طابعاً مؤسّساتياً على تأثيرات مماثلة عالمياً، حتى مع انتفاء دولة عالمية. ومن شأن إضفاء طابع مؤسّساتي على مثل هذه الآثار مواجهة ما كان سيُعَدّ لولا ذلك عملية متوقّعة من الأغنياء الذين يستحوذون على نصيب الأسد من النموّ الاقتصادي، داخل البلدان وفي العالم ككلّ ـ وهي عملية توقّفت مرّة واحدة فقط في التاريخ، عندما أقيمت دولة الرعاية لاحتواء عدم المساواة على نطاق وطني(٣١).

عمل ميردال خارج حتى الافتراضات الأكثر خيالية للمحاولات المبكرة لعولمة الحوكمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته، وهي الافتراضات التي تضمّنت مباحثات بريتون وودز وبعدها. ندر وقتئذٍ حتى في حالة الحالمين عدّ انعدام المساواة الاقتصادية العالمية مأزقاً يعترض بناء المؤسّسات الدولية. الأمر الأكثر حضوراً هو الفكرة القائلة بأنّ الإدارة الاقتصادية الدولية ستجعل الحملة الوطنية حتى ذلك الحين من أجل «العمالة الكاملة» عالمية. وهناك درسان آخران غير متوقّعين شكّلا ولاءات ميردال بحلول أواخر خمسينيات القرن الماضي. استبدّ به القلق أولاً من أنّ المحاولات المبكرة جداً التي أراد توسيعها لم تنسجم بشكل كافٍ مع الفهم الذي بقي سائداً «للأممية» على أنها تقيّد الحوكمة الاقتصادية تحت شعار التجارة الحرّة عوضاً عن اختراعها في شكل جديد قوي. والدرس الثاني هو أنّه بدا في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي أنّ ما كان يهمّ حقاً في

(٣٠) Myrdal, *An International Economy: Problems and Prospects*, p. 324. (emphasis in original).

(٣١) انظر مثلاً: Robert Lekachman, "From Welfare State to Welfare World," *New York Herald Tribune*, 14/8/1960; Edwin G. Nourse, "Beyond the Welfare State, Myrdal Sees Welfare World," *Washington Post*, 29/5/1960; Myrdal, *Development and Under-Development: A Note on the Mechanism of National and International Economic Equality*, pp. 18-78, and *Rich Lands and Poor: The Road to World Prosperity*, chaps. 3-8.

ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته هو أنّ تلك القومية الاقتصادية ـ إلى حدّ الاكتفاء الذاتي ـ ازدهرت وشكّلت أساس سياسة إعادة التوزيع في دول الرعاية النموذجية. إذا كانت الحال كذلك، يلزم استحداث دولانية من صنف جديد، دولانية تتخطّى بشكل أساس مسّلمات التجارة الحرّة في القرن التاسع عشر ووكذلك نتعلم من القومية الرعائية التي سادت في منتصف القرن العشرين القيام بذلك ـ جامعة بين صورة الأولى ومحتوى الثانية. وكان كار قد توصّل إلى استنتاجات مشابهة على مستوى أوروبا في عام ١٩٤٥، وعمل ميردال على توسيعها على مستوى العالم نظراً إلى الفجوة المتّسعة بين الدول الأكثر ثراءً وبقية الدول[٣٢].

أبرزُ تجلٍّ لقوة هذه المستلزمات نجده في كتاب **أراضٍ غنية وفقراء** (*Rich Lands and Poor*)، وهو أحد الكتب الأولى التي ألّفها خبير اقتصادي محترف، أو أيّ شخص آخر في هذا الشأن، لتصوير الإطار الذي صار مألوفاً بعد وقت وجيز للتباعد بين الشمال والجنوب. بل إنّ الأمر الأكثر وضوحاً من الناحية التصويرية تشديد ميردال القويّ على مفهوم المساواة الدولية وليس على مفهوم الاكتفاء الفردي، إنّه أبرزُ مفهوم في مفردات ميردال. كانت «قضية المساواة» أكثر من مجرّد موضوع صريح في هذا الكتاب، وكانت المفهوم الذي اختاره ميردال لتنظيم المحاضرة التي ألقاها، بعد نحو عقدين، عند حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد مع الليبرالي الجديد فريدريك هايك في عام ١٩٧٤. لم يشغل ميردال نفسه أبداً بتقليص الفقر كغاية في حدّ ذاته، وركّز عوضاً عن ذلك على هياكل الحوكمة الاقتصادية الدولية ومعادلة الدخل القومي للفرد. وبصفته منظّراً تنموياً، حصر إطار عمله على نحو لا لبْس فيه في قدرة الدولة، وليس في الامتيازات الفردية (من حيث الاحتياجات الأساسية أو الحقوق الاجتماعية). وحتى عندما عكس ميردال، في وقت لاحق من حياته المهنية، روح العصر في تسمية آخر أعماله الرئيسة **تحدّي الفقر العالمي** (*The Challenge of World Poverty, 1970*)، واستخدام «مكافحة الفقر» الجديدة آنذاك في العنوان الفرعي، لم يركّز في متن الكتاب على

(٣٢) قارن بـ: Jamie Martin, "Gunnar Myrdal and the Failed Promises of the Postwar International Economic Settlement," *Humanity*, vol. 8, no. 1 (2017), pp. 167-173.

اعتماد أو تحقيق الحدّ الأدنى. وكما قادة الدول الجديدة قبله، أعلى ميردال شأن وعد دولة الرعاية بالمساواة وقلّل من التركيز على الكفاية ـ كما لو كان التعامل مع هذه المشكلة سيكون عند مستوى حوكمة أدنى من الاقتصاد العالمي[٣٣].

المساواة معتمدة على الحوكمة الدولية، لكن كلّ ما تمّ إلى الآن هو إنشاء «منتديات دعائية فحسب» لمناصريها. ولم يكن هناك شكّ في الأهمّية البالغة للقدرة على تقديم مطالبات عامّة، لأنّها تتيح للشعوب التي كان مهيمَناً عليها ذات يوم منبراً لإزالة عدم الإلمام المديد والانتهازي بالفجوة الآخذة في الاتّساع بين البشر في العالم. ومع إنهاء الاستعمار، كما وصف ميردال العملية، أزيلت «راحة الجهل» التي أتاحها بُعْدُ انعدام المساواة العالمي، على غرار ما حصل بالضبط في بداية قرن سبق مع انعدام المساواة المحلّي. ومضى إلى حدّ الحديث عن «اعتقاده أنّ الوظيفة الأهمّ للمنظّمات الدولية في هذه المرحلة من التاريخ العالمي هي إتاحة منتديات تجمع الدول المحرومة للتعبير عن عدم رضاها». هذا وصف ودّي للغاية لما مضت تلك الدول بُعَيد ذلك إلى فعله، وهو ما تُوّج باقتراحات «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» بعد خمسة عشر عاماً. لم يكن ذلك أقلّ من «صحوة كبرى». وعلى الضدّ من أيّ حقبة سابقة، بما في ذلك السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، تعامل جمهور واسع على نحو متزايد، ليس في الجنوب فحسب، بل وفي الشمال أيضاً، مع تصاعد مستويات انعدام المساواة على أنّه إحراج للمرتبة. قال ميردال مبيّناً انعدام المساواة العالمي: «عندما يُحاط الناس العاديون في بلداننا المتقدّمة علماً لأول مرّة بالحقائق الصادمة، غالباً ما تكون هذه التجربة بمثابة إلهام لهم». وكما لاحظ جون كينيث غالبريث (John Kenneth Galbraith) في استعراضه في صحيفة **نيويورك تايمز**، كان ميردال أبرع في تشخيص تسارع انعدام المساواة منه في إيجاد علاج له. وعلى الرغم من تفاؤل ميردال، لم يحصل أي نقاش حول المؤسّسات التي

---

(٣٣) للاطلاع على أوّل معالجة رائجة للتباعد بين الشمال والجنوب، انظر: Barbara Ward, *The Rich Nations and the Poor Nations* (New York: Norton, 1962); Gunnar Myrdal: "The Equality Issue in World Development," *Swedish Journal of Economics*, vol. 77, no. 4 (December 1975), pp. 413-432, and *The Challenge of World Poverty: A World Anti-Poverty Program in Outline* (New York: Pantheon Books, 1970).

ستوقف تباعد الأراضي الغنية عن الفقراء. وأشار نكروما في كتابه الكلاسيكي **الكولونيالية الجديدة** (*Neo-Colonialism, 1966*) إلى ميردال مباشرة في إصدار حكم مدمّر حول كيفية تحويل دعوة ميردال إلى العمل إلى شعار نفاقي آخر، «قيل إنّه يجب على الدول المتقدّمة أن تساعد المناطق الأشدّ فقراً في العالم بشكل فاعل، وإنّه يجب تحويل العالم كلّه إلى دولة رعاية. لكن يبدو أنّ هناك احتمالاً ضئيلاً بإمكانية تحقيق أي شيء من هذا القبيل». ووقع على عاتق دول الجنوب اقتراح أكثر الخطط طموحاً لجعل فكرة عالم الرعاية حقيقة[٣٤].

عندما أعدّت الدول الجديدة خططها، كسرت الدول الجديدة الجمود في الأمم المتّحدة أيضاً التي جزّأت حقوق الإنسان في تعبير غير ملزم عن القيم. وبمرور السنين، ضاعفت دول ما بعد الاستعمار عدد الدول الأعضاء في التصويت على الإعلان العالمي أربع مرّات تقريباً. كان لهذه الدول الجديدة تأثير حاسم بمضاعفتها القوّة في الجمعية العامة للأمم المتّحدة والأقسام في المنظّمة العالمية التي عنى فيها ذلك نفوذاً ـ بما في ذلك جهاز حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٦٦، وضعت اللجان لمساتها الأخيرة على توأم عهدَي قانون حقوق الإنسان اللذَين تضمّنا معاهدة معنيّة بالحقوق الاجتماعية: العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

صدر في عام ١٩٥٢ قرار قسّم نوعين من المعايير ـ الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى ـ إلى مجموعات خدمة لغايات العهدين القانونيَّين التوأم. وكانت ائتلافات الدول الجديدة، بالتحالف مع دول راغبة بقيادة دبلوماسيين نشطين

---

(٣٤) Myrdal, *Rich Lands and Poor: The Road to World Prosperity*, pp. 64, 125-127 and 129; John Kenneth Galbraith, "Unto Everyone that Hath Shall Be Given," *New York Times*, 26/1/1958, and Kwame Nkrumah, *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism* (New York: International Publishers Co., Inc., 1966), p. xix.

انظر أيضاً: Isaac Nakhimovsky, "An International Dilemma: The Postwar Utopianism of Gunnar Myrdal's Beyond the Welfare State," *Humanity*, vol. 8, no. 1 (2017), pp. 185-194, and Simon Reid-Henry, "From Welfare World to Global Poverty," *Humanity*, vol. 8, no. 1 (2017), pp. 207-226.

كإغيرتون ريتشاردسون (Egerton Richardson)، وزير خارجية جامايكا بعد الاستعمار، محفّزات لتحرير مشروع قانون حقوق الإنسان، ومن ثمّ إعطاء الأولوية لمعايير عالمية تحظر التمييز العنصري (ثمّ الاضطهاد الديني). كانت الانتهازية سمة تصرّفات السوفيات، مع أنّهم كانوا حلفاء دائمين في قضايا القرارات المناوئة للاستعمار في الأمم المتّحدة، واضطلعت الدول الجديدة بدور توسيع حملاتها غالباً خارج إطار ثنائية القطب في الحرب الباردة. حقّقت هذه الدول إنجازها المرموق، وهو الاتّفاقية الدولية المتعلّقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي وافقت عليها الجمعية العامّة في عام ١٩٦٥، والتي قدمت بدورها نموذجاً دبلوماسياً وسياسياً لوضع اللمسات الأخيرة على عهود حقوق الإنسان العامّة، بما في ذلك العهد الثاني المعنيّ بالحقوق الاجتماعية، في العام اللاحق[٣٥].

دخل العهد الدولي الجديد الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيّز التنفيذ في نهاية المطاف في عام ١٩٧٦، وله أهمّية واضحة في تاريخ العالم. الهدف الأهمّ للدول الجديدة التي رعت هذا الإنجاز هو، وبكل المقاييس، تعزيز مفهوم تقرير مصير الشعوب الجماعي. أحيت هذه الأولوية وعداً قطعه وودرو ويلسون في نهاية الحرب العالمية الأولى، ثمّ حُصر في العِرق الأبيض، قبل أن يجدّده فرانكلين روزفلت في ميثاق الأطلسي خلال الحرب العالمية الثانية، إذعاناً فحسب لحصر ونستون تشرشل الميثاق مرّة أخرى. أهمّ إسهام مفاهيمي قدّمته دول الجنوب في جذور قانون حقوق الإنسان العالمي هو رعاية حقّ تقرير المصير كأول حقّ على القائمة وليس كحقّ فحسب، وهو ما أشار إلى أنّ سمات هذه الشعوب كشعوب جماعية هي الأهمّ. لكنّ دول الجنوب تعاملت مع حقّ تقرير المصير بجدّية قصوى؛ كما أنّها أعطت المفهوم محتوى جديداً، وبخاصّة من

---

(٣٥) Isaac Nakhimovsky, "An International Dilemma: The Postwar Utopianism of Gunnar Myrdal's Beyond the Welfare State," *Humanity*, vol. 8, no. 1 (2017), pp. 185-194, and Simon Reid-Henry, "From Welfare World to Global Poverty," *Humanity*, vol. 8, no. 1 (2017), pp. 207-226.

مع أنّ جنسن لا يبذل أي محاولة لقياس مدى انسجام أجندات الدول الجديدة في الأمم المتّحدة مع أيديولوجيا أو ممارسات مناهضة للاستعمار الأوسع نطاقاً، على الصعيدين المحلّي والدولي (ولا سيما في ما يتعلّق بالتوزيع)، ويبالغ في تقدير صلة الأمم المتّحدة بثورة حقوق الإنسان العالمية التي تلت ذلك.

خلال إعادة تفسيره ليحمل معنى اقتصادياً على وجه التحديد. خطوتها الرئيسة المبكرة في هذا الصدد هي إصدار مرسوم ينصّ على أنّ تقرير مصير شعب يقتضي ضمناً «سيادته الدائمة على موارده الطبيعية». سمح هذا المبدأ للدول الجديدة بالقضاء على إرث إمبريالية الامتيازات وأدى إلى عمليات نزع ملكية كثيرة حظيت بدعاية جيدة، وإلى إلغاء عقود حرمت الدول من أرباح سلع موجودة تحت أراضيها[٣٦].

كانت عولمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حدثاً آذن بعهد جديد في التاريخ الأوسع للمعايير، كمسألة وضع معايير لإعادة الإنتاج المعياري لدول الرعاية في جميع أنحاء العالم، بحيث تكافح كلّ دولة لصون هذه الحقوق بوسائلها الخاصّة. وبعد مرور وقت طويل على اقتراح الحقّ في الإضراب في الأيام الأولى للاشتراكية، وهو حقّ لم يسبق حتّى لمنظّمة العمل الدولية تقنينه من قبل، برز أخيراً في وثيقة حقوق دولية. أعيد التشديد على كلّ معايير الكفاية المتّصلة بمعايير ملائمة للسلامة في العمل، وحدّ أدنى لائق للأجور، وضمان اجتماعي لمن لا تسمح لهم حداثة سنّهم أو مرضهم أو هرمهم بالعمل، وتعليم ابتدائي إلزامي تتيحه الدولة. لكن، ربّما كان أهمّ ما هو جديد في المعاهدة غياب أمر: هذا أوّل إعلان للحقوق في تاريخ العالم لا يشمل حماية الممتلكات. ومن الأهمّية بمكان بالنسبة إلى المستقبل تضمّن المعاهدة تفاصيل كثيرة عن الوجود المستقل وأهمّية الحقوق في المأكل والمسكن والملبس كجزء من «حقّ [سخي] في مستوى معيشي لائق». ارتقت بالحقّ إلى «أعلى مستوى ممكن من الصحّة» ممّا كان عليه في دستور منظّمة الصحة العالمية لعام ١٩٤٦ إلى وضع قانوني رُفض من قبل. لكن، وعلى الضدّ من العهد الأول المعاصر الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، حُرم العهد الثاني الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

---

(٣٦) تعيد هذه الفقرة ذكر نتائج سابقة، ولا أرى سبباً للتعليق عليها. انظر: Samuel Moyn: *The Last Utopia: Human Rights in History* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010), chap. 3, and "Imperialism, Self-and the Rise of Human Rights," in: Akira Iriye, Petra Goedde, and William I. Hitchcock [et al.], eds., *The Human Rights Revolution: An International History* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2011).

والثقافية من أيّ لجنة مراقبة خاصّة. (لم يتقرّر استكمال المعاهدة بهيئة مراقبة إلّا في عام ١٩٨٥)[٣٧].

وعلى الرغم من أهمّية العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لم يكن نقطة التركيز الرئيسة لمناهضة الرؤى الاستعمارية في التوزيع. اتّبعت الدول الجديدة في الأساس نظاماً اقتصادياً جديداً خارج الإطار المفاهيمي والمؤسّساتي لحقوق الإنسان. كان ذلك بعيداً عن قضية أن الحقوق الاجتماعية شكلت على الدوام الأيديولوجيا الأساسية لإنهاء الاستعمار في الدول الجديدة، بل وفي الأمم المتّحدة، فكيف بتحقيق طموح رؤى الدول الجديدة الخاصّة بالتوزيع على الساحة العالمية. كما أنّ معاهدة الحقوق الاجتماعية الجديدة لم تتضمّن التزاماً من أيّ نوع بتوزيع مساواتي داخل الدول، ولم تطلب العدالة الاجتماعية العابرة للحدود تلبية معايير الكفاءة المدرجة. وعلى الرغم من الطابع الراديكالي لحقّ تقرير المصير الاقتصادي، إلّا أنّه لم يحم في شكله في المعاهدة غير حقّ أي شعب في ألّا يحرمه الغرباء من «وسائل عيشه الخاصّة». وإذا كان هناك التزام مؤكّد من جانب أولئك الغرباء أنفسهم بتوفير عيش الكفاف للبشر بعد الاستعمار، أو إذا كان هناك مستلزم شامل لبناء عالم أكثر مساواة، فذلك لا يمكن أن يأتي من نصّ هذا الحقّ المكفول حديثاً في القانون[٣٨].

---

(٣٧) بالنسبة إلى حقّ التملّك الذي لم يتضمّنه أيّ من العهود الشقيقة، إضافة إلى النموذج الملطّف في الإعلان العالمي نفسه، انظر: William A. Schabas, "The Omission of the Right to Property in the International Covenants," *Hague Yearbook of International Law*, vol. 4 (1991), pp. 135-170.

وللاطلاع على الجدل الدائر حول ما إذا كان اتّفاق منظّمة العمل الدولية رقم ٨٧ بشأن حرّية تكوين جمعيات تحمي بالفعل الحقّ في الإضراب، وهو رأي من شبه المؤكّد أنّه نتيجة تفسير لاحق، انظر: Ben Saul, David Kinley, and Jaqueline Mowbray, *The International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2014), p. 577; Ruth Ben-*International Labour Standards: The Case of Freedom to Strike* (Dordrecht: Kluwer Law International, 1986); Matthew C. R. Craven, *The International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights: A Perspective on Its Development* (Oxford: Clarendon Press, 1995), and John Tobin, *The Right to Health in International Law* (Oxford: Oxford University Press, 2012), chaps. 1 and 4.

(٣٨) International Covenant for Economic, Social, and Cultural Rights (ICESCR) (1966), Art. 2. =

جادل بعض في وقت لاحق بأنّ العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضع الأساس لالتزام عابر الحدود بالتوزيع للوفاء بمعايير الكفاية، إن لم يكن لتحقيق المساواة على أي نطاق. وبما أنّ أول مقالة عن تقرير المصير لم تقدم، على أهمّيتها، أي مساعدة في هذا الصدد، ربّما يقتضي الشرطُ الحاسم بأنّ تتّخذ كلّ دولة خطوات للدفاع عن الحقوق الواقعة تحت سلطتها إضافة إلى الاعتماد على «المساعدة والتعاون الدوليَّين» التزاماتٍ من جانب أغنياء العالم تجاه فقرائه. لكن لم يكن الأمر كما لو أنّ الدول الجديدة عدّت هذا الشرط الأخير وقتئذٍ مبرّراً لنقل الثروة العالمية. وعوضاً عن ذلك، وكما لاحظ الكثير من الدبلوماسيين في سياق المناقشات حول هذا الشرط، كان سبباً لتوقّع دعم محتمل عندما تتأثّر الدول بقوى خارجة عن سيطرتها. وأوضح أحد المفاوضين المكسيكيين بأنّ «المساعدة الاقتصادية الدولية تكميلية فحسب، وأنّها في الأساس وسيلة لمواجهة سوء التوافق الاقتصادي الناشئ عن أسباب خارجية». لم يكن هناك من الناحية العملية أيّ تلميح في المفاوضات إلى أنّ أيّ شخص قد يبالغ في التشديد على المؤشّرات النصّية البسيطة التي تشير إلى أنّ الحقوق الاجتماعية المعولمة تقع الآن على عاتق جميع الدول، عوضاً عن ترك الدول الأشدّ فقراً تعدّل ميزانياتها ببساطة. ولم يظهر إجماع بشأن شرط جدّي بالتزام توزيعي من جانب الأثرياء تجاه الدول الفقيرة في أصول قانون حقوق الإنسان ـ مع استثناء محتمل لاشتراط المعاهدة القضاء على الجوع، وهو شرط أدرجته منظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتّحدة لتعكس مسؤوليتها العالمية. والأسوأ من ذلك أنّ ساحة حقوق الإنسان لم تتح للدول الجديدة فرض واجبات على الدول الغنية لضمان الكفاية العالمية. وفي ما يتعلّق بالمساواة في التوزيع على مستوى عالمي، لم تُتصوَّر في قانون حقوق الإنسان هذه الواجبات[٣٩].

= قـــــارن بـــــــ: Adom Getachew, *Worldmaking after Empire: The Rise and Fall of Self-Determination* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2019).

(٣٩) تذهب المادة ١١ إلى أبعد من ذلك في الواقع؛ حيث تعدّ التعاون الدولي «ضرورياً»، لكنّها لا تقتضي ضمناً توافقاً أكبر بشأن واجب الأثرياء تجاه البلدان الفقيرة، وبخاصّة أنّ المادة في النهاية اشترطت مساعدة دولية بناء على «موافقة حرّة». انظر: Maschood A. Baderin and Robert McCorquodale, "The International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights: Forty =

لكنّ الأهمّ من ذلك بكثير أنّ مطالب الكفاية الفردية التي بيّنها العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للالتزام بواجب على عاتق الدول ضعفت أمام مشروع كان قابلاً للتصديق تماماً وأكثر إثارة للمطالبة بالمساواة العالمية بين الدول كمسألة تتعلق بالعدالة العالمية. هذا المشروع أكثر ما شغل دول ما بعد الاستعمار في الحقبة نفسها التي ظهر فيها قانون حقوق الإنسان على مسرح الأحداث. في الواقع، عنت دبلوماسية الدول الجديدة في مجال حقوق الإنسان القليل مقارنة باستثماراتها المكثّفة والبارزة في إعادة التنظيم الاقتصادي على مستوى العالم. وكان من الشائع على نحو متزايد في ستينيات القرن الماضي أن تزعم دول الجنوب تقدّم الحقوق الاجتماعية على الحقوق السياسية والمدنية في المرتبة والأهمّية. لكن استُخدم هذا الخطاب لإضفاء الشرعية على المشروع الاقتصادي الأوسع لدول الجنوب، إضافة إلى صرف الانتباه عن صعود الاستبداد في بعض الدول التي رعته(٤٠).

احتلّت مقترحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد، التي أوصلت هذا المشروع العالمي إلى ذروة محيّرة، الصدارة في ربيع عام ١٩٧٤ في أعقاب صدمة النفط في الخريف الذي قبله. هاتان الحادثتان متشابكتان، ولم يكن للنظام الاقتصادي الدولي الجديد أن يبلغ الشهرة التي نالها لمدّة وجيزة لولا التحالف الاستراتيجي الوجيز للدول المنتجة للنفط مع قضيته، ولولا قلق

Years of Development," in: Maschood A. Baderin and Robert McCorquodale, eds., *Economic, Social, and Cultural Rights in Action* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 5-6.

كلام الدبلوماسي المكسيكي منقول من: Craven, *The International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights: A Perspective on Its Development*, 144n.

للاطلاع على مراجعة متفرّقة عن المناقشات المتّصلة بالمعاهدة المعنية بالتوزيع الدولي، انظر: Ben Saul, ed., *The International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights: Travaux Préparatoires, 1948-1965*, 2 vols. (Oxford: Oxford University Press, 2016), vol. 1, p. 410, and vol. 2, p. 2151 and 2185, and esp. 2193 and 2200.

قارن بـ: Philip Alston and Gerard Quinn, "The Nature and Scope of States Parties' Obligations under the International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights," *Human Rights Quarterly*, vol. 9, no. 2 (May 1987), pp. 156-229.

وعن موضوع الجوع، انظر: Craven, Ibid., pp. 297-301.

(٤٠) Roland Burke, "Some Rights Are More Equal Than Others: The Third World and the Transformation of Economic and Social Rights," *Humanity*, vol. 3, no. 3 (2012), pp. 427-448.

العالم المتقدّم من أنّه يُنذر بظهور هذا التحالف من جديد وعلى نحو منتظم. وقد بدا أشبه بالظهور الأوّل ـ وقد يكون مثيراً أو مخيفاً بحسب المراقب ـ لتضامن عالم ثالث قوي من الناحية الجيوسياسية، ويمكنه إحداث تحوّل حقيقي في العلاقات السياسية. لكن إذا برز هذا النظام بشكل مؤقّت ولكن لافت، فإنّ جذوره ليست حديثة أبداً. وعلى الرغم من كلّ أحداثه الطارئة، تبيّن أنّ بروزه هو اللحظة التي صارت فيها عولمة عدالة التوزيع متصوَّرة لأوّل مرّة في نظر جموع غفيرة من الناس. سيكون التراجع عن هذا التطوّر الخيالي صعباً، حتى عندما أصبح تحقيقه عملياً مستحيلاً وعندما بدا أنّ الدفاع عن الحقوق الأساسية وتلبية الاحتياجات الأساسية أكثر من مجرّد رفع لهدف منشود في عالم غير متكافئ.

على الرغم من صعوبة تذكر ثمرة الفقر والمؤونات غير الكافية في العصر النيوليبرالي اليوم إلا أنّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد كان زمناً مخيفاً من الآمال التي لا حدود لها. يمكن زعيم بعد الاستعمار كالجزائري هواري بومدين، الذي كان ذا هيبة في السابق لإنزاله هزيمة بإمبراطورية، أن ينال إجماعاً كبيراً ويجذب انتباهاً مذهلاً حين دعا إلى تحويل جبهته وجبهات التحرير الوطني الأخرى إلى ساحة معركة عالمية من أجل التوزيع العادل. يمكن أن نعزو مصادر هذا النظام إلى فكرة التضامن الأفريقي الآسيوي الخالدة تقريباً، بالإضافة إلى إعداد «الدول المظلمة» خطّة متماسكة ووحدة أسطورية في مؤتمر باندونغ المحوري المنعقد في إندونيسيا في عام ١٩٥٥، وفي حركة عدم الانحياز التي تلته في أثناء الحرب الباردة السابقة قبل أن يحبط أعداء متنوّعون خططهم. في الحقيقة، لم يكن الطريق من باندونغ إلى هذا النظام الاقتصادي محتوماً. تقاطع مع الدستور الموازي لحركة عدم الانحياز كتحالف ضمّ دولاً متشابهة في التفكير (ولا تزال موجودة اليوم)، ولكنه تباعد عنها أيضاً في اللحظات الحرجة. في الحقيقة، إنّ عدم استقرار المصالح والقادة والدول المشاركة في مدّة العشرين عاماً التي سبقت ربيع عام ١٩٧٤ أكثر لفتاً للنظر من أيّ تماسك أو وحدة. لكنّ استحقاقات ثانوية لدول ذات سيادة كانت محورية لجميع اللاعبين، بدءاً بمن يملكون موارد طبيعية، والتي تحوّلت إلى مطالبات بهياكل توزيع عادلة بين الدول الغنية وبقيّة الدول. وظهرت فكرة استحداث حمايات قانونية فوق وطنية للأفراد ـ

بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - في صورة بلاغية أو لم تظهر على الإطلاق في رؤى واضحة[٤١].

اتخذت الأصول المباشرة لمقترحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد شكلاً ملموساً ومحدّداً بدرجة كبيرة: مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ونشاط أمينه العامّ الأول، الخبير الاقتصادي الأرجنتيني المتمرّد راؤول بريبيش (**Raûl Prebisch**). ترأس في البداية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتّحدة قبل تأسيس الهيئة الأكثر عالمية في عام ١٩٦٤. افترض بريبيش أنّ عالماً يصنع فيه الشمال مستخدماً الموادّ الخام المنتَجة في الجنوب سيديم انعدام المساواة العالمية في الواقع ويسرّعها. قادتْه هذه الحجة إلى المجادلة بوجوب تبنّي دول أمريكا اللاتينية (إضافة إلى دول أخرى أقلّ تطوراً كما هو مفترض) مقاربات أكثر ميلاً نسبياً إلى تحقيق

---

(٤١) Jeffrey James Byrne, *Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2016), and George McTurnan Kahin, *The Asian-African Conference: Bandung, Indonesia, April 1955* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1956).

وفي ما يختصّ بمطالب الاستمرارية، انظر: Lee, ed., *Making a World after Empire: The Bandung Moment and Its Political Alternatives*; Helen E. S. Nesadurai, "Bandung and the Political Economy of North-Relations: Sowing the Seeds for Re-International Society," in: See Seng Tan and Amitav Acharya, eds., *Bandung Revisited: The Legacy of the 1955 Asian-African Conference for International Order* (Singapore: National University of Singapore Press, 2008), and Vijay Prashad, *The Darker Nations: A People's History of the Third World* (New York: The New Press, 2001).

للمزيد عن هذا الغموض، انظر: Robert Vitalis, "The Midnight Ride of Kwame Nkrumah and Other Fables of Bandung (Ban-doong)," *Humanity*, vol. 4, no. 2 (2013), pp. 261-288; Jürgen Dinkel, *Die Bewegung Bündnisfreier Staaten: Genese, Organisation und Politik (1927-1992)* (Berlin; New York: De Gruyter, 2015); Lorenz M. Lüthi, "Non-1946-1965: Its Establishment and Struggle against Afro-*Humanity*, vol. 7, no. 2 (2016), pp. 201-223, and Umut Özsu, ""Let Us First of All Have Unity among Us": Bandung, International Law, and the Empty Politics of Solidarity," in: Luis Eslava, Michael Fakhri, and Vasuki Nesiah, eds., *Bandung, the Global South, and International Law: Critical Pasts and Pending Futures* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017).

وللمزيد عن بروز السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، انظر: Christopher R. W. Dietrich, *Oil Revolution: Anti-Colonial Elites, Sovereign Rights, and the Economic Culture of Decolonization* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017).

الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد السياسي لبناء قطاعات صناعية محلّية لكسر دوّامة التبعية. ارتقى بريبيش إلى الأمم المتّحدة ومضى إلى رؤية بديلة للعولمة حيث يمكن أن تصبح السلع التي تتاجر بها دول الجنوب محرّكات لعالم متّسم بالمساواة بشكل متزايد إذا اعتُمدت قواعد عادلة تضافرت جهود الدول الفقيرة لتنتج نموذجاً لنقابة تجارية لزيادة الأسعار[٤٢].

تباينت الردود على نشاط العالم الثالث بدرجة كبيرة حتى قبل إعلان مقترحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد رسمياً، وتراوحت بين الدغدغة والرعب. كان هناك مقياس جيد للتغيير في ستينيات القرن الماضي، وهو أنّ الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في عهد البابا بولس السادس أصدرت منشوراً بابوياً (١٩٦٧). حدّث هذا المنشورُ البابوي، إلى جانب التفكير البروتستانتي المسكوني المماثل حيال معنى الأخلاق في عالم ما بعد الاستعمار، الفكرَ الاجتماعي المسيحي لعصر عالمي جديد، مؤكّداً أن «المسألة الاجتماعية تجمع كلّ الناس معاً، وفي كل جزء من العالم». ومع أنّ المنشور أغدق جلّ دعوته إلى الحبّ والتضامن على معاناة الفقراء، فقد أقرّ بالمثل بأنّه «ما لم تُعدَّل الآلية القائمة، فسيزداد التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة بدلاً من أن يتضاءل؛ وفيما تتقدّم الدول الغنية بخطوات سريعة، تتقدّم الدول الفقيرة بخطى بطيئة»[٤٣].

أتاحت أزمة نظام بريتون وودز وتقادمه بعد أن فكّ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ارتباط الدولار بالذهب في عام ١٩٧١ واستعاض عن هذا النظام بنظام عملات عائمة فرصةً لتحرّكات رأسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية التي أدارها بريبيش وآخرون بعناية كمسألة نظرية في العقد السابق. وعندما ردّت منظّمة الدول

---

(٤٢) Raúl Prebisch, *Towards a New Trade Policy for Development: Report by the Secretary-General of the United Nations Conference on Trade and Development* (New York: United Nations, 1964); Edgar J. Dosman, *The Life and Times of Raúl Prebisch, 1901-1986* (Kingston: McGill-Queen's University Press, 2008), and Getachew, *Worldmaking after Empire: The Rise and Fall of Self-Determination*, chap. 4.

(٤٣) Paul VI, Populorum Progressio, 26 March 1967, §§ 3 and 8؛ وبعد أربع سنوات، أصدر السينودس العالمي للأساقفة الكاثوليك بيانه «العدالة في العالم»؛

Joseph Gremillion, ed., *The Gospel of Peace and Justice: Catholic Social Teaching since John* (Maryknoll: Orbis Books, 1976).

المصدّرة للنفط (أوبك) على حرب تشرين الأول/أكتوبر بعد ذلك بعامين بزيادة سعر النفط الخام إلى أربعة أمثاله، كانت المصادفة أنّ أوبك، التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد علاقة فضفاضة، أججت الأحلام (والكوابيس) أكثر من أيّ شيء آخر. جاء في بيان استُدلّ به كثيراً حينئذٍ: «لأوّل مرّة منذ فاسكو دي غاما، إن الهيمنة على القرار الأساسي في مساحة مهمة من السياسة الاقتصادية أفلتت من متناول يد البلدان المركزية لصالح بعض البلدان الطرفية التي انتزعت هذا الهيمنة منها». ماذا لو آذنت صدمة النفط بإعادة تشكيل عامّة للعلاقات الاقتصادية العالمية؟ وصف أحد المراقبين الحاذقين موجة النشاط بأنّها «نقطة تحوّل خفية في تاريخ القانون الدولي». لن يعود الضمير بعد النظم الاقتصادي الدولي الجديد كما كان، حتى وإن لم يكن ورثته الذين يروّجون لقضية العدالة العالمية اليوم على علم بوجوده يوماً[(٤٤)].

الهدف الرئيس في مرحلة إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبعدها في جلسة خاصّة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة وفي صلة وثيقة بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو ابتداع سياسات لتحقيق المساواة بين الدول الغنية والفقيرة. كان تشخيص النظام الاقتصادي الدولي الجديد قاسياً. انخرطت شعوب العالم في شؤون بعضها بعضاً طوال قرون، لكن وفق شروط استعمارية. وبالكاد انتهى استئصال الاستعمار السياسي في الكرة الأرضية، وبقيت الهرمية الاقتصادية والافتراس راسخَين بشكل مؤلم في نظر الذين كافحوا ضدّهما، وظلّت رؤيتهما سهلة على الذين لم يدفنوا في الرمال رؤوسهم. ومع ذلك، كان يوماً جديداً «للاعتماد المتبادل» ـ

---

(٤٤) *What Now: Another Development (The 1975 Dag Hammerskjöld Report)* (New York: Trilateral Commission, 1975), p. 6, and Charles Alexandrowicz, "The Charter of Economic Rights and Duties of States," *Millennium*, vol. 4, no. 1 (1975), p. 72, rpt. in: David Armitage and Jennifer Pitts, eds., *The Law of Nations in Global History* (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 411.

للاطلاع على معلومات أساسية، انظر: Michael Zammit Cutajar, *UNCTAD and the South-North Dialogue* (Oxford; New York: Pergamon Press, 1985); Branislav Gosovic, *UNCTAD, Conflict and Compromise: The Third World's Quest for an Equitable World Economic Order through the United Nations* (Leiden: Brill, 1972), and Kathryn Sikkink, "Development Ideas in Latin America: Paradigm Shift and the Economic Commission for Latin America," in: Cooper and Packard, eds., *International Development and the Social Sciences: Essays on the History and Politics of Knowledge.*

إحدى الكلمات الطنانة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وجزء من اللغة المشتركة للعصر في نماذج مختلفة. وصار في وسع المزيد والمزيد من الناس، بعد أن تفطّنوا أخيراً لمدى ترابط العالم، الاعتراف بمدى عدم اكتمال عملية إنهاء الاستعمار، واستهداف الهرمية الاقتصادية غير الأخلاقية التي لم تزدد إلّا سوءاً (كما لاحظ ميردال قبل عشرين عاماً)[٤٥].

ورداً على ذلك، جرى التعامل مع التباين العالمي، مع ارتقاء دولة الرعاية، على مستوى الدول على أنّه الحرب الطبقية الجديدة المحتملة بين الأطراف التي يجب التوفيق بينها. ومثلما فعل أنصار الرعاية على المستوى الوطني، أدان المدافعون عن نظام اقتصادي دولي جديد الإطاحة الثورية صراحة، محبّذين التسوية، وهو ما خيّب أمل بعض المعلّقين الماركسيين. شاعت استعارة دولة الرعاية، كما مع ميردال من قبل، لأنها سمحت بتشبيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالمكافئ الدولي «للنقابة العمالية» ـ بحسب تعبير نيريري غالباً ـ وهو ما سمح للجهات الفاعلة الضعيفة محلّياً بتعزيز قدرتها على المساومة والحصول على مزايا. لم يقتصر الأمر على حراسة الدول الجديدة سيادتها بِغيرَةٍ، فرأت أنّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد يفي بمطالبها بتقرير المصير الاقتصادي والسيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، مع أنّ كلاً من السيادة الوطنية وتقرير المصير الاقتصادي محوري في خطاب هذه الدول. وفي المقابل، أشارت صور التشابه مع تكوين النقابات العمالية لهذا النظام الدولي الاقتصادي الجديد من أجل «عالم رعاية» إلى لزوم ألّا تعمل عدالة اجتماعية عالمية من خلال الدفاع عن الفردية ولا من خلال ثورة عنيفة، ولكن من خلال إضفاء طابع مؤسّساتي تضامني على اتّفاق أكثر إنصافاً لأحزاب وطنية كانت ضعيفة لولا ذلك أمام أحزاب قوية. وكما لاحظ المحامي الدولي الهولندي برنارد فكتور ألوِيسيوس

(٤٥) للمزيد عن الاعتماد المتبادل، انظر: Victor McFarland, "The New International Economic Order, Interdependence, and Globalization," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 217-234.

كان المحامي الجزائري محمد بجاوي بالتأكيد أهمّ تمثيل فكري مكتمل، انظر: Mohamed Bedjaoui, *Towards a New International Economic Order* (New York: Holmes and Meier, 1979).

قارن بـ: Umut Özsu, "'In the Interests of Mankind as a Whole": Mohamed Bedjaoui's New International Economic Order," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 129-144.

رولينغ (Bernard Victor Aloysius Röling)، أحد ألمع العاملين في هذا المجال في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، «المفاهيم التوجيهية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد مشابهة من جوانب عديدة للمبادئ التوجيهية المقبولة في القانون المحلّي. والسؤال في كِلا المجالين هو تحديد إن كان يجب إحلال القانون الاجتماعي محلّ قانون الحرّية... عنى ذلك تعميم مبادئ كانت مطبَّقة في دولة الرعاية أصلاً»[٤٦].

وكما هو حاصل أصلاً في دول ما بعد الاستعمار على مقياس وطني، شدّد النظام الاقتصادي الدولي الجديد بوضوح على المساواة في حزمة رعائية مطوّرة، في بيان مؤيد لسياسة التعاون الدولية الآن. لذلك صارت المساواة بين الدول وليس الكفاية ـ ولا سيما للأفراد الذين من المفترض أن تعتني الدول بهم بنفسها ـ الهدف الرئيس الذي بنيت عليه مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد. بُرّرت جميع مقترحاته في السياسة باسم هذا النموذج المثالي، بدءاً بالزيادات الهائلة في المساعدات ومروراً بالإقراض بشروط مواتية، وشطب الديون، وانتهاءً بنقل التكنولوجيا. وكما جاء في إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الهدف هو «صور انعدام المساواة ومعالجة المظالم القائمة، وهو ما يتيح ردم الهوّة المتّسعة بين جميع البلدان المتقدّمة والنامية». وبالمثل، دعا ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية إلى «تسريع النموّ الاقتصادي في الدول النامية لسدّ الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدّمة». ولم يذكر الإعلان أو الميثاق سوى القليل من حقوق الإنسان الفردية، ولم يذكر في جملتها على الإطلاق الحقوقَ الاقتصادية والاجتماعية[٤٧].

---

(٤٦) Julius Nyerere cited in: Nils Gilman, "The New International Economic Order: A Reintroduction," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), p. 4; B. V. A. Röling, "The History and the Sociological Approach of the NIEO and the Third World," in: *North-South Dialogue: A New International Economic Order* (Thessaloniki: Institute of International Public Law and International Relations of Thessaloniki, 1982), p. 194.

وللاطلاع على نقد ماركسي، انظر: Samir Amin, "Self-and the New International Economic Order," *Monthly Review*, vol. 29, no. 3 (1977), pp. 1-21.

(٤٧) Declaration on the Establishment of a New International Economic Order, UN Gen. Ass. Res. 3201 (S-1 May 1974; Charter on the Economic Rights and Duties of States, UN Gen. Ass. Res. 3281 (XXIX), 12 December 1974.

لاطلاع على مسار الورقة، انظر: Karl P. Sauvant, ed., *The Collected Documents of the Group of 77*, 6 vols. (Dobbs Ferry, NY: Oceana, 1981-)

ردّد النظام الاقتصادي الدولي الجديد صدى الاقتصاد السياسي لدولة الرعاية الوطنية ووسع نطاقه على صعيد السلطة العامّة على صعيد الجهات الفاعلة الخاصّة أيضاً، فكان ميدان أول نقاش جوهري في التاريخ حول دور الشركات متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد السياسي العالمي. وفقاً لنظرية اقتصادية قريبة من النظام الاقتصادي الدولي الجديد، إذا لم تُكبح قوّة الشركات متعدّدة الجنسيات، فستؤدي على وجه التحديد دور المفسد في عدالة التوزيع العالمية الذي أدته شركات محلّية في بيئات وطنية قبل أن تُخضعها دولة الرعاية لأجندة عامّة. ليس معنى ذلك أنّ مقترحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد في هذا الصدد قطعت شوطاً طويلاً، في سنوات «الحوار بين الشمال والجنوب» اللاحقة، لكن النظام الاقتصادي الدولي الجديد نجح في سبعينيات القرن الماضي في توضيح التأثيرات غير المساواتية للنظام الاقتصادي الدولي القائم ودور الجهات الفاعلة الخاصّة فيه(٤٨).

= للاطلاع على تقييمات معاصر متنوّعة، انظر: Branislav Gorovic and John Gerard Ruggie, "Origins and Evolution of the Concept," *International Social Science Journal*, vol. 28, no. 4 (1976), pp. 639-646; Jagdish N. Bhagwati, ed., *The New International Economic Order: The North-South Debate* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977); Karl P. Sauvant and Hajo Hasenpflug, *The New International Economic Order: Confrontation or Cooperation between North and South?* (Boulder, CO: Westview Press, 1977), and Roger D. Hansen, *Beyond the North-South Stalemate* (New York: McGraw-Hill, 1979),

الرائد لمؤلّفات منفتحة أكبر بكثير في العقد التالي. وحول مضاعفات الميثاق، انظر: Roméo Flores Caballero [et al.], *Justice économique international: Contributions à l'étude de la Charte des droits et des devoirs économiques des États* (Paris: Gallimard, 1976), and Robert F. Meagher, *An International Redistribution of Wealth and Power: A Study of the Charter of Economic Rights and Duties of States* (New York: Pergamon Press, 1979),

وهناك تفسير مفيد للغاية في: Vanessa Ogle, "State Rights against Private Capital: The "New International Economic Order" and the Struggle over Aid, Trade, and Foreign Investment, 1962-1981," *Humanity*, vol. 5, no. 2 (2014), pp. 211-234, and Stephen Krasner, *Structural Conflict: The Third World against Global Liberalism* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985).

(٤٨) من جملة التحليلات الأكثر تأثيراً: Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay* (New York: Basic Books, 1971); and Richard J. Barnet and Ronald E. Mueller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations* (New York: Simon and Schuster, 1974).

للردود، انظر على سبيل المثال: George W. Ball [et al.], *Global Companies: The Political Economy of World Business* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1975).

سهُل من البداية رؤية أنّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد، كحركة دول (أو «شعوب») وبوساطتها ومن أجلها، لم ينصّ على توزيع داخلي أو حوكمة داخلية بحال من الأحوال ـ وهذا يشمل سلسلة الحقوق الأساسية الكاملة. أصرّ نيريري على أنّ «التحرّر الاقتصادي» من هيكل عالمي خارجي وقمعي يحابي الأغنياء يقتضي تضامناً دبلوماسياً بين الدول الفقيرة، ومن ثمّ إغفال الهواجس المتعلّقة بالممارسات على صعيد حقوق الإنسان أو التقليل من شأنها، مهما كانت هذه الهواجس مبرّرة من الناحية النظرية الصرفة. وقال بنبرة لطيفة: «علينا أن نعمل معاً لتحقيق غايات دولية، وإن لم ينل جميعنا الحرّية الداخلية بالمستوى ذاته. ربّما ننتقد الحكومات والنظم الاستبدادية أو الوحشية أو الجائرة في العالم الثالث، لكن يتعيّن علينا ألّا نفعل ذلك في سياق النقاش بين الشمال والجنوب». لا ريب في أنّ في هذه المعايير المزدوجة الكثير من النفاق، كما لو أنّ عَكْسَ ترتيب الأولويات ببساطة هو الردّ الوحيد الممكن على القلق المتزايد حيال «انتهاكات حقوق الإنسان» في جنوب الكرة الأرضية من دون أيّ اهتمام بالعدالة في التوزيع على مستوى العالم. لكنّ بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية أيّدت تلك الخطوة فحسب. أبرز هذه الجهات مجموعة من المحامين المناهضين للاستعمار الذين استلهموا من النظام الاقتصادي الدولي الجديد؛ وقد اقترحوا في الجزائر في ٤ تموز/يوليو ١٩٧٦ ـ الذكرى المئوية الثانية لإعلان استقلال أمريكا ـ «إعلان حقوق الشعوب» الذي اقترح إنهاء الاستعمار بالكامل من خلال تحرير الأمم وإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية الدولية باسم المساواة. وفي العام اللاحق، غطّت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة على الاختلاف بين جداول الأعمال بإعلانها أنّ «تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد عنصر أساس للتعزيز الفاعل لحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، ويجب إعطاؤه الأولوية»[(٤٩)].

أخفق النظام الاقتصادي الدولي الجديد بسبب استراتيجيته قصيرة النظر الخاصّة بالسلع، وتحالفه الذي ضمّ رفاقاً غرباء، وردود فعل شمالية مبهمة أو

(٤٩) Julius Nyerere, "Third World Negotiating Strategy," *Third World Quarterly*, vol. 1, no. 2 (1979), p. 22; Antonio Cassese and Edmond Jouvé, eds., *Pour un droit des peoples: Essais sur la Déclaration d'Alger* (Paris: Berger-Levrault, 1978), and Alternative Approaches and Ways and Means within the United Nations System for Improving the Effective Enjoyment of Human Rights and Fundamental Freedoms, UN Gen. Ass. Res. 32/130, 16 December 1977.

معارضة ـ ولا سيما الليبرالية الجديدة المبكرة التي تزيد شعبيتها يوماً بعد يوم. وإذا لم يكن النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد وُلد ميتاً، فقد مات بحلول آخر سبعينيات القرن الماضي مع أزمة الديون العالمية في أوائل الثمانينيات التي دقّت في نعشه المسامير الأخيرة. تناقضت مقاربته الكاملة تجاه أخلاقيات العولمة بشكل صارخ مع الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد الذي سرعان ما علا شأنه بصفته «النظام الاقتصادي الدولي الجديد الحقيقي» للعصر ومنذ ذلك الحين. كان النظامُ الاقتصادي الدولي الجديد في جميع النواحي تقريباً النقيض المطلق أيضاً لثورة حقوق الإنسان التي انطلقت بالقرب من مكان إعلانه. هذا النظام وريث رؤى ما بعد الاستعمار الخاصّة بالتوزيع، وقد فضّل المساواة على الكفاية. المنتفع من هذه المساواة وهي الدول القومية الجديدة في علاقاتها بالدول الثرية الأفضل حالاً، وفي العلاقات بين الأفراد في جميع أنحاء العالم من خلال نيابة تمثيل الدولة. كان وكيل هذا الإنصاف في التوزيع حركة، لكنّها كانت حركة دول في الأساس، وليست قوى غير حكومية. وفيما كانت حركة حقوق الإنسان تقدّم نفسها، كان النظام الاقتصادي الدولي الجديد مشروعاً دولانياً ومعولماً من أجل المظلومين. لكن على الضدّ من حركة حقوق الإنسان، استهدف النظام الاقتصادي الدولي الجديد التوزيع الجائر وأعطى الأولوية للمساواة الماديّة في المصادقة على سيادة الدولة عوضاً عن تقويضها، وأكثر من الاعتماد على القوة الدبلوماسية المنسّقة، القائمة على عدم التشهير والتعيير، لإحداث تغيير[٥٠].

---

(٥٠) للمزيد عن هذه العبارة، انظر: Mark Mazower, *Governing the World: The History of an Idea* (New York: Penguin, 2012), chap. 12.

حول المعارضة النيوليبرالية، انظر: Jennifer Bair, "Taking Aim at the New International Economic Order," in: Philip Mirowski and Dieter Plehwe, eds., *The Road from Mont Pelerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009), and Quinn Slobodian, *Globalists: The End of Empire and the Birth of Neo-liberalism* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2018).

حول الأمريكيين، انظر: Daniel J. Sargent: "North/South: The United States Responds to the New International Economic Order," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 201-216, and *A Superpower Transformed: The Remaking of American Foreign Relations in the 1970s* (Oxford: Oxford University Press, 2015),

لكنّ حقوق الإنسان كانت موجة المستقبل. فهل من شأن قانون حقوق الإنسان وحركاتها بذل محاولة مماثلة في آخر المطاف للارتقاء بدولة الرعاية إلى المسرح العالمي؟ ستحرص بالتأكيد على إيجاد هامش أوسع بكثير مقارنة بالرؤى الخاصّة بالتوزيع بعد الاستعمار للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، إضافة إلى الاهتمام بحاجاتهم الأساسية. لكن مع تعاظم شأن حقوق الإنسان في الأخلاق وفي الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، ومع وقوع دولة الرعاية الوطنية في أزمة، ومع القضاء على الرؤى الأولية لرعاية أكثر طموحاً وعولمة وهي في المهد، مات نموذج المساواة، وتُرك نموذج الكفاية ليستمرّ لوحده.

= وحول الأوروبيين، انظر: Giuliano Garavini, *After Empires: European Integration, Decolonization, and the Challenge from the Global South, 1957-1986*, translated by Richard Nybakken (Oxford: Oxford University Press, 2012).

الفصل الخامس

الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان

«هل تعدّ تلبية الاحتياجات الأساسية حقّاً من حقوق الإنسان؟»، طرح الخبير الاقتصادي في مجال التنمية، بول ستريتن (Paul Streeten)، هذا السؤال في عام ١٩٨٠، لكنّه لم يكن منطقياً حتى قبل عقد من الزمان. في ذلك العام، أنهى ستريتن للتوّ مهمّته الأولى في البنك الدولي الذي التزم مؤخراً بإقراض البلدان في جميع أنحاء العالم لتلبية «الاحتياجات الأساسية» لسكّانها، كالمأكل والمأوى وغير ذلك. لكنّ ثورة حقوق إنسان دولية هيمنت وقتئذٍ على مناقشات النخب في جميع أنحاء العالم، وبدا السؤال عن علاقة بين الأجندتين ملحّاً غالباً. تساءل ستريتن: «هل المستويات الدنيا للتغذية والصحّة والتعليم من أهمّ حقوق الإنسان الأساسية؟ أم أنّ حقوق الإنسان نفسها احتياجات أساسية؟»[(١)].

بدا الأمر مربكاً للغاية. كان ستريتن ابن جيل أصغر من جيل زميله السويدي غونار ميردال وفي فلكه (ميردال عرّاب إحدى بناته)، وكان أكثر تمثيلاً لمرحلة ناجحة في تخيّل التقدم العالمي. أفسح النموّ مع إمكانية الارتقاء بدولة الرعاية إلى «عالم رعاية» الطريقَ لتلبية ما يسمى بالاحتياجات الأساسية للأفراد على نطاق عالمي. لكن تبيّن أنّ للأفراد حقوقاً عالمية أساسية أيضاً. أدرك ستريتن والكثيرون غيره جيداً أنّ سبعينيات القرن الماضي شهدت ثورتين متوازيتين رئيستين نشأتا من أصول مختلفة تماماً لكنّهما تقاطعتا في آخر الأمر. غدت «الاحتياجات الأساسية» بين عشية وضحاها تقريباً أساس التفكير التنموي، وبخاصّة في الدوائر والمشاريع

(١) Paul Streeten: "Basic Needs and Human Rights," *World Development*, vol. 8, no. 2 (1980), p. 107, and "Gunnar Myrdal," *World Development*, vol. 18, no. 7 (1990), p. 1035.

الدولية. لم يكن للفقر العالمي وجود ببساطة كمجال للسياسة، مع أنّه يصعب تصديق ذلك، وأدّى التحوّل إلى الاحتياجات الأساسية إلى وضع الفقر في مركز الخبرة الإنمائية واهتمام جمهور كبير بشكل متزايد. وفي غضون ذلك، وعلى نحو مفاجئ أيضاً، تبوّأت حقوق الإنسان الصدارة على المسرح العالمي كقضية إصلاحية، مدعومة بحركات اجتماعية وصارت جزءاً لا يتجزأ من الأجندات الدبلوماسية للدول. وكموجتين اصطدمتا، بالكاد حيّدت الطفرات المزدوجة للاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان الواحدة منهما الأخرى. كان هناك بعض التداخل، لكن مع كثير من الحركة المشتركة. وكانت النتائج مذهلة.

ما من دراسة لكيفية تحوّل حقوق الإنسان إلى أسمى مُثُلنا يمكنها إغفال حقبة إنجازها في سبعينيات القرن الماضي. السبب الرئيس لحصول ذلك الإنجاز ثقافة أخلاقية جديدة للمُثُل والنشاط مع الدخول في النصف الثاني للحرب الباردة: لم يظهر شيء يبرّر العنف الذي سبّبه الطرفان وعملاؤهما للعالم، وحمل التشديد على مستحقّات الأفراد الأكثر أساسية في شتّى أنحاء العالم منطقاً جديداً. لكن عندما تُدرَج ثورة حقوق الإنسان في تاريخ الصراع الحديث الأوسع حول مُثُل توزيع متع الحياة، تبرز قصّة أكثر تعقيداً وتشويقاً لهذه الحقبة. برز نشاط عبر وطني جديد يتعلّق بحرّية التعبير وبالسجن والتعذيب، لكن ثبت أنّ التقاطع المبدئي بين حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية ـ بفضل ثورة الاحتياجات الأساسية ـ مصيري للمستقبل. فقد واجه الكثير من الناشطين المجنَّدين حديثاً في النشاط عبر الوطني السلب والسجن والتعذيب على يد الحكم الشمولي في أوروبا الشرقية والحكم المستبدّ في أمريكا اللاتينية، وهو ما جمّد مجمل مشكلة العدالة الاجتماعية الأوسع نطاقاً إلى أجل غير مسمّى أو أهملها بالجملة للتركيز على الحرّيات الشخصية. ومع ذلك، أعادت جهات قليلة تعريف الحقوق الاجتماعية بدلالة خلُق الكفاف العالمي. وفي ظلّ الوضع الجديد في سبعينيات القرن الماضي، بلغ حلم عالم رعاية قمّة بروزه وتبدّد بشكل نهائي في الوقت نفسه مع بدء انعطاف ليبرالي جديد عوضاً عن ذلك. بدت التنمية بصفتها خلاص الأمم الجماعية جوفاء، وأفسحت الرعاية أو الاشتراكية المساواتية الرامية إلى تحقيق تسوية أو مصالحة بين الطبقات المجال لمصطلحات الاستحقاق

الفردي ـ توقّع تقاسم الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان المشتركة بين الأفراد، وقدوم الثورة الليبرالية الجديدة التي لم يتوقّع أحد انتصارها بعد. يُظهر بروز نموذج الاحتياجات الأساسية في التفكير التنموي، إلى جانب تقاطعها مع ثورة حقوق الإنسان المتزامنة وبشكل صارخ، كيف حلّت رؤى التوزيع الكافي محلّ أيّ فكرة عن المساواة المادية منذ تاريخ مبكر ـ ولا سيما أنّ القادة السياسيين الأمريكيين وأنصار المنظّمات غير الحكومية الأمريكية كانوا الأكثر افتتاناً بترسيخ مفاهيم الحقوق والاحتياجات.

من شأن الربط بين الاثنين إضفاء مكانة مرموقة أو طابع إلزامي على حقوق الإنسان، لكنّ القطيعة في سياق العملية مع التفسيرات الرعائية للحقوق الاجتماعية التي ارتبطت بالواجبات المساواتية في السابق كانت هائلة. لم تعد المسألة محاولة لبناء دولة رعاية للمواطنين في أربعينيات القرن الماضي، بل صارت نموذجاً جديداً لاهتمام إنساني موجه الآن إلى فقراء العالم اكتُشف فجأة ككيان إجمالي. وجرت عولمة حملات تدخّل لمحاربة الفقر في الدول الغنية المتنوّعة. وفي عقد السبعينيات، ما عادت الثقة بنتيجة كهذه موجودة، لا داخل الدول ولا على مسرح عالمي جديد. كما حصل الأمر نفسه في دوائر التنمية حين بدا مفهوم النموّ الذي يحقّق المساواة للعالم الذي كان خاضعاً للاستعمار مدهشاً.

كان وقت بروز الكفاية العالمية، سواء في صورة إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية أم في عولمة الحقوق الاجتماعية، مثالياً للغاية لتلافي استنتاج أنّ الحقوق والاحتياجات بمثابة محاولات حقيقية للالتفاف أخلاقياً على المساواة العالمية الأكثر طموحاً والتي اقترحتها دول ما بعد الاستعمار نفسها في مطالب «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» في عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، بدا التشديد على الكفاية في نظر الكثيرين جائزة ترضية للتخلّي عن المساواة. وثبت الالتزام برؤية تأمين الاحتياجات الأساسية بالقدر الكافي بين غضب العوز المستمرّ في عالم ما بعد الاستعمار والتوقّعات المكلفة للعدالة المساواتية التي اقترحها عالم ما بعد الاستعمار نفسه. ومع بدء السعي لإحقاق الحقوق الاجتماعية العالمية، على الرغم من أنّ التأييد الكامل لها ارتبط بانتهاء الحرب الباردة، نجا النموذج المثالي للكفاية في التوزيع وحده، وتبدّد النموذج المثالي للمساواة.

جاءت ثورة حقوق الإنسان من العدم تقريباً في سبعينيات القرن الماضي. دار حديث حول معاهدة في الأمم المتّحدة منذ الأربعينيات، بل وجرى الإعداد لها، لكنّها كانت شهادة أكبر على تواطؤ الدول على حماية بعضها بعضاً. لم تُتَّخَذ خطوة جادّة للوفاء بوعد المنظّمة في ميثاقها إضفاء طابع مؤسّساتي على العدالة وليس على السلام فحسب. ولو وضعنا الاستثناء الوحيد لدولة جنوب أفريقيا المنبوذة على نحو متزايد، بقي خطاب حقوق الإنسان على المستوى الحكومي حبراً على ورق، ولم تعتمد أيّ دولة سياسة واضحة متعلّقة بحقوق الإنسان. لكنّ ذلك تغيّر في سلسلة من المراحل، ولا سيما مع انتشار حركات اجتماعية جديدة في الستينيات وتحوّل تلك الحركات المرتبطة بحقوق الإنسان إلى حالة وعي على مدار العقد اللاحق. فازت منظّمة العفو الدولية، وهي أول منظّمة غير حكومية حقوقية ذائعة الصيت في التاريخ، بجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧٧، وهو العام نفسه الذي ألزم فيه الرئيسُ الأمريكي جيمي كارتر بلاده بسياسة جديدة حيال حقوق الإنسان، وذلك عائد من بعض الوجوه إلى سعي لإزالة وصمة فييتنام من الصورة الوطنية[٢].

يمكن القول بسهولة بأنّ الحقيقة الأكثر استثنائية حيال ثورة حقوق الإنسان هذه، من منظور المُثل المتّصلة بكيفية توزيع متع الحياة، هي أنّها نقّت من دون تكلّف الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع بعض الاستثناءات الرئيسة، إضافة إلى أنّها التزام كامل بمساواة في التوزيع. وهذا نقيض صارخ لروح الحقوق الاجتماعية في حقبة الرعاية الوطنية حين كانتا مرتبطتين بالمُثل المساواتية والنتائج على المستوى الوطني إضافة إلى تكاملهما مع حقوق الإنسان بوجه عام. وكما لو أنّه لم يكن لوعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) صلة بالرعاية الوطنية يوماً، صار يُستحضَر الآن كميثاق أريد منه إنقاذ الفرد من سلب الدولة للحرّيات المدنية عوضاً عن تمكين الدولة من تحسين حال الفرد وتحويل المساواة إلى واقع.

وبالنظر إلى تقنين الأحكام الاقتصادية والاجتماعية في الوثائق وإلى

(٢) تلخّص هذه الفقرة والتي بعدها ما جاء في: Samuel Moyn, *The Last Utopia: Human Rights in History* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010).

مركزيتها في ظهور دولة الرعاية الوطنية بعد أن غابت عن التعبئة عبر الوطنية الجديدة، بدت سهولة تغيّر الاتّجاه مفاجئة. ربما هناك سببان رئيسان يفسران ذلك التحوّل. **السبب الأول**، ولا سيما في دول الشمال، هو أنّ الافتراضات التي شاعت في الحرب الباردة دمّرت منذ مدّة طويلة الشراكة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أربعينيات القرن الماضي، وذلك من خلال قوة الإصرار والتكرار المطلقة. وظهرت الرؤية الجديدة لمُثُل حقوق الإنسان حينئذٍ مع اضطلاع ناشطين خاب أملهم بسبب إخفاقات الاشتراكية أو مع العنف الذي سبّبته السياسات الاشتراكية، أو بسبب الأمرين ـ بما في ذلك أشكال الاشتراكية بعد الاستعمار ـ بأدوارهم، متصوّرين «حقوق الإنسان» صورة نقية أخلاقياً لنشاط لا يتطلّب الآمال المبالغ فيها أو التسويات الكئيبة التي شاعت في الأماكن المثالية الغابرة.

يأتي الدليل الحسّي على الابتعاد عن الاشتراكية والتشكيك في الحقوق الاجتماعية من بيتر بنينسون (Peter Benenson) وآرييه نيير (Aryeh Neier)، المؤسّسَين المرموقَين لأبرز منظّمة غير حكومية عالمية وللمنظّمة الأمريكية الرئيسة المعنيّة بحقوق الإنسان على التوالي طوال تلك الحقبة. على الرغم من ترشّح بنينسون عن حزب العمال مرّات كثيرة في حياته السابقة، رأى غداة تأسيس منظّمة العفو الدولية في ستينيات القرن الماضي بصراحة أنّها بديل للاشتراكية وأنّها استحدثت نمطاً قاد المجموعة إلى حصر اهتمامها في ناحية ضيقة معنيّة بالسجن لأسباب سياسية؛ ثمّ أضافت إلى مضمارها التعذيب في السبعينيات وعقوبة الإعدام في الثمانينيات، ولم تتحوّل إلى الفقر إلّا بعد الألفية. أوضح بنينسون لأحد المراسلين تبريراً لتأكيداته قائلاً: «انظر إلى الأحزاب الاشتراكية في جميع أنحاء العالم أيها الجبار اليائس». اكتئابه عائد من بعض النواحي إلى هزائمه المتتالية في الحملات الانتخابية، لكنّه اعترف أيضاً، بحسب المصطلح المسيحي الذي تسلل كثيراً إلى عمله، بأنّ «سعيه إلى مملكة منفتحة ومرئية خاطئ». ورأى المؤسّس أنّ النشاط في مجال حقوق الإنسان أقرب بكثير إلى إنقاذ روح ناشط منها إلى بناء عدالة اجتماعية[٣].

---

(٣) Peter Benenson cited in: James Loeffler, *Rooted Cosmopolitans: Jews and Human Rights in the Twentieth Century* (New Haven, CT: Yale University Press, 2018), chap. 9.

أسّس الأمريكي آريه نيير منظّمة هيومان رايتس واتش في سبعينيات القرن الماضي لتهتمّ حصرياً بالانتهاكات السياسية التي ترتكبها نظم يسارية ويمينية. وعلى الرغم من وعي نيير السياسي المبكر، بفضل الاشتراكي نورمان توماس (Norman Thomas) الذي ترشّح للرئاسة ستّ مرّات، ولماضيه كرئيس للرابطة الطالبية للديمقراطية الصناعية المنتسبة إلى العمّال (والتي أصبح اسمها طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي)، إلّا أنّه اختار ليبرالية مدنية حرّة كنموذج سياسي قطعي له. وبالنظر إلى أنّ الاتّحاد الأمريكي للحرّيات المدنية، الذي ترأسه قبل أن يشارك في تأسيس منظّمة هيومن رايتس واتش، ارتقى إلى الصدارة من خلال الابتعاد عن السياسة الطبقية التي أوجدته في الأصل، أدّى تعهّد نيير للحرّيات والحقوق في الحرب الباردة إلى حصر اهتمامه في الأساسيات كحرّية التعبير والصحافة الحرّة. عملت هيومن رايتس واتش في المقام الأول على نقل مثل هذه الليبرالية المدنية الصادقة إلى الخارج، بتمويل من مِنح المؤسّسات التي أفردت قمع الدول عوضاً عن السعي إلى تحقيق عدالة اجتماعية أكثر إثارة للجدل. وخاض نيير كفاحاً مريراً في آخر مسيرته المهنية في المنظّمة مع كلّ من حاول إدراج العدالة التوزيعية، بما في ذلك المسائل المتعلّقة بالحقوق الاجتماعية، مستدلاً في دفاعه بلا كلل بتمييز الليبرالي أشعيا برلين الناشط في الحرب الباردة الليبرالية بين الحرّية السلبية وتحقيق الذات الإيجابي(٤).

لكنّ هذه التطوّرات التمثيلية ضمن أبرز مجموعتين شماليتين مدافعتين عن حقوق الإنسان أتاحت على نطاق واسع الكثير من الاستثناءات، وبخاصّة في أوساط المنتفعين من سياسات حقوق الإنسان عبر الوطنية الأولى في سبعينيات القرن الماضي، وهم ناشطون في أوروبا الشرقية والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية. تركّز الاهتمام في كلا المجالين وبشكل كبير على سلب الدولة الحقّ في الحياة وحرّية الفكر والعمل. ومع أنّ الأساس الائتلافي لاستراتيجية اتّهام الحكومات بنكث وعدها بالامتثال للقانونين

(٤) Laura M. Weinrib, *The Taming of Free Speech: America's Civil Liberties Compromise* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016); Interview with Aryeh Neier, *Quellen zur Geschichte der Menschenrechte*, <http://www.geschichte-menschenrechte.de/personen/aryeh-neier/>; Aryeh Neier, "Economic and Social Rights: A Critique," *Human Rights Brief*, vol. 12, no. 2 (2006), pp. 1-3.

الدستوري والدولي أوجب على الاشتراكيين كبح مُثلهم الخاصة بالعدالة المادّية أو تلطيفها، فهم لم يتخلّوا عنها ببساطة(٥).

في الواقع، تبنّت شريحة واسعة من الجماعات الاشتراكية حقوقَ الإنسان مدّة طويلة في سبعينيات القرن الماضي، وهذا يشمل الدول الديمقراطية التي قمعت التحريض اليساري. ففي فرنسا، «ساوى الراديكاليون بين النضال من أجل الحقوق والنزعة الإصلاحية فحسب، لكنّ قمع الدولة أرغمهم بحلول مطلع سبعينيات القرن الماضي على تبنّي صور النضال الديمقراطية كمحور أساس لعملهم السياسي. لكنّ ذلك لا يعني تخلّي هذه الجماعات عن الثورة العنيفة أو عن الإطاحة بالرأسمالية أو دكتاتورية البروليتاريا كأهداف نهائية، أو أنّهم حصروا جهودهم في مجال السياسات البرلمانية الضيّقة». وفي كولومبيا، نتج أمر مماثل مع استدلال ثوريين كمؤلّفي **كتاب القمع الأسود** (*El Libro Negro de la Represion*)، وهو وثيقة عن عنف الدولة، بمعايير حقوق الإنسان لتسليط الضوء عليها، فيما زعموا أنّه لطالما كان مجمل غاية هذه المُثُل إحداث تحوّل سياسي واسع النطاق. وكان الهدف من الثورة الحديثة الأولى إلى الوقت الحاضر ««الترويج» لمضامين حقوق الرجال في أوساط المتمسّكين بها، من دون التهرّب من العواقب الثورية لمثل هذا الوعي، ومع السعي في الواقع لإحداث مثل هذه التأثيرات». الهدف ليس المبالغة في تقدير مدى انفتاح الاشتراكيين على لغة الحقوق. وعلى سبيل المثال، انقلب اللاهوت الليبرالي الجديد القائم على عولمة الفكر الاجتماعي الكاثوليكي في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن الماضي على الحقوق بعد أن ازداد راديكالية. وظلّت الحساسية تجاه تأطير العدالة الاجتماعية بدلالة الحقوق شديدة حيثما استمرت الماركسية كمصطلح فكري أو شعبي. لكنّ هذا لا يعني أنّ ثورة حقوق الإنسان في تلك الحقبة استبعدت احتمالات أخرى(٦).

---

(٥) حول أمريكا اللاتينية، انظر: Patrick William Kelly, *Sovereign Emergencies: Latin America and the Making of Global Human Rights Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2018).

(٦) Salar Mohandesi, "From Anti-to Human Rights: The Vietnam War, Internationalism, and the Radical Left in the Long 1960s," (Ph.D. Dissertation, University of Pennsylvania, 2017), chap. 5; Jorge González-Jácome, "The Emergence of Revolutionary and Democratic Human =

لم يجد الاشتراكيون في الكتلة الشرقية الموالية للاتّحاد السوفياتي وفي المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، حيث حكمت الدكتاتورية، سبباً للتخلّي عن اشتراكيتهم، ولم يروا تناقضاً في الانضمام إلى تحالفات معارضة أوسع، سواء في الداخل أم في المهجر. وفي أثناء تشكيل مجموعة الميثاق ٧٧ التشيكوسلوفاكية المشهورة المنشقة، أصرّ ييري هايك (Jiří Hájek)، وهو أبرز شيوعي إصلاحي انضمّ إليها، على أنّ النشاط في مجال حقوق الإنسان لا يعني تخلّيه عن اشتراكيته. كتب هايك أنّ دول الكتلة السوفياتية تعاملت مع الإعلان العالمي بتردّد، لكنّها شاركت بشكل كامل في صوغ اتّفاقات حقوق الإنسان وصدّقت عليها بشكل رسمي (قامت بذلك تشيكوسلوفاكيا، التي ينتمي إليها هايك، عقب دخولها حيّز التنفيذ). مثل هذه الحقائق «تزيل شكوك المواطنين الناشطين ذوي الدوافع الاشتراكية في دول حلف وارسو [أي الكتلة السوفياتية]، ويبدّد أي مخاوف ربّما تساورهم من تنفيذ... تلك الوثائق التي قد تُعَدّ خارج نطاق المجتمع الاشتراكي وإطاره، أو حتى التي تُعَدّ معادية له». وأضاف، في الواقع، «المجتمع الاشتراكي أكثر استعداداً من أيّ مجتمع آخر لتحقيق هذه الوحدة [وحدة الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية] وصونها». يصحّ الأمر نفسه على المتحدّثة باسم المجموعة زدينا تومينوفا (Zdena Tominová) التي حضّت على الوعي الصحيح فيما كانت تدعو إلى الاشتراكية العالمية في أواخر عام ١٩٨١، في أثناء رحلة إلى الغرب وقبل أن يصبح طردها من تشيكوسلوفاكيا نهائياً[٧]

ذاع صيت معارضة الشيوعية في بولندا في صيف وخريف عام ١٩٨٠، بعد أن ازدادت لجنة الدفاع عن العمّال الصغيرة التي أُسّست في عام ١٩٧٦ بروزاً وحجماً باسم «حركة التضامن». لم يكن حصول ذلك مصادفة والفضل

= Rights Activism in Colombia between 1974 and 1980," *Human Rights Quarterly*, vol. 40, no. 1 (February 2018), and Mark Engler, "Towards the "Rights of the Poor": Human Rights in Liberation Theology," *Journal of Religious Ethics*, vol. 28, no. 3 (2000), pp. 339-365.

(٧) Jiří Hájekx, "The Human Rights Movement and Social Progress," in: Václav Havel [et al.], *The Power of the Powerless: Citizens against the State in East-Central Europe*, edited by John Keane (London: Hutchinson, 1985), pp. 136 and 140.

للمزيد عن تومينوفا، انظر مقدّمة هذا الكتاب.

لمشاركة حركة عمّالية خجولة في نشاط إضراب كلاسيكي في حوض لينين لبناء السفن في مدينة غدانسك، حتى وإن انتهجت سياسة «لا سياسية» وتحاشت تحدّي النظام بشكل سافر بدافع ضرورة ظرفية وخيار استراتيجي. أعلنت في البداية مطالبها الإحدى والعشرين، قبل مشاركة المفكرين وتحوّل حركة التضامن إلى معارضة ديمقراطية ذات قاعدة عريضة، بالإصرار على الحقّ في الإضراب المكفول دولياً الآن، فيما تحدّثت بقيّة المطالب عن ضمانات الكفاية، وبخاصّة فرض ضوابط على الأسعار في غمرة الأزمة الاقتصادية التي شهدها العصر وسياسات التقنين التي اعتمدها النظام. كان الكهربائي ليخ فاونسا (Lech Wałęsa) في نظر كثير من جمهوره المتفاجئ قبل حملة عام ١٩٨١ عاملاً في المقام الأول ـ وإن «كان نقابياً من نوع جديد، ليس في بولندا فحسب، بل وفي العالم بشكل عام»، حسبما أوضح أحد معاصريه(٨).

وبالمثل، فرّ الكثير من الأمريكيين اللاتينيين من القمع في تشيلي وأوروغواي بعد عام ١٩٧٣ ومن الأرجنتين بعد عام ١٩٧٦، عندما وقعت انقلابات في هذه الدول، وكانت لديهم تطلّعات مساواتية أوسع. وإلى جانب الذين وصلوا في مناخات أكثر مواتاة للاشتراكية، كانت هناك أمثلة حتى في الشبكات الأمريكية الوليدة. وعلى سبيل المثال، طالب الخبير الاقتصادي أورلاندو ليتيلير (Orlando Letelier)، وهو وزير حكومي تشيلي سابق في عهد الرئيس الاشتراكي الديمقراطي سلفادور ألليندي (Salvador Allende)، باستعادة حقوق الإنسان في بلاده عقب الإطاحة بحكومته وهربه إلى الولايات المتّحدة. لكن قبل اغتياله الوحشي في تفجير سيارة مفخخة في واشنطن العاصمة في عام ١٩٧٦، شجب ليتيلير أيضاً السياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجها زعيم المجلس العسكري أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet). عمل لدى معهد دراسات السياسة ذي الميول اليسارية في العاصمة الأمريكية، ترأس ليتيلير في الواقع مشروعه لدعم النظام

---

(٨) *The Book of Lech Wałęsa* (New York: Simon and Schuster, 1982), p. 88, and "The 21 Demands," in: Lawrence Weschler, *Solidarity: Poland in the Season of Its Passion* (New York: Simon and Schuster, 1982), p. 209.

للمزيد عن حركة التضامن بشكل أوسع، انظر: David Ost, *Solidarity and the Politics of Anti-Politics: Opposition and Reform in Poland since 1968* (Philadelphia: Temple University Press, 1990).

الاقتصادي الدولي الجديد في ذلك الوقت. ظلّ اقتران حقوق الإنسان بالتطلّعات الاشتراكية ماثلاً مدّة من الزمن، بحسب المكان. فزع ليتيلير، كحال «الاشتراكيين ذوي الوجه الإنساني» في أوروبا الشرقية الذين دعوا إلى الإنسانية الماركسية، عندما علم أنّه بدا أنّ الراجح ظاهرياً بعد عقود أنّ حقوق الإنسان قد تقاسمت في كل مكان تقريباً العمر الافتراضي نفسه مع السياسات الليبرالية الجديدة والنتائج غير المتكافئة وليس مع تجديد الاشتراكية. البحث في كيفية حصول ذلك مشكلة معقّدة، لكن يمكن تفسير ذلك من منظور كيفية ارتباط حقوق الإنسان بسياسات التوزيع العالمية من البداية من خلال رومانسية مفهوم «الاحتياجات الأساسية» في دوائر التنمية[٩].

لطالما كانت التنمية الدولية على مستوى دولي شأناً ثانوياً مقارنة بالمشاريع التي ساندتها النخب في كلّ دولة تحرّرت من الاستعمار تحقيقاً للنموّ وإشاعة الحداثة في دولها. وبموجب نهج البرامج التنموية الاستعمارية، التزمت الولايات المتّحدة في عام ١٩٤٩ بإشاعة نمط حياة أفضل في العالم بموجب برنامج هاري ترومان التاريخي ذي النقاط الأربع. وفعلت الدول الأوروبية الغربية الشيء ذاته مع إزاحة تصاميمها الاستعمارية ببطء، وشكّلت الأمم المتّحدة ومنظّمات دولية أخرى وحداتها وبرامجها الخاصّة أيضاً. لكنّ تمويل هذه المشاريع بقي ضئيلاً. اشتُهر الأمريكيون بالتقتير مقارنة بثرواتهم - لا يحقّقون توقّعات الأمم المتّحدة بشأن المساعدات الخارجية، مع أنّها لم تقترب حتى من واحد في المئة من دخلهم القومي. وللأوروبيين سجل حافل وأفضل نسبياً بدأ بسرعة مع انتعاشهم الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية وإنهاء الاستعمار. ومع ذلك، لم تتجاوز المبالغ نسبة ضئيلة من إنفاق الشمال يوماً. ومع وجود الأمريكيين في الصدارة، ارتبطت هذه المبالغ بضرورات أمنية غالباً[١٠].

(٩) Orlando Letelier and Michael Moffitt, *The International Economic Order* (Washington, DC: Institute for Policy Studies, 1977); and Paul Adler, ""The Basis of a New Internationalism?": The Institute for Policy Studies and North-Politics from the NIEO to Neoliberalism," *Diplomatic History*, vol. 41, no. 4 (2017), pp. 665-669.

(١٠) إن تأريخ التنمية كبير الآن بشكل مذهل، لكنّه توقف في الغالب في أوائل السبعينيات. للاطلاع على إحدى المراجعات، انظر: Joseph M. Hodge, "Writing the History of Development," *Humanity*, vol. 6, no. 3 (2015), pp. 429-463, and vol. 7, no. 1 (2016), pp. 125-174.

بدا الأمريكيون أكثر استعداداً تحت تأثير نظرية «التحديث» المتغيرة في ستينيات القرن الماضي لتبرير الحكم الاستبدادي ودعمه كطريق ضروري مختصر للشروط المادّية المسبقة للازدهار الحديث ـ تصوّر مسبق قادهم في الغالب إلى تجميل بعض من سياساتهم التي لا يمكن الدفاع عنها، كما في جنوب فييتنام في أثناء الحرب. أخذت التنمية العالمية بشكل عام شكل «مساعدة فنية» ومشورة حتى في ذلك الحين، وهو ما ساعد النخب الوطنية على إعداد خططها الضخمة وتنفيذها على المستوى الوطني. وعلى الرغم من الألم الشديد باسم التقدّم المستقبلي، بقي النموّ غير متكافئ في جميع أنحاء العالم وقبل كل شيء في دول ما بعد الاستعمار. وعلى الرغم من إطلاق الأمم المتّحدة اسم «عقد التنمية» على ستينيات القرن الماضي، ساد شعور واسع النطاق بأنّ شيئاً ما قد انحرف عن مساره. وعندما كلّف البنك الدولي رئيس الوزراء الكندي السابق ليستر بيرسون (Lester Pearson) في عام ١٩٦٨ بالتصديق على سير الأمور على النحو المعتاد، انتهز الكثير من منتقدي تكليفه الفرصة للشكوى. لم تكن الدول الفقيرة تلحق بالركب، وفي مواجهة هذه «الفجوة الآخذة في الاتّساع»، اتّضح أيضاً أنّ الخطوات الكبيرة التي تخطوها أبقت فقراءها وراءها[١١].

وحتى إذا تحقّق نموّ قومي، كان مدى انعدام المساواة في توزيعه مصدر قلق مفاجئ في سبعينيات القرن الماضي. ورأى محبوب الحق، الخبير الاقتصادي في التنمية، أنّ الحكم على كلّ ما تقدّم كان قاسياً، حتى حين جعلت الأمم المتّحدة السبعينيات «عقد التنمية الثاني» تكراراً للمحاولة. وُلد محبوب الحق في البنجاب، وأنهى تدريبه في إنكلترا والولايات المتّحدة، ثمّ عمل في الحكومة الباكستانية في ستينيات القرن الماضي، ثمّ انتقل إلى البنك الدولي في عام ١٩٧٠ لتوجيه تخطيط السياسات، وكان ستريتن نائبه. كانت آراء محبوب الحقّ في باكستان مألوفة: إطلاق عجلة النموّ من خلال عملية تجمع بين التخطيط الحكومي وسياسات السوق الحرّة، والتسامح مع انعدام

---

(١١) للاطلاع على الردود على تقرير بيرسون، انظر: Barbara Ward [et al.], eds., *The Widening Gap: Development in the 1970s* (New York: Columbia University Press, 1971), and Edgar Owens and Robert Shaw, *Development Reconsidered: Bridging the Gap between Government and People* (Lexington, MA: Lexington Books, 1972).

المساواة المفرط، بناء على نظرية تقول إنّ النتائج ستصل عموم الناس (يوماً ما). ربّما لن تتحقّق الشروط المفضية إلى دولة رعاية مستقبلية إلّا بتعميق الانقسام على المدى القصير. المشكلة هي أنّه بحلول سبعينيات القرن الماضي جرى التوافق بشكل عامّ على أنّ النموّ الأولي الضئيل الذي تحقّق بسبب هذه الاستراتيجيات ـ وبخاصّة عندما أخذت شكل تطوير الصناعة المحلّية لتوفير بدائل رخيصة للواردات الغربية ـ فاقم انعدام المساواة على المستوى الوطني؛ بل وعلى المستوى الدولي أيضاً، ولم يظهر أنّه حسّن أحوال كثير من الفقراء. في الواقع، لم تزدد الدول الفقيرة تخلّفاً عن الركب فحسب، بل إنّ حال الفقراء داخل تلك الدول ازدادت سوءاً أيضاً. النتائج الرئيسة هي ترسيخ سلطة نخب صغيرة وثرواتها، وجرى تشويه صورة محبوب الحقّ لتنديده بمجموعة ضمّت ٢٢ أسرة باتت تسيطر على التجارة الباكستانية في جميع القطاعات. وخلص محبوب الحقّ في مقالة ذاع صيتها، لأنّ رئيسة الوزراء الهندية إنديرا غاندي اقتبست منها في خطبة سياسية، إلى أنّ «المؤسّسات التي بنيناها لتحقيق نمو أسرع وتكديس رأس المال أحبطت لاحقاً جميع محاولاتنا لتوزيع أفضل وعدالة اجتماعية أكبر». ومن موقعه الجديد في واشنطن العاصمة، خلَص محبوب الحق بطريقة مقْنعة إلى أنّ الوقت قد حان لإعادة تفكيرٍ جذرية[١٢].

وكحال صديقه الجامعي والاقتصادي الهندي الحائز جائزة نوبل لاحقاً أمارتيا سن (Amartya Sen) (الذي روّج لكثير من أفكار صديقه وصقلها)، تحدّث محبوب الحق من داخل اقتصاديات التنمية السائدة التي أحدث فيها تحوّلات عميقة. فعل ذلك من منطلق ساخر مفاده أنه لا جدوى من حلم بعالم رعاية لن يتحقّق أبداً. صار تخفيف وطأة الفقر فجأة مستلزماً رئيساً على أطلال التوقّعات الخاطئة. لم يكن هناك حلّ سريع نسبياً (وهو الأمر الذي بدا أنّه مطلب النظام الاقتصادي الدولي الجديد) في الدول التي حصرت كفاحها في تحقيق نموّ سريع لترى نفسها قد ازدادت تخلّفاً؛ بل ولم

(١٢) Mahbub ul Haq: *The Strategy of Economic Planning: A Case Study of Pakistan* (Cambridge, MA: Oxford University Press, 1963); "System Is to Blame for the 22 Wealthy Families," *Times* (London), 22/3/1973, and "Mrs. Gandhi's Speech," *Times* (London), 26/4/1972, and Peter Hazelhurst, "The Funny Coincidence of Mrs. Gandhi and a Pakistani Economist," *Times* (London), 12/4/1972.

يكن هناك ألفية بعيدة يمكن أن يصحّح فيها انعدامُ المساواة نفسه بنفسه. ووجد محبوب الحق أنّ «تحقيق معايير غربية محيّرة حالية لن يتمّ ولو في القرن المقبل». كان قبول انعدام المساواة العالمية بداية الحكمة. «ستتّسع الفجوة باطّراد وستزداد الدول الثرية ثراءً»، «لا أمل» في توقّع انعكاس هذا الاتّجاه. وخلص محبوب الحق، قبل سنتين من بلوغ النظام الاقتصادي الجديد شهرة غير مسبوقة لاعتراضه على اتّساع انعدام المساواة على الصعيد العالمي، إلى أنّ الكفاية العالمية هي أفضل أمل متاح(١٣).

احتُفي بمحبوب الحق أحياناً لفهمه العميق للحقيقة المحزنة، وهي أنّ الأفراد يعانون الآن. وكان في الواقع ينتقي خياراً أخلاقياً مصيرياً، إمّا المساواة المادّية أو إتاحة الأساسيات. والهدف هو إزالة التباين الدولي لمساعدة فقراء العالم الآن. بقيت التنمية من أجل تلبية الاحتياجات الرئيسة بنداً رئيساً على أجندة حكومية، وليست سبباً لمشاركة خاصّة. لكنّها خطت خطوة كبيرة نحو التخوم الأخلاقية لثورة حقوق الإنسان المعاصرة في توجيه الانتباه نحو المعاناة الشخصية المباشرة عوضاً عن التحرّر الجماعي غير المحدود. وأصرّ محبوب الحق في عام ١٩٧١ على «وجوب النظر إلى غاية التنمية على أنّها هجوم انتقائي على أسوأ أشكال الفقر»، بعد أن رأى الوضع بوضوح فجأة. وأضاف: «عُلّمنا الاعتناء بناتجنا القومي الإجمالي، لأن هذا سيحلّ مشكلة الفقر. ولنعكس هذا ونعتنِ بالفقر... وليكن قلقنا من محتوى الناتج القومي الإجمالي أشدّ من قلقنا من معدّل زيادته»(١٤).

تحدّث محبوب الحق عن الاحتياجات الأساسية من البداية، لكنه بدا غامضاً في البداية بشأن ما تتضمّنه بالضبط أجندة مباشرة لمكافحة الفقر. غازل كثيراً التوصية بأن تسعى دول العالم الثالث جاهدة لتحقيق دخل أدنى كما في تحديد قائمة ضروريات أساسية لضمان توفيرها. لم يصف هذه

---

(١٣) Mahbub ul Haq, "Employment in the 1970's: A New Perspective," *International Development Review*, vol. 4 (1971),
أعيد نشره، في: *The Poverty Curtain: Choices for the Third World* (New York: Columbia University Press, 1976), p. 35

(١٤) Mahbub ul Haq, "The Third World Crisis," *Washington Post*, 30/40/1972, rpt. in: "Crisis in Development Strategies," *World Development*, vol. 1, no. 7 (1973), p. 29, as well as in: *The Poverty Curtain: Choices for the Third World*, p. 40

الضروريات أبداً بأنّها حقوق الإنسان. في الواقع، عندما أطلق محبوب الحق في وقت لاحق خططاً لـ «مؤشّر التنمية البشرية» الشهير الآن عقب انتقاله إلى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في ثمانينيات القرن الماضي، رأى فيها طريقة لتبسيط النتائج واستبدل بشعار الناتج القومي الإجمالي مقياساً واضحاً مثله عوضاً عن تحقيق مجموعة مستعصية من الاحتياجات والحقوق غير المتجانسة. ورأى أنّ التخلّي عن عدّ انعدام المساواة على المستوى الدولي مشكلة لا يعني الإعراض الكامل عن الاهتمام بانعدام المساواة على المستوى الوطني. لكن عادة ما يتمّ إلحاق ذلك كفكرة متأخّرة لتأمين الحدّ الأدنى الكافي على صعيد الغذاء والصحّة والخدمات. وبيّن ذلك في خطبه كلاسيكية في عام ١٩٧٢ بالقول: «يجب التعبير عن أهداف التنمية بدلالة الخفض المطّرد لسوء التغذية والمرض والأمّية والفساد السياسي والبطالة وصور انعدام المساواة وإزالتها بالكامل في آخر المطاف»[١٥].

لم يكن في «الاحتياجات الأساسية» شيء جديد من الناحية المفاهيمية في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢. شاع الاستدلال بمجموعة احتياجات أساسية أو بمجموعة احتياجات أخرى في التاريخ الفكري الغربي منذ مدّة طويلة كطريقة للإشارة إلى ما تتضمّنه حياة ملائمة في الحدّ الأدنى، وكان عمرها في الواقع أكبر بكثير من عمر أيّ نظرية حقوق. ولطالما كان للحاجات مكانة أسمى، ولا سيما في المذاهب الاشتراكية (وبخاصّة في فكر كارل ماركس)، من مكانة الحقوق. لذلك، بحث الخبراء في «حاجات الناس إلى العمل» في أصول دول الرعاية، وفي مقدّمهم الإصلاحي الإنكليزي سيبوم راونْتري (Seebohm Rowntree)، الذي تحمّس في مطلع القرن العشرين للاعتناء بالفقراء في المدن الصناعية. لكنّ إلمامهم بهذه الحاجات لم يمنع من اضطلاع المفهوم بدور المحفّز في التفكير التنموي العالمي المتمثّل في الاستغناء عن دراسة النموّ الوطني كمؤشّر للتنمية والتواصل مع الأفراد بشأن احتياجاتهم

(١٥) Mahbub ul Haq, "Crisis," 30, in: Ul Haq, *The Poverty Curtain: Choices for the Third World*, p. 43, as well as chap. 4 and pp. 74-75 on international efforts.

وللمزيد عن أهمّية الناتج القومي الإجمالي، انظر: Dirk Philipsen, *The Little Big Number: How GDP Came to Rule the World and What to Do about It* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015).

مباشرة. وغالباً ما أرجع مثقّفون في سبعينيات القرن الماضي جذور مقاربة الاحتياجات إلى عالم النفس أبراهام ماسلو (Abraham Maslow) (الذي عرض تسلسلاً هرمياً مجرداً لاحتياجات الإنسان في عام ١٩٤٣)، أو إلى الخبير الاقتصادي والمخطّط الحكومي الهندي بيتامبار بانت (Pitambar Pant) (الذي انضمّ إلى إجماع معتمدي النموّ في بلده الأمّ، لكنّه دعا مبكراً إلى إعداد استراتيجيات لتحمل إتاحة الحدّ الأدنى). لم يكن في «الاحتياجات الأساسية» شيء ثوري من الناحية الفكرية عندما أوشكت على بلوغ الشهرة. الأمر المهمّ هو كيفية عمل هذا المفهوم كترنيمة أبعدت هذا المجال عن مذاهبه السابقة ـ أو صار في نظر أشدّ منتقديه معارضاً وملطّفاً لمطالب دول الجنوب بالمساواة في جميع أنحاء العالم[١٦].

يعود ذلك من بعض الوجوه، وفي البداية بالتأكيد، إلى وجود ما هو أكثر من مجرّد إيماءة إلى ما غاب عن التنمية الوطنية والدولية بشكل مذهل. وتساءل ريجينالد هيربولد غرين (Reginald Herbold Green)، وهو خبير اقتصادي إنمائي أمريكي كان قريباً من المباحثات البروتستانتية المسكونية ومستشاراً لدول أفريقية قبل أن يصبح مؤسّس معهد إنمائي في جامعة سواسكس: هل الاحتياجات الأساسية «مفهوم أو شعار، هل هي تركيبة أو ستار لإخفاء الحقيقة؟»؛ بل إنّ محبوب الحق اعترف بـ«أنّه لأمر مدهش كيف أنّ كلمتين بريئتين تضمّ الواحدة خمسة أحرف يمكن أن تعنيا أموراً مختلفة كثيرة في نظر أناس كثيرين مختلفين». الحقيقة اللافتة هي أنّ الاحتياجات الأساسية، على غموضها، تأرجحت بين الفضاء الحكومي الدولي والفضاء الفكري، وإن في صيغ مختلفة قليلاً. الموقع الرئيس الآخر لرؤى الاحتياجات الأساسية، حتى مع انتقال البنك الدولي إلى تقنين رؤاه، هو منظّمة العمل الدولية. أعلنت الاحتياجات الأساسية ضمن «برنامج العمالة

---

(١٦) Seebohm Rowntree, *The Human Needs of Labour* (London: Longmans, Green, 1937).
انظر على سبيل المثال: Agnes Heller, *The Theory of Need in Marx* (New York: St. Martin's Press, 1976), and Michael Ignatieff, *The Needs of Strangers* (New York: Viking, 1984).
حول بانت، انظر: A. Vaidyanathan [et al.], "Pitambar Pant: An Appreciation," Economic and Political Weekly (28 April 1973), and "Pitambar Pant," in T. N. Srinivasan and P. K. Bardhan, eds., *Poverty and Income Distribution in India* (Calcutta: Indian Statistical Publishing Society, 1974).

العالمي» الذي أطلقته في ستينيات القرن الماضي كقاعدة كي تعيد المنظّمة إنتاج نفسها لعالم ما بعد الاستعمار. صُمّم بعد الحرب العالمية الأولى في البلدان المتقدّمة كردّ إصلاحي على الاتّحاد السوفياتي بعد أن تحقّقت معظم أهدافه ـ مكان عمل إنساني، وحتى الحقّ في الإضراب ـ انتقلت منظّمة العمل الدولية بحثاً عن مهمّة جديدة. كانت خطوتها الأولى التدخّل في الإصلاح تحت الحكم الاستعماري في أيامه الأخيرة، للضغط من أجل حظر عمالة السخرة، والاقتراب من معايير العمل في دول الشمال. لكنّها أُرغمت في عالم ما بعد الاستعمار على الاضطلاع بمهمّة مختلفة وأشدّ تعقيداً، وهي المشاركة في مشروع إنمائي جنوبي وليس في مشروع دولة رعاية شمالية[١٧].

لم تربط منظّمة العمل الدولية في هذه اللحظة المفصلية والأكثر تأثيراً في مسارها بعد الحرب العالمية الثانية بين الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان. وجاء تحوّلها إلى الاحتياجات الأساسية نتيجة اعترافها بأنّ تعديل استراتيجية أُعدّت لنزاعات صناعية شمالية من دون الاعتراف بتنظيم مختلف تماماً للعمالة والإنتاج في دول الجنوب مجافٍ للمنطق. لذلك، توسّعت منظّمة العمل الدولية في السنوات العديدة التي سبقت مؤتمر العمالة العالمي في عام ١٩٧٦، لتضع من الناحية الرسمية العمالة في موضعها الصحيح، لكن لتقدّم من الناحية الفعلية مقاربة إنمائية شاملة قائمة بذاتها. كان المؤتمر أكثر اللحظات بروزاً في الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، حين أخذت «الاحتياجات الأساسية» منظومة الأمم المتحدة (التي تشكّل منظّمة العمل الدولية جزءاً فضفاضاً منها) على حين غرّة. كان لمحبوب الحق تأثير كبير في تلك الأعوام، وأجرى سن مشاورات لبرنامج العمالة العالمية في أثناء إعداده تقريره. بالنسبة إلى منظّمة العمل الدولية، بقي استحداث شروط للعمالة

---

(١٧) R. H. Green, "Basic Human Needs: Concept or Slogan, Synthesis or Smoke-screen?," *Institute for Development Studies Bulletin*, vol. 9, no. 4 (1978), pp. 7-11, and Mahbub ul Haq, "Foreword," in: Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries* (Oxford: University Press, 1981), p. ix.

حول الإمبراطورية المتأخرة في الستينيات، انظر: Daniel Roger Maul, *Human Rights, Development and Decolonization: The International Labour Organization, 1940-70* (New York: Palgrave Macmillan, 2012), chap. 7, and Sandrine Kott, "The Forced Labor Issue between Human and Social Rights, 1947-1957," *Humanity*, vol. 3, no. 3 (2012), pp. 321-335.

الكاملة أو الأكمل على الأقلّ ضرورياً، لكن في بيئة يمثّل فيها المأكل والمأوى والملبس إضافة إلى الخدمات العامّة الأساسية احتياجات أساسية يتعيّن أن تلبّيها التنمية في القريب العاجل. وفي هذا الصدد، يكون التوظيف وسيلة لتحقيق هذه الغايات، وليس مجرّد غاية في حدّ ذاته. بقيت رؤية منظّمة العمل الدولية غامضة، مع أنّها دعت إلى مشاركة المنتفعين في الاستراتيجية لتجنّب مخاطر الفرض من أعلى إلى أسفل. ومع أنّها أظهرت اتّسامها بالمرونة، توقّعت منظّمة العمل الدولية سياسات البنك في المجادلة بأنّ عبقرية «الاحتياجات الأساسية» تضع حداً أدنى مطلقاً للسلع والخدمات الأساسية التي سيكون لها مزايا التطبيق الشامل والقياس السهل. وأوضح بيان المؤتمر أنّ «الاحتياجات الأساسية ربّما تكون نسبية وربّما تكون مطلقة. لكن في الوضع الحالي، سيكون التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية أولاً بالمعنى المطلق عملاً مشروعاً وحكيماً». انتظر بؤساء الأرض وقتاً طويلاً ببساطة حتى تصل إليهم المساعدة(١٨).

الشيء الذي بدأ البنك الدولي بتجريب حظه معه وعرضته منظّمة العمل الدولية صادقت عليه مجموعات غير حكومية متنوّعة في الحقبة ذاتها، في ما عدّه مراقبون معاصرون تقارباً سماوياً تقريباً لأجندات متنافسة في العادة. ترأست باربرا وارد (Barbara Ward)، الخبيرة الاقتصادية الإنكليزية والمعلّمة العامة المؤثّرة في قضايا الشمال والجنوب، جلسة في مدينة كوكويوك بالمكسيك في خريف عام ١٩٧٤، وذلك قُبَيل حصولها على لقب بارونة. أثمرت الجلسة بياناً ذاع صيته جاء فيه: «للبشر احتياجات أساسية: المأكل والمأوى والملبس والصحّة والتعليم»، وأنّ «أيّ عملية إنمائية لا تؤدّي إلى تلبيتها ـ أو تعرقل تلبيتها، وهذا أسوأ ـ هي بمثابة انحراف عن فكرة التنمية». وربّما الأكثر إثارة للاهتمام اقتراح العالم الجيولوجي الأرجنتيني أميلكار هيريرا، الذي قاد فريقاً موّلته مؤسّسة باريلوتشي، إنهاء الدول الثرية

(١٨) انظر: Tripartite World Conference on Employment, Income Distribution and Social Progress and the International Division of Labour, *Employment, Growth, and Basic Needs: A One-World Problem* (Geneva: International Labour Office, 1976), p. 33.

وللمزيد عن إحالة الاستحقاقات لقاء «الاختراق» الذي حققته منظّمة العمل الدولية، انظر: Thomas G. Weiss [et al.], eds., *UN Voices: The Struggle for Development and Social Justice* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2005), pp. 239-245.

«استهلاكها الزائد» لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم. صدر تقريره في عام ١٩٧٦، وكان الوحيد الذي ربط البحث الواسع عن «أرضيات متَّفَق عليها» ـ في غمرة تفشّي خطاب الاحتياجات الأساسية ـ لعلاج الفقر بـ«توزيع مساواتي بالبداهة للدخل» كهدف بعيد. لكن كحال جميع المقترحات الأخرى، أريد منه في المقام الأول الطعن، في عصر خشي فيه كثير من المالتوسيين الجدد من الزيادة السكّانية، في الفرضية التي تقول إنّ النمو الدولاني يمكن أن يكون كافياً لمستقبل البشرية[19].

وعلى الرغم من الانتشار السريع لخطاب الاحتياجات الأساسية في طيف المناقشات الحكومية وغير الحكومية في هذه السنوات، ازداد ارتباط البنك الدولي بها؛ حيث أنهض وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا في أثناء حرب فييتنام المؤسّسة بصفته رئيسها الجديد بعد عام ١٩٦٨. وعلى الرغم من قرب ماكنمارا، قبل تعيينه، من رؤى «المجتمع العظيم» في الحزب الديمقراطي، كان نفوذ محبوب الحق بعد عام ١٩٧٠ هو الذي أظهر لماكنمارا أهمّية الهجوم المباشر على الفقر. تحوّل نشاط البنك الدولي في عهد ماكنمارا بفضل الإقراض السخي. زادت مصروفات المؤسّسة التي خُصّصت مباشرة لعلاج مشكلة الفقر في جميع أنحاء العالم إلى ستّة أمثالها (من ٥ في المئة إلى ٣٠ في المئة من برامجها الإجمالية) على مدار العقد التالي. ومع ذلك، لم يتزحزح البنك إلّا قليلاً في البداية ليتبنّى موقفاً اشتُهر في ذلك الوقت بـ«إعادة التوزيع مع النموّ»، قبل أن يمضي في منتصف

---

(١٩) "Declaration of Cocoyoc," *International Organization*, vol. 29, no. 3 (1975), p. 896, and Amílcar Herrera, *Catastrophe or New Society? A Latin American World Model* (Ottawa: International Development Research Centre, 1976), esp. p. 103.

تلازمت أفكار باريلوتشي بشكل خاصّ مع معهد الأمم المتّحدة للتدريب والبحث والخبيرة الاقتصادية في الرابطة الأكاديمية التي صارت أرجنتينة غراسيلا تشيشيلنسكي. انظر المسح في: D. P. Ghai, "What Is a Basic Needs Approach All About?" in: Ghai [et al.], *The Basic Needs Approach to Development: Some Issues Regarding Concepts and Methodology* (Geneva: International Labour Office, 1977).

ومؤخّراً في: Gilbert Rist, *The History of Development: From Western Origins to Global Faith*, 3rd ed. (London; New York: Zad Books, 2008), pp. 162-169.

للمزيد عن غراسيلا، انظر: Graciela Chichilnisky, "Development Patterns and the International Order," *Journal of International Affairs*, vol. 31, no. 1 (1977), pp. 275-304

وأطروحة سيبيل دوهوتويس حول المعهد والحركة المستقبلية.

سبعينيات القرن الماضي إلى تأكيد ملكية نموذج الاحتياجات الأساسية(٢٠).

يُظهر تفكير ماكنمارا المتطوّر خلال العقد الأول الحاسم في إدارته للبنك الدولي أنّه كان أميل إلى الإشارة إلى «الفقر المطلق» كبلاء عالمي. برزت ببطء فكرة وجود جدول زمني مفصّل يبيّن الضروريات التي يجب أن يستهدفها البنك جزئياً في قروضه، ولم تنحّ بالكامل أولوية استمرار النموّ. في الواقع، سبّبت سنوات الأزمة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤، التي لم تتحقّق فيها أهداف النموّ غالباً بسبب انتشار الجفاف وارتفاع أسعار النفط، لماكنمارا ذعراً شديداً، ويرجع ذلك من بعض النواحي إلى أنّ الأشخاص الأسوأ حالاً هم الأكثر معاناة. ولم يكن بعيداً عن الإحساس بقلق أخلاقي حيال الحاجة إلى «مساواة» عالمية لأنّ النشاط الذي بلغ ذروته في النظام الاقتصادي الدولي الجديد جعل العدالة الهيكلية في جميع أنحاء العالم مادّة للعناوين. إلّا أنّ كلّ ما عناه هو أنّ انعدام المساواة غير مقبول ما دام الفقراء غير منتفعين بالنظام الدولي إلى حدٍّ ما، أو أنّ أوضاعهم زادت سوءاً في الواقع. لقد كان صريحاً تماماً أمام مجلس إدارة البنك في هذه النقطة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧: «أن تجعل الدول النامية سدّ الفجوة [بينها وبين الدول الغنية] هدفها التنموي الأساس يعني مجرّد وصفة لإحباطٍ لا داعي له». وكما جادل محبوب الحق، أتاح التخلّي عن مساواة عالمية وهمية تحديد أهداف يمكن أن تتحقّق. وأوضح ماكنمارا: «على العكس من «سدّ الفجوة»، الحدّ من الفقر هدف واقعي؛ بل إنّه هدف لا غنى عنه». ليس من قبيل المصادفة أنه في هذا العنوان نفسه دخلت الاحتياجات الأساسية بأوضح صورة في خطاب ماكنمارا. «لا يمكن نسيان الهجوم على الفقر المدقع ـ الاحتياجات الإنسانية الأساسية وإشباعها ـ ولا يمكن تأجيله إلى الأبد، ولا يمكن في النهاية لأيّ مجتمع عالمي يأمل بهدوء دائم إنكاره»(٢١).

---

(٢٠) انظر التاريخ الدولي للمؤسّسة: Devesh Kapur [et al.], *The World Bank: Its First Half Century, vol. 1: History* (Washington, DC: Brookings Institution, 1997), chaps. 5-6, and Patrick Allan Sharma, *Robert McNamara's Other War: The World Bank and International Development* (Philadelphia: University of Philadelphia, 2017), chap. 3, esp. 67.

(٢١) Robert S. McNamara, *The McNamara Years at the World Bank: Major Policy Addresses, 1968-81* (Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press for The World Bank, 1981), pp. 277, 445-446 and 472.

كان جزء من منطق ماكنمارا وقائياً صراحة: إنّ عالماً يتّسم بتفاوت متزايد في الدخل والثروة لم يوفّر على الأقلّ أرضية حماية للمعوزين في وضع مؤاتٍ للفوضى. وعلى الرغم من إخفاقاته المذلّة في توجيه حرب فيتنام، كان في النهاية خبيراً في التعامل مع السخط متى آل إلى صورة مستحيلة لتمرّد مفتوح. ولاحظ الآن بحكمة أنّ «النزر اليسير، بعد فوات الأوان، هو أكثر مرثية عالمية للأنظمة السياسية التي فقدت صلاحياتها». عكس انتقال ماكنمارا على مراحل إلى أجندة للبنك الدولي أكثر وضوحاً في محاربة الفقر بدءاً بعام ١٩٧٠ الرؤيةَ الثاقبة القائلة بأنّ «السياسات التي تحابي الأغنياء على حساب الفقراء ليست ظالمة بشكل سافر فحسب، بل وستجلب لنفسها الإخفاق في النهاية». لكن كان هناك الكثير من الخطاب الصادق حول الضرورة الأخلاقية لتوفير حدٍّ أدنى كافٍ. وأكّد غير مرّة لمستمعيه في واشنطن أنّ الأمر لا يتطلّب تحوّلاً جذرياً في أنماط الحياة في البلدان المتقدّمة، ولكن يتطلّب منهم أن يأخذوا على محمل الجدّ تعاليمهم الدينية القديمة، «يقع على عاتق الأغنياء والأقوياء واجب أخلاقي بأن يساعدوا الفقراء والضعفاء»[٢٢].

لم يقترب ماكنمارا في تلك السنوات الحاسمة بحال من الأحوال من راديكالية باريلوتشي التي علّقت تلبية الاحتياجات الأساسية للمعوزين بخفض استهلاك الموسرين (مع أنّه دعا باستمرار، وإن على وجل، إلى زيادة المساعدات الخارجية فوق سقف الواحد في المئة من الدخل القومي المقنَّن يومئذٍ كواجب). والأهمّ من ذلك أنّه نُظر إلى البنك الدولي على نطاق واسع على أنّه من يحدّد الاحتياجات الأساسية بترتيب تنازلي، حتى عندما عمل كحامل رايتها الأول في القضايا الدولية. ففي النهاية، ومع كلّ الحديث عن تعدّدية الاحتياجات الأساسية الذي أنصف تعدّدية جوانب الإنجاز البشري، الإسهام الحقيقي للبنك هو اعتماد مقياس أدنى أساس لمعرفة إن كان النمو المستمرّ نفع أشدّ الفئات فقراً. وحتى حين قام بذلك، الإرث الرئيس للبنك الدولي بإدارة ماكنمارا هو الحثّ على زيادة ديون العالم الثالث التي أنذرت بإخفاق دفاع النظام الاقتصادي الدولي الجديد عن المساواة العالمية ومهّدت

(٢٢) Ibid., pp. 165, 177 and 240.

الطريق لبرامج التكيّف الهيكلي في وقت لاحق[٢٣].

أوحت الراديكالية المطلقة، التي ميّزت تحوّل مجتمع التنمية إلى استراتيجيات النموّ الوطنية، بالكثير عن الصفات الأخلاقية الجديدة للمراقبين الأثرياء في عالم لم تخدمه مخطّطاتهم السابقة بشكل جيد أو زادته سوءاً بشكل سافر كما في فيتنام. وفيما حافظ قليل من المشاركين في المناقشة على اهتمام بالمساواة داخل الدول النامية بأنّها مجمل الغاية من تغيير استراتيجيات مكافحة الفقر، كان التأثير الرئيس لهذا التغيير حصر النظر في الاكتفاء. ركّزت التنمية في عهد «الاحتياجات الأساسية» على أهداف الكفاية قصيرة الأجل داخل الدول، ومن ثمّ حلّت محلّ استراتيجيات النموّ الوطنية قصيرة الأجل التي أرجأت الكفاية والمساواة على حدّ سواء. وفي هذه الأثناء، وفي معرض تصوّر مستقبل دول الجنوب، لم يقترن الاهتمام بتوفير الاحتياجات الأساسية بضغوط مماثلة على المساواة في التوزيع على الصعيد الدولي. في الواقع، شاع هذا الاهتمام كبديل لنموذج النظام الاقتصادي الدولي الجديد للمساواة في التوزيع.

عندما أعلن ماكنمارا التزامه بالاحتياجات الأساسية «للأفراد»، أشار فيليب ألستون (Philip Alston)، المحامي الأسترالي الشابّ في مجال حقوق الإنسان، بشيء من السخرية إلى أنّ رئيس البنك الدولي «ربما أضاف أنّهم جميعاً يخضعون لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً وأنّهم جميعاً ينكرون تلك الحقوق». كان الشكّ موقفاً طبيعياً سواء في معسكر الاحتياجات أم في معسكر الحقوق: لم تكن كيفية ارتباط المفهومَين وما إذا كانا مرتبطَين أصلاً واضحة على الإطلاق. وما لبث أن نشب نزاع إقليمي بين الخبراء[٢٤].

كان بول ستريتن لاذعاً تجاه إمكانية أن تعكّر حقوق الإنسان الثورة

---

(٢٣) Rob Konkel, "The Monetization of Global Poverty: The Concept of Poverty in World Bank History, 1944-90," *Journal of Global History*, vol. 9, no. 2 (2014), pp. 276-300, and Sharma, *Robert McNamara's Other War: The World Bank and International Development*, chaps. 7-8.

(٢٤) Philip Alston, "Human Rights and Basic Needs: A Critical Assessment," *Revue des droits de l'homme*, vol. 12, nos. 1-2 (1979), p. 23.

كان بمقدور محام دولي بارز التشديد في أواخر عام ١٩٧٦ على «فكرة الحاجة كأساس للمستحقّات» مع عدم ذكر حقوق الإنسان. انظر: Oscar Schachter, "The Evolving International Law of Development," *Columbia Journal of Transnational Law*, vol. 15 (1976), p. 10

المستقلّة لصالح استهداف تلبية الاحتياجات الأكثر أساسية. ولد ستريتن في فيينا في عام ١٩١٧، ولم يترك وراءه بالكامل الاشتراكية الفتية التي تعلّمها هناك. أُجبر على العيش من خلال انتصار المسيحية الرجعية بعد عام ١٩٣٤، ثمّ فرّ بعد أربعة أعوام عقب استيلاء النازيين على بلاده. قاتل كمهاجر دفاعاً عن المملكة المتّحدة في الحرب العالمية الثانية قبل أن يتدرّب في جامعة أكسفورد، حيث أمضى معظم حياته المهنية بين الأوساط الأكاديمية والحكومة. وكان قد ساوره قلق أصلاً قبل الانتقال إلى البنك الدولي في عام ١٩٧٢ من أنّ «حقوق الإنسان» ليست قابلة للنقل ببساطة إلى جنوب الكرة الأرضية إلّا كتطلّعات بعيدة. وأنيط بالحكومات هناك توفير أول ازدهار مادّي من النوع الذي أتاح الإعلان عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مسيرة بناء دول الرعاية. أحبّ ستريتن الاستدلال من دون اعتذار بمبدأ بيرتولت بريخت (Bertolt Brecht) الذي يقول: «الحاجة إلى تناول الطعام في المقام الأول، وبعدها تأتي الأخلاق». عنى بذلك أنّ الطعام لم يظهر بطريقة سحرية من تسميته حقّاً؛ بل يجب أن يُقدّم أولاً حتى لا يكون للمستفيدين منه أي إدعاءٍ أخلاقي يحتجون به بطريقة مجدية. دعا ستريتن إلى «استئصال الفقر في المستقبل القريب»، وبدأ بالحرمان «المطلق» بصفته تحدّياً لخبير اقتصادي وليس لمحام. الاحتياجات البيولوجية هي الأولوية الرئيسة، وتليها غايات أكبر ـ الكفافُ قبل أي كفاية واسعة النطاق. لكن بصرف النظر عن الترتيب، لزمت المقايضة بين مكوّنات قائمة الأولويات وكذلك بينها وبين غايات بديلة، مع إرجائها في بعض الأحيان إذا أمكن تحقيق نتائج أفضل لاحقاً من خلال القيام بذلك. زعم ستريتن أنّ الأمر لم يكن كذلك، كما لو أنّ الحاجات الأساسية نفت الحاجة إلى انتقاء خيارات صعبة واختيار الفائزين (وأشار بحقّ إلى أنّه «يمكن استئصال الفقر بسرعة فيما يزداد الأثرياء ثراءً بشكل أسرع»)(٢٥).

---

(٢٥) Paul Streeten and Shahid Javed Burki, "Basic Needs: Some Issues," *World Development Review*, vol. 6, no. 3 (1978), p. 413, and Paul Streeten, "Basic Needs: Some Unsettled Questions," *World Development*, vol. 12, no. 9 (1984), p. 978.

انظر أيضاً: Paul Streeten, "Economic and Social Rights in the Developing Countries," *Revue européene des sciences sociales*, vol. 10, no. 26 (1972), pp. 21-38, rpt. in: Paul Streeten, *The Frontiers of Development Studies* (New York: John Wiley and Sons, 1972); Paul Streeten, "The Distinctive Features of a Basic Needs Approach to Development," *International Development Review*, vol. 19, =

لم يغير ستريتن رأيه بشأن خطأ الخلط بين الاحتياجات الأساسية والحقوق الاجتماعية - ربّما لأنّ الحقوق على وجه التحديد تخفي الحقائق الاقتصادية لمهمّة الارتقاء بالناس إلى مستوى الكفاية. وأصرّ حتى بعد أن شهد ثورة حقوق الإنسان في أواخر سبعينيات القرن الماضي على أنّه من غير المنطقي تكييف مفهوم الاستحقاقات الفردية المطلقة خارج نطاق استخداماتها الأساسية لانتقاد قمع الدولة. جلّ ما يمكن قوله بثقة أنّ لكل فرد الحقّ «في حصّة دنيا في الموارد النادرة» - وهي ليست «حصّة متساوية» بالتأكيد. وفي المقابل، سمحت الأخلاق للأفراد بالمطالبة على الأكثر بتلبية الاحتياجات الأساسية التي بدت ممكنة بعد التخلّي عن الأمل الطوباوي المتمثّل في نيلها جميعاً. كان الآخرون في نظرية التنمية أكثر سخاءً إلى حدٍّ ما، بانتهازهم الفرصة التي أتاحها بروز حقوق الإنسان لدعم الاحتياجات الأساسية. ولاحظت الخبيرة الاقتصادية الإنكليزية فرانسيس ستيوارت (Frances Stewart)، وهي زميلة مقرَّبة من ستريتن، أنّ «الاحتياجات ليست كالحقوق» وأنّ «تحويل الاحتياجات الأساسية إلى حقوق الإنسان يضيف عنصرين إلى مقاربة الاحتياجات الأساسية. فهو يزيد من الوزن الأخلاقي لنيلها والالتزام السياسي بها، ويعطي تلبية الاحتياجات الأساسية وضعاً ما في القانوني الدولي، وهو وضع يعتمد مداه وطبيعته على طبيعة آليّات الإشراف والتنفيذ المرتبطة بالحقوق. وربّما يضيف الوضع القانوني الممنوح للاحتياجات الأساسية أداةً إضافية مهمة جداً لضمان تلبية هذه الاحتياجات». وقال ريجينالد غرين، المفكر التنموي المسيحي، مدفوعاً بشغف ديني أكثر منه بميل استراتيجي، بأنّ الاحتياجات والحقوق «جزء أساس من كيان موحد ومكتفٍ ذاتياً»[٢٦].

---

no. 3 (1977), pp. 8-16, and Paul Streeten, "Basic Needs: Premises and Problems," *Journal of Policy* = *Modeling*, vol. 1 (1979), pp. 136-146.

جُمعت أوراقه المختلفة العائدة إلى تلك الحقبة، وأنا استدللت بالنسخ الأصلية التي جُمعت في منشور للبنك الدولي بعنوان: Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries.*

(٢٦) Streeten, "Basic Needs and Human Rights," p. 111; Frances Stewart, "Basic Needs Strategies, Human Rights, and the Right to Development," *Human Rights Quarterly*, vol. 11, no. 3 (1989), p. 350; R. H. Green, "Basic Human Rights/Needs: Some Problems of Categorical Translation and Unification," *International Commission of Jurists Review*, vol. 27 (1981), p. 58, and Frances Stewart, *Basic Needs in Developing Countries* (Baltimore, MA: Johns Hopkins University, 1985).

يتّسم ردّ ستريتن الأقلّ توافقيةً بالعقلانية، بل وبالإقليمية أيضاً: بما أنّ تطوّر حقوق الإنسان أثّر في شيوع قلق من أنّ الاحتياجات الأساسية ستمنح على الأقلّ بعض السلطة لمجموعة أخرى من الخبراء عوضاً عن منحها للاقتصاديين التنمويين أنفسهم. ردّ فيليب ألستون، المحامي في مجال حقوق الإنسان، الجميل من خلال الإصرار على أنّ هذه المفاهيم ليست واحدة، وأنّ خبرته في موضوع التوزيع ليست فائضة ببساطة عن الحاجة إلى الاهتمامات بالأفراد التي أخذها اقتصاديو التنمية الآن على عاتقهم. وأصرّ ألستون من جانبه على مدى تميّز قانون حقوق الإنسان. إنّها مسألة واجب ملزم، وربّما يقتصر تداخل معاييره مع «إعداد بيان متسرّع نسبياً» على الاحتياجات الأساسية التي «لا تتمتّع سوى بقدرة محدودة على الإقناع على المستوى الدولي». كما بيّن ألستون في تحليل شامل مجالات التوافق والتنافر بين الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان، معترفاً بأنّه نظراً إلى ظهورها الحديث، شملت الاحتياجاتُ الأساسية صراحة ما لم تشمله صراحة حقوق الإنسان من الرغائب، كالمياه، وبعض الفئات كالمهاجرين. بيد أنّ الخطر المتمثّل في أنّ مقاربة الاحتياجات الأساسية يمكن أن «تؤول إلى برنامج تكنوقراطي مكرّس لبلوغ مستويات استهلاك عن حدّ الكفاف» كان سبباً رئيساً لإبقاء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار ـ لأنّ نموذجها المتمثّل في الكفاية أكثر سخاء من حدّ الكفاف المجرّد. وبالمثل، بقيت استحالة حصر حقوق الإنسان في الاحتياجات المادّية على وجه الخصوص (كما سمحت به بعض تفسيرات الاحتياجات الأساسية) سبب استخدامها الحيوي. ردّ يوهان غالتونغ (Johan Galtung)، الباحث النرويجي ومؤسّس دراسات السلام بشكلٍ أقلّ حذراً وعدّ ظهور الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان فرصة للإعلان عن عناصر جديدة في قوائم كلتيهما. وأعرب ألستون عن قلقه من أنّ «ترجمة الادعاءات العرضية بأن الاحتياجات الخاصة تحوّلت في الحقيقة إلى حقوق إنسان، قد توجد مناخاً ضاراً من التشكيك فيما يتعلق بقيمة ضمانات حقوق الإنسان الحالية وصلاحيتها». مستدلاً بضمانة قدمتها حديثاً حينئذٍ إحدى هيئات الأمم المتّحدة بأنّ السياحة حاجة أساسية وحقّاً من حقوق الإنسان على حدّ سواء. وخلص ألستون في النهاية إلى أنّ الشعبية الكبيرة للاحتياجات الأساسية تعني أنه قد يكون من المناسب استراتيجياً ربط عربة الحقوق الدولية بها، وبذلك تُنال الحقوق تحت غطاء آخر لعدم قابليتها

للتنفيذ كقانون في الوقت الحالي[٢٧].

لكنّ أمارتيا سن هو الذي قدّم الحالة الأكثر إثارة للاهتمام لأهمية الانتقال إلى الاحتياجات الأساسية. على الرغم من عدم انخراطه في مجال حقوق الإنسان حتى ذلك الحين، فقد فعل ذلك بحكم الأمر الواقع، وكشف قيامه بذلك أولوياته الخاصّة القابلة للأخذ والردّ في ذلك الوقت بشكل أساسي وليس رؤية أخلاقية متسامية. ففي النهاية، تظهر الأدلّة بوضوح تعديل أولوياته المركزية في الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ حين تبنّى المواقف التي جعلته أيقونة في عصر التوزيع الكافي وحقوق الإنسان. وُلد في البنغال الشرقية (بنغلاديش حالياً) في عام ١٩٣٣، وتلقّى تعليمه في الأجواء التعليمية لربندرانات طاغور (Rabindranath Tagore) [شاعر ومسرحي وروائي بنغالي] في بلدية سانتينيكيتان في غرب البنغال، واهتمّ مبكراً، بعد حصوله على شهادته في الاقتصاد وكطالب جامعي ممتاز في جامعة كامبريدج، بنظرية «الاختيار الاجتماعي» الجديدة. ومع ذلك، وبفضل تأثير بعض معلّميه الاقتصاديين الهنود والإنكليز، كالماركسي موريس دوب (Maurice Dob)، كرّس سن أطروحته وكتابه الأول لاقتصاديات التنمية شبه الاشتراكية، حيث قدّم نظريته الخاصّة حول كيفية تحقيق النمو وإطلاقه على مستوى وطني. وفي أواخر عام ١٩٧٢، تصوّر مشكلات الاحتياجات والفقر ضمن إطار أكبر لانعدام المساواة المادّية. ولم يلتفت إلى الفقر والحرمان إلّا بعد عام ١٩٧٣، منهياً مرحلة الكتابة عن انعدام المساواة على المستوى الوطني في أثناء تنقّله بين الكثير من الجامعات الأمريكية والإنكليزية[٢٨].

عمل سن مستشاراً لدى منظّمة العمل الدولية في أوائل السبعينيات في

---

(٢٧) Alston, "Human Rights and Basic Needs: A Critical Assessment," pp. 28-29, 39 and 43; Johan Galtung and Anders Helge Wirak, "Human Rights, Human Rights, and Theories of Development," in: John Galtung and R. G. Cant, eds., *Indicators of Social and Economic Change and Their Applications* (Paris: Unesco, 1976), and John Galtung and Anders Helge Wirak, "Human Needs and Human Rights: A Theoretical Approach," *Bulletin of Peace Proposals*, vol. 8 (1977), pp. 251-258.

(٢٨) Amartya Sen: *Choice of Techniques: An Aspect of the Theory of Planned Economic Development* (London: Blackwell, 1960), and Amartya Sen, *On Economic Inequality* (Oxford: Clarendon Press, 1973), chap. 4, and Timothy Shenk, *Maurice Dobb: Political Economist* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 172-174 and 180.

سياق برنامج العمالة العالمي، وكان في مشاركاً في حركة الاحتياجات الأساسية منذ انطلاقتها. لكنّه نظّر لهذه الاحتياجات بطريقة مختلفة تماماً عن طريقة ستريتن. أعادت أزمة الغذاء العالمية في تلك السنوات ذكريات مجاعة البنغال في عام ١٩٤٣، والتي شَهِدَها صبياً. ورداً على خسارة مليون رجل وامرأة وطفل بسبب المجاعة في المقاطعة التي هي في بنغلاديش الآن، دعا سن إلى مزيد من الدقّة في التنظير عن الفقر مع التشديد على الظروف والوقاية من أسوأ حالات الحرمان التي حدثت في المجاعة. وعلى الرغم من تعيين سن كجزء من البرنامج الأوسع لمنظّمة العمل الدولية، رأى أنّ هذه الأحداث تحصر الذهن في رؤى قصيرة المدى، ولا سيما في اكتساب المستحقّات (الحقوق في الواقع) لتوفيرها للأفراد وكيف أنّها ستجعلهم ينشدون الكفاية اللازمة للبقاء على قيد الحياة حتى عند حصول كوارث كتلف المحاصيل وغيرها من الأحداث التي تضمّنت «جوهر حرمان مطلق لا يمكن اختزاله». إنّ «قيم التبادل الدنيا المضمونة بموجب نظام الضمان الاجتماعي»، وليس الاهتمام بمقادير الغذاء أو نمو السكان، هي التي ستكون الأكثر مساهمة في تجنّب المجاعة والعوز[٢٩].

لم يتصوّر سن بعدُ هذه المستحقّات على أنّها حقوق، لكنّه كان في طريقه للقيام بذلك في الواقع. لم يكن تركيزه على حدّ الكفاف في المجاعة وعلى شدائد الفقر بشكل عام منفصلاً ببساطة عن تفكيره المستمرّ في انعدام المساواة على المستوى الوطني؛ إذْ إنّه أصرّ قبل أزمة الغذاء العالمية على وجود علاقة متبادلة بينهما، لكنّه أكّد الآن أنّ «انعدام المساواة... قضية منفصلة عن الفقر». كما نفى سن أيّ مصلحة في انعدام المساواة على المستوى الدولي. وإشارته الوحيدة إلى هذا القلق في حقبة صعود النظام الاقتصادي الدولي الجديد وهبوطه وردت في ملاحظة أنّ «القلق يساور المرء

(٢٩) Amartya Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981), p. 7, 13n

للمزيد عن مقدّمته الأولى حول مقاربة المستحقّات، انظر: Amartya Sen, "Famines as Failures of Exchange Entitlements," *Economic and Political Weekly*, vol. 11, nos. 31-33 (1976), pp. 1273-1280.

وللاطلاع على دراسته الأخرى حول منظّمة العمل الدولية، انظر: Amartya Sen, *Employment, Technology, and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1975).

في بعض المناقشات من بذخ الأمّة النسبي ككلّ وليس من تفشّي الفقر في دولة ما في صورة معاناة الفقراء». لكنّه تجاوز تلك المناقشات، إلّا في مشاركة ريتشارد كوبر (Richard Cooper) في ملاحظته، وهو الخبير الاقتصادي في جامعة هارفارد والمشكك في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، تلك الملاحظة التي تقول إن الفقر «كامن بشكل غير نقدي في ممارسة... تجسيد الأمم... كما لو كانت أفراداً وفي استقراء الحجج الأخلاقية المختلفة التي طُوّرت لتطبّق على الأفراد على أساس متوسّط دخل الفرد». ومع وجود الأخلاق الجماعية على الهامش، بما في ذلك انعدام المساواة بين الأمم، صار مآل المستحقّات إلى احتياجات أساسية للأشخاص هو الأمر المهمّ الآن[٣٠].

لم ينعدم الشجار الداخلي بين أنصار الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان، ولم يترفّع هؤلاء المؤيّدون عن تسوية فكرية أو استراتيجية في ما بينهم. لكن على الرغم من كلّ مصالحهم، تبدو الحاجات الأساسية وحقوق الإنسان بالعودة إلى الوراء كما لو أنّها عملت على إعادة تعريف آمال جنوب الكرة الأرضية، وعلى الإسهام في الالتفاف على مقترحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي شعر معظم المراقبين أنّها مطالب خطيرة أو خاطئة من دول الجنوب نفسها. ومع أنّ هذا النظام أظهر طموحاً غير مسبوق لأخذ المساواة في الرعاية إلى مستوى عالمي، كانت أكثر نقاط ضعفه الحساسة أخلاقياً إهماله التوزيع الداخلي لمتع الحياة ضمن الدول. وهنا ضرب خصوم النظام الجديد بقوة.

الواضح أنّ المخاوف التي استمرّت طوال العقد من «حدود النموّ» في كوكب مكتظّ بالسكان كانت سبباً مهمّاً، كحالات التفشّي المتكرّرة للمجاعة

---

(٣٠) Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*, pp. 10 and 14-17,

للاطلاع على تمييز تحليلي بين الفقر (أو الكفاية بوجه عامّ) وانعدام المساواة، انظر: Richard Cooper cited in: Amartya Sen, "Ethical Issues in Income Distribution: National and International," in: Sven Grassman and Erik Lundberg, eds., *The World Economic Order: Past and Prospects* (New York: St. Martin's Press, 1981), p. 477.

وعن حديثه السابق عن ترسيخ الفقر وانعدام المساواة، إلى جانب *On Economic Inequality*، انظر: Amartya Sen, "Poverty, Inequality, and Unemployment: Some Conceptual Issues in Measurement," *Economic and Political Weekly*, vol. 8, nos. 31/33 (1973), pp. 1457-1464, rpt. in: Srinivasan and Bardhan, eds., *Poverty and Income Distribution in India.*

العالمية، لبروز الاحتياجات الأساسية والشرط الأساسي البدهي لضمان عدم ضياع الناس العاديين في أزمة برامج التنمية الدولانية السابقة. لكنّ النظام الاقتصادي العالمي الجديد كان العامل الفريد تاريخياً، وليس الفقر المستمر والموت على الرغم من أنّهما وحشيان بالتأكيد. يمكن القول بأنّ الاشمئزاز المفاجئ من حقيقة أنّ رؤى ما بعد الاستعمار الخاصّة بالتوزيع لم تتضمّن إتاحة الأساسيات للأفراد يشي بالكثير عن المرعوبين وعن الرعب. وكما قال أحد المراقبين المتبصّرين، القلق المتزايد حيال فقراء العالم في البنك الدولي ودوائر أخرى نابع في الغالب من «إهمالها السابق لما يعدّه عدد من حكومات العالم الثالث والكثير من الاقتصاديين في مجال التنمية [هناك] منذ مدّة طويلة مصدرَ قلقٍ مخيفاً». ينبع حسّ جديد بالأولويات من «مناخ متغير للرأي في الدول الغربية». فالنهاية المبرمة للاستعمار بعد مئات من السنين، وتدخّل الولايات المتحدة المباشر، ليست سانحة لتصحيح الأمور، بل هي إيقاع ذنب إخفاق الكفاية على المطالبين بالمساواة أيضاً[٣١].

وبما أنّ الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان رؤيتان توأم للإعالة في حدّها الأدنى، فلا هذه ولا تلك التي طبعت بطابعها انعدام المساواة الوطنية التي توشك على الانفجار بصفتها خطأً بعيداً عن الفقر، أو عن انعدام المساواة الدولية كشرٍّ ربّما تكافحه الدول من منطلق معقول. لذلك، الأمر الأهمّ هو تحديد مدى الوعي الموجود، في بداية ثورة حقوق الإنسان، بما يبشّر به التركيز على الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان على حدّ سواء في الكفاح لاقتراح معايير مساواتية عالمية. ومنعاً لحصول سوء فهم، وبعد ظهور النظام الاقتصادي الدولي الجديد في المشهد مباشرة. شكّل معهد أسبِن سلسلة من المجموعات لاقتراح «نظام اقتصادي دولي جديد لتلبية الاحتياجات البشرية»، وخلص تقريرها إلى أنّ «الأمم ليست شعوباً»، في ما بدا أنّه موضوع شائع حول الموضع الذي أخطأت فيه دول الجنوب. و«إلى جانب «الفجوة» بين المواطنين العاديين في المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الغنية، هناك «فجوات» مماثلة في الأهمّية تتبلور داخل البلدان... حان الوقت كي يتكاتف المجتمع الدولي لتحديد

---

(٣١) Deepak Lal, "Distribution and Development: A Review Article," *World Development*, vol. 4, no. 9 (1976), pp. 727 and 736; compare p. 732.

أرضياتٍ متّفَقٍ عليها للاحتياجات البشرية الفردية». وبحلول أواخر سبعينيات القرن الماضي، صار من المعتاد مهاجمة الاحتياجات الأساسية كأساس منطقي واضح للالتفاف على مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد وإقرار خدمة الفقراء بصفتها المهمّة الرئيسة في دول الجنوب؛ حيث تعمل كلّ دولة على حدة في علاقة تبعية ثابتة وغير رسمية مع أسيادها الاستعماريين السابقين(٣٢).

أعرب وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز، في اجتماعهم في بلغراد في صيف عام ١٩٧٨ عن شكوك شبه عالمية في الاهتمام المفاجئ بالاحتياجات الأساسية للأفراد. ليس مردّ ذلك أنّ توفير الحدّ الأدنى للجميع غير مهمّ - فهو مطلب ملحّ - بل لوجوب عدّه «أحد الأهداف العديدة ذات الأولوية للسياسة الوطنية، لا أن يُعدّ بديلاً لتنمية حقيقية». والأهمّ من ذلك «على المستوى الدولي» أنّه «ينبغي لهذه الاستراتيجية أن لا تحجب الحاجة الملحّة إلى تغيير النظام الاقتصادي العالمي بشكل جوهري». وحتى في لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، أصرّت المندوبة الهندية فيجايا لاكشمي بانديت (Vijaya Lakshmi Pandit) (شقيقة جواهر لال نهرو وداعمة قوية للمبادئ طوال عقود) على أنّ «المساواة والعدالة الاجتماعية شرطان أساسيان لنيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل مكان». لذلك، أعربت عن قلقها من «استخدام استراتيجية الاحتياجات الأساسية ذريعة للإيحاء بأنّ المشكلة الوحيدة في البلدان النامية هي [توفير] حدّ أدنى ضروري لعيش الكفاف». وأضاف المفكّر الباكستاني ألطاف جوهر بمرارة: «لا يمكن استئصال الفقر بعزله عن النظام مثلما أنّه لا يمكن علاج مرض بكبت أعراضه. وهذا هو الخطأ في مقاربة «الاحتياجات الأساسية»»(٣٣).

---

(٣٢) Aspen Institute Program on International Affairs, *The Planetary Bargain: Proposals for a New International Economic Order to Meet Human Needs* (New York: Aspen Institute for Humanistic Studies, 1975), pp. 16-17.

(٣٣) Declaration of the Conference of Ministers for Foreign Affairs, Belgrade, 25-30 July 1978, in: *The Collected Documents of the Non-Aligned Movement, 1961-1982* (Baghdad: [n. pb.], 1982), p. 321; Commission on Human Rights, Summary Record of the 1489th Meeting, February 21, 1979, UN Doc. E/CN.4/A/SR.1489, para. 29 for the first citation; Alston, "Human Rights and Basic Needs: A Critical Assessment," pp. 26-27 for the second; Altaf Gauhar, "What Is Wrong with Basic Needs?," *Third World Quarterly*, vol. 4, no. 3 (1982), p. xxii.

لكن ينبغي القول بأنّه لم يكن هناك سبب للقلق من استخدام بعض فائض الاحتياجات الأساسية لمكافحة الفقر المدقع والمجاعة التي لا يمكن أن تنسجم مع أجندات دول ما بعد الاستعمار بموجب النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وخضعت العلاقة الدقيقة بين الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان والنظام الاقتصادي الدولي الجديد لكثير من المناقشات الجادّة في منتديات الخبراء، كالمنتدى الذي عقدته اليونسكو في عام ١٩٧٨. وما صحّ من الناحية النظرية لم يصحّ في الممارسة بالضرورة، وبخاصّة أنّ مراعاة الاحتياجات الأساسية لم تتمّ أبداً في الاستهلاك الشمالي المتسارع إلى جانب الفقر الجنوبي. وأصرّ غالتونغ على أنّه بالنظر إلى «طريقة تطبيق مقاربة الاحتياجات الأساسية، وتطبيقها في العالم الثالث في الغالب فحسب، لدى العالم الثالث كلّ الأسباب لعدّها حيلة لوضع القضية الاقتصادية العالمية التي أثارها النظام الاقتصادي الدولي الجديد في مسلك جانبي». والأدهى من ذلك عدم استبعاد أن تخشى الدول الجديدة أن تصبح الاحتياجات الأساسية، كحقوق الإنسان، وسيلة أخرى لتقويض سيادتها المكتسبة بشقّ الأنفس. وخلص غالتونغ إلى أنّه «في ضوء التاريخ الماضي، إنكار العالم الأول لنوايا التدخّل غير مقنع، وكذلك احتجاجه بأنّه لن يكون لمقاربة الاحتياجات الأساسية عواقب غير مقصودة»[٣٤].

صحيح أنّ بعضاً تعامل مع الاحتياجات الأساسية على أنّها تكملة قيّمة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، لكن لا أحد قام بذلك بشكل مثير للاهتمام كمحبوب الحق، الشخص الأكثر إسهاماً في إدراج «الاحتياجات الأساسية» في اقتصاديات التنمية، عقب تصريحه بأنّ حلم المساواة العالمية خيال. انسجم انخراط محبوب الحق في النظام الاقتصادي الدولي الجديد في أواسط سبعينيات القرن الماضي مع إصراره في وقت سابق، أمام جماهير من الخبراء، على أنّ مجمل الأساس المنطقي للتحوّل إلى الاحتياجات الأساسية مبنيّ على أنّ استحالة لحاق الجنوب بالشمال بدت واضحة للغاية.

(٣٤) UNESCO, Expert Meeting on Human Rights, Basic Needs, and the Establishment of a New International Economic Order, Paris, 19-23 June 1978, UN Doc. SS.78/ Conf.630/12, and Johan Galtung, "The New International Economic Order and the Basic Needs Approach," *Alternatives*, vol. 4 (1978-1979), pp. 462-463.

لكن على الضدّ من سن، اتّفق محبوب الحق مع الخطاب الشعبي في ذلك الوقت بأنّ «البحث عن نظام اقتصادي جديد مرحلة طبيعية ثانية في تحرير البلدان النامية». وأضاف بامتعاض في السويد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، قبل بضعة شهور من إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد: «أعتقد أن الدول المتقدّمة غير مهتمّة ببساطة... بما يحصل في العالم الثالث». ورداً على مقولة مبتذلة بأنّه «يجب على العالم الثالث أن ينسجم» مع النظام الدولي الحالي، أجاب محبوب الحق بأنّ «العالم الثالث هو النظام الدولي المستقبلي». وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي، أُشير في دول الشمال بين الحين والآخر إلى حجج محبوب الحق بشأن إعادة توزيع، الدخل والثروة وإن بشكل غير مباشر، ثمّ إعادة توزيع «فرص النموّ المستقبلية»[٣٥].

فهم محبوب الحق شيئاً كالنظام الاقتصادي الدولي الجديد بأنّه المكافئ الدولي لظهور دولة الرعاية الوطنية التي أقيمت مرّة أخرى من خلال الضغط الاستراتيجي من الأسفل. وأوضح في عام ١٩٧٥ أنّه «تمّ الوصول على المستوى الوطني إلى نقطة تحوّل في الثلاثينيات، حين رفع الاتّفاقُ الجديد الطبقة العاملة إلى مرتبة شريك في التنمية وقبِل بها كجزء أساسي في المجتمع الاستهلاكي. لكنّنا لم نتوصل بعد على الصعيد الدولي إلى هذا الإنجاز الفلسفي عندما تُعدّ تنمية الدول الفقيرة عنصراً أساسياً... [لكن] ربما نكون في طور الاقتراب من ذلك الجسر الفلسفي». مورست الضغوط هذه المرّة من أسفل من قبل الدول المنشقة كمكافئ وظيفي للنقابات العمالية: الكيانات التي مثّلت الأفراد الذين عجزوا عن استخدام القوة الكافية بمفردهم من أجل التغيير. وبحلول نهاية العقد، بيّن محبوب الحق بشاعرية كيف أنّ تدافع خبراء التنمية والدول المانحة، فكيف بحكومة الولايات المتحدة، إلى الاهتمام بالفقر العالمي أثار الخوف على نحو مفهوم في دول الجنوب بسبب التلهّي عن أجندة مكتملة. وبحلول عام ١٩٨٠، كان

---

(٣٥) Mahbub ul Haq, "Inequities of the Old Economic Order," *Overseas Development Council Development Paper*, no. 22 (1976).

أعيد نشره، في: Charles K. Wilber, ed., *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, 2nd ed. (New York: Monthly Review Press, 1979), p. 184; Mahbub ul Haq, "Development and Independence," *Development Dialogue*, vol. 1 (1974), p. 7, and Stephen S. Rosenfeld, "On Inequality among Nations," *Washington Post*, 22/10/1976.

قد مضى إلى حدّ تعريض توافق الاهتمامات بالتوزيع داخل الدولة والتوزيع الدولي، والمساواة العالمية والاحتياجات الأساسية، للخطر. وأكّد محبوب الحق أنّ الاحتياجات الأساسية كانت شديدة الإلهاء إلى حدّ حملها دول الجنوب على نحو متوقّع إلى «التخلّص من النافع في سياق التخلّص من الضارّ»[٣٦].

وضع محبوب الحق نفسه في مصافّ مفكّر متحمّس من العالم الثالث، ونشد في النهاية موقفاً متوازناً وتوفيقياً على نحو فريد، وساير غضباً أخلاقياً من عدم المساواة على الصعيد العالمي من دون تجاهل التوزيع الوطني والحوكمة. وشارك في تأسيس «منتدى العالم الثالث»، وهو جمعية لمفكّري دول الجنوب، وترأس فريق عمل المنتدى المعني بالتفكير من خلال نظام اقتصادي دولي جديد. ومضى بشكل هدّام إلى حدٍ ما إلى حدّ الإشارة إلى أنّ خطر حصول تمرد داخل الدول ـ الذي حذّر منه ماكنمارا كتعليل منطقي لمزيد من السخاء ـ ينطبق على المستوى العالمي أيضاً، وذلك من أجل المساواة، وليس من أجل الكفاية فحسب. لكن مع وهن النظام الاقتصادي الدولي الجديد، استنتج محبوب الحق بشكل متزايد بأنّ «المهمّة الحقيقية للتنمية تكمن في الوطن» وأنّه «لا يمكن لأيّ درجة من التحريض الدولي أن تحجب هذه الحقيقة؛ ولا يمكن لأي قدر من عمليات نقل الموارد الدولية أن يحلّ محلّ القرارات الوطنية بشأن الإصلاحات الأساسية». وأضاف:

يواجه المثقفون من العالم الثالث معضلة قاسية هنا. إذا شدّدوا على مسألة إصلاح الأنظمة الوطنية قبل النظام الدولي، فهم يخاطرون بتقديم ذريعة مناسبة للدول الغنية لتأجيل مناقشات جادّة حول إصلاح النظام العالمي الحالي وخسارة دعم حكوماتهم الوطنية أيضاً. لكن ما المكاسب من المزيد من المساواة في الفرص على المستوى الدولي إذا حُجبت عن الغالبية العظمى داخل الأنظمة الوطنية؟

وافق ستريتن، الخبير الاقتصادي وزميل محبوب الحق في البنك الدولي، على أنّ الحاجة الملحّة هي تبيان أنّ الاحتياجات الأساسية لم

---

(٣٦) Mahbub ul Haq, "Towards a New Planetary Bargain," remarks in: Richard N. Gardner, ed., *New Structures for Economic Interdependence* (Rensselaerville, NY: Institute on Man and Science, 1975), p. 20, and Mahbub ul Haq, "Basic Needs and the New International Economic Order," in: Khadija Haq, ed., *Dialogue for a New Order* (New York: Pergamon Press, 1980), pp. 235-236.

تتداخل بحال من الأحول مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد. في الواقع، بوضع الاثنين معاً أُنقذا من أسوأ أمراضهما: إنقاذ الاحتياجات الأساسية من «التردّي إلى مستوى برنامج خيري عالمي»، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد من خدمة نخب ما بعد الاستعمار دون غيرهم. لكنّ كلّ وعودهم، كالمحاولات التوفيقية لجعل الاحتياجات الأساسية منسجمة مع نموذجٍ ما للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، لم تكن تمثيلية(٣٧).

بما أنّه نادراً ما استُدلّ بثورة حقوق الإنسان على صعيد التوزيع بجميع صوره، كانت هذه الثورة أقرب من الاحتياجات الأساسية إلى أن تُعَدّ مؤامرة شائنة ضد المناورة المساواتية في دول الجنوب. لم يكن هناك حيل كثيرة في

---

(٣٧) Ul Haq, *The Poverty Curtain: Choices for the Third World*, pp. 149 and 184-185; Third World Forum, *Proposals for a New International Economic Order* (Mexico City: The Forum, 1975); Mahbub ul Haq, "The Third World Forum: Intellectual Self-*International Development Review*, vol. 1 (1975), pp. 8-11, and Paul Streeten, "Basic Needs: Premises and Promises," *Journal of Policy Modeling*, vol. 1, no. 1 (1979), p. 143.

للاطلاع على استنتاجات محزنة بأنّ دول ما بعد الاستعمار وحيدة، انظر: Mahbub ul Haq, "Beyond the Slogan of South-Cooperation," *World Development*, vol. 8, no. 10 (1980), pp. 743-751.

وللاطلاع على استنتاجات مشابهة عن حاجة الجنوب إلى الانتظار ريثما يتغيّر الشمال، انظر محاضرات «إليوت جينواي» المؤثرة في برنستون للاقتصادي الجامايكي دبليو آرثر لويس: W. Arthur Lewis, *The Evolution of the International Economic Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

للاطلاع على مواقف تصالحية انظر أيضاً: R. H. Green and Hans W. Singer, "Toward a Rational and Equitable New International Economic Order: A Case for Negotiated Structural Changes," *World Development*, vol. 3, no. 6 (1975), pp. 427-444, and Paul Streeten, "The Dynamics of the New Poor Power," in: G. K. Helleiner, *A World Divided: The Less Developed Countries in the International Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1976)

كان ذلك همّاً دائماً لستريتن، انظر: Paul Streeten, "Basic Needs and the New International Economic Order," in: T. E. Barker [et al.], eds., *Perspectives on Economic Development: Essays in the Honour of W. Arthur Lewis* (Lanham, MD: University Press of America, 1982), and Paul Streeten, "Approaches to a New International Economic Order," *World Development*, vol. 10, no. 1 (1982), pp. 1-17.

بقي محبوب الحقّ مدافعاً عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد في ثمانينيات القرن الماضي، كما في مناقشة مع والت روستو المسجّلة في: Roger D. Hansen, ed., *The "Global Negotiation" and Beyond: Toward North-South Accommodation in the 1980s* (Austin, TX: University of Texas, 1981), esp. pp. 53-56.

هذا الشأن: رُوّج لحقوق الإنسان علناً في الغالب بأنّها وسيلة لاستهداف نقاط الضعف في دول النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ونزع الشرعية عن مطالبها الأخلاقية وذلك بتشنيع احتفاظها بـ«الاشتراكية البريطانية» وبسوء حكمها السياسي، وهو ما فعله الأمريكي دانيال باتريك موينيهان (Daniel Patrick Moynihan) في مقالته بعنوان «تعليق»، التي قرأها كثيرون، ثمّ في أثناء عمله كسفير للأمم المتّحدة. وفي ما يتّصل بالاحتياجات الإنسانية، أمل بعض بأن تنقذ حقوق الإنسان مشروع العالم الثالث من نفسه وجعله أكثر قبولاً في الشمال؛ حيث لم تكن هذه الحقوق ممثلة كذلك. وبدأ بعض بابتكار «حق [جديد] في التنمية» شقّ طريقه من خلال منتديات الأمم المتّحدة. ووفقاً لبعض مؤيديه، كالمحامي الهندي الدولي أوبندرا باكسي (Upendra Baxi)، أن تكون التنمية نفسها حقاً يعني جعل مطالبة دول الجنوب بالمساواة العالمية في صميم ثورة حقوق الإنسان الناشئة، والتي بدورها ستنقذ مفهوم الاحتياجات الأساسية من الخضوع لهيمنة نخب العالم الأول على مستوى العالم أو نخب العالم الثالث على المستوى المحلّي. كتب فيليب ألستون: «ربّما يؤدّي ربط [الاحتياجات الأساسية] بمبادئ حقوق الإنسان قطع شوط على الأقلّ نحو تهدئة مخاوف مشروعة أُفصح عنها حيال مفهوم الاحتياجات الأساسية من وجهة نظر العالم الثالث»(٣٨).

لكن إذا كان توطيد الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان يخدم أجندات ممكنة متعدّدة، فمن السهل أن تكون تلك الأقرب إلى توطيد حقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية أجندات أمريكية بعامّة وأجندات للحكومة الأمريكية بخاصّة، وذلك للتوفيق بين الرؤى المتّصلة بالكفاية وإن راقبوا أفول النظام الاقتصادي الدولي الجديد من دون التحسّر عليه أو حتى بالرقص على قبره. صدر في عام ١٩٧٣ قانون المساعدات الخارجية بضغط من دونالد فريزر (Donald Fraser) من ولاية مينيسوتا ـ وهو التشريع الأمريكي الرائد في مجال حقوق الإنسان لأنّه يمنع تقديم مساعدة خارجية إلى دول

(٣٨) Daniel Patrick Moynihan, "The United States in Opposition," *Commentary*, vol. 59, no. 3 (March 1975); Upendra Baxi, "The New International Economic Order, Basic Needs, and Rights: Notes toward Development of the Right to Development," *Indian Journal of International Law*, vol. 23, no. 2 (1983), pp. 25-45, and Alston, "Human Rights and Basic Needs: A Critical Assessment," p. 51

تسجن خصومها السياسيين من دون وجه حقّ. يخصّص هذا القانون الأموال لإنتاج الغذاء والتغذية والتعليم، بحسب ما سُمّي «مبادئ الاتّجاهات الجديدة» في السياسة الإنمائية الأمريكية. إن إعادة التوجّه هذه مدفوعة بإدراك مألوف لجمود حال الفقراء في العالم، وقد تقاطعت مع الخطاب الدولي بشأن الاحتياجات الأساسية. يمكن القول بأنّها اكتسبت زخماً بردّ وزير الخارجية هنري كيسنجر التصالحي الأولي على النظام الاقتصادي الدولي الجديد في أشد خطبه تهديداً، ولا سيما في خطبته المشهودة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة حول «الاعتماد المتبادل». اعترف كيسنجر هناك بأنّ التنمية العالمية بحاجة إلى إصلاح وتحوّل إلى «استرضاء» دول الجنوب بوعود بزيادة المساعدات الغذائية حتى فيما كان يتّجه إلى حركة العالم الثالث وتقسيمها، منذراً باستراتيجية أمريكية دائمة للردّ على المطالبة بالمساواة بإيماءة إلى الكفاف. وما بدا أنّه إعادة توجيه للسياسة في نظر بعض، بدا بالطبع في نظر بعض آخر عذراً آخر لزيادة إهمال الآخرين. وكما لاحظ أحد المحلّلين، «بالنسبة إلى بعض المانحين الثنائيين، يُنظر إلى مقاربة الاحتياجات الإنسانية الأساسية على أنّها أكثر إنسانية بشكل واضح وربّما تحظى على الأرجح بدعم جمهور محلّي لا ينظر عموماً إلى المساعدات الأجنبية على أنّها أولوية رئيسة»[(٣٩)].

وفي غضون سنوات قليلة، صار الأمريكيون أول من ربط الاحتياجات الأساسية بحقوق الإنسان بطريقة واسعة النطاق ومنهجية. عندما تفوقت المخاوف الأمنية مرّة أخرى على الدواعي الإنسانية في المساعدات الخارجية (مع زيادة مخصّصات مصر وإسرائيل) حتى نهاية العقد، عكس الرئيس الجديد رونالد ريغان سياسة بلاده الجديدة في مجال حقوق الإنسان، «لقد تطورت كل من الاحتياجات الأساسية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية معاً في مجال حقوق الإنسان». في هذا السياق، بدأ المتحدّثون الأمريكيون،

---

(٣٩) انظر: Daniel J. Sargent, *A Superpower Transformed: The Remaking of American Foreign Policy in the 1970s* (Oxford: Oxford University Press, 2016), chap. 6, esp. pp. 178-79; Danny M. Leipziger, "The Basic Human Needs Approach and North-Relations," in: Edwin P. Reubens, ed., *The Challenge of the New International Economic Order* (Boulder, CO: Westview Press, 1981), p. 260.

داخل الحكومة وخارجها، بالإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كجزء من توضيح سياسات جيمي كارتر الجديدة. حرص كارتر في خطبته التاريخية التي ألقاها بمناسبة افتتاح جامعة نوتردام حول سياسة حقوق الإنسان في أيار/ مايو ١٩٧٧ على ذكر «مسألتَي العدالة [و] الإنصاف العلميتين الجديدتين»، معترفاً بجاذبية «التجارة العادلة» في «مساعدة الدول النامية على مساعدة نفسها». لكنه ذكّر مستمعيه بأنّ «المشكلات الفورية المتمثّلة في الجوع والمرض [و] الأمّية موجودة هنا الآن». نشير أولاً إلى تأكيد وزير الخارجية الأمريكي سايرس فانس شبه الآني في خطبة ألقاها في جامعة جورجيا في ربيع عام ١٩٧٧ وأشير إليها كثيراً وذكر فيها أنّ سياسة إدارته الجديدة المتّصلة بحقوق الإنسان ستشمل «الحقّ في تلبية الاحتياجات الحيوية كالمأكل والمأوى والرعاية الصحّية والتعليم». وأضيف في المسوّدة الأخيرة للخطبة: «بالحظّ وليس بالمهارة». أبهج الإسهابُ النقدي مع ذلك الذين أرادوا أن تمثّل السياسة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان ما هو أكثر من معاداة جديدة للشيوعية. وكرّر وارن كريستوفر، نائب وزير الخارجية الأمريكي، اللغة ذاتها أمام رابطة المحامين الأمريكية في صيف ذلك العام. وفي الوقت عينه، تحدّث فانس في اجتماع وزاري لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا مشيراً بطريقة رسمية إلى أنّ «الاتّجاهات الجديدة» تعني الآن مفهوم «الاحتياجات الإنسانية الأساسية» التي رشحت من مكان آخر[٤٠].

المذهل أنّ المراقبين الأمريكيين والمنظّمات غير الحكومية مالت أيضاً إلى توحيد الحقوق والاحتياجات. كتبت الأكاديمية باتريشيا فايس فاغن (Patricia Weiss Fagen) في العام التالي: «عندما يعبّر المدافعون عن حقوق

---

(٤٠) Rolf H. Sartorius and Vernon W. Ruttan, "The Sources of the Basic Human Needs Mandate," *Journal of Developing Areas*, vol. 23, no. 3 (1989), p. 351; Jimmy Carter, "Commencement Address at the University of Notre Dame," *Public Papers of the Presidents of the United States: Jimmy Carter (1977)*, 2 vols. (Washington, DC: Government Printing Office, 1977), vol. 1, p. 961; Cyrus R. Vance, "Human Rights Policy (April 30, 1977)," *Department of State Bulletin*, vol. 77, no. 1978 (May 1977), p. 505; Warren Christopher, "Human Rights: Principle and Realism," *Department of State Bulletin*, vol. 77, no. 1992 (August 1977), p. 269; "Secretary Vance Attends Ministerial Conference of the Organization for Economic Cooperation and Development," *Department of State Bulletin*, vol. 77, no. 1987 (July 1977), pp. 105-109, and Sandy Vogelgesang, *American Dream, Global Nightmare: The Dilemma of U.S. Human Rights Policy* (New York: W. W. Norton and Co., 1980), p. 184.

الإنسان. . . عن القلق حيال الحقوق الاقتصادية وليس حيال الاعتقالات الجماعية وحالات سوء المعاملة فحسب، فهم يتحدّثون في الواقع عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية». وعلى المنوال نفسه، اقترح ريتشارد فولك (Richard Falk)، المحامي الدولي [أستاذ في القانون الدولي] في جامعة برنستون، «الحديث عن الاحتياجات الأساسية كواحدة من حقوق الإنسان». واتّهم الناشط القانوني بيتر فايس (Peter Weiss) ومعهد دراسات السياسة اليساري الذي كان جزءاً منه، الولايات المتّحدة بأنّها تكلمت وما زالت تتكلم عن حقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية بدلاً من وضع سياسات حولها. وبيّن في كلمة ألقاها في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ أنّ «عدداً لا متناهياً من سكان العالم يعانون ـ يعانون بالفعل ـ «أنماطاً ثابتة من الانتهاكات الجسيمة» لحقوقهم الأساسية في العمل والغذاء والصحّة والمأوى والتعليم، وباختصار، لحقهم في عيش حياتهم بدلاً من الكفاح للمحافظة على وجودهم، وهؤلاء أكثر عدداً ممّن يعانون انتهاكات لحقوقهم في الحماية من التعذيب، والاعتقال التعسّفي والرقابة على الصحافة». وإذا كانت الولايات المتحدة تزعم أنّها تهتمّ كثيراً بمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، فلماذا لا تكون مكافحة الفقر العالمي شرطاً في سياستها؟ الحاجات الأساسية حقوق أيضاً»[(٤١)].

على الرغم من خطاب كيسنجر في عهد الرئيس المؤقّت جيرالد فورد، تبنّت السياسة الأمريكية تجاه دول الجنوب في إدارة كارتر الاحتياجات الأساسية بصدق وليس باستخفاف، وعارضت مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد الأكثر مساواتية بإحباطها وهي في مهدها وليس بمخطّطات كيسنجر المكيافيلية. وأوضح فانس بجلاء في كلمة ألقاها في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية في صيف عام ١٩٧٧ أنّ «الحوار بين الشمال والجنوب يدور حول البشر، [و] أنّ تمتّع الناس، وليس الدول فحسب، بحياة رغيدة أمر منطقي». لكن تبيّن أنّ مستشار الأمن القومي في عهد كارتر المهاجر البولندي زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski)، وليس فانس، هو الروح

(٤١) Patricia Weiss Fagen, *The Links between Human Rights and Basic Needs* (Washington, DC: Woodstock Theological Center, 1978), p. 4; Peter Weiss, "Human Rights and Vital Needs," in: John S. Friedman, ed., *First Harvest: The Institute for Policy Studies, 1963-1983* (New York: Grove, 1983), p. 37, and Richard A. Falk, "Responding to Severe Violations," in: Jorge I. Domínguez [et al.], *Enhancing Global Human Rights* (New York: McGraw-Hill, 1979), p. 225

الموجّهة باعتماده الردّ الأمريكي الذي صاغه كيسنجر على أزمة الشمال والجنوب، متلافياً النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالكامل، لكن مع تركيز استراتيجي أقلّ على البؤس العالمي. أوضح كارتر مبكراً أنّه سيرفض التعامل مع أيّ نوع من إعادة التوزيع العالمي، وبيّن في الشهور الأولى لإدارته قائلاً: «أنا لا أحبّذ فرض ضرائب على الفقراء في دولتنا الغنية لإرسال المال إلى الأثرياء في الدول الفقيرة». لكنّ سنوات رئاسته تميّزت باحتضان أشمل للاحتياجات الأساسية إزاء خلفية إعلائه التاريخي لشأن حقوق الإنسان. وباعتماد كارتر على عمل شركة التنمية لما وراء البحار، وهي مؤسّسة تابعة لمعهد بلتواي، أسّست في ستينيات القرن الماضي وأشاعت مفهوم الاحتياجات الأساسية في أواسط السبعينيات، شدّد صراحة على هذا المفهوم كبديل ملطّف لمطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد. يجدر الحديث عن الحقوق وعن الاحتياجات، لكن يجدر الاستغراق في الحديث عن المساواة. ذلك لا يعني أنّ توطيد الحكومة الأمريكية للاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان تجاوز بكثير المستوى الخطابي، لكن عملت الاحتياجات والحقوق على تحديد حدّ أدنى أساسي للحماية في عصر بقي فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد المساواتي يصدم، على الرغم من تدهوره الواضح، صنّاع السياسة كالإشعاع. كان الردّ الأمريكي على مزاعم المساواة بجائزة ترضية فحواها زعم الالتزام بالكفاية واضحاً، سواء بالاحتياجات الأساسية لوحدها أم بضمّها التجريبي إلى حقوق الإنسان[٤٢].

الأمريكيون أقلّ استعداداً للتوافق مع مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد، لكنّ آخرين كانوا أكثر سخاءً. بعد عقد من لجنة بيرسون، اقترح ماكنمارا على ويلي برانت (Willy Brandt)، مستشار ألمانيا الغربية السابق من الحزب الديمقراطي، ترؤس لجنة جديدة لاستعراض حال التنمية، وأصدرت

(٤٢) "Secretary Vance Attends Ministerial Conference of the Organization for Economic Cooperation and Development," p. 108, and Jimmy Carter, "Ask President Carter," in: *Public Papers*, vol. 1 (1977), p. 313,

ورد في: Michael Franczak, "American Foreign Policy in the North-Dialogue, 1971-1982," (Ph.D. Dissertation, Boston College, 2018), chap. 5.

انظر أيضاً: Robert K. Olson, *U.S. Foreign Policy and the New International Economic Order: Negotiating Global Problems, 1974-1981* (Boulder, CO: Westview Press, 1981).

اللجنة نتائجها اللافتة في عام ١٩٨٠. كانت هذه الهيئة مختلفة تماماً، وبخاصّة أنّها ضمّت ممثّلين من دول الجنوب وشاركت خطابياً في «الحوار بين الشمال والجنوب» الجاري. أمل برانت بالتأكيد في أن يسدّد ذلك ضربة لفكرة «الديمقراطية الاجتماعية العالمية»، وتبنّى مقترحات لفرض ضرائب على تجارة الأسلحة العالمية لإعادة توزيع بعض أرباحها. ولكن سببت نتائج برانت خلافات أقل على العكس من تقرير أقلّ وضوحاً للاشتراكي الهولندي وأول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يان تينبرغن (Jan Tinbergen) قبل أربع سنوات، والذي بدا أقرب بكثير وقتئذ إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حاثّاً على اتّخاذ خطوات جذرية (بما في ذلك الحد من انعدام المساواة العالمي). ومع أنّ هذا التقرير دعا بالتأكيد إلى مساعدات خارجية أوسع بكثير في صورة نقل مباشر متزايد وترتيبات تجارية أكثر إنصافاً، فقد انصبّ تركيزه على الفقر العالمي كأولوية قصوى وليس على انعدام المساواة العالمي. تعامل مع الغذاء والعمل والصحّة بصفتها «احتياجات أساسية» (مع أنّه قوبل ببعض النقد لعدم دعوته إلى تلبية هذه الحقوق بالكامل بحلول الألفية). وبحلول وقت إنهاء اللجنة عملها، تبخّر ضغط دول الجنوب على ضمير دول الشمال بسرعة. كانت الحرب الباردة في طور الاحتدام من جديد غداة التدخّل السوفياتي في أفغانستان. وبدا كلّ موقف للعالم الثالث، الهشّ أصلاً من البداية، ضعيفاً الآن خارج إطار الخلاص السهل. وفي غضون وقت وجيز، أعلن بعض «نهاية العالم الثالث» ولو كـ«بديل سياسي» على الأقل[٤٣].

---

(٤٣) Jan Tinbergen, ed., *Reshaping the International Economic Order: A Report to the Club of Rome* (New York: Dutton, 1976); Willy Brandt [et al.], *North/South: A Programme of Survival* (London: Pan Books, 1980); Giuliano Garavini, *After Empires: European Integration, Decolonization, and the Challenge from the Global South 1957-1986*, Oxford Studies in Modern European History (Oxford: Oxford University Press, 2012), pp. 235-240; Cranford Pratt, "From Pearson to Brandt: Evolving Conceptions Concerning International Development," *International Journal*, vol. 35, no. 4 (1980), pp. 623-645; R. H. Green, "Brandt on an End to Poverty and Hunger," *Third World Quarterly*, vol. 3, no. 1 (1981), pp. 96-103; Susan Strange, "Reactions to Brandt: Popular Acclaim and Academic Attack," *International Studies Quarterly*, vol. 25, no. 2 (1981), pp. 328-342, and Nigel Harris, *The End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the End of an Ideology* (London: I. B. Tauris,1986), p. 7.

لاحِظ أنّ «حق» شارك في تقرير تينبرغن لكنه أوضح في بيان شخصي أن «التحرّر الاقتصادي للإنسان» يعني أولوية «للقضاء على أسوأ صور الفقر» (ص 321).

بحلول نهاية سبعينيات القرن الماضي، كانت حركة حقوق الإنسان عبر الوطنية قد ولدت كظاهرة لعهد جديد. وكانت منظّمة العفو الدولية قد نظّمت نشاطاً مناهضاً للتعذيب وحظي بظهور بارز، فيما أصبح المنشقّون الأوروبيون الشرقيون وضحايا أمريكا اللاتينية أيقونات أخلاقية تاريخية عالمية في تحالفات جديدة مع الحركات العابرة للحدود الوطنية. وُلدت سياسة جيمي كارتر في مجال حقوق الإنسان من قبل ونوقشت. لم يغضّ جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الطرف عن قضية التوزيع، فكيف بالتخلّي عن طموحاتهم التحويلية عندما يتعلق الأمر بالعدالة الاقتصادية. لكن بحلول عام ١٩٨٠، كانت حقوق الإنسان قد قطعت شوطاً طويلاً في انتقالها من مبادئ لحزمة رعاية مساواتية للمواطنين إلى تطلّعات الاكتفاء العالمي لإخوانهم من البشر، وكان تعرّفهم المبكر إلى الفكر التنموي بشكل عام والتفسير البسيط نسبياً «للاحتياجات الأساسية» على وجه الخصوص عاملاً في الانحدار. ربما اجتازت حقوق الإنسان الحقبة المحددة بطريقة أخرى، لكن مع انفصالها عن دولة الرعاية الوطنية وتحوّلها إلى مادّة مألوفة في المناقشات الدائرة حول أكثر عمليات النهب العالمية حاجة إلى ردّ فوري، فقد أعيد تخيّلها في الحالات النادرة التي كان لها أثر في التوزيع في ضوء مكافحة الفقر العالمي. أثبت نطاق الاحتياجات الأساسية أهمية حاسمة في هذه العملية، وارتقى كلٌّ من الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان في نظر الكثيرين ومثّلت للجميع نقاطاً مركزية للابتعاد عن المساواة في التوزيع، سواء داخل الدول أم خارجها، فيما تدهورت الاشتراكية والتُفّ على مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

الفصل السادس

الأخلاق العالمية من المساواة إلى عيش الكفاف

قال مراقب ذكي لتقلّبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد في سبعينيات القرن الماضي: «مهما كانت النتائج الأخرى لمطالب العالم الثالث بنظام اقتصادي جديد أكثر مساواة، هناك شيء واحد واضح: أثارت هذه المطالب نقاشاً غير مسبوق حول موضوع التوزيع العالمي العادل». ظهر اختراع ما يسمّى الآن «العدالة العالمية» في الفلسفة بالتزامن مع أحداث معاصرة وعكس جداول أعمال متغيّرة مع انتقال مجال التطبيق من المساواة إلى الكفاية. أكمل هذه الخطوة أول كتاب في التاريخ عرض شيئاً كفلسفة حقوق الإنسان على نطاق عالمي. القول بأنّ الفلسفة تصوّر عصرها في الفكر ليس صحيحاً دائماً. لكنّه صحيح في هذه الحالة، وهو ما أتاح منظوراً لا غنى عنه لتسجيل صعود النظام الاقتصادي الدولي الجديد وهبوطه ومعه مثُل المساواة العالمية، قبل أن تعيد حركة حقوقية تركّز على الكفاية ضبط حدود التفاؤل بما تبيّن أنّه عصر ليبرالي جديد[١].

لم يظهر في الفلسفة السائدة شيء كـ«العدالة العالمية» في توزيع متع الحياة حتى العقود اللاحقة لعام ١٩٤٥، وقادت دول ما بعد الاستعمار مسيرة توسيع شروط العدالة الاجتماعية لتشمل العالم. لكن إذا صار الدفاع عن كلٍّ من المساواة والكفاية في توزيع متع الحياة على نطاق عالمي في الفلسفة ممكناً، لقيت النظريات الجديدة التي أثمرت دوائر فلسفية لها مصائر مختلفة تماماً. لا يزال الخيار المساواتي ـ المعروف لمناصريه ونقاده منذ ذلك الحين بـ«الكوني» ـ طوباوياً ولا يمكن تصوّره كمعيار لحركة في عصر

(١) Robert Amdur, "Global Distributive Justice: A Review Essay," *Journal of International Affairs*, vol. 31, no. 1 (1977), p. 81.

ليبرالي جديد. وفي المقابل، حظي السعي لنيل حقوق الكفاية العالمية بدعم عملي مدهش طوال الحقبة الزمنية ذاتها، ولا سيما في صورة حركة دولية لحقوق الإنسان مكرّسة لتأمين أهمّ السمات الأساسية لكسب لقمة العيش. ويعكس مسار الفلسفة في السنوات القليلة المصيرية لاختراع العدالة العالمية أصول وضعنا العملي بطريقة مثالية بشكل أو بآخر.

أشار كتاب الفيلسوف الأمريكي جون رولز **نظرية العدالة** (*A Theory of Justice, 1971*) إلى مقدّمات كثيرة لأحلام الرعاية الوطنية إبّان الحرب العالمية الثانية وبعدها، وذلك بدعوة مجتمعات العدالة إلى تحقيق المساواة المادّية، مع اهتمام خاصّ بمصير المعوزين. لكنّ الكتاب من منظور الحقبة التالية توضيحي، لسبب جديد: تحوّل حصر رولز العدالة في التوزيع ضمن حدود الدول وفي الشعوب ـ وهو أمر كان مسلّماً به في حقبة الرعاية الوطنية ـ إلى نقطة خلافية؛ لأنّ المستجدّات في سياق ستينيات القرن الماضي وسبعينياته دحضت بداهته. سجّل فكر رولز افتراضات الرعاية الوطنية وقد كانت الأزمة على وشك الحدوث، أو خلّد آمالاً بزيادة توسيعها حين أوشكت على الذبول أمام ثورة ليبرالية جديدة. وآذن بروز الأخلاق الدولية في مواجهة المجاعة الفاضحة في سبعينيات القرن الماضي بتشديد جديد على أخلاقيات محاربة العوز العالمي، والذي أعاد تعريف «حقوق الإنسان» في الحقبة التي تلت ذلك.

قادت مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالمساواة العالمية، في لحظة بروزها القصيرة، إلى ظهور نظرية ما تسمى «العدالة العالمية» ـ وهي الارتقاء بدولة الرعاية الوطنية المساواتية لدى رولز لتصبح عالمية من الناحية الافتراضية. الإرادة الفاعلة لدول الجنوب وتحدّيها، وليس إذلالها وفقرها، هو سبب ظهور ما سمّاه غونار ميردال من قَبل «عالم الرعاية» في الفلسفة المعاصرة، إن لم يكن في العالم منذ ذلك الحين. لكنّ اقتراح السعي إلى حدّ الكفاية الأدنى للحقوق الاجتماعية انطلق من قبر حلم المساواة، فيما حرّك خلقٌ معيشي للعالم الضميرَ. امتلكت الفلسفة، غير المقيّدة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، القوة بمفردها لإحياء ذكرى الطوباويات المساواتية غير المتاحة في عصر ليبرالي جديد، متحالفة مع حركة حقوق الإنسان الجديدة، لكنّ الفلسفة المتحالفة مع حركة حقوق الإنسان الجديدة

أعطت الأولوية لأخلاق ملطّفة ولتلبية «الاحتياجات الأساسية»، ونجحت في تقنين خلق معيشي جديد لعالم ليس فيه مساواة.

على الرغم من كلّ الجوانب المبتكرة لكتاب رولز *(A Theory of Justice)*، الذي ختم مصير الرعاية الوطنية في الولايات المتّحدة، إلّا أنّه عرض صورة تقليدية مدهشة للشؤون الدولية. افترض رولز أنّ الأطراف في نموذج العقد الاجتماعي الذي اقترحه فقدوا طبقاتهم وأجسادهم (بما في ذلك أجناسهم) وثقافاتهم، لكنّ الوحدات الوطنية للعالم التاريخي استمرت في ما يسمّى «الموقف الأصلي» الذي اشتقّ منه مبادئه الخاصّة بالعدالة. أجّل رولز الشؤون الدولية في مناقشة موجزة إلى عقدٍ تبرمه الدول الأطراف لمرحلةٍ ثانية، ويفضي إلى مبادئ الحدّ الأدنى التقليدية للنظام العالمي. لم تُذكر حقوق الإنسان، ولم تكن هناك التزامات بالتوزيع. باختصار، كان ذلك شهادة منيرة على بقاء قوة التأطير الوطني للتطلّع إلى الرعاية بعد الحرب العالمية الثانية[٢].

ليس هناك نقص في النظريات الأخلاقية، لكنّها اعتنت في حقبة ما بعد الحرب، وبحسب تعليق المنظّرة أونورا أونيل (Onora O'Neil) الساخر، بـ«أمثلة لطيفة على مشكلات ثانوية في الحياة (مثل المشي المحظور على العشب، إعادة الكتب إلى المكتبة)»، ولم تهتمّ بـ«أشدّ مشكلات «العالم الحقيقي» الأخلاقية قسوة». بلورت أزمة فييتنام هذه المشكلات وقادت إلى بناء الفلسفة السياسية السائدة من الصفر تقريباً في وقت قريب من عام ١٩٧٠. كمنت العدالة العالمية أصلاً في المناقشات التي دارت حول العصيان المدني واعتراض الشباب الأمريكي الوجداني، لكن مع البدء بسحب القوات بعد عام ١٩٦٨، ظهرت صورة أكبر بكثير. وكما علّق برايان باري (Brian Barry)، وهو مُنظّر سياسي موهوب تدرّب في جامعة أكسفورد وكتب في النهاية عن العدالة العالمية، في وقت لاحق، «كانت حرب فييتنام بلا شك الحافز الخارجي الحاسم»، على غرار نشر كتاب «طويل للغاية، وسيئ التنظيم، وغير مميّز من ناحية الأسلوب» بعنوان **نظرية العدالة**

(٢) انظر: John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press, 1971), pp. 7-8, 115, 336 and 378-379.

اعتمد رولز بشكل أساسي على كتاب جايمس بريرلي في القانون الدولي في تطوير فكره، لكنّ الكتاب غير موجود للأسف في مجموعة مكتبته التي اختارت جامعة هارفارد أرشفتها.

(*A Theory of Justice*)، وغُدّ السبب الباطني للحدّة في هذا المجال. لكنّ الموضوعات المميزة في المرحلة المبكرة للأخلاق الدولية اهتمّت بالحرب على وجه التحديد، ولا سيما الفظائع في الخارج والعصيان المدني في الداخل. الواضح أنّ الفلاسفة الناطقين باللغة الإنكليزية ليسوا أول من فهم أخلاق الحرب الباردة الأمريكية المشكوك فيها على مستوى العالم أو انتقدها على أسس نظرية، والأهمّ من ذلك لم يؤدّ التفلسف الأخلاقي الذي أطلقته حرب فيتنام في الواقع إلى اختراع فوري «للعدالة العالمية»، ويشير هذا إلى حاجة إلى مزيد من البحث في سبعينيات القرن الماضي عن اللحظة الملائمة لذلك[٣].

في سياقين جيوسياسيين تبلورا بسرعة بُعَيد صدور كتاب رولز، صارت المقاربة العالمية في العدالة التي استبعدها في إطار التصوّر فجأة. الأول ما يسمّى «أزمة الغذاء العالمية»، التي تجلّت فيما كانت حرب فيتنام على وشك الانتهاء. وللفيلسوف الأسترالي بيتر سينغر (Peter Singer) مقالة كلاسيكية عن المجاعة، ويعدِ بسهولة التدخّل الأكثر تأثيراً في الالتزامات الأخلاقية البعيدة في ذلك العقد وما بعده، ترجع أصولها إلى تأمّلات في النزوح والجوع عقب الإعصار المدمّر ومحاولة الاستقلال الناجحة في ما أصبح بنغلاديش في السنوات الوحشية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢. لكن كان ذلك مجرّد مقدّمة لأزمة استمرّت سنوات عديدة بعد ذلك، أذكت الاهتمامَ المستمرّ بالعوز ودفعت الفلاسفة إلى التباحث في أفضل طريقة لتبرير الالتزامات غير الإقليمية بالمساعدة. ومع ذلك، سيكون اختزال العدالة العالمية باستجابة عاطفية لمعاناة بعيدة خطأً جسيماً. في ظلّ شبح الجوع، برز النظام الاقتصادي الدولي الجديد وسقط، وهو ما قاد إلى استحداث العدالة العالمية بقوة مساوية تقريباً.

---

(٣) Onora O'Neill, "In a Starving World, What's the Moral Minimum?," *Hastings Center Report*, vol. 11, no. 6 (1981), p. 42. Papers of John Rawls, Harvard University Archives, Box 34, Folders 5-14, Lectures on the Law of Nations, 1967-1969.

للاطلاع على تفاصيل رائعة حول أهمية المأخذ الضميري على وجه الخصوص، انظر: Katrina Forrester, "Citizenship, War, and the Origins of International Ethics in American Political Philosophy, 1960-1975," *Historical Journal*, vol. 57, no. 3 (2014), pp. 773-801, and Brian Barry, "The Strange Death of Political Philosophy," *Government and Opposition*, vol. 15 (1980), pp. 284-285.

انظر أكثر بكثير الفصل ذي الصلة بكاترينا فوريستر: Katrina Forrester, *Reinventing Morality: A History of American Political Thought since the 1950s* (Princeton, NJ, forthcoming).

بدأ بيتر سينغر مقالته المشهودة التي ظهرت في ربيع عام ١٩٧٢ على صفحات الإصدار الثالث لمجلة **الفلسفة والشؤون العامة** (*Philosophy and Public Affairs*)، وهي المنصّة الفكرية لنظريات العدالة العالمية، بالقول: «فيما أكتب هذه المقالة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، يموت الناس في البنغال الشرقية بسبب انعدام الطعام والمأوى والرعاية الصحّية». درس سينغر المولود لأبوين يهوديين لاجئَين من فيينا في أكسفورد ودرّس فيها في سنّ الشباب. اهتمّ بالمجاعات في البلاد البعيدة، والتي لم يكتب عنها الكثير إلّا بعد الحرب الباردة. وكانت موضوعاً ثانوياً في كتابته في تلك الحقبة، لكن بناء على التوقيت التصادفي لمقالته المبكرة، صار تذكارياً أيضاً. جادل سينغر في صفحات مقالته القليلة دفاعاً عن استنتاج جذري أخلاقياً في سلسلة من الخطوات الجذّابة البسيطة. **أولاً**، المعاناة والموت أمران سيّئان (لم يحدّد سينغر الذي اتّخذ مواقف نفعية غالباً في هجومه الأول سببَ سوئهما ـ ولم يشعر بالحاجة إلى القيام بذلك). **ثانياً**، إذا كان في وسع شخص منع مثل هذه العواقب السيئة «من دون التضحية بأيّ شيء ذي أهمية أخلاقية»، فعليه القيام بذلك كواجب أخلاقي. وأصرّ سينغر أيضاً في تشبيهه الرائع بطفل يغرق وفي وسع كلّ جهة فاعلة أخلاقية إنقاذه بسهولة (ولن تمتنع عن إنقاذه لأنها لا تريد فقط تحمّل تكلفة بسيطة كاتساخ الملابس) على أنّه ليس للمسافة تأثير في التقييم. أوضح سنغر أنه يعتقد أيضاً أن أي فاعل أخلاقي يحتاج إلى تضحية ليصل إلى درجة يصبح أي شيء معها له قيمة أخلاقية ضمن هذه المنظومة معها له قيمة أخلاقية مماثلة ضمن هذه المنظومة ـ ليس الملابس الرخيصة لتلك الجهة فحسب ولكن رزم أموالها أيضاً ـ لكنّ النموذج الأضعف في أطروحته ثوري إلى حدّ قناعته به. عرف سينغر أنّ الآثار المترتبة على مقدّماته المباشرة تشترط زيادة كبيرة في الأعمال الخيرية، «ينبغي تعديل الطريقة التي ننظر بها إلى القضايا الأخلاقية ـ أي برنامجنا المفاهيمي الأخلاق ـ ومعها طريقة الحياة التي صارت أمراً مسلّماً به في مجتمعنا»[٤].

مهما بلغت قوّة مشروع سينغر، فقد جلب معه في الأساس أمراً جديداً بربط المدرسة الفلسفية بإنسانية أقدم بكثير في وضع جديد بعد الاستعمار. وبُعَيد وفاة مؤسّسها جيريمي بنثام (Jeremy Bentham) في مطلع القرن التاسع

---

(٤) Peter Singer, "Famine, Affluence, and Morality," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 1, no. 3 (1972), p. 231.

عشر، صار للنموذج النفعي للعواقبية [مبدأ العبرة بالعاقبة، consequentialism] روابط وثيقة بالشؤون العالمية لأنّ كبار أنصاره أيّدوا الإمبراطورية البريطانية (وخدموها غالباً). لم تختفِ الإمبراطورية في زمن سينغر، لكنّها خاضت معاركها الأخيرة في سبعينيات القرن الماضي في المستعمرات البرتغالية في وسط أفريقيا، وهي صراعات دامية لم يعلّق عليها الفلاسفة الناطقون بالإنكليزية لدعمهم المسلّم به لمشاريع استعمارية ميّزت المجتمعات الكبيرة التي عاشوا فيها. لذلك، ترجع أهمّية استدلال سينغر بالعواقبية في الأخلاق العالمية إلى دخول العالم في حقبة ما بعد الاستعمار مع الابتعاد عن الفلسفة وليس إلى عدم وجود سابقة لوجهات نظره. في الواقع، أطّر سينغر المشكلة العملية في مقالته وطوال حياته المهنية اللاحقة في مسألة تحديد مقدار ما تطلبه الأخلاق الخيرية من الأثرياء في العالم. تنسجم مقولته تماماً مع منطق مألوف إنساني النزعة ظهر في المجال عبر الأطلسي من جديد رداً على أزمات الانفصال قبل مأساة الاستقلال في البنغال الشرقية (التي صارت بنغلادش) وبعده وكانت حافز سينغر إلى كتابة مقالته(٥).

لمقالة سينغر سمات أخرى أفسحت المجال لمزيد من التفكير. جعل المعاناة الأجنبية متجانسة بغض النظر عن سببها؛ وبدا أنّ جذورها في الفقر المستشري، والكوارث الطبيعية، والحروب الأهلية، ليست مهمّة من الناحية الفلسفية. تمّ تأطير مقاربة سينغر بوضوح، على الرغم من إطارها العمومي للغاية بدعوته إلى العواقبية العالمية، لإبراز أكثر الأخطاء الجسيمة ولفت الانتباه إليها، سواء أكانت طبيعية أم سياسية، من أجل تقديم يد العون. مقاربة سينغر مساواتية بالطبع، بمعنى أنّها تتعامل مع جميع البشر على قدم المساواة ـ تستحقّ معاناتهم الاهتمام نفسه. لكنّه ميّز مقولته عن دراية عما قد يترتب على تطبيق المرء مبدأه بشكل شامل عوضاً عن أن يكون مجرّد مشهد مروّع، ولم يُطلق دعوة عامّة إلى المساواة في توزيع متع الحياة. بهذا المعنى

---

(٥) للمزيد عن النفعية في القرن التاسع عشر، انظر مثلاً: Eric Stokes, *The English Utilitarians and India* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1959).

وللمزيد عن السياق الخيري عند سينغر، انظر: Tehila Sasson, *We Are the World: The End of Empire and the Turn to Market Humanitarianism* (forthcoming), and Tehila Sasson and James Vernon, "Practicing the British Way of Famine: Technologies of Relief, 1770-1985," *European History Review*, vol. 22, no. 6 (2015), pp. 860-872.

الدقيق، أطّرت مقالته الأخلاق الدولية على أنّها مسألة تقليل الشرّ. لم تُملِ أخلاقيات سينغر في ذلك الوقت وبعده نقداً مؤسّساتياً للنظام العالمي ـ سواء أكان انتقاد الناحية الجيوسياسية بعد الاستعمار أم التوزيع العالمي ـ لكنّها أملت العمل الخيري الشخصي. وكخطوة أولى على الأقلّ، لم يكن الهدف سياسة حكومية أو تعبوية للعيش، فكيف بالتوزيع العادل على مستوى العالم. وفي المقابل، جعل سينغر تخفيف وطأة الحاجة الماسة شديدة الوضوح عملية أخلاقية، مفترضاً تحقيق ذلك بالتبرّعات الشخصية[٦].

استمرت الظروف المتبلورة في أواخر حقبة فيتنام والتي جعلت بنغلادش فجأة موضع اهتمام الفلاسفة، وربما كانت ستبدّد هذا الاهتمام، بسبب أزمة الغذاء العالمية التي أعقبت ذلك في السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥. ارتفعت أسعار الحبوب وتسبّب الجوع في موت الملايين، منهم مليون شخص في بنغلاديش (مرّة أخرى)، إضافة إلى إثيوبيا وساحل غرب أفريقيا. الأسباب معقّدة وشملت الطقس، والزيادات الكبيرة في واردات الحبوب السوفياتية، وسياسة زراعية مستمرّة في بعض الدول، كالولايات المتحدة، التي قدّمت الدعم لبعض المزارعين كي يمتنعوا عن زراعة الحبوب للمحافظة على ارتفاع أسعارها في الخارج. دعت الأمم المتّحدة إلى عقد قمّة في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ عُرفت باسم مؤتمر الغذاء العالمي لمعالجة الكارثة. لكن فُعل القليل لتكوين ردّ دولي على المجاعة على الرغم من تحرّك حكومات معيّنة وجمعيات خيرية غير حكومية. وفي المقابل، ساد تصوّر بأنّ ترتيبات الأمم المتّحدة الجديدة ستتيح دعم صغار المزارعين في العالم أجمع، وهم الأشدّ تضرّراً بقوى خارجة عن سيطرتهم، كنمط الطقس والاقتصاد العالمي[٧].

---

(٦) Singer, "Famine, Affluence, and Morality," p. 243.

(٧) تتبّعت بحثاً رائعاً لـ: Christian Gerlach, "Die Welternährungskrise 1972-1975," *Geschichte und Gesellschaft*, 31, no. 4 (2005), pp. 546-585.

انظر أيضاً: Gerlach, "Famine Responses in the World Food Crisis 1972-5 and the World Food Conference of 1974," *European Review of History*, vol. 22, no. 6 (2015), pp. 929-923.

لاطلاع على بعض المؤشرات على المناقشة المعاصرة، انظر: Geoffrey Barraclough, "The Great World Crisis," *New York Review of Books* (23 January 1975); Herbert Marx, ed., *The World Food Crisis* (New York: H. W. Wilson,1975), and Sayed Marei, ed., *The World Food Crisis* (London: Longman, 1976).

استمرّت المناقشة في غمرة عناوين رئيسة تحدّثت عن حالات وفاة على مستوى العالم بلغت حدّ الفضيحة، وتعلّم الفلاسفة ما يكفي ليكونوا أشدّ حذراً مما كان عليه ستينغر في عام ١٩٧١ حين هيمن على العالم خوف من «قنبلة سكانية»، وسرعان ما تعاملوا مع برامج مناظرة للحدّ من تكاثر السكان بتشكيك متزايد. لكنّ فلسفة العدالة العالمية تبلورت عندما قدّمت مقولات لسياسة حقوق العيش وتقنين المساواة العالمية. ترجع المقولة الأولى التي انتظرت ثورة حقوق الإنسان في آخر سبعينيات القرن الماضي لتكتمل أركانها إلى المرحلة التي تلت مقالة سينغر مباشرة. الخطوة الأولى الحاسمة قامت بها أونورا أونيل، ابنة دبلوماسي بريطاني رفيع من أيرلندا الشمالية (صارت بارونة في وقت لاحق). نالت شهادة دكتوراه في الفلسفة بإشراف رولز ودرّست في كلّية برنارد في تلك الحقبة، وبدأت حياتها المهنية مدافعة عن الاشتراكية، وكتبت مقالة مشهورة دفاعاً عن مقولة ماركس التي تقول إنّ التوزيع الأخلاقي يحصل بناء على مبدأ «من كلّ بحسب قدرته، ولكلّ بحسب حاجته». وبعد مضي وقت طويل على توقّفها عن الإشارة إلى ماركس، وجّهت أونيل فكرها في الواقع نحو الواجبات التي تمليها الحاجات - لكنّها صارت في بضع سنين حاجات بعيدة بسبب أزمة الغذاء العالمية[8].

عرضت أونيل في «أرض قارب النجاة» «Lifeboat Earth»، وهي مقالة رئيسة نُشرت في **مجلة الفلسفة والشؤون العامة** (*Philosophy and Public Affairs*) بعد ثلاث سنين من نشر مقالة سينغر، رؤية استحقاق العيش كمسألة حقّ فردي وليس كجزء من نظرية أكثر غموضاً وأوسع نطاقاً لعواقب سيئة يجب تجنّبها. وأوضحت أونيل أنّ «افتراض أنّ للأشخاص الحقّ في ألّا يُقتلوا من دون مبرر» يستتبع «الادّعاء بأنّ علينا واجب محاولة منع حصول وفيات بسبب مجاعة وتأجيلها». اعتقدت أونيل أنّ هذا حاصلٌ على نطاق ضيّق، ومن ثمّ بشكل لا جدال فيه مقارنة بما جاء في مقاربة سينغر. لم تكن المقالة مجرّد جزء من تحليل عالمي واسع النطاق للتكاليف والمنافع. أشارت المقالة إلى أنّ مشكلة أونيل مع مقاربة سينغر كانت في اتّساعها. إن القول بأنّه يجب على الجهات الفاعلة الأخلاقية أن تُسهم في منع حصول أمور سيئة، بافتراض أنّه لا يوجد

---

(٨) Paul Ehrlich, *The Population Bomb* (New York: Ballantine Books, 1968).

اشتركت أونيل مع زوجها وقتئذ الخبير الاقتصادي إدوارد نيل في كتابة مقال ماركس: Edward Nell and Onora Nell, "On Justice under Socialism," *Dissent*, vol. 19, no. 3 (1972), pp. 483-491.

شيء مهم (أو شيء يمكن أن يضاهي الأمر السيئ) يجب التضحية به للقيام بذلك، مبدأ عام للغاية لدرجة أنّه يتطلّب في الواقع حسابات ضخمة لتحديد نقطة البداية - وليس تركيزاً محدداً على الحقوق أو الاحتياجات المهمّة حقاً. والأهمّ من ذلك أنّ الوفيات الناجمة عن مجاعة ليست ظاهرية أو بعيدة: الحقيقة الرئيسة في نظر أونيل هي أنّه في عالم «يرتبط بعضه ببعض»، نحن مرتبطون بأشخاص يتعيّن علينا حماية حقوقهم الأساسية، بدءاً بحقّهم في العيش. لكنّ الوضع يتجاوز حدّ الترابط المتبادل: كانت أونيل على صلة بمزاعم متنامية تقول إنّ المواطنين الموسرين في الاقتصادات المتقدّمة هم سبب المجاعة (مع أنّها لم تلحظ أيّ إحاطة باقتراحات دول ما بعد الاستعمار التركيز على إصلاح مساواتي عالمي في اللحظة ذاتها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد). وحتى في تلك الحالة، تولّت مهمّة تفسير سبب انتهاك هذه المزاعم الحقوق الفردية، وليس الخلفية التاريخية للعلاج السياسي للمجاعة[٩].

بالتركيز على المجاعة الظاهرة، لم تخرج الأخلاقيات الجديدة المتّصلة بالجوع العالمي، سواء المعتمدة على عواقب سيئة أم حقوق أساسية، عن حالة واجبات أخلاقية عالمية في أكثر الحالات إلحاحاً. لكنّ مقاربة أونيل أثبتت أنّها مؤشّر على مكان المضي في المجال، في محاولة تقديم نظرية قائمة على الحقوق، وإن بشكل ضمني على نحو متزايد، لربط نظريات العدالة التي تتخطّى الحدود للتلقّي التالي لمقاربة معلّمها رولز.

التبصّر الأخلاقي في العوز المطلق جعل العدالة مسألة تكثيف للواجب الخيري، بما يتجاوز مجرّد الصدقة وإن بقيت مسألة تخفيف لوطأة العوز. لكن سرعان ما بدا هذا ضيقاً للغاية بالنسبة إلى الكثير من الفلاسفة الرئيسين. أرادوا جعل النظام الدولي موضوعاً للتحقيق في العلاقات

---

(٩) Onora Nell, "Lifeboat Earth," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 4, no. 3 (1975), p. 273, and 279n.

وعن سينغر وزعم أن الواجب «نتيجة طبيعية لأي نظرية أخلاقية غير غريبة وليس فيها مكان لمفهوم الحقوق»، إضافة إلى ص 283n بشأن الاقتباسات من أدبيات التبعية الماركسية. للمزيد عن التشديد على أبعاد التحكم في السكان في العمل الأول، انظر العمل الفذّ لـ: Hester van Hensbergen, "Famine, Morality, and Modern Moral Philosophy, c. 1967-1980," (forthcoming).

عمل شو (الذي نناقشه أدناه) دليل جيد على تشكيك نهائي في مزاعم حول الانفجار السكاني وإدارته.

الاجتماعية العادلة ـ كما لو كان من الممكن النظر إلى العالم نفسه على أنّه «التركيبة الأساسية» فقط التي رأى رولز أنّها وضعية علاقات اجتماعية عادلة في دولة الرعاية الوطنية. باختصار، عرض الفلاسفة رؤيتهم الخاصة بـ «عالم رعاية». هنا، كان للنظام الاقتصادي الدولي الجديد أهمية بالغة، لأنّه بمجرد اندلاع أزمة الغذاء العالمية، باتت دول الجنوب أيضاً مصدراً لثورة مفتوحة ومروّعة للغاية ضدّ الهرمية العالمية السائدة. وبحلول أواسط سبعينيات القرن الماضي، وبمجرد انقضاء الذكرى الحيّة للأطفال الجوعى، جرى استيعاب الجوع والفقر في مناقشة غير مسبوقة (للفلاسفة) حول انعدام المساواة العالمي بشكل عام. وفي أواخر عام ١٩٧٦، أكّد الأخلاقي الرائد هنري شو (Henry Shue) أنّه لا يمكن فصل السياسة الغذائية العادلة عن المبادئ الأساسية للعدالة العالمية، وجادل الفيلسوف الكبير توماس ناغل (Thomas Nagel) بالمثل، رداً على سينغر في العام نفسه بأنّ «الأعمال الخيرية ليست كافية» لأنّ «الجوانب الأخلاقية» للجوع «جزء [ببساطة] من المشكلة العامّة لانعدام المساواة الاقتصادية على مستوى العالم»[١٠].

استدلّ ناغل وشو في مقترحاتهما حول تقديم المبادئ المساواتية في التوزيع الدولي على التوصّل إلى استنتاجات محدّدة بشأن السياسة الغذائية بالمقالة العظيمة لتشارلز بيتز (Charles Beitz) المنشورة في **مجلة الفلسفة والشؤون العامة** (*Philosophy and Public Affairs*) في عام ١٩٧٥، والتي كانت توطئة لأطروحته في برنستون التي اكتملت في عام ١٩٧٥ ونوقشت في عام ١٩٧٨، ونشرت في عام ١٩٧٩ بعنوان **النظرية السياسية والعلاقات الدولية** (*Political Theory and International Relations*). تخرّج بيتز في الجامعة في سبعينيات القرن الماضي، وظهرت أهمّيته البالغة في وقت لاحق. واستناداً إلى صامويل شيفلِر (Samuel Scheffler)، صديقه في برنستون، «قوبل [موضوع بيتز وقتئذٍ] في بعض الأحيان بما أخشى أنّه بدا تنازلاً مؤدّباً، لأنّه صدمنا لكونه على هامش القضايا الرئيسة التي أثارتها نظرية رولز». ومع أنّه كان لا

(١٠) Henry Shue, "Food, Population, and Wealth: Toward Principles of Global Justice," (paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, September 1976), and Thomas Nagel, "Poverty and Food: Why Charity Is Not Enough," in: Peter G. Brown and Henry Shue, eds., *Food Policy: The Responsibility of the United States in the Life and Death Choices* (New York: Free Press, 1977), p. 54.

يزال في العشرينيات من عمره فقط، كانت العدالة العالمية «المنزل الذي بناه تشوك (Chuck)» بقدر ما إنّ الإنهاض الواسع للفكر السياسي الليبرالي الذي رعاه رولز «المنزل الذي بناه جاك (Jack)». وعلى غرار شو الذي سبقه في البرنامج ببضع سنين، كان بيتز، ومن ثمّ العدالة العالمية، ثمرة برنامج برنستون متعدّد التخصّصات في الفلسفة السياسية. كان ذلك مهمّاً في نظر شو لأنّ «القليل من الفلاسفة المعروفين... ملمّون بالسياسة بالقدر الكافي، وبخاصّة السياسة الدولية» لقطع شوط بعيد جداً[11].

كانت تلك القضية التي أمل بيتز أيضاً بمناقشة رولز بشأنها وبالاعتماد على تاريخ نشاطه السابق في الدفاع عن حركة وُجدت سابقاً في العالم ووجدها مثيرة. تخرّج بيتز من جامعة كولغيت وتتلمذ على يد الأخلاقي هنتنغتون تيريل (Huntington Terrell) في أثناء حرب فييتنام، وعمل لدى تيريل في الصيف عقب تخرّجه من الكلّية في برنامج موّله معهد النظام العالمي للمساعدة على بناء مجال دراسات السلام. إنّ ميول تيريل المسالمة (كانت زوجته من طائفة الكويكرز طوال حياتها) قادته إلى العضوية المبكرة في الحركة الأكاديمية، لكن بيتز بدا كما لو أنّه قد اختار بعد التخرّج مساراً أكثر نشاطاً. كان أول إصدار له عبارة عن مجموعة قراءاتٍ تقاسم أشخاص تحريرها واعتمدت على هذا المقرّر التعليمي، وجاء رداً على التوق واسع النطاق في مطلع السبعينيات إلى إعادة التوجيه الروحي. ثمّ عمل في منزله مع صديق على إعداد دليل أوسع لأولئك الذين ألهمهم اليسار الجديد ونشاط الحرم الجامعي لتغيير العالم. شارك بيتز في تأليف قسم ختامي موجز

---

(11) Charles R. Beitz: "Justice and International Relations," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 4, no. 4 (1975), pp. 360-389, and *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

للاطلاع على ملاحظات بيتز حول نشأة الكتاب، انظر: Charles R. Beitz, "Reflections," *Review of International Studies*, vol. 41 (2005), pp. 409-423, and Samuel Scheffler, "The Idea of Global Justice: A Progress Report," *Harvard Review of Philosophy*, vol. 20 (2014), p. 18.

للمزيد عن هذه المنازل، انظر: Anthony Simon Laden, "The House That Jack Built: Thirty Years of Reading Rawls," *Ethics*, vol. 113, no. 2 (2003), pp. 367-390; Chris Brown, "The House That Chuck Built: Twenty-Years of Reading Charles Beitz," *Review of International Studies*, vol. 31, no. 2 (2005), pp. 371-379, and Henry Shue, "The Geography of Justice: Beitz's Critique of Skepticism and Statism," *Ethics*, vol. 92, no. 4 (1982), p. 710.

لـ **تكوين المستقبل** (*Creating the Future*)، وحظي بانتشار واسع وكان «دليل العيش والعمل من أجل التغيير الاجتماعي» وعُني بالسياسة العالمية. لم يركّز على العدالة التوزيعية، لكنّه شجب هرمية عالمية «تتدفّق فيها كلّ الأشياء الجيدة إلى الشمال أو تُتداوَل فيه ببساطة». واعترافاً بـ «إيمان راسخ» بالتغيير من أسفل، أوصى بيتز وشريكه في التأليف الذين يتوقون إلى التجديد بالانخراط في إثارة الوعي وفي النقد المنهجي. «إذا كنت تميل بطريقة ما إلى أن تكون مخططاً أو فيلسوفاً أو صاحب رؤية أو شاعراً، انظر إن كانت فكرة المجتمع العالمي لا تستحقّ طاقتك الإبداعية الكبيرة»(١٢).

أُرغم بيتز على اختيار مهنة في غمرة أفول «اليسار الجديد»، وكانت أكاديمية كما هي حال الكثيرين. وبما أنّه مسجّل أصلاً في مقدّمة دليله للناشطين، كان «انحسار مدّ التغيير وليس ارتفاعه» الذي حدّد بارامترات الراديكالية الآن. كانت الفلسفة، وليس مقولاته فيها فحسب، وسيلة لحماية آماله المتحطّمة. هناك الكثير مما يشي به قرار بيتز بالعمل في برنستون (عقب مدّة وجيزة أمضاها في جامعة ميشيغان) واختياره حين صار هناك والابتعاد عن البروفسور التقدّمي رينشارد فولك - حتى مع شروعه في بحثه في العدالة الاجتماعية في حلقة فولك الدراسية. واقتنع بمرور الوقت بأنّ المشكلات الحقيقية في العالم لم تكن عسكرية فحسب، بل كانت اقتصادية بشكل أساسي أيضاً. كتب بيتز فور تخرجه في الكلّية: «أسئلة الحرب والسلام أعمق بكثير من الأسئلة التقليدية التي تثار في العلاقات الدولية؛ إنّها مرتبطة بالأدوار التي يجب على كل فرد الاضطلاع بها في العالم، وبمصيره الشخصي وهويته الأخلاقية». وأشار بيتز في مقالته الافتتاحية إلى أنّ التركيز الحديث على الحرب والسلام «صرف الانتباه في كثير من الأحيان عن قضايا التوزيع الأكثر إلحاحاً». كما أنّ مشروع بيتز سجّل ببطء انهيار «اليسار الجديد» في العقد الذي تلا عام ١٩٧٠، ولكن كانت هناك نافذة تنغلق عندما أطلق النظام الاقتصادي الدولي الجديد مشروعه لتقديم الحجة الفلسفية

(١٢) Charles R. Beitz, "Hail Hunt Terrell," *The Colgate Scene*, vol. 27, no. 1 (1998); Charles R. Beitz and Theodore Herman, eds., *Peace and War* (San Francisco: W.H. Freeman, 1973); Charles R. Beitz and Michael Washburn, *Creating the Future: A Guide to Living and Working for Social Change* (New York: Bantam Books, 1974), pp. 392-395 and 408.

لعولمة العدالة المساواتية[١٣].

وبعبارة بسيطة، قد حثّ هذا بيتز على عولمة رولز لتبرير المطالبات بالعدالة المساواتية المعولمة. الشيء الذي مثّلته حرب فيتنام للفلسفة السياسية الليبرالية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد وأزمة الغذاء العالمية بعامّة مثّلته للعدالة العالمية بخاصّة: حدث توعوي أو صحوة عنيفة سرّعت تغييراً في الوعي وولادة مجال أكاديمي. ونظراً إلى أنّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتناسب مع إحساس أكثر عمومية بأنّ الوقت قد حان للارتقاء بالإحساسات تجاه إعادة التوزيع في دولة الرعاية إلى مستوى العالم، فقد كان الأمر الأكثر أهمّية. وفي عام ١٩٧١، طلب جون لينون من مستمعيه تخيّل عالم يتجاوز الدول والتسلسل الهرمي (والممتلكات)، فيما غنّى النجم الشعبي كات ستيفنز في العام نفسه حلماً بالعالم ككيان واحد. وفي العام اللاحق، التقط رواد فضاء رحلة أبولو ١٧ صورة للأرض من الفضاء تُعرف باسم «الرخام الأزرق»، وهو ما أدّى إلى وعي غير مسبوق بالوحدة على كوكب متكامل. وقالت باربرا وارد (Barbara Ward)، وهي الكاتبة الشهيرة الرائدة التي تناولت الشؤون الاقتصادية العالمية في تلك الأعوام، في بيانها أمام مؤتمر الغذاء الذي نظّمته الأمم المتّحدة: «يشير السجلّ الوجيز لجهود الإنسان في التصنيع والتحديث إلى أنّ القرار السياسي بالتوقّف عن الاعتماد الكلّي على آليات السوق التلقائية إلى حدّ كبير لتوزيع الفرص الاقتصادية والدخل وللاستعاضة عنه بنظام ما قائم على التوزيع العادل أتاح في لحظات حرجة معيّنة للمجتمع فرصة لبداية جديدة. ربّما بلغنا نقطة تحوّل في المعترك العالمي الكبير، والقضية الأكثر حيوية للقوى والجماعات الثرية في البقاء هي قدرتها على القبول بمعايير المشاركة»[١٤].

---

(١٣) Beitz and Washburn, Ibid., p. 3; Beitz and Herman, eds., Ibid., p. xi; Beitz, "Justice and International Relations," p. 362

زعم فولك على الفور بأنّ مشروع بيتز «انتقاد للإطار الرولزي من منظور النظام العالمي [لدى فولك]». Richard A. Falk, "The Domains of Law and Justice," *International Journal*, vol. 33, no. 1 (Winter 1975-1976), p. 12n.

(١٤) Barbara Ward, "The Fat Years and the Lean," *The Economist* (2 November 1974).

كتابها الأوسع انتشاراً هو: Barbara Ward, *The Rich Nations and the Poor Nations* (New York: W.W. Norton and Co., 1962).

للاطلاع على دورها في أصول استدامة، انظر: Stephen Macekura, *Of Limits and Growth: The Rise of Global Sustainable Development in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2015).

ربّما ليس مفاجئاً إذاً أنّ انتشار الوعي بشأن الظلم الاقتصادي العالمي ضغط على الحدود التي بيّنها رولز في كتابه نظرية العدالة *(Theory of Justice)*، الذي كان ولا يزال محور النقاش الفلسفي حول طبيعة العدالة الاجتماعية. لكن الأمر يقتضي دائماً شخصاً يلاحظ، وكان بيتز ذلك الشخص. لاحظ قلّة آخرون قبله عدم معقولية تأجيل الشؤون العالمية إلى عقد مرحلة ثانية، لكنّ بيتز أصبح الأكثر ارتباطاً بمنطق رولز والأكثر توضيحاً له لإتاحته معاملة الدولة القومية على أنّها قائمة بذاتها تحليلياً وسياسياً، حتى في ما سمّاه رولز «النظرية المثالية». لم ينصرف النقد إلى الأهمّية الأخلاقية لتاريخ عنيف سابق (بما في ذلك الاستعمار، الذي أكّد النظامُ الاقتصادي الدولي الجديد أهمّيتَه) في إنتاج الشعوب والحدود التي تُعدّ تعسفية أخلاقياً من منظور الكونية العالمية. وفي المقابل، تناول بيتز افتراض رولز بأنّ كلّ دولة تتمتّع باكتفاء ذاتي كافٍ كي تُعامَل تحليلياً بشكل منفصل وليكون لديها عقدها الاجتماعي الخاصّ (ومن ثمّ حدود الدولة) سياسياً[١٥].

رداً على ذلك، قدّم بيتز حجتين رئيستين. ذكر في **الأولى** أنّ التوزيع غير المتساوي للموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم منع تبسيط التعامل مع العدالة العالمية كمشكلة مرحلة ثانية. وزعم بيتز في **الثانية** وبشكل أكثر جرأة أنّه من الخطأ ببساطة افتراض أنّه يمكن فصل الدول، وبخاصّة لأغراض عقدٍ يحكم العدالة في التوزيع في عصر الشركات متعدّدة الجنسيات وتدفّقات رؤوس الأموال، و«الاعتماد المتبادل» الاقتصادي. جادل بيتز في نّه لا يمكن لمُلمٍّ بالوضع التجريبي للعالم في سبعينيات القرن الماضي - أو بالتصوّرات الجديدة للاعتماد المتبادل آنذاك على الأقلّ - أن يستنتج أنّ

(١٥) أعرف ردوداً أربعة لكنّها تعليقات عابرة أو مناقشات مختصرة: Brian Barry, *The Liberal Theory of Justice: A Critical Examination of the Principal Doctrines in "A Theory of Justice" by John Rawls* (Oxford: Clarendon Press, 1973), pp. 128-133; Seyom Brown, *New Forces in World Politics* (Washington, DC: Brookings Institution, 1974), p. 206; Peter Danielson, "Theories, Intuitions, and the Problem of World-Distributive Justice," *Philosophy of the Social Sciences*, vol. 3 (1973), pp. 331-340; and Thomas M. Scanlon, Jr., "Rawls' Theory of Justice," *University of Pennsylvania Law Review*, vol. 121, no. 5 (1973), pp. 1020-1069 at 1066-1067.

انظر أيضاً البحوث في: Lars O. Ericsson [et al.], eds., *Justice, Social and Global* (Stockholm: Folosofiska Institutionen, 1980).

الدخول في مشاريع منفصلة معتمدة على الدولة في العدالة الاجتماعية ممكن بحال من الأحوال. وأكّد بيتز أنه «إذا أظهر دليل الاعتماد الاقتصادي والسياسي العالمي المتبادل وجود مخطّط عالمي لتعاون اجتماعي، ينبغي أن لا ننظر إلى الحدود الوطنية على أنّها ذات أهمّية أخلاقية أساسية». لكنّ إخفاق الوسيلة التحليلية للشروع مباشرة في عقود معتمدة على الحكومة يستتبع إتمام صفقة عالمية. إذا طُبّق مبدأ الفرق لدى رولز ـ السماح باللامساواة التوزيعية فقط إلى الدرجة التي تساعد فيها الناس المعوزين فحسب ـ فقد فعل ذلك في العلاقات الاقتصادية العالمية في المقام الأول. وخلَص بيتز إلى أنّ «صورة العالم المتمحورة حول الدولة فقدت أهمّيتها المعيارية لبروز الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل. ويتعيّن تطبيق مبادئ التوزيع العادل على العالم ككلّ في المقام الأول، ثمّ على الدول القوميّة في مرحلة ثانوية». ومع أنّه سرعان ما وصف بيتز بديله بـ«الكوني»، فقد اعترف من الناحية الفعلية بأنّ حجّتيْه أكثر اعتماداً على مصادر معاصرة منهما على أيّ نصوص في المدرسة الفلسفية. ولو استثنينا أناكارسيس كلوتس (Anacharsis Cloots)، حواريّ الثورة الفرنسية، نجد أنّ بيتز قدّم أول اقتراح لعقد اجتماعي عالمي في التاريخ، ودعا إلى المساواة في التوزيع في جميع أنحاء العالم[١٦].

أشار بيتز لاحقاً إلى مصطلح «الاعتماد المتبادل» الذي استخدمه بأنّه «جزء من المجادلة» في تلك الحقبة. كان محقّاً؛ إذْ إنّ النظام الاقتصادي الدولي الجديد قدّم تعريفه الخاصّ للاعتماد المتبادل كأمر واقع في السياسة العالمية التي تفرض وصفاتها للعدالة: وفي ما يتعلّق الأمر بالمبادئ الأساسية، أشار إعلان النظام الجديد جنباً إلى جنب مع المساواة في السيادة وتقرير المصير. وأصرّت حركة عدم الانحياز على «المعنى الحقيقي للاعتماد المتبادل» في اجتماعها في ليما في عام ١٩٧٥، وهو العام الذي نشر فيه بيتز مقالته، يجب أن «يعكس بشكل لا لبْس فيه الالتزام المشترك ببناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد». لكنّ «المعنى الحقيقي» للاعتماد المتبادل أبعد ما يكون عن الوضوح ـ خشي بعض من أنّه ربّما يشمل كلّ أنواع الذنوب.

---

(١٦) Beitz, "Justice and International Relations," pp. 376 and 383.

كتب بيتز قبل انتقاله إلى نقد تلك النظرية: «هناك شبه مذهل بين نظرية [رولز] الخاصّة بالعدالة الدولية والنظرية المقترحة في Definitive Articles في Kant's Perpetual Peace» (ص٣٦٦).

وشجب روبرت دبليو تاكر (Robert W. Tucker)، الذي ربما يكون أكثر المنتقدين الأمريكيين للنظام الجديد حدّة، في مجلة **كومنتاري** *Commentary* «حساسية جديدة» في أوساط «النخب الليبرالية المثقّفة» التي رحّبت بالحافز على «الاعتماد المتبادل» كبديل «يبدو فيه الترتيب الهرمي للدول طبيعياً ومحتوماً». وأشار إلى التعاطف المحلّي، كـ«إعلان الاعتماد المتبادل» الذي صاغه المؤرخ هنري ستيل كوماجر (Henry Steele Commager) للتداول على نطاق واسع في عام ١٩٧٥ كتحديث المئتي عام لمبادئ تأسيس أمريكا، بقدر إشارته إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد نفسه. اكتشف تاكر فرضية جديدة محتملة - فرضية «المسؤولية الجماعية عن التطبيق العالمي التي لم تنفّذ إلى الآن إلّا داخل الدولة وفي هذا القرن فحسب (ولم تنفّذ في الولايات المتحدة إلّا في الجيل الأخير)». وشرح بحكمة سبب تضليلها الأمريكيين أصحاب النوايا الحسنة في أمور منها الدفاع عن طغاة العالم الثالث الذين كانوا يخفون القمع المحلّي وراء تمويه التحريض الأخلاقي على العدالة الاقتصادية العالمية. لكن حتى هنري كيسنجر دعا في خطاب ألقاه في الأمم المتّحدة في أواخر عام ١٩٧٤ وتحدّث فيه عن عودة أمريكا في أعقاب صدمة النفط (وفيتنام) إلى الاعتماد المتبادل للردّ على الأزمة[١٧].

---

(١٧) Beitz, "Reflections," p. 417; *Collected Documents of the Non-Aligned Countries 1961-1982* (Baghdad: [n. pb.], 1982), p. 152; Robert W. Tucker: "A New International Order?," *Commentary* (February 1975), and "Egalitarianism and International Politics," *Commentary*, vol. 60, no. 3 (September 1975),

أعيد نشره في الكتاب الذي لوحظ كثيراً، انظر: Rober W. Tucker, *The Inequality of Nations* (New York: Basic Books, 1977), pp. 52-53 and 56; Henry Steele Commager, "Declaration of Interdependence," in: Harlan Cleveland, *The Third Try at World Order* (New York: Aspen Institute for Humanistic Studies, 1976), pp. 107-109, and Henry Kissinger, "The Challenge of Interdependence," *Department of State Bulletin* (6 May 1974).

يمكن أن تجد أفضل تحليل للـ«اعتماد المتبادل» في: Victor McFarland, "The New International Economic Order, Interdependence, and Globalization," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 217-233.

أصبح الاعتماد المتبادل مبدأ مركزياً لحركة جديدة في العلاقات الدولية، دعا إليه أولاً ريتشارد كوبر، لكنّه اكتمل بوساطة روبرت كوهن وجوزيف ناي، وهو ما منح العلاقات الاقتصادية المتبادلة مكانة أكثر أصالة مقارنة بالتوصيفات الواقعية الكلاسيكية للنظام العالمي. وكانت هذه التطورات الأكاديمية محورية بالمثل لمداخلة بيتز. النصوص الكلاسيكية في العلوم السياسية هي: Richard N. Cooper, *The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community* (New York: McGraw-Hill, 1968). =

عندما استدلّ بيتز بسوء التوزيع العالمي للموارد الطبيعية كردّ على تفسير رولز، سيّر البروز الاستثنائي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد مناقشته حتى عندما تطوّع بيتز لتحسينها. وقامت مقاربة دول الجنوب على زعم استمتاع الدول بـ«سيادة دائمة على مواردها الطبيعية» للتهجّم على تركة إمبريالية الامتيازات باجتناب عقود الاستخراج القديمة أو بانتزاع ملكية الشركات متعدّدة الجنسيات للموارد الثمينة الموجودة تحت أرض ما بعد الاستعمار. وفي عام ١٩٧٥، تعامل بيتز مع ذلك الرأي بأنّه معيب أخلاقياً، وإن كان يُحتمل أن يكون مبرّراً في تلك اللحظة. كتب بأنّه من المنطقي عدم إضفاء طابع راديكالي على مبدأ السيادة الوطنية بتوسيعها لتشمل المواد الطبيعية، في مقابل تبديد توقّع أن تكون مِنح الطبيعة العرضية ملكاً لأيّ شخص، ولا سيما لأنّ دولاً كثيرة عانت بعد الاستعمار الحظّ السيئ للأراضي الفقيرة وليس إرث إمبريالية الامتيازات. وعلى الرغم من ذلك، بتعبير بيتز عن دعمه للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، قلّت مخاوفه حيال مبدأ الموارد الطبيعية على أساس أنّ «الدفاع عن الدول النامية في وجه استغلال الموارد من قبل الشركات المملوكة للأجانب وضمان حق وطني في نزع الملكية» منطق محلّي ومؤقّت غالباً وإن ليس بشكل شمولي ودائم[18].

وفي المقابل، عند الحديث عن مطالبة النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالمساواة في التوزيع العالمي، أعرب بيتز عن دعم كامل وطبيعي. وقف النظام الجديد على أرضيّة صلبة أخلاقياً في المطالبة بإصلاح مؤسّساتي عالمي للنظام الاقتصادي لتحقيق نتائج أكثر مساواتية. وباستدلال بيتز بدفوعه

= الذي توسّع فيه على مستوى العالم في: Richard Cooper, "Economic Interdependence and Foreign Policy in the Seventies," *World Politics*, vol. 24, no. 2 (1972), pp. 159-181, and Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., eds., *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1972), and Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, MA: Little, Brown, 1977).

مع جملته الشهيرة: «نحن نعيش في عصر الاعتماد المتبادل» (ص٣). أمِلَ بيتز لاحقاً في التخلّي عن مسار مفضٍ إلى عقد اجتماعي عالمي معتمد على وجود علاقات أو على كثافتها، لأنّه إذا كانت هذه العلاقات ممكنة، ربّما تُبرم صفقة عالمية بفضل القوى الأخلاقية للأطراف المفترضين فيها لكلّ بساطة. قارن بـ: Charles R. Beitz: "Cosmopolitan Ideals and National Sentiment," *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 10 (1983), p. 595, and "Reflections," p. 421.

(١٨) Beitz, "Justice and International Relations," p. 371 and note.

الخاصّة، أشار بوضوح إلى الوظيفة البارزة للشركات متعدّدة الجنسيات التي أوجدت، جنباً إلى جنب مع القواعد التجارية السائدة، دينامية تُستخدم فيها «القيمة الناتجة في مجتمع (فقير في العادة) لمنفعة أفراد مجتمعات أخرى (غنية في العادة)». الأمر الأكثر دلالة اعتماد بيتز، مثل أونيل، على اقتصاديات التبعية، وهي مدرسة فكرية يعتقد على نطاق واسع أنها تفسر لماذا تفاقم الترتيبات العالمية محنة الدول الأسوأ حالاً، لاستنتاج أنّ «العلاقات الاقتصادية للدول الفقيرة مع الأغنياء زادت أوضاع الفقراء الاقتصادية سوءاً في الواقع». في ضوء هذه الحقائق، استنتج بيتز بشكل قاطع أنّ «اهتمام رولز العابر بقانون الدول أغفل هدف العدالة الدولية بالإجمال». وبالمثل، كتب بيتز أنّ مقاربة سينغر «يبدو أنّها تغفل الهدف: أيّ جهد لإحداث تحوّل دائم في التوزيع الدولي للغذاء سيتطلّب تغييرات جذرية في المؤسّسات التي يتم من خلالها التوزيع الدولي السائد للثروة». «يستدعي واجب تأمين مؤسّسات عادلة غير موجودة مطالب سياسية معيّنة [أي مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد] بجدّية أخلاقية... عندما يُفسَّر مبدأ العقد عالمياً، تستند مطالب الدول الأقلّ حظّاً في العالم غير المثالي اليوم ـ مطالب بمساعدات غذائية ومعونات إنمائية وإصلاح النظام التجاري والنقدي العالمي في الأساس ـ إلى مبادئ العدالة العالمية»[١٩].

بدأ بيتز مناقشته، كما في مقالته «النظرية سياسية وعلاقات دولية؟» «Political Theory and International Relations» بعد أربعة أعوام ـ مع أنّه كتبها على الأرجح في عام ١٩٧٦ وخضعت لمراجعتين قبل صدورها ـ لموضوع العدالة في التوزيع الدولي بعبارة مقتبسة من إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتشدّد على الاعتماد المتبادل. لكن اتضحت أمور كثيرة عندما أنهى بيتز مقالته، وغيّر رأيه حول أمور كثيرة. فمن ناحية، تدخّلت ثورة حقوق الإنسان، المرتبطة بانتخاب جيمي كارتر رئيساً لأمريكا. وإذا كان رولز لم يستخدم عبارة «حقوق الإنسان» في **نظرية العدالة** *(A Theory of Justice)*، فقد أشار أتباعه إليها بعد عام ١٩٧٧. والأهمّ من ذلك، انقضاء الحقبة التي بلغ

---

(١٩) المصدر نفسه، ص٣٧٣ و٣٧٥ مع الهامش (مستدلاً بنظرية التبعية). للاطلاع على تعليق على سينغر، انظر: Charles R. Beitz, "Bounded Morality: Justice and the State in World Politics," *International Organization*, vol. 33, no. 3 (1979), p. 418.

فيها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ذروته في السياق الذي تصور فيه بيتز لأول مرّة عقداً اجتماعياً عالمياً في الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥. وفيما بقي بيتز مخلصاً لكلّ حججه الأصلية الداعية إلى المساواة العالمية، عمل على تقديمها الآن بشكل أوضح كبديل لمطالب النظام الجديد عوضاً عن إعادة تعليلها. تستحقّ هذه التعديلات الاهتمام نفسه الذي حظيت به الحجج الأصلية، لأنّها تشير إلى شيء من روح أواخر سبعينيات القرن الماضي، والتي جعلت المساواة العالمية أمراً طوباوياً، حتى عندما برز هدف البشرية المتألّمة المتمثّل في توزيعٍ بحدّ أدنى أو توزيع كافٍ كهدفٍ مصداقيته دائمة[٢٠].

تحوّل بيتز الآن إلى اتّهام رائع لما سمّاه «أخلاقيات الدول» وإلى مطالب المصير الجماعي التي تصدّرت أيديولوجيا النظام الاقتصادي الدولي الجديد. أضاف بيتز إلى مقالته الأصلية لعام ١٩٧٥ فقرة تشير بشكل إيجابي إلى حقّ شعب في تقرير المصير ـ مشيراً إلى انتهاكه من قبل أمريكا بتدخّلها في تجربة سلفادور ألليندي (Salvador Allende) التشيلية في الاشتراكية الديمقراطية. كما أشار إلى أنّ نظرية العدالة العالمية تقدّم أسباباً غابت عن مقاربة رولز غير التدخلية مع المجتمع الدولي دفاعاً عن حقّ تقرير المصير الشعبي. لكنّ بيتز لم يجعل ببساطة لنصّه الناضج في عام ١٩٧٩ غاية مركزية تتمثل في صدقية التوزيع العادل عالمياً، بل تتمثل في نموذج لتوزيع منصف عالمياً عنى وجوب التخلّي عن منطق النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتقرير المصير ـ وربما عن النظام نفسه[٢١].

اختتم بيتز مطالبة النظام الجديد بالمساواة، وهي مبهمة حيال رفضها للاستعمار باسم ما يستلزمه «تقرير المصير» الجماعي، ولم تنجُ من التدقيق الفلسفي إلّا كـ«وسيلة لتعزيز الانسجام مع مبادئ يصار إلى الاتّفاق عليها في عقد اجتماعي افتراضي.. تقرير المصير هو الوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية». لكنّ المنتفعين من تلك العدالة أفراد، وليسوا الشعوب أو

---

(٢٠) Beitz: "Justice and International Relations," p. 360, and *Political Theory and International Relations*, p. 126.

يعتمد هذا الفصل فعلياً وبدرجة كبيرة على وصف موجز ومسبق لعلاقة الفلسفة بثورة حقوق الإنسان في: Samuel Moyn, *The Last Utopia: Human Rights and History* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010), pp. 214-216.

(٢١) Beitz, "Justice and International Relations," p. 387.

الدول التي أصرّ النظام الجديد على المساواة بينها (مع أنّه اقتصر في دفاعه على جزء فحسب من سكّان هذه الدول). وفي النهاية، كتب بيتز: «مصلحة الأشخاص هي الجوهرية، و«المصالح الوطنية» وثيقة الصلة بتبرير المبادئ الدولية بقدر ما هي مستمَدَّة من مصالح الأشخاص». عنى ذلك أنّه إذا كانت نقيض الإمبراطوريات أو نظام الفصل العنصري الأفريقي الجنوبي، فذلك لأنّ تقرير المصير نقيض كلّ مطلب بعدم التدخّل دعماً لنظم جائرة، وربما تكون الدول الجديدة نفسها من بينها. وأشار بيتز إلى أنّه «إذا كان الحكم الاستعماري غير شرعي بموجب هذه المبادئ، فليس هناك ضمانة بأنّ الحكومات التي تخلفه ستكون أكثر شرعية بموجب المبادئ ذاتها»[٢٢].

بعد إضافة هذه الموادّ كتمهيد لقضية تتعلق بسيادة مبادئ العدالة في التوزيع على مستوى العالم، لم تختلف النتائج بشكل صارخ فحسب عن فرضيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي كانت لا تزال دولانية وقومية (حركة لدول تدّعي أساساً وطنياً لمبدإٍ لعدالة دولية جديدة). وبالمثل، عكس تعديل بيتز شعوراً واسع الانتشار في الغرب، تبلور في هذه اللحظة فحسب، وهو أنّ مطالبات تقرير المصير التي أعقبت الاستعمار ذهبت بعيداً جداً وقدمت قناعاً للهيمنة الداخلية لنخب ما بعد الاستعمار الجديدة التي زعمت وجود قمع دولي. تتلاءم هذه السمة في حجّة بيتز بشكل مثالي مع التحوّل إلى معارضة قومية العالم الثالث ورؤيتها الثانوية للإصلاح العالمي، وهو تحوّل قوّى مقاربة الاحتياجات الأساسية في التنمية وثورة حقوق الإنسان بعمق أيّ مدخلات أخرى. وبحسب تعبير آرثر شليزنغر الابن (Arthur Schlesinger Jr.) في عام ١٩٧٧، وهو عام إنجاز بالنسبة إلى حقوق الإنسان في الخطاب الأمريكي، «ربّما تستوفي الدول جميع معايير تقرير المصير القومي وستبقى مع ذلك بقعاً على هذا الكوكب. حقوق الإنسان هي السبيل للوصول إلى المبدأ الأعمق، وهو تقرير المصير الفردي». ومع أنّ بيتز بقي متمسّكاً بهدف النظام الاقتصادي الدولي الجديد المتمثّل في تحقيق المساواة

---

(٢٢) Beitz, *Political Theory and International Relations*, pp. 99, 64, 102 and 104.

بالمقارنة، وافق ريتشارد فولك، الذي أطلق بيتز مشروعه من أجل حلقته الدراسية، على مطالب تقرير المصير بحماسة والتي بلغت ذروتها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد في ذلك العصر. انظر مثلاً: Richard Falk, "La Déclaration d'Alger et la lutte pour les droits de l'homme," in: Antonio Cassese and Edmond Jouvé, eds., *Pour un droit des peuples* (Paris: Berger-Levrault, 1978).

في التوزيع، إلّا أنّه أراد تخصيصه للأفراد المستحقّين، وقد استبدّ به القلق من أنّ النظام الجديد لن يصل إليهم أبداً، وإن حقّق أهدافه(٢٣).

ليس من قبيل المصادفة تراجع بيتز عن الكثير من افتراضاته الأكثر راديكالية في الأصل حول الأهمّية الكبيرة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد؛ إذ إنه ابتعد في روايته عن اعتماده قبل سنوات قليلة على اقتصادات «التبعية» التي منحت النظام الجديد دعائمه الفكرية. وفي معرض مناقشته للمطالبات الملحّة بتقرير المصير الاقتصادي العزيزة جداً على النظام الجديد (والذي كرّس له المناقشة الأصلية في مقالته التي تناول فيها العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب)، أعاد النظر في التهم العدائية بأنّ الأثرياء يُفقرون من عداهم بأنّها مثيرة للخلاف من الناحية التطبيقية. وصار يجادل، من منظور أخلاقي، بأنّ الخطوة الحاسمة هي التحوّل إلى إطار جديد يولي أهمّية لانتهاكات الحقوق الفردية وليس تجريد اقتصادات الدول الجماعية من قوتها. كتب بيتز: «من سوء الحظّ بشكل لافت أنّه جرى تأطير انتقادات التبعية بدلالة إفقار الاستقلال الوطني». وأشار بيتز إلى أنّه حتى إذا كانت اقتصادات التبعية على صواب، فسيكون التعبير عنها أدعى إلى القبول من ناحية فلسفية بدلالة انتهاكات الحقوق الفردية عوضاً عن الهيمنة الجماعية الاستعمارية الجديدة. ففي النهاية، «ربّما تعيد دولةٌ مستقلّة في الظاهر إعادة إنتاج سمات التبعية البغيضة ـ كالإفراط في ممارسة سلطة الدولة أو انعدام مساواة فظيع في التوزيع الداخلي». ومن العلامات المعبّرة اتّفاق بيتز الآن مع خصوم النظام الاقتصادي الدولية الجديد على أنّ العالم الثالث لا يمكن أن يتخاصم مع الهرمية الدولية بطريقة كاذبة ويمضي في إساءة معاملة مواطنيه. وبالمثل، بعد أن أعاد بيتز تنظيم مناقشته للاعتماد الاقتصادي المتبادل في دعوته إلى عقد اجتماعي عالمي، قدّم الآن تشخيصاً أقلّ جزماً لوظيفة الشركات متعدّدة الجنسيات في تعزيز الظلم العالمي(٢٤).

---

(٢٣) Arthur Schlesinger, Jr., "Human Rights: How Far, How Fast?," *Wall Street Journal*, 4/3/1977.

للحصول على دليل جيد وأكثر وضوحاً على «المساواتية» كإطار نظري يُقصد به أن يكون بديلاً للـ«تبعية»، انظر مقالة بيتز الأوسع شهرة: Charles R. Beitz, "Global Egalitarianism: Can We Make out a Case?," *Dissent*, vol. 26, no. 1 (1979), pp. 61-64.

(٢٤) Beitz, *Political Theory and International Relations*, pp. 119-120. =

وفي ما يختصّ بالعدالة العالمية، قدّم بيتز بالتأكيد بديلاً للمراقبين الأمريكيين المحافظين للنظام الاقتصادي الدولي الجديد مثل تاكر (Tucker)، الذي خشي أن تخون النخب ذات النوايا الحسنة المصلحة الوطنية الأمريكية والهيمنة الغربية بدافع المشاعر الإنسانية الطيبة التي تفرض التزاماً كونياً. واشتكى تاكر من أنّ ضغط التضامن الموسع غُدّ فجأة «حقيقة ضرورية لا تحتاج إلى من يدافع عنها»، مع أنّها كانت «غريبة عن مخيّلة الرجال قبل حقبة ما بعد الحرب». من وجهة نظره، «القضية المادّية ليست في ما إذا كانت الأخلاق الاجتماعية الحديثة تستطيع ادّعاء تقديم تبرير دائم لانعدام المساواة القائمة في توزيع الدخل الدولي، ولكن في ما إذا كان هناك أي أخلاقيات اجتماعية حديثة سعت بجدّية إلى تبرير إعادة توزيع الدخل خارج حدود الدولة». المضحك في هذه النقطة أنّ تاكر لم يتمكّن من الاستدلال في دفاعه بأحد سوى بجون رولز نفسه، وأضاف: «في هذا الصدد، ربّما يكون من المهم أنّه لم يكن في «نظرية العدالة» الأكثر خضوعاً للمناقشة والتي ظهرت في الغرب منذ سنوات عديدة كلمة واحدة تقولها حول هذا الموضوع»[٢٥].

انتقل بيتز إلى «كونية» معيّنة في تجاوز حدود رعاية وطنية صارت في وقت وجيز الحكمة السائدة حتى في وصف رولز الخالد. وارتقى بالحجّة التي أدلى بها منتقدو النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أمثال تاكر إلى مصافّ مبدأ مجرّد حين أصرّ على أنّ الهدف الأول والأهمّ للتحالفات هو إحداث تغيير جيوسياسي في مجال السلطة عوضاً عن تحقيق العدالة الفردية

= للمزيد عن الاقتصادات الراديكالية، قارن الفارق الدقيقة بين: Beitz: "Justice and International Relations," p. 375n, and *Political Theory and International Relations*, p. 150n; compare pp. 116-119.

وللمزيد عن الشركات، قارن بـ: Beitz: "Justice and International Relations," p. 373 and n, and *Political Theory and International Relations*, p. 145 and esp. nn.

واستفاض هنري شو في شرح قضية بيتز (من دون الإشارة إلى أنّ ذلك تنقيح في أساسها التجريبي) بصفتها قضية «إصلاحية»، متحاشياً من الناحية الاستراتيجية الاعتماد على «نظريات نظم عالمية [يسارية]، أو نظريات الاعتماد، أو أي أنواع أخرى من النظريات التي تحظى بسند قوي على نحو معقول وتُعَدّ اقتصادات الدول قوية جداً (أو أخبث) بموجبها مقارنة بمزاعم بيتز - يعتمد في الغالب على أعمال أكاديميين أمريكيين معروفين». انظر: Shue, "The Geography of Justice: Beitz's Critique of Skepticism and Statism," pp. 717-718.

(٢٥) Tucker, *The Inequality of Nations*, p. 139.

في مجال الأخلاق. وكتب تاكر في رسالة عاصفة أخرى: «على الرغم من تعريف نظام الدولة الذي يُعدّ المسؤول عن صور انعدام المساواة العالمية الراهنة في الثروة والسلطة، فإن المدان ليس نظام الدولة في حدّ ذاته؛ بل على العكس، مؤسّسة الدولة ـ والتعاون بين الدول الجديدة بالطبع ـ هي التي تصدّى من خلالها المقهورون والمحرومون بنجاح على مرّ التاريخ لصور انعدام المساواة الجائرة المهيمنة». والنقطة التي استنتج تاكر عندها أنّ المطالبات برعاية عالمية أخفت لعبة قوة خطيرة تحت قناع المبدأ السامي، أخذ منها بيتز الحاجة إلى الاستعاضة عن مطالبة النظام الجديد بالمساواة العالمية بين الدول بالمطالبة بالمساواة العالمية بين الأفراد. رأى تاكر أنّه «يجب عدم مساواة إعادة توزيع عالمية للدخل والثروة بـ«بداية جديدة» في التاريخ إذا تأثّرت إعادة التوزيع هذه بدرجة كبيرة بالدول وباسمها». ومن ناحية أخرى، كتب بيتز في صياغة واضحة للغاية في مقالة ذات صلة: «تأثير التحوّل من وجهة نظر دولانية إلى أخرى كونية يعني تشريع أبواب الدولة لتقييم أخلاقي (وربما تدخّل سياسي) خارجي ولفهم الأشخاص، عوضاً عن تشريع أبواب الدول بصفتها الموضوعات النهائية للأخلاق الدولية». يوجد اختلاف واضح في الشكوك ذات الصلة حيال دول تزعم العدالة الأخلاقية (وحيال تواطؤ مفترض من جانب الدول التي يشملها النظام الاقتصادي الدولي الجديد) ـ لكنّها متداخلة أيضاً[٢٦].

لم ينكر بيتز يوماً الصلاحية الأخلاقية لنظام دولي قائم على دول، لكنه غيّر الأساس المنطقي لذلك، باختزال الدول القومية بمرتبة وسطاء ليس لها مكانة أخلاقية بين المبادئ العالمية والأفراد المستحقّين. وأوضح بيتز في كتابه وفي غيره بوضوح مطلق أنّ استمرار وجود منظّمة بين الولايات وليس منظّمة عالمية ربّما يحقّق إملاءات العدالة العالمية. وعندما تحوّل في كتاب **نظرية سياسية وعلاقات دولية** (*Political Theory and International Relations*) ليوضح بشكل أكمل الآثار المترتبة على التحرّك الأخلاقي فوق الدول بالنسبة إلى العالم كما هو، كانت النتائج (كما في وضع رولز المحلّي) مألوفة في مصطلحات السياسة، مهما كانت ثورية مقارنة بالواقع القائم. التزم بيتز

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٤ و١١٧، و Beitz, "Bounded Morality: Justice and the State in World Politics," p. 409.

كمفكّر أخلاقي بالحداثة والصرامة أساساً في طريقة مطالبته بتقديم مساعدات خارجية كالتزام بالعدالة المساواتية، عوضاً عن مطالبة سينغر بنزر يسير من المساعدة أو بنظرية توفير ملزم لمستلزمات رئيسة. لكن ليس للدولانية الثانوية للنظام الجديد مكان في صيغة بيتز المكتملة للعدالة العالمية التي صمتت حيال كيفية بناء عالم مساواتي[٢٧].

بقي النظام الاقتصادي الدولي الجديد يستدرّ بعض العطف من بيتز ضمن حدود ضيّقة للغاية لغاية عام ١٩٨١، أي قبل عامين من نشوب أزمة الديون العالمية التي قضت على أحلام النظام بالكامل. لكن، وأسوة بالكثيرين غيره، تحوّل أساساً إلى التشديد على أنّ تطوّر «عمليات [تنمية] محلّية بدرجة كبيرة» هو الأهمّ. وخلص بيتز بأسى إلى أنّ «إسهام الحوالات المالية الضخمة ربّما يقتصر على تبديد الحوافز التي تشجّع على إنتاج الغذاء محلّياً، وأنّه حتّى الإصلاحات المؤسّساتية كإصلاحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد ربّما تقتصر على ترسيخ صور انعدام المساواة البنيوية الموجودة في مجتمعات فقيرة كثيرة». ونظراً إلى عدم إيجاد وكيل يروقه للمساواة العالمية، وخشية من أنّ برنامج العالم الثالث لعالم رعاية ليس أكثر من ذريعة للقمع والجور المحلّي، مثّلت الكونية للفلسفة حلماً لا يتحقّق. واضطرّ بيتز إلى استنتاج أنّ «المأزق الحقيقي، وانعدام اليقين النهائي، للمساواتية العالمية كامن في ما إذا كانت تعبئة ائتلاف سياسي ممكنة في الدول الغنية لإكمال الصورة التي لا يمثّل فيها النظام الاقتصادي الدولي الجديد غير لمحة جزئية. ويصعب أن تكون متفائلاً حيال الاحتمالات»[٢٨].

ليس هناك أي ائتلاف سياسي من أجل المساواة العالمية، لكن يمكن أن يبرز واحد بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية والدفاع عن حقوق الإنسان

---

(٢٧) Beitz: "Bounded Morality: Justice and the State in World Politics," p. 409, and *Political Theory and International Relations*, pp. 182-183.

(٢٨) Beitz, "Global Egalitarianism: Can We Make out a Case?," pp. 68 and 64-67.

للاطلاع على مناقشة غنية ومتوازنة للوضع برمّته. وخلص بيتز، حال كثيرين غيره، كمحبوب الحقّ، إلى أنّ التغيير المحلّي في دول ما بعد الاستعمار هو الأمل الوحيد. انظر: Beitz: *Political Theory and International Relations*, pp. 172-175, and "Bounded Morality: Justice and the State in World Politics," pp. 419 and 423.

انظر أيضاً: W. Arthur Lewis, *The Evolution of the International Economic Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

في العالم قاطبة. برزت «كونية» بيتز الفلسفية كخيار قائم في المشهد الثقافي ولاحت بقوة في النظام عقب انتهاء الحرب الباردة، مخلّدة ذكرى مساواتية عالمية بقيت مستعصية في الحياة الحقيقية، على غرار أفول الوعد المساواتي بدولة الرعاية في عصر ليبرالي جديد. ومع بروز سياسات حقوق الإنسان، اقتُرح شكل أشدّ أهمية من الناحية العملية للأخلاق الدولية، شكل يركّز على الحقوق العالمية في عيش الكفاف، ويطوّر بالكامل المقاربة التي أومأ إليها ردّ أونيل المبكر على سينغر. صوّر هذا المشروع في نظر هنري شو الابتعاد عن أيّ خيار مساواتي في الشؤون العالمية إلى العمل ضمن حاجات أساسية دولية وإطار عمل لحقوق الإنسان، وإلى التشجيع على سياسة دولة، ولا سيما في أمريكا، لمواجهة البؤس العالمي.

وكما ذكر بيتز لاحقاً، لا يوجد كتاب آخر حتى الساعة «أثبت أنّه أكثر إبداعاً» من كتاب شو «من بين كتب الفلسفة السياسية التي استلهمت من [ارتقاء حقوق الإنسان] وأسهمت في ارتقائها إلى منزلة لغة مشتركة لخطاب الأخلاق العالمي». وإذا كان كتاب بيتز **نظرية سياسية وشؤون دولية** (*Political Theory and International Affairs*) قد أحيا من بعض الجوانب ذكرى الطريقة التي لم تُسلَك، فإنّ كتاب شو **الحقوق الأساسية** (*Basic Rights*)، الصادر في عام ١٩٨٠، أتاح إطلالة على الطريق المسلوكة. عكس الكتاب لحظة أرادت فيها حفنة من الناشطين الأمريكيين في مجال حقوق الإنسان دمج معرفة في الاحتياجات الأساسية في ثورة سياسة بلادهم الخارجية، وبذلك توقّعوا عصر حركة حقوق إنسان عالمية نراها اليوم، والتي تهتمّ بتوفير الكفاية وليس بقمع الدولة فحسب[٢٩].

شو جنوبي خلوق من وادي شيناندواه في فرجينيا الغربية الريفية. ترعرع في بيئة مسيحية ملتزمة، وتلقّى علومه في كلّية ديفيدسون في كارولينا الشمالية قبل أن ينال منحة رودس للدراسة في جامعة أكسفورد في عام ١٩٦١. أمضى عقد الستينيات هناك وفي برنستون حيث نال شهادة دكتوراه، «طالب ابتعد عن

---

(٢٩) Charles R. Beitz and Robert E. Goodin, "Introduction: Basic Rights and Beyond," in: Charles R. Beitz and Robert E. Goodin, eds., *Global Basic Rights* (New York: Oxford University Press, 2009), p. 1, and Henry Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

أدغال جنوب شرق آسيا» وكتب عن المؤاخذة الضميرية، وتحوّل ببطء إلى معارض لحرب كان قد دعمها في البداية على أسس وطنية. درّس في كلية ويلسلي ولم ينشر أطروحته مطلقاً، لكنّه كتب في البداية مقالات تفسيرية محترمة عن إنجازات رولز. ومع تعذّر حصوله على وظيفة، دعاه زميله الفيلسوف بيتر جي براون (Peter G. Brown) إلى الانضمام إلى أكاديمية المشكلات المعاصرة، وهي مركز أبحاث سياسة عامّة قصير العمر أسّسته جامعة ولاية أوهايو في وقت سابق من ذلك العقد. أمل شو بأن يتألّق في السياسة العامّة وربّما دخول السياسة، وعمل على تنظيم الفكر المعني بالسياسة الغذائية الأمريكية في عصر جوع دولي قبل أن يلحق ببراون في جامعة ماريلاند؛ حيث ساعد على إطلاق معهد الفلسفة والسياسة العامة في خريف عام ١٩٧٦[٣٠].

كان هذا المعهد أول مراكز الأخلاق في الولايات المتحدة التي تبنّت النظرية الأخلاقية والشؤون العامة، وكان المؤسّسة المركزية في ابتداع العدالة العالمية، بعقدها مناسبات مفصلية وإصدارها كتباً بارزة. أسّس براون المركز بدعم من مؤسّسة فورد وصندوق روكفلر براذرز لأداء مهمّة واضحة هي تبصير النقاش حول السياسة العامة. وكان لموقعه في واشنطن العاصمة وتزامن تأسيسه مع إعلان جيمي كارتر في عام ١٩٧٧ سياسة أمريكية معنيّة بحقوق الإنسان تأثير كبير في تفكير شو. عندما بدأ المعهد عمله، وبتوقيت مثالي، شكّل شو ونظّم فريق عمل معنياً بحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية وضمّ قادة وموظفين عملوا في أنشطة سابقة للكونغرس ومؤيّدين غير حكوميين ـ فريق متنوّع أدّى عملاً مهّد لبروز حقوق الإنسان بعد ذلك.

---

(٣٠) Henry Shue, "Preface," in: Henry Shue, *Fighting Hurt: Rule and Exception in Torture and War* (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. vi.

حيث يتذكر أيضاً أنه كان مصدر إلهام لدخول النظرية السياسية من خلال مشاهدة مايكل والزر المعين مؤقّتاً آنذاك وهو يسرّح زملاءه الكبار. انظر: Brown and Shue, eds., *Food Policy: The Responsibility of the United States in the Life and Death Choices*; Peter G. Brown and Douglas MacLean, eds., *Human Rights and U.S. Foreign Policy: Principles and Applications* (Lexington, MA: Lexington Books, 1979).

عن الجامعة، انظر: Mary McGarry, "Center to Help Solve Issues," *Columbus Dispatch* (10 February 1974),

وعن موعد براون، انظر: Peter G. Brown, "Academy Appoints Nine Fellows," *Columbus Courier-Journal* (29 January 1976).

وكان في وضع مثالي للردّ عندما أعلن كارتر سياسة إدارته المشهورة في مجال حقوق الإنسان في خطاب تنصيبه في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧. والأهمّ من ذلك أنّ ثورة الاحتياجات الأساسية في التنمية وتأكيد وزير الخارجية الأمريكي سيروس فانس في أيار/ مايو ١٩٧٧ أنّ الاحتياجات الحيوية لعيش الكفاف قد تصبح جزءاً من السياسة الأمريكية كانا حافزَين واضحَين في فكر شيو. وبالمثل، بتلازمه مع باتريشيا فايز فاغن وناشطين آخرين حثّوا على ترسيخ نماذج حقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية، صار لشيو مهمّة: تعريف الاحتياجات الأساسية بأنّها حقوق أساسية. وكحال بقية العدالة العالمية في الفلسفة، بكلّ أفكارها المجرّدة، كان كتاب **الحقوق الأساسية** (*Basic Rights*) تحفة تجاوزت زمانها ومكانها[٣١].

شرع شو في كتابه في عام ١٩٧٧، قبل نحو عقد من بيتز، وتعرّف في وقت متأخّر إلى المقولات الفلسفية ذات الصلة بالسياسة العالمية. لم يتطرّق إلى المناقشات التي دارت حول العدالة التوزيعية العالمية في بداية عقد السبعينيات وحتى منتصفه من القرن الماضي، ولكن اقتصر على المناقشات التي دارت لاحقاً حول ثورة حقوق الإنسان. ومن ثمّ تدخّل بطريقة مختلفة تماماً عن طريقة بيتز، فهو لم يكن مدفوعاً بالمطالب المساواتية للعالم الثالث، لكنّه ربط تشديداً مختلفاً للغاية على الكفاية المجرّدة بالبروز المفاجئ لخطابات جديدة عن الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان في الدوائر الأمريكية ولا سيما في دوائر بلتواي للشؤون الدولية. كان عيش الكفاف العالمي، بزعم شو في تطوّر لافت، مسألة تتعلّق بحقوق الإنسان. لم تكن الحقوق الاجتماعية من صنع رعاية وطنية، بل كانت مبرراً لعلاجات دولية لأسوأ حالات العوز[٣٢].

افتُتح كتاب **الحقوق الأساسية** (*Basic Rights*) بعبارة مقتبسة من رواية **الطاعون** (*The Plague*) الوجودية لألبير كامو (Albert Camus). استنتج بطل

(٣١) للمزيد عن تأسيس المركز، انظر: "Notes and News," *Journal of Philosophy*, vol. 73, no. 19 (1976), p. 768, and Patricia Weiss Fagen, *The Links between Human Rights and Basic Needs* (Washington, DC: Center for International Policy, 1978), pp. 1-11, and personal communication.

(٣٢) Henry Shue: "Liberty and Self-Respect," *Ethics*, vol. 85, no. 3 (1975), pp. 195-203, and "Justice, Rationality, and Desire: On the Logical Structure of Justice as Fairness," *Southern Journal of Philosophy*, vol. 13 (1975-1976), pp. 89-97.

الرواية طبيب كامو أنّه لن يتحقّق «انتصار نهائي» أبداً في غمرة «الهجمات التي لا هوادة فيها» للوباء والرعب. وفي الجزء الذي استدلّ به شو، أولت هذه الحقيقة أهمّية بالغة لتكريم «كلّ الذين يبذلون قصارى جهدهم ليكونوا معالجين، مع أنّهم عاجزون عن الوصول إلى مرتبة القدّيسين ولكنهم يرفضون الانصياع للأوبئة». لخّصت عبارة الاقتباس ببراعة قرار شو، على الطرف المقابل لبيتز، المتمثل في السعي للتركيز على «الحدّ الأدنى الأخلاقي» وليس على نظرية شاملة للتوزيع العالمي ـ ذكر في السطر الأول في الكتاب كلمة «أقلّ عمل يمكن كلّ شخص وكلّ حكومة وكلّ شركة أداءه». وهبّ مدافعاً عن «أخلاق الأعماق»، كما سمّاها على نحو مؤثّر. وأشار «بشأن الطموح العظيم والمثل السامية، لا يظهر شيء هنا، ولم يُرفضوا ولكن أرجئوا إلى مناسبة أخرى». كان من المفترض أن «تحدّد [نظرية الحقوق الأساسية] الخطّ الذي لا يسمح لأحد بالغرق تحته». لم يستبعد شو أهمّية المساواة والتميّز إلى جانب الأمن وعيش الكفاف. لكن وفقاً لروح رواية كامو ـ التي استدلّ بها شو مرّة أخرى في الختام، منبّهاً تحالفاً من الناشطين في مجال حقوق الإنسان إلى حتمية الشفاء ـ سيكون من الإنصاف أيضاً القول بأنّ كتاب **الحقوق الأساسية** (*Basic Rights*) مبني على نظرة أخلاقية مأسوية تفرض فيها ديمومةُ الشرّ على المهتمّين بالأمور الجيدة طلب حماية بسيطة بالحدّ الأدنى. أرجأ ذلك من الناحية الشكلية الحصول على العدالة الاجتماعية العالمية من النوع الذي أولاه بيتز أكبر اهتمام من النظام الاقتصادي الدولي الجديد فحسب. لكن من الناحية المزاجية، وبناء على أخلاق معالجها، افتُرض أنّه ليس هناك صحّة مثالية أو دائمة، بل هناك مرض دائم فحسب يتوجّب علاجه (اختار شو بعد أربعين عاماً عبارة «محاربة الألم» للتعبير عن هدفه من حياته المهنية)[٣٣].

تمثلت مناورة شو التي افتتحت مرحلة الإصرار في أنّ إزالة البؤس العالمي واجب كلّ إنسان، وأنّها مرتبطة بأكثر حقوق الإنسان أساسية، ولذلك فهي لا تعني ببساطة الحرّية أو الأمن فحسب، ولكن تعني عيش الكفاف أيضاً. وبصنعها استنبط حججاً مبتكرة ذات تأثيرات عميقة دائمة في

(٣٣) Albert Camus, *The Plague*, translated from the French by Stuart Gilbert (New York: Vintage Books, 1948), p. 308, and Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, p. xi (and v and 173-174 for the Camus citations).

مجال الفلسفة المهنية وخارجه. وكان إسهامه الأكثر تجريداً وعمقاً إعادة تصوّر ما هو «حق من حقوق الإنسان». ورأى شو في ذلك جملة من الأمور، منها أنّ هذا زعم يفرض على الدوام واحداً أو أكثر من الواجبات الإيجابية. انعقد الإجماع الفلسفي حتى ذلك التاريخ على أنّ بعض الحقوق يفرض على الدولة واجبات فحسب (وربما على جهات فاعلة أخرى) تعني الامتناع عن انتهاكها؛ ومن وجهة النظر هذه، بدا أن الحقوق الاجتماعية كانت مختلفة، وربما غير شرعية، لأنّها فرضت واجبات للعمل على الاستمتاع بالحقوق. تتطلّب حرّية التعبير من الدولة عدم التدخل فيها فحسب، بينما تتطلّب الرعاية الصحّية برنامجاً حكومياً. لكنّ شو أكّد أنّ جميع الحقوق تفرض مجموعة معقّدة من الواجبات للامتناع عن أمور وللعمل. وإذا كانت هذه المجموعة قد تختلف بين حقّ وآخر، فليس هناك اختلاف قاطع بين الحقوق «السلبية» والحقوق «الإيجابية»، وهو الأمر الذي آمن به الفلاسفة دائماً. وأقرّت الأمم المتّحدة تقسيم شو لأنواع الواجبات التي ينطوي عليها كلّ حقّ ـ واجب عدم انتهاكه، وواجب منع الأطراف الثالثة من انتهاكه، وواجب ضمان التمتّع به ـ بصفته أمراً بـ«احترام وحماية وإعمال» جميع حقوق الإنسان. على نطاق أوسع، أدّى هذا التقسيم في النهاية، أكثر من أي حجّة أخرى، إلى صرف الإجماع الفلسفي بعيداً عن الشكّ الافتراضي في الحقوق الاجتماعية[٣٤].

لكنّ سبب شروع شو بمراجعته الفلسفية لطبيعة الحقوق والواجبات في المقام الأول هو التوصّل إلى استنتاج مفاده أنّ هناك مجموعة من المستحقّات الأساسية التي تضمنت حقوق عيش الكفاف بصفتها أساسية. لا يمكن أي شخص قال إنّه مهتمّ بحقوق الإنسان ـ كما فعل الكثير من الأمريكيين فجأة في السنوات التي ألّف فيها كتابه ـ فعل ذلك من دون التعامل مع حقوق عيش الكفاف على أنّها على قدر أهمّية حقوق أخرى كحقوق الحرّية، مثل حرّية التعبير، أو الحقوق الأمنية، مثل الحقّ في عدم التعرض للتعذيب. وقال شو: «الدواعي التي تثبت أنّ الحقوق الأمنية

(٣٤) Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, chap. 2, as well as Shue, "Rights in the Light of Duties," in: Brown and MacLean, eds., *Human Rights and U.S. Foreign Policy: Principles and Applications.*

أساسية للجميع تدعم أيضاً الاستنتاج بأنّ حقوق عيش الكفاف أساسية للجميع». وفي هذا الصدد، واجه شو بجرأة إجماعاً فلسفياً من الحرب الباردة، حول هذا الموضوع، إمّا رافضاً تضمين «الحقوق الاجتماعية» أو مستهيناً بشأنها هرمياً. شمل ذلك رولز أيضاً، الذي زعم وجوب النظر إلى حرّية الفرد بخاصّة ـ خارج الدول التاريخية أو الحريصة على التنمية، وإلى الحقوق الأساسية التي تحميها على أنّها سابقة وأكثر أهمّية من الالتزام بالعدالة في التوزيع. وبعد رحلة تحوّلية قام بها شو إلى إندونيسيا والفيليبين برعاية وكالة المعلومات الأمريكية في عام ١٩٧٨، ابتعد عن ميله السابق إلى عكس أولويات رولز للمجادلة بأنّ عيش الكفاف أكثر جوهرية من الحرّية أو الأمن. أقنعه اطلاعه الوجيز على التطوّر الاستبدادي، ولا سيما في جاكرتا، بأنّ مثل هذه الادعاءات يمكن أن تدعم حكم اليمينيين بقدر ما تستهوي اليساريين الذين يخشون إصرار الليبراليين على الحرّية لتأجيل الرعاية إلى أجل غير مسمّى. كتب شو أيضاً مقالة فلسفية شهيرة عن لاأخلاقية التعذيب نشرت على صفحات مجلة **فلسفة وشؤون عامة** (*Philosophy and Public Affairs*) في عام ١٩٧٨ أيضاً؛ وبيّن في كتاب **حقوق أساسية** (*Basic Rights*) أنّ هدفه ليس «المجادلة بأن الحرّية ثانوية ـ وكلّ ما في الأمر أنّه ليس للحرّية أولوية». وفهم أونيل، الذي ردّ أولاً على المطالبة بتبريرٍ بعلاج مشكلة الجوع في سياق الحقوق الأساسية وليس من خلال الرعاية الشاملة، أهمّية إنجازات شو في كلّ من نظرية الحقوق بعامّة وفي إثبات أهمّية عيش الكفاف بخاصّة، واصفاً في وقت لاحق كلتا الخطوتين بأنّها «إضرار شديد» بالافتراضات الموجودة سابقاً[٣٥].

---

(٣٥) Shue: *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, pp. 25 and 192n, and "Torture," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 7, no. 2 (1978), pp. 124-143, and Onora O'Neill, *Faces of Hunger: An Essay on Poverty Justice, and Development* (London: G. Allen and Unwin, 1986), pp. 114-115,

(هذا الكتاب الردّ الذي عاينه أونيل على مناقشات العقد الماضي). في الحقبة السابقة، نهض عدد قليل من الناس للدفاع عن أولوية الحقوق المدنية والسياسية ضمن حقوق الإنسان بشكل صريح (في نظر بيتز وشو وآخرين الصارخ)، باستثناء موريس كرانستون. انظر: Maurice M. Cranston, *Human Rights Today* (London: Ampersand Ltd., 1955, 1962),

والصادر أيضاً في الولايات المتحدة بعنوان: *What Are Human Rights?* (New York: Basic Books, 1963 وخضع لتنقيح واسع في عنوانه الأخير وطبع في (London: Bodley Head, 1973)؛ وردّد صداه فيلسوف جامعة كولومبيا تشارلز فرانكل في غمرة ثورة حقوق الإنسان في: Charles Frankel, *Human Rights and Foreign Policy* (New York: Foreign Policy Association, 1978), pp. 36-49. =

رأى شو في معرض الدفاع عن حقوق عيش الكفاف العالمية أنّ مهمّته ـ وهذا ما عدّه كلّ من بيتز وأونيل مهمّته أيضاً ـ هي تحويل رؤى المنشقّين في مصادر هرمية ما بعد الاستعمار وعلاجاتها إلى عبارات يستسيغها جمهوره. عنى ذلك في حالة شو إعادة توجيه مفهوم «حقوق الإنسان» الذي طالب الناس بالإخلاص له بأعداد متزايدة. وعلّق شو صراحة في مقدمته قائلاً: «الدافع الأصلي للكتابة عن الحقوق الأساسية هو الغضب من الوعود النبيلة، لكن الرخيصة والفارغة، بالحرّية مع انعدام ضروريات ممارسة الناس الحرّية الموعودة حقيقة». وواصل حديثه قائلاً إنّ هدفه «الإسهام في التطوّر التدريجي لمفهوم الحقوق الذي لا تشوهه البقع العمياء لأيّ مذهب فكري». ومع ذلك، الحقيقة هي أنّ شو لم يكن مترجماً فلسفياً لمذاهب فلسفية بديلة بقدر ما كان الناطق باسم المعالجين العنيدين لأسوأ معاناة في دول الجنوب. ترشّح للوزارة مرّة واحدة. شنّ هجوماً وجيزاً وغير عادي على الماركسية الغربية بعد أطروحته في مطلع سبعينيات القرن الماضي، لكنّ مطالعته لكتاب **حقوق أساسية** (*Basic Rights*) تشير إلى أنّ اطلاعه على المؤلفات التي تحكي عن العوز العالمي ـ إضافة إلى رحلته الحاسمة إلى شرق آسيا حيث التقى براهبة تعالج الفقراء وبمحامٍ يدافع عنهم، وإليهما أهدى كتابه ـ عنت لخياراته ما هو أهمّ بكثير[٣٦].

إلّا أنّ أقوى تأثير في فكر شو جاء من كتاب طالعه مؤخراً ـ **الاقتصاد الأخلاقي للفلاح** (*The Moral Economy of the Peasant, 1976*) للعالم السياسي جايمس سكوت (James Scott) الذي صدف أنّه زميل لزوجة شو. بسبب هذه المصادفة تعرّف شو إلى سكوت وكتابه الذي زعم فيه أنّ الفلاحين يضعون عيش الكفاف في صلب مثلهم الأخلاقية وتوقّعاتهم، بصرف النظر عن الزمان والمكان الذي يعيشون فيه. كان لهذا الزعم تأثير مزلزل؛ إذْ أقنع الفيلسوف بأهمّية الاحتياجات والحقوق الأساسية. واستناداً إلى سكوت، بنى الفلاحون

= لكن يصحّ القول بأنّ هذه الأولوية منسجمة تماماً مع الحساسية الليبرالية التي دافع عنها رولز بطريقته الخاصّة. وينبغي مقارنة ثورة شو على أولوية الحرّية في عام ١٩٨٠ بإعادة بنائها الموقّرة في مقالته «الأخلاق» «Ethics» في عام ١٩٧٥، التي استدلّ بها سابقاً. للاطلاع على الشرط المعني بالأولوية المجازة للتنمية في حالات معيّنة (الواضح أنّه استحضر بباله دول ما بعد الاستعمار)، انظر:
Rawls, *A Theory of Justice*, pp. 247-248, and 62-63.

(٣٦) Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, p. ix.

في أوروبا الإقطاعية وفي آسيا المستعمرة لقراهم نظاماً يتيح ما يكفي للعيش، وشدّد موقفهم من السلطة دائماً على الحاجة إلى «ضمان حقوق اجتماعية دنيا». وزعم سكوت أنّ ثورة نشبت إثر تهديد الرأسمالية والاستعمار استراتيجياتهم وتنحيتهما السلطة الإقطاعية السابقة: أحبط الغرباء استراتيجيات عيش الكفاف القديمة، وهو ما فعله في الغالب المستعمرون ومن بعدهم الدول الجديدة، وهو ما سبّب لحكمها مشكلات لا تنتهي. وشدّد شو على أن ما يهمّ فقراء العالم هو «**وجوب أن يكون للجميع مكان ومعيشة لا أنّهم يجب أن يكونوا متساوين**» ـ مطلب محوري من سكوت وذكره شو بشكل واضح مرّتين ليس مرّة واحدة في كتابه القصير. ربّما أراد الفلاحون أشياء أخرى، كالخلاص المسيحي أو ثورة علمانية، لو أنّ الغربيين أنصتوا إليهم من قبل، لكن ليس الآن. تلا ذلك في نظر شو خلُق موجّه نحو عيش الكفاف الأساسي عوضاً عن المساواة المادّية في ضوء الصواب والخطأ وفي ضوء ما يريده فقراء العالم في الظاهر. وبغض النظر عن تأجيل المثُل العليا باسم أخلاق الأعماق، ذلك يعني الميل إلى رفض المساواة في التوزيع كنموذج أخلاقي ذي صلة[٣٧].

تلك كانت انطلاقة جديدة لشو، وهي شاهد على تأثير مطالعته لكتاب سكوت ورحلاته إلى الخارج، والأهمّ من ذلك أنّها شاهد على انهيار المساواة وبروز فكرة عيش الكفاف في لحظة متقطعة في التاريخ الأخلاقي

---

(٣٧) Henry Shue, "Lukács: Notes on His Originality," *Journal of the History of Ideas*, vol. 34, no. 4 (1973), pp. 645-650, and James Scott, *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (New Haven, CT: Yale University Press, 1976), p. 40, cited by Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, pp. 28, 207-208n (emphasis added), and Scott, *Moral Economy*, p. 184 (for social rights).

بيّنت الصلة شريكة شو وتدعى فيفين شيو، وهي أخصائية صينية درّست إلى جانب سكوت في قسم العلوم السياسية في جامعة يال. وبيّن الفيلسوف أيضاً أهمّية بنديكت كيركفليت. انظر: Benedict J. Kerkvliet, *The Huk Rebellion: A Study of Peasant Revolt in the Philippines* (Berkeley, CA: University of California Press, 1977), pp. 252-255.

وهي فقرة استدلّ بها شو في إثبات «الاعتقاد الراسخ بحقّ عيش الكفاف» للفلاحين (*Basic Rights*, p. 184n)؛ محور الاهتمام هو ما وجده شو مقنعاً في معاينة القمع الوحشي للرهان الثوري الشيوعي في أربعينيات القرن الماضي بمساعدة أمريكية ضخمة. وكما هي الحال مع بيتز، كان شو على دراية كاملة بأدب بيرز ويعنى بالتأثيرات الضارّة للشركات متعدّدة الجنسيات (*Basic Rights*, p. 188n).

الحديث. جرت عولمة العدالة الاجتماعية وتقليصها. وأصرّ شو بقوة في وقت متأخر تزامن مع ورقته البحثية في عام ١٩٧٦ (مستدلاً ببيتز) على عدم تجنّب موضوع العدالة في التوزيع عالمياً بشكل عام لأيّ شخص مهتمّ بمجالات سياسية محدّدة. ولوضعها بين قوسين ـ لصوغ سياسة مساعدات غذائية أو سياسة لتحديد النسل مثلاً ـ أيّد الظلم القائم، بالنظر إلى «ميلنا إلى افتراض أنّنا نستحقّ كلّ ثرواتنا، بغضّ النظر عن المكتسب» كما لو أنّه لزام على الدول الفقيرة تقليص عدد سكّانها ليتسنّى تحديد إن كان فقرها أمراً منصفاً في المقام الأول. وخلَص شو إلى أنّ عدد الأشخاص في الهند الذين يمكنهم «التحمّل» أو المكابدة سيختلف كثيراً إذا «انتفعت [دول الجنوب] من «نظام اقتصادي دولي جديد»». وعلى الضدّ من بيتز، جادل في كلمة ألقاها في مؤتمر عقد في مركز ماريلاند وفي كتاب عن سياسة حقوق الإنسان الأمريكية ـ مناوئاً لنوع ثورة حقوق الإنسان الشمال أطلسية في سبعينيات القرن الماضي ولكن انسجاماً مع خطاب الاحتياجات الأساسية ـ بأنّ الأسباب الفلسفية التي نُظِّمت غالباً من أجل تفضيل «الجيل الأول» على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كانت غير مقنعة. وتُظهر نظرية كنظرية رولز، بصرف النظر عن التزامها بتقديم التحرّر من القهر على العدالة في التوزيع، أنّ خير تمثيل لحقوق الإنسان كائن في نظرية عامّة للعدالة الاجتماعية تتيح الموازنة بين الأمرين عوضاً عن ترتيبها في هرمية بسيطة. كما أنّ حجج بيتز صُمّمت لمساندة نفسها السياسات الإصلاحية نفسها من جانب حكومات دول الشمال التي شدّد عليها شو. لكنّ الاختلاف الرئيس بينهما هو تحديد إن كان يجب المجادلة دفاعاً عن تلك السياسات على أساس المساواة أو عيش الكفاف. لكنّ ابتعاد شو الخفي عن المساواتية عند انتهائه من كتابه حمل الكثير من الدلائل[٣٨].

لم تثني بيتز الاعتراضات المتزايدة على مبدأ الاختلاف بما يكفي، وهو الذي اعتمده رولز وجعل لنفسه مهمّة الارتقاء به مباشرة إلى المسرح العالمي. ثار غضب شو، لكنّه لم ينفعل من إخفاق رولز في تدويل المساواة ولكن انفعل ـ بالتوازي مع فرانك مايكلمان (Frank Michelman)، الناقد

(٣٨) Shue, "Food, Population, and Wealth: Toward Principles of Global Justice," p. 14, 7, and Charles R. Beitz, "Human Rights and Social Justice," in: Peter G. Brown and Douglas MacLean, eds., *Human Rights and U.S. Foreign Policy* (Lexington, MA: Lexington Books, 1979).

السابق لرولز، على مستوى دولة الرعاية المحلّية - من إخفاق رولز في الدفاع عن حدّ أدنى اجتماعي مطلق في توجيه العدالة لتخفيف انعدام المساواة في التوزيع عموماً. في الواقع، اختلّ التزام شو بحدّ أدنى اجتماعي عالمي بدرجة كبيرة مبتعداً عن المساواتية العالمية لدى بيتز بقدر ابتعاده عن المساواتية المحلّية لدى رولز - وهو عرف ذلك. اعترف شو «بأنّ رولز يركّز نظريته كأي شخص ملتزم بالوفاء بحقوق عيش الكفاف على مصير المحرومين». لكن «عوضاً عن توفير أرضية، أو حافظ للحياة، على سبيل تغيير الاستعارة، يوفر رولز حبلاً فحسب يربط المحرومين (بطريقة فضفاضة) بالميسورين». بعبارة أخرى، صحيح أنّ أيّ زيادة في الثروة في الأعلى جائزة وفقاً لنظرية رولز بشرط أن تساعد من في الأسفل. وتابع شو: «لكنّ تطبيق مبدأ الاختلاف الرولزي ممكن فيما يواصل الناس الغرق لكن مع تضاؤل كمّية الماء التي فوق رؤوسهم». تكمن أهمّية الحقوق الاجتماعية في أنّها معايير الاحتياجات المطلقة، بغضّ النظر عن التوزيع العامّ للدخل أو الثروة. إذا كانت الحال كذلك، فإنّ مبادئ رولز المساواتية خاطئة على المستوى المحلّي - أو على نطاق جغرافي أكبر على المسرح العالمي حيث يموت ملايين الناس كلّ سنة بسبب الجوع ويعيش أكثر من ذلك في فقر لا ينتهي. وبالمثل وفي مراجعته المختلفة المندفعة المنشورة حول كتاب **النظرية السياسية والعلاقات الدولية**، كان شو، في الواقع، ناقداً فعلياً لرفع بيتز المحترم من شأن مبدأ الاختلاف الذي اعتمده رولز على المسرح العالمي، وحقيقة وجود مبدأ ما للعدالة في التوزيع العالمي التي أثبتها بيتز لا تعني أنّه يلزم أن تكون مساواتية. وكتب شو عن خلافه مع رولز أنّ بيتز لم يثبت «اختيار مبدأ الأختلاف لتوجيه الانتقالات الدولية حتى وإن اختير في القضية الرولزية الأولية على المستوى الوطني (وهو أمر مشكوك فيه)»(٣٩).

---

(٣٩) Shue: *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, p. 128, and "The Geography of Justice: Beitz's Critique of Skepticism and Statism," p. 719.

جاءت صورة غرق الناس من دون حدّ أدنى أساسي، من غير أن يُعترف بها هذه المرّة، من سكوت الذي عزاها بدوره إلى: Richard H. Tawney, *Land and Labor in China* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1932; New York: Harcourt, Brace and Company, 1966), p. 77.

بحسب شو انطلاقاً من هذه الدواعي أنّ الناس ربّما يحتفظون بحقّ الحصول على وسيلة عيش الكفاف بالعنف وليس في دخول عقد اجتماعي (محلّي أو عالمي) لم يتحه لهم. وتساءل شو: «هل من =

لذلك، تخفّظ شو، كمساهم في خطاب العدالة العالمي، على المساواة أو أهملها باسم الكفاية، بنيّة إظهار أنّه لا أحد ينبغي له أن يقبل بعدالة عالمية لا تدافع عن حقوق عيش الكفاف على الأقلّ - ووجوب أن تركّز السياسات الأجنبية والعالمية بحزم على هذا الدفاع أولاً وقبل كل شيء. وما لم يقله شو كان بمثل أهمّية ما فعله. فعلى الضدّ من بيتز، يبدو أنّ شو لم يرَ بحلول عام ١٩٧٩ أيّ أجندة محترمة للعالم الثالث للانخراط فيها أو معارضتها، وأنّه لا توجد مساواة في التوزيع العالمي (سواء على صعيد الدول أم الأفراد) بصفتها الجائزة النهائية. وعلى الضدّ من بيتز، لم يهاجم شو أخلاقاً مفترضة ومتجذّرة في سيادة العالم الثالث، ولم يعرْها ببساطة أيّ اهتمام. وفي ما يختصّ بالأخلاق الجماعية، انصبّ اهتمامه، كاهتمام الكثيرين بعد سينغر، على ما إذا كان على مواطني الدول الغنية واجبات خاصّة تتجاوز مطالب الأجانب الملحّة، ولو بعيش الكفاف الأساسي. إنّ تركيز شو على الضحية في ما كان أول عمل حقيقي عن حقوق الإنسان الدولية في الفلسفة خدم أيضاً في كبح التوسّع اللانهائي لواجب خشي بعض أنّه متعذّر التنفيذ. أتاح تحديد عتبة دنيا بناء على الحقوق، بدءاً بأونيل ومروراً بشو، كمسألة واجب أولي أو فوري على الأقلّ، ردّاً على اتّهامات بأنّ الأخلاق العالمية تنطوي على أعباء أخلاقية مفرطة ببساطة. استنتاج شو هو أنّه إذا لم تستطع أمريكا أن تكون «معالجاً حقيقياً»، مثل طبيب كامو، «ففي وسعها محاولة الوقوف إلى جانب الضحية على الأقلّ»[٤٠].

= الواضح أنّ الموافقة على أنّ حظوظ المرء قد تكون منخفضة إلى ما لا نهاية أكثر عقلانية، بشرط أنّه عندما يصبح الميسورون أصلاً أحسن حالاً ممّن سيصبحون ميسورين، يجب أن تتحسن حظوظ المرء ولو بشكل طفيف عوضاً عن محاولة حشد معارضة فاعلة، ولو حين يكون هناك أمل بالنجاح، لأيّ نظام مؤسّسات لا يعيد توزيع الثروة المتاحة إلى أن يحصل كل فرد على حد أدنى ملائم؟» (ص١٢٩). الجواب ليس واضحاً: يمكنك أن تساوم من أجل عيشك - وعلاقات اجتماعية متساوية تتجاوز هذه العتبة لا أكثر - ولا تدخل أي اتفاق من دونها.

(٤٠) Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, chap. 6 and 174.

حول الحاجة إلى حدود، انظر: James S. Fishkin: *The Limits of Obligation* (New Haven, CT: Yale University Press, 1982), and "The Boundaries of Justice," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 27, no. 2 (1983), pp. 355-375, and Henry Shue, "The Burdens of Justice," *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 10 (1983), pp. 600-608.

عملاً بتوصية مركز ماريلاند، ختم شو كتابه بسلسلة من التوصيات لسياسات حكومة الولايات المتّحدة، مقترحاً البدء باعتراف رسمي بحقوق عيش الكفاف. لم يخاطب الأمم المتّحدة أو النظام الدولي ـ مع أنّه كان لعمله الأثر الأكبر هناك ـ ولكن خاطب الدولة الأمريكية وحدها. ربّما لم يكن القيام بذلك مقبولاً حينئذٍ. استطاع شو الاستدلال بضمانات ثانوية للغاية في واشنطن العاصمة في عهد كارتر بأنّ ثورة حقوق الإنسان تتضمّن العدالة في التوزيع. أمل بعض في أنّ الولايات المتّحدة قد تتبنّى إدارة الوضع العالمي لعدم وجود جهات فاعلة أفضل. ورأى الكثير من أبناء دول الشمال أنّ الأمم المتّحدة غدت مجرّد منتدى لتبريرات اعتماد العالم الثالث نظماً دكتاتورية. لم تكن أمريكا الخارجة من أعماق حرب فيتنام وكيلاً مثالياً للعدالة، لكن من غيرها يمكن أن يكون كذلك؟[٤١].

وأملاً بانتهاز لحظة هذه الفرصة المتصوَّرة لإعادة توجيه حركة حقوق الإنسان وسياسة حقوق الإنسان الأمريكية وقت إطلاقها، أوصى شو بربط المساعدات الخارجية الأمريكية بالإصرار على عدم حرمان الدول المستفيدة مواطنها من أساس عيش الكفاف، كما اقترح تحسين تنظيم الشركات العاملة في الخارج. لكن بقدر ما وجّه شو فلسفته نحو تغيير السياسة، سرعان ما كشفت الأحداث أنّ لحظته غير مؤاتية البتة. تعاملت إدارة كارتر من الناحية العملية مع توفير الاحتياجات الأساسية على أنّها مسألة خطابية. انتزع السواد الأعظم من حركة حقوق الإنسان غير الحكومية، وليس الولايات المتّحدة فحسب، الحقوقَ الاقتصادية والاجتماعية من حقبة الرعاية الوطنية ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما لو أنّها لم توجد ـ إلى أن استعيدت الحقوق الاجتماعية بجهد جهيد (لكن ليس في السياسة الخارجية الأمريكية) بعد عقود. ومع انتخاب رونالد ريغان في عام صدور كتاب **حقوق أساسية** (*Basic Rights*)، لا بدّ من أنّ أيّ اعتقاد بتعزيز حدّ أدنى اجتماعي عالمي في حركة حقوق الإنسان بدا سابقاً لأوانه تماماً. وكما لاحظ صاحب إحدى أقدم المراجعات الحماسية لكتاب شو، «آذن عداء إدارة ريغان لنشاط حقوق الإنسان باستقبال بارد لحجج شو المؤيّدة لحقٍّ في عيش الكفاف». حتى إنّ

(٤١) Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, chap. 7.

حركة حقوق الإنسان في الشمال أثبتت أنّها محصّنة: سيتعين على شو الانتظار حتى انتهاء الحرب الباردة لرؤية الأولويات المتغيّرة لتلك الحركة وقد أخذت الحقوق الاجتماعية في الحسبان[٤٢].

تخلّى شو لاحقاً عن توصياته السياسية عندما أعيد نشر كتابه، لكنّها كانت حاسمة في اللحظة التي تمّ فيها تأطير أكثر تدخّلاته الفلسفية تجرّداً. بدت إعادة توجيه ثورة حقوق الإنسان في السنوات التي تمّ فيها تأليف الكتاب لتحمل مسؤولية العدالة في التوزيع معقولة لكن مستبعَدة؛ لكنّها كانت في نظر شو، وفي نظر حركة حقوق الإنسان التالية، توسيعاً صنّف انعدام المساواة كأزمة سياسية ينبغي مواجهتها باسم معالجة البؤس الأكثر فظاعة بصفته المرض الذي يلزم علاجه.

مع أنّ المساعدة على تخفيف المعاناة البعيدة (المتجذّرة في مشاعر وممارسات إنسانية قديمة) ومحاولة صون حقوق عيش الكفاف تمتّعت بدعم عملية كبير منذ ذلك الحين، تظلّ فلسفة المساواتية العالمية ملفاً في أرشيفات الطوباوية. لكنّ مطالبة شو بصوت عالٍ بفلسفة حقوق عيش الكفاف قدّمت رؤية للكفاية عبر توزيع السلع الإنسانية الأساسية في عالم لا تشكّل فيه المساواة همّاً أو أنّها مؤجّلة إلى تاريخ لاحق، في ما تعمل ضمادات معالجي كامو على تخفيف المعاناة بحقّهم الأخلاقي في عيش الكفاف.

شمل ميلاد العدالة العالمية إجماعاً فلسفياً لافتاً حيال فردانية أساس العدالة الاجتماعية سواء أكان الأمر يتعلّق بمصالح المؤسّسين أم بحقوقهم. جادل جميعهم من منظور صلاحيات الأشخاص الفرديين كأساس وحيد لأي عدالة عبر وطنية. وجرى التخلّي عن المطالبات الأكثر جماعية لقومية أو أممية العالم الثالث، كمطالبات دولة الرعاية قبل رولز. وكان بيتز ـ الملمّ

---

(٤٢) James W. Nickel and Lizbeth L. Hasse, "Book Review," *California Law Review*, vol. 69 (1981), pp. 1569-1586.

للمزيد عن توجيه شو لحكومة الولايات المتّحدة في ثمانينيات القرن الماضي، انظر مثلاً: United States Senate, Committee on Foreign Relations, *Perceptions: Relations between the United States and the Soviet Union* (Washington, DC: Committee on Foreign Relations, 1979), pp. 410-413, and Henry Shue, "In the American Tradition, Rights Remain Unalienable," *The Center Magazine*, vol. 17, no. 4 (January 1984), pp. 6-34.

بحماسة بحجج الزعماء السياسيين في العالم الثالث وأخلاقياتهم شديدة التباين القائمة على تقرير المصير الجماعي ـ هو من جعل هذا التحول أكثر وضوحاً، مدركاً وجود بدائل له؛ لكنّ التعاطف مع المعاناة الأجنبية في نظر شو أيضاً لم يُترجم إلى أي انحراف عن الأساس الفرداني للأخلاق.

بيّن شو بوضوح إدراكه أنّ الإرادة الفاعلة القوية جماعية. كتب في فقرة قوية تذكّر بدراسات سكوت عن الفلاحين: «الأعباء المرتبطة بحقوق عيش الكفاف لا تقع في المقام الأول على الأفراد المعزولين الذين يُتوقّع أن يتنازلوا عن مزاياهم كي لا يهدّدوا الآخرين، ولكن تقع في المقام الأول على المجتمعات البشرية التي يمكن أن تعمل بشكل تعاوني على تصميم مؤسّسات تتجنّب المواقف التي يواجه فيها الناسُ قوى تهدّد عيش الكفاف ولا يمكنهم التعامل معها». كانت توصياته الملموسة موجَّهة إلى حركة حقوق الإنسان الجديدة، ومن خلال ضغوطها، إلى الدولة الأمريكية. ومع ذلك، على الرغم من أنّ شو اعترض ـ في حاشية جانبية ملحوظة ـ على «النزعة الذرّية المشوّهة في قلب الليبرالية»، فقد بنى بحزم هو الآخر حجّته المدافعة عن الحقّ في عيش الكفاف على أسس فردانية[٤٣].

ربّما يكون من المدهش أنّ للخيارات المختلفة في عصر «العدالة العالمية» نقطة البداية نفسها في نزعة فردية أخلاقية إقصائية على غرار الليبرالية الاقتصادية، وعلى طرفي نقيض مع الفرضيات القومية لدولة الرعاية في دول الشمال ومحاولات غرسها في دول الجنوب في الحقبة السابقة. بموجب هذه النزعة الفردية القوية، يبدو أنّ ميلاد العدالة العالمية يشهد للقوة الهائلة ـ وربّما للحدود المحتملة ـ للحظة زاملت فيها حقوقُ الإنسان الدولية في الأخلاق مع عولمة أصولية السوق في الاقتصاد على الطريق المؤدّي إلى الحاضر. وبالمثل، ربّما استلزم نموذج العدالة العالمية الذي لاقى دعماً مؤسّساتياً وتعبوياً، بنزعته المساواتية المخلّدة في الكتب وهدف عيش الكفاف الذي استحوذ عليه عملياً، تعديلَ الأولويات الليبرالية الجديدة، لكن من غير التنازل عنها.

لكنّ نزعته الفردية الأخلاقية وتوافقه مع صورته التي تحقّقت عملياً مع

---

(٤٣) Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*, pp. 63-64 and 192n.

ديمومة انعدام المساواة وتفشيه لا تجعل العدالة العالمية قضية ليبرالية جديدة. والأمر نفسه يصحّ في حالة حركة حقوق الإنسان نفسها، مع أنّ لها الأسس نفسها والجدول الزمني المحدّد للتحوّل في الاقتصاد السياسي. لكنّ النتائج المقلقة تثير للفلسفة أسئلة صعبة حول ما إذا كان بإمكانها توجيه الأحداث حقاً وكيفية قيامها بذلك، على غرار كفاح حركة حقوق الإنسان داخل قفص الليبرالية الجديدة الذي لم تبنِه ولكن لا يمكنها الخروج منه. الدفاع عن المساواة في حالة حركة في نظر بيتز، كما في نظر رولز قبله، لكن إذا لم تفعل أكثر من إطلاق بومة مينيرفا عند الغسق [عدّ القدماء اليونان بومة مينيرفا إله العقل والحكمة وربة جميع الفنون والمهارات والحرف اليدوية والمقصود بهذا التعبير نضج الفكرة وانتشارها]، فما هي فائدتها؟ نحن في حاجة إلى الأخلاق، لكن يبدو أنّ الفلسفة تسجل الخسائر أساساً من خلال إعلان مبدأ المساواة في التوزيع فحسب فيما دولة الرعاية على وشك أن تعاني اعتداء في موجات لا تنتهي، وفيما ازدُري بحلم ما بعد الاستعمار برعاية عالمية.

الأمر الذي يمكن أن يبقى خارج النظرية ليس المساواة في التوزيع، بل هو التزام أدنى بتوفير الكفاية والحقوق الأساسية العالمية التي تبرره الآن. وحتى إذا حصل ذلك، بإنقاذ الأخلاق العالمية طوباويةً كونية من كارثة تاريخية، لم يتّضح مدى أهمّية الدور الذي أداه مظهرها المتمثل في السعي وراء عيش الكفاف في جعل العواقب أكثر إنسانية على الأقلّ. أثارت النتائج شكوكاً في قيمة المشروع الأخلاقي. ولتجنّب كلّ الذين شكّكوا في إمكانية إحداث المبادئ الأخلاقية فرقاً كبيراً يوماً ما، أوجدت النتيجة تحدّياً لا يزال قائماً ويتمثّل في كيفية تغيير العالم بوساطة الأخلاق كما يقدّمها الفلاسفة عوضاً عن الندب أو إضفاء طابع إنساني على الهزائم. وأفصح بيتز في ختام مقالته المعيارية مبتكراً العدالة العالمية قائلاً: «إذا كنّا لا نتوقّع أن تقدّم النظرية الأخلاقية دليلاً ثابتاً للعمل، ربّما يتساءل المرء عما إذا كان للنظرية الأخلاقية أي فائدة عملية أصلاً»(٤٤).

(٤٤) Beitz, "Justice and International Relations," p. 389.

الفصل السابع

حقوق الإنسان في دوّامة الليبرالية الجديدة

تحدّث الخبير الاقتصادي اليساري التشيلي أورلاندو ليتيلير (Orlando Letelier) في آخر آب/أغسطس ١٩٧٦، أي قبل اغتياله الوحشي بشهر، في مجلّة **ذا نيشن** (*The Nation*) عن وجود صلة خفيّة بين الإرهاب السياسي الذي يسبّب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بلاده وسياساتها الخاصّة بالسوق الحرّة. أشار ليتيلير، الذي أُقصي عن تحقيق حلم الاشتراكية الديمقراطية عقب وفاة الرئيس سلفادور ألليندي (Salvadore Allende)، إلى تواطؤ ميلتوَن فريدمان (Milton Friedman) و«فتية شيكاغو» الآخرين - وهم خبراء اقتصاديون ليبراليون يدورون في فلك قسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو - مع القمع الذي كشفته حركة حقوق الإنسان الوليدة. واشتكى ليتيلير من أنّ «انتهاك حقوق الإنسان، ونظام الوحشية المؤسّساتي، والرقابة الصارمة وقمع كلّ أشكال المعارضة الحقيقية، يناقَش (ويدان غالباً) كظاهرة مرتبطة بشكل غير مباشر فحسب، أو غير مرتبطة تماماً في الواقع، بسياسات السوق الحرّة الكلاسيكية غير المقيَّدة التي فرضها المجلس العسكري». لكن كان هناك علاقة عميقة في الحقيقة، ولم تكن هناك طريقة لفصل الاهتمام بحقوق الإنسان عن الهجوم على المصدر الليبرالي الجديد للانتهاكات[1].

وبعد أربعين عاماً، وتحديداً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعادت **ذا نيشن** (*The Nation*) نشر مقالة ليتيلير الكلاسيكية إلى جانب وثائق تثبت دور الرجل التشيلي القوي أوغستو بينوشيه في مقتل ليتيلير في واشنطن العاصمة. كتبت المفكّرة اليسارية نعومي كلاين (Naomi Klein) مقدّمة المقالة، ومن المهمّ

(١) Orlando Letelier, "The Chicago Boys in Chile: Economic Freedom's Awful Role," *The Nation* (28 August 1976).

الآن زعم وجود صلة مختلفة أو أعمق من تلك التي أكّدها ليتيلير بين قيم حقوق الإنسان والسياسات الليبرالية الجديدة. أصبح الاقتصاد الذي ظهر لأول مرّة في تشيلي عالمياً منذ عام ١٩٧٦، سواء بالنسبة إلى سلسلة أوضاع وطنية أخرى نتيجة لاختيار ديمقراطي أم إلى المؤسّسات المالية الدولية التي كانت ستفرضها، قسراً، في الكثير من المناطق الأخرى كمسألة تجربة تكنوقراطية. رأت كلاين أنّ الأمر لا يقتصر على مناوأة سياسات السوق الحرّة لنتائج حقوق الإنسان في أكثر تواريخ الليبرالية الجديدة المكتوبة شعبية على الإطلاق. السبب أنّ حركات حقوق الإنسان ملومة على التواطؤ أو على صرف الانتباه عن هذه الحقيقة على الأقلّ. وعلى الرغم من إعجاب كلاين بليتيلير، أكّدت أنّ حقوق الإنسان أرخت بـ«غمامات» على العلاقة بين الليبرالية الجديدة والإرهاب. لاحظت كلاين في المشهد التشيلي أنّ «حركات حقوق الإنسان ساعدت أيديولوجيا كلّية شيكاغو على الإفلات من مختبرها الدموي الأول من دون أذى فعلياً». وعلى سبيل المثال، اتّخذت منظّمة العفو الدولية من قضايا أساسية موقفاً محايداً، رافضة تحديد المذنب الأول في الحوادث للتركيز على سياسة معلوماتية اكتفت بتشهير وتعيير إساءات حكومية لا جدال فيها. وبحسب وصف إحدى المعجبات بكلاين للحالة العامّة، «إذا ظهرت مفاعيل تأثيرات إعادة البناء الليبرالية الجديدة» فسيكون قانون حقوق الإنسان والتعبئة «عديمَي التأثير في الأوضاع التي صارت فيها هذه الانتهاكات ممكنة». فهل يجري التنديد بإرهاب الليبرالية الجديدة من دون الإتيان على ذكر التيار الليبرالي للتواطؤ مع الشرّ من الناحية الفعلية؟[٢].

تدّعي تلك المعجبة، المحامية الدولية سوزان ماركس (Susan Marks)، أنّه «لا يمكن سرد تاريخ حقوق الإنسان بمعزل عن التطوّرات في تاريخ الرأسمالية». إذا أخفقت حقوق الإنسان في التعامل مع أسباب عنف الدولة،

---

(٢) Naomi Klein, "Forty Years Ago, This Chilean Exile Warned Us About the Shock Doctrine, Then He Was Assassinated," *The Nation* (10 October 2016); Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (New York: Metropolitan Books, 2007), pp. 146-147, and Susan Marks, "Four Human Rights Myths," in: David Kinley, Wojciech Sadurski and Kevin Walton, eds., *Human Rights: Old Problems, New Possibilities* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2013), p. 226.

فإنّ صعود الليبرالية الجديدة يكون جزءاً من تفسير سبب ظهور حقوق الإنسان كأساس للعدالة محلياً وعالمياً. تشرح ماركس قائلة: «تشكّلت حركة حقوق الإنسان كما نعرفها اليوم في سبعينيات القرن الماضي. [و] هناك جانب مهمّ في سياق ظهور الحركة وهو... صعود النموذج الليبرالي الجديد للرأسمالية «الخاصّة» في تلك الحقبة، مع وصفتها السياسية المألوفة الآن التي تضمّ الخصخصة وإلغاء الضوابط وتراجع الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية». ليس من قبيل المصادفة أن المحاولات التقدّمية لمتابعة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم تزامنت مع «اليوتوبيا الأخيرة» لليبرالية الجديدة. كما أنّ حملات حقوق الإنسان تصرف في الحدّ الأدنى الانتباه عن المصدر الحقيقي للشرور ذاتها التي تزعم مقاومتها[٣].

إذا كانت قلّة في سبعينيات القرن الماضي قد توقعت العصر الليبرالي الجديد الذي أعقب ذلك، يبدو أنّ مضي أربعين عاماً على وجوده مدّة ضاغطة لإعادة تقييم كيفية تلاؤم حقوق الإنسان مع الاقتصاد السياسي لعصرها الذي يتّسم بالهيمنة الخطابية على الأقل. دخلت دول الرعاية في أزمة على الصعيد الوطني؛ وإذا ساد «نظام اقتصادي دولي جديد» على الصعيد العالمي، فهو ذلك النظام الذي حققت فيه أصوليةُ السوق تقدماً مثيراً للإعجاب، مع تفشي انعدام المساواة في دول كثيرة. ومع ذلك، ازداد بروز

(٣) قارن: Joe Wills, "The World Turned Upside Down? Neo-Socio-economic Rights, and Hegemony," *Leiden Journal of International Law*, vol. 27, no. 1 (2014), pp. 11-35, and Jessica Whyte, "Human Rights and the Collateral Damage of Neo-liberalism," *Theory and Event*, vol. 20, no. 1 (2017), pp. 137-157.

يجب أن أشير إلى أنني لا أسهب في الحديث عن الليبرالية الجديدة كشكل من أشكال الحياة وبخاصة نمط إبداع ذاتي فردي بروح ميشيل فوكو أو مارسيل غوشيت، مفضلاً إثبات مقولة عن العلاقة بين حقوق الإنسان كحركة سياسية جديدة. والمشروع القانوني من جهة، والتطلعات والنتائج على صعيد التوزيع من جهة أخرى. حتى في هذه الحالة، المقولة سند إذني. لكن انظر: Marcel Gauchet, *L'avènement de la démocratie, tome 4: Le Nouveau monde*, bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 2017), esp. chap. 9.

للاطلاع على مقاربة سببية بنيوية ولكن غير ماركسية للعلاقة بين حقوق الإنسان والليبرالية الجديدة منذ اضطراب سبعينيات القرن الماضي. انظر أيضاً: Zachary Manfredi, "An Unlikely Resonance? Subjects of Human Rights and Subjects of Human Capital Reconsidered," in: Ben Golder and Daniel McLoughlin, eds., *The Politics of Legality in a Neoliberal Age* (New York: Routledge, 2018).

حقوق الإنسان بشكل متزايد في ذلك العصر الليبرالي الجديد ـ حيث ظهر على نطاق واسع في سبعينيات القرن الماضي حين حقّقت الليبرالية الجديدة اختراقاتها الأولى، وارتقت إلى شيء مثل فلسفة عامّة متفَق عليها في الأخلاق العالمية في التسعينيات، حين احتلت الليبرالية الجديدة المكانة ذاتها في اقتصادات العالم. يثير التناظر اللافت بين الاثنين بطبيعة الحال مسألة علاقتهما ببعضهما بعضاً.

لكنّ ادعاءات كلاين مبالغ فيها وغير قابلة للتصديق، فهي لا تضع حقوق الإنسان في عصرها الليبرالي الجديد على نحو منصف أو ملائم. وبأي وجه «تساعد» حقوقُ الإنسان الليبرالية الجديدة على شقّ طريقها؟ مع أنّ حقوق الإنسان تشترك ومنافسها الاقتصادي في النزعة الفردانية الأخلاقية والشكّ في المشاريع الجماعية كالقومية والاشتراكية، فهي لم تكن سبب مجيء العصر الليبرالي الجديد بالتأكيد. ولم تكن وظيفة الناشطين في مجال حقوق الإنسان إنقاذ الماركسية من مشكلاتها النظرية أو إنقاذ اليسار من إخفاقاته العملية. وليس هناك سبب للظنّ بأنّ صورة لحقوق إنسان تشنّع الانتهاكات «السطحية» لا يمكن أن تتعايش مع سياسات أكثر «بنيوية» وهو مطلب ليتيلير. وبصرف النظر عن علاقة قانون وحركات حقوق الإنسان بنظيرها الليبرالي الجديد لغاية الآن، فقد استدعت تدقيقاً غير مسبوق في عنف الدولة في شتّى أنحاء العالم وفي الإخفاقات المدوّية للدول في التعامل مع مواطنيها على قدم المساواة بصرف النظر عن جنوستهم أو عرقهم أو دينهم أو ميلهم الجنسي. دعت حركات حقوق الإنسان أيضاً إلى إتاحة المزيد من الموارد طويلة الأمد ـ بدءاً بالحقوق الاجتماعية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ـ للمطالبة بمستحقّات اقتصادية، من الوظيفة إلى المسكن والمأكل. في الواقع، وعلى الرغم من كلّ خطايا ما تسمّيه كلاين «الرأسمالية الكارثة» للبيرالية الجديدة، يمكن لهذه الرأسمالية أن تحقّق أحياناً أغرب أحلام قانون حقوق الإنسان؛ حيث أخرج نظام السوق الصيني المزيد من البشر من الفقر على نحو فاق أي قوة أخرى في التاريخ ـ بما في ذلك حركة حقوق الإنسان نفسها.

ذلك لا يعني أنّ حقوق الإنسان أخفقت في التوافق مع جوّها الليبرالي الجديد. صيغت فكرة امتلاك الأفراد حقوقاً أساسية، كما حصل في مسيرتها

الحديثة من قبل، بوساطة الاقتصاد السياسي الذي يؤثّر دائماً وبقوّة في المثُل الأخلاقية والعلاقات الاجتماعية. ولطالما ارتبطت حقوق الإنسان بشكل وثيق بالليبرالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر، وهو ما عنى رفعها كشعارات للمدافعين عن العقود الحرّة والملكية غير القابلة للانتهاك. لكن أعيد صوغ حقوق الإنسان في منتصف القرن العشرين، قرن الرعاية الوطنية، بروح الآمال المساواتية داخل المجتمعات المنفصلة والإقصائية. أخيراً، ضغطت الليبرالية الجديدة مرّة أخرى بقوة لإعادة التعريف. لم ترجع لغة حقوق الإنسان أبداً إلى الحديث عن الحماية الضيقة للعقد والملكية، كما حدث في القرن التاسع عشر حين شجب كارل ماركس التأثير الذي كان لا يزال يبري هايك يحنّ إليه في أربعينيات القرن الماضي. على الرغم من أنّ الحركتين المناصرتين لحقوق الإنسان والسياسات الليبرالية الجديدة تشتركان عمراً معنوياً واحداً، غير أنّ علاقتهما الملموسة ببعضهما أبعد ما تكون عن الوضوح في تفاصيلها زماناً ومكاناً. وحين يعاد بناء علاقتهما بعناية أكبر، مع مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سياق إعادتهما إلى الأجندة بعد انتهاء الحرب الباردة، يلزم تغيير المقولة بشكل جذري.

جرى فكّ التلازم القديم بالتأكيد بين حقوق الإنسان ودولة الرعاية باتّجاه موازٍ. وحتى حين حُدّثت حقوق الإنسان من أجل صنف برز حديثاً لسياسات عابرة للحدود مع انطلاقة رؤية العولمة الكونية لليبرالية الجديدة، أعيد تصوّرها على أنّها أدوات دولية لتحقيق المساواة في المكانة، وبخاصّة في ما يتّصل بالتمييز ضدّ المرأة والجماعات المقهورة الأخرى. وإذا لم يكن قانون وسياسات حقوق الإنسان ملامة لكونها سبب الافتراضات الليبرالية الجديدة أو صرف الانتباه عنها، فهي محكومة مع ذلك بدور دفاعي وثانوي في مناهضة الاقتصاد السياسي الجديد. المشكلة ليست في أنّ حقوق الإنسان أبهمت سياسات هيكلية لازمة بقدر ما وصمت ـ لاهتمامها المتأخّر في العصر الجديد بمشكلات التوزيع على اختلاف أنواعها ـ انعدام الكفاية المادي بالعار فيما غضّت الطرف عن انعدام المساواة المادّية المتسارع. أُحرز تقدّم كبير على صعيد المساواة في المكانة والمسؤولية فوق الوطنية، لكن بثمن باهظ على صعيد العدالة المادّية بجميع المقاييس؛ حيث افتقرت حقوق الإنسان فيها إلى المعايير وافتقرت حركات حقوق الإنسان إلى الإرادة للدفاع عنها.

كان من الممكن نظرياً أن يعمل قانون حقوق الإنسان وحركاته لجعل الموجة الجديدة للحوكمة أكثر إنسانية في توزيع متع الحياة. وإذا جُعلت حساسة تجاه الحاجة إلى معالجة الفقر في تطوير أفقر المناطق في العالم وتوفير الأدوات لمكافحة سياسات التقشف في أغنى المناطق؛ حيث أقيمت دول رعاية أصلاً، يمكن لحقوق الإنسان أن تقاوم نظرياً أسوأ السياسات الليبرالية الجديدة. لكن حتى من الناحية النظرية، لم تفعل حقوق الإنسان شيئاً، مع تركيزها الأخلاقي على أرضية لحماية كافية في اقتصاد معولم، للتدخل في إلغاء أي سقف لانعدام المساواة في التوزيع. وبحرمان حقوق الإنسان من جوّ الرعاية الوطنية، برزت في عصر الليبرالية الجديدة كأدوات ضعيفة تهدف إلى توفير حدّ كافٍ فحسب. وأصبح المشروع السياسي والقانوني المرفوع باسمها رفيقاً عاجزاً لتفشي انعدام المساواة.

من المهمّ أن نبدأ باستطلاع مظهر الفكر الليبرالي الجديد وتقنينه عبر الزمان والمكان. يُظهر هذا الاستطلاع صعوبات جدّية بشأن وجاهة إقامة صلة من أيّ نوع ـ عدا الصلة الضعيفة للفردانية المشتركة والتزامن الزمني ـ بقانون وحركات حقوق الإنسان، إضافة إلى عدّ الظاهرتين متواطئتين متشابكتين. ويُظهر استطلاع للأمم والأديان، والمؤسّسات الدولية لاحقاً على أنواعها في عصر ليبرالي جديد على نحو متزايد مدى تميّز كلّ وضع بحسب الزمان والمكان. والقلق هو أنّه يتعيّن أن يواجه بروز سياسات حقوق الإنسان الذي سبّب إلهاءً إشكالياً عن التحولات الليبرالية الجديدة التي أعادت تشكيل حياة المليارات التعقيدَ الناشئ عن حصول تلك التحوّلات في أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة وفي طرائق مختلفة.

كان ليتيلير مصيباً في قوله إنّ الليبرالية الجديدة ظهرت في تشيلي قبل ظهورها في العالم. ترجع أصولها الفكرية إلى ماضٍ بعيد، إلى قلب عصر الرعاية الوطنية والمواطنة الاجتماعية ـ بما تعنيه من إتاحة الكفاية وتقييد انعدام المساواة من خلال التحكم بالسوق أو تنظيمه، وفرض ضرائب مرتفعة وتمكين العمّال. اختلف الليبراليون الجدد الأوائل بدءاً بثلاثينيات القرن الماضي حول قضايا كثيرة واكتنفهم عدم اليقين. لم يؤدِّ تأسيس جمعية مون بيليرين (Mont Pèlerin Society) الليبرالية الجديدة الشهيرة في عام ١٩٤٧ إلى إزالة هذا الخلاف؛ بل أدّى إلى تفاقمه في بعض النواحي. في الواقع،

وكانت انتقادات الليبراليين الجدد لسياسة عدم التدخّل السائدة في القرن التاسع عشر في ذروة الإجماع على الرعاية بمثل شراسة انتقادات خصومهم لها.

بدا الاقتصادي النمساوي لودفيغ فون ميزس (Ludwig von Mises) أقرب ما يكون إلى مدافع مطلق عن حرّية السوق غير المقيدة. لكن المدافعين عنها الأصغر سناً، مثل تلميذه فريدريك فون هايك (Friedrich von Hayek) وزميله الألماني الرحالة و«الليبرالي المنظّم» (ordoliberal) فيلهلم روبكه (Wilhelm Röpke)، مستعدّون لحصر نقدهم للاقتصادات الموجَّهة في الإشارة إلى أهمّية نظام تفرضه الدولة، وغايات الأخلاق الاجتماعية المسيحية، وأهداف الكفاية لدول الرعاية الجديدة، لكنّهم كرهوا شبح التخطيط الاقتصادي. ومع ذلك، لم يعارضوا إسناد دور إلى الدولة بأشكال متنوّعة. وكانوا سعداء غالباً بتأييد قيمة إتاحة الخدمات الأساسية عندما يتعلق الأمر بالضروريات الأكثر حيوية. كان هايك في منتهى الصراحة في انتقاداته الشعبية للتخطيط في **الطريق إلى رق الأرض** (*The Road to Serfdom*, 1944) حيال توافق ليبراليته مع الضمان الاجتماعي وضمان الدولة لحدّ أدنى أساسي للمأكل والملبس والمأوى. كتب هايك: «هناك أسئلة صعبة بشأن المعيار الدقيق الذي ينبغي ضمانه... لكن ليس هناك شك في إمكانية ضمان حدّ أدنى للمأكل والمأوى والملبس للجميع بما يكفي للحفاظ على الصحّة والقدرة على العمل». بالطبع، لم يلتفت هايك إلى خطاب الحقوق الاجتماعية، فكيف بربطها بمشروع مساواتي أكبر. بالعودة إلى روح الحقوق في القرن التاسع عشر، مثّلت الاستحقاقات الأساسية لهايك تعويذة على وجه الخصوص ضد سلطة الدولة وليس حجة لتوسيعها. وسخر ممّن سعوا إلى وضع الحقوق في خدمة الرعاية الوطنية وعلّق قائلاً: «يُظهر عدد كبير من الإصلاحيين اتّساقاً أكبر، وقد هاجموا من بداية الحركة الاجتماعية فكرة الحقوق الفردية «الميتافيزيقية» وأصرّوا على أنّه لا يوجد في عالم منظّم على نحو منطقي حقوق فردية ولكن يوجد واجبات فردية لا غير». هذا تعليق حكيم على شدّة الخلاف حول الحقوق في مسعى إدراج العدالة الاجتماعية في الحوكمة الاقتصادية في أربعينيات القرن الماضي، حتى بالنسبة إلى رعاتها[٤].

(٤) Friedrich A. Hayek, *The Road to Serfdom* (New York: Routledge, 2001), pp. 124-125 and =

عقب تأسيس ألمانيا الغربية في عام ١٩٤٩، ساعد روبكه وزملاؤه الليبراليون المنظّمون على إعداد الأجندة المالية للنظام الديمقراطي الاجتماعي الجديد، وصار مفهوم «اقتصاد سوق اجتماعي» شعار دولة رعاية ليبرالية جديدة مسيحية هجينة. وحتى من هذه الناحية، فضلاً عن نواحٍ أخرى في الرعاية الوطنية، ظلّ الدفاع المطلق عن فضائل السوق الحرّة ردّ فعل دفاعياً في جميع أنحاء العالم. تغيّر ذلك في مكان واحد فقط وبسرعة كبيرة حين دعا أوغستو بينوشيه، عقب تنفيذه انقلابه، ميلتون فريدمان وغيره من «فتية شيكاغو» إلى تقديم المشورة بشأن فرض إجراءات اقتصادية ليبرالية جديدة في تشيلي بعد خريف عام ١٩٧٣. وبعد تحقيقات كثيرة في هذه المسألة، بما في ذلك حين فاز فريدمان بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ١٩٧٦، ربط أول مختبر ليبرالي جديد بوضوح القمعَ الجسدي بحرّية السوق. كان التشيليون الذين درسوا في شيكاغو، مثل سيرجيو دي كاسترو (Sergio de Castro)، وزير مالية بينوشيه، والقيصر الاقتصادي جورجي كاواس (Jorge Cauas)، الفاعلين المحوريّين في تنفيذ السياسات الفريدمانية (من المعروف أن جمعية مونت بيليرين التقت في المنتجع التشيلي الساحلي فينا ديل مار في عام ١٩٨١)[٥].

لكن كانت التجربة التشيلية فريدة من نوعها بالمثل، لدورها الليبرالي الجديد النشط والقوي. انطلق نشاط حقوق الإنسان وشُكّلت مجتمعات تضامن عبر وطنية في مختلف المراكز الأمريكية اللاتينية بدءاً بصيف عام ١٩٧٣ ـ

189, and Angus Burgin, *The Great Persuasion: Reinventing Free Markets since the Great Depression* = (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), esp. chaps. 2-3.

انظر أيضاً: Serge Audier, *Néo-libéralismes: une archéologie intellectuelle* (Paris: Grasset, 2012).

وللاطلاع على تحليلَين مفيدَين على وجه الخصوص، انظر: Raymond Plant, *The Neo-liberal State* (Oxford: Oxford University Press, 2009), and David Kotz, *The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2015).

(٥) Carl J. Friedrich, "The Political Thought of Neo-*American Political Science Review*, vol. 49, no. 2 (1955), pp. 509-525; Ralf Ptak, *Vom Ordoliberalismus zur Sozialen Marktwirtschaft: Stationenen des Neoliberalismus in Deutschland* (Opladen: Leske + Budrich, 2004), esp. chap. 4; Michael Moffitt, "Chicago Economics in Chile," *Challenge*, vol. 20, no. 4 (1977), pp. 34-43, and Glen Biglaiser, "The Internationalization of Chicago's Economics in Latin America," *Economic Development and Social Change*, vol. 50, no. 2 (2002), pp. 269-286.

تزامن ذلك مع الانقلاب في أوروغواي قبل شهور من انقلاب بينوشيه. دفع ذلك هايك الثمانيني إلى التخلّي عن الإيمان بأي خدمة يمكن أن تؤدّيها «حقوق الإنسان» لليبراليين الجدد. وانطفأت الآن الشعلة التي حاول حمايتها من عودة إلى الحقوق الفردية بموجب استخدامها في القرن التاسع عشر لإبعاد «سراب» العدالة الاجتماعية. وكانت البساطة سمة استخداماتهم المبتكرة لوصم بينوشيه المبرر بالعار، وهو الذي دعم هايك خياراته الاقتصادية، وكذلك وُصمت الدول الشمولية التي احتقرها دائماً. وفي مقطع فيديو رائع سُجّل بعد نحو ثلاثة عقود من كتاب **الطريق إلى رق الأرض** *(The Road to Serfdom)*، والذي تزامن مع إبراز جيمي كارتر هذه المبادئ بوضوح شديد كجزء من السياسة الخارجية الأمريكية، أدرك هايك أنّ حقوق الإنسان تخفي الآن نوعاً من السلوك العابر للحدود، وشمل ذلك القادة التشيليين الذين فرضوا سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة بحماسة. بموجب حكم هايك المتروّي، ذهبت حقوق الإنسان بهذا المعنى أبعد بكثير ممّا ينبغي. وعلّق هايك على تعاظم شأن الحقوق قائلاً: «اكتشفت الولايات المتّحدة حقوق الإنسان قبل سنتين أو قبل خمس سنوات. وفجأة، صارت هذه الحقوقُ هدفها الرئيس، وهي تؤدّي إلى قدر من التدخّل في سياسات دول أخرى، ولا أعتقد أنّه مبرّر في الحدّ الأدنى وإن كنتُ متعاطفاً مع الهدف العامّ»[٦].

لم يتفطّن هايك، عدا التفطّن لهذا التطفّل الظاهري، إلى ما إذا كانت حقوق الإنسان تحرّض بطريقة ما على انتصار الليبرالية الجديدة حصراً أو إذا انشغلت عنها باستهداف العنف القمعي. والأهمّ من ذلك تموضع هذه الظاهرة حيث وُجدت في مكان واحد. يشير تفرّد الليبرالية الجديدة المبكرة هذا في تشيلي إلى «عدم وجود علاقة وحيدة بين حقوق الإنسان وأصولية السوق في الدول وفي أنواع الحقوق»، وتعقيدات العصر منذ ذلك الحين تثبت ذلك بشكل مذهل. ربّما تكون سياسات اقتصادية أخرى سبب الإرهاب السياسي، في أمريكا اللاتينية وخارجها. والأهمّ من ذلك كثرة الأماكن التي

(٦) Mary Nolan, "Human Rights and Market Fundamentalism in the Long 1970s," in: Norbert Frei and Annette Weinke, eds., *Toward a New Moral World Order? Menschenrechtspolitik und Völkerrecht seit 1945* (Göttingen: Wallstein, 2013), p. 172, and Robert Chitester, interview with Friedrich A. Hayek, at the University of California-Los Angeles (1978), <http://www.hayek.ufm.edu/index.php?title?=Bob_Chitester_part_I&p?=video1&b?=930&e =1037>.

ازدهرت فيها الليبرالية الجديدة عقب مجيء الديمقراطية. ولم تأخذ البرازيل قبل سنوات قليلة، وكانت فريسة للحكم العسكري مثل تشيلي، ولا الأرجنتين بعد سنوات قليلة منعطفاً ليبرالياً جديداً قوياً حتى حدثت «انتقالاتهم» إلى الديمقراطية في العقد التالي. من هذا المنطلق، أفسحت المواقف التجريبية لراؤول ألفونسين (Raul Alfonsín)، الزعيم الأول بعد المرحلة الانتقالية، الطريق في الأرجنتين لمحبّة كارلوس منعم البيروني للسوق بعد خمس عشرة سنة كاملة من إنشاء المختبر الليبرالي الجديد في تشيلي. كان في وسع الناشطين المحلّيين الحفاظ على معتقداتهم بسهولة في سبعينيات القرن الماضي ـ وهو ما فعله ليتيلير بالتأكيد ـ في التوفيق بين حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (الاشتراكية العالمية في الواقع). لذلك، الأمر الأهمّ بكثير من زعم كلاين أنّ حقوق الإنسان في سبعينيات القرن الماضي صرفت الانتباه عن الليبرالية الجديدة هو كيفية تغيّر العلاقة بين الاثنين في أواخر الثمانينيات مع سقوط الأنظمة الاستبدادية وظهور أنظمة سياسية جديدة. لم تقم العلاقة الأكثر إثارة للإشكاليات بين حقوق الإنسان والليبرالية الجديدة في ظلّ الدكتاتورية في الأرجنتين وفي الموجة المذهلة في أوروبا الشرقية بعد الشيوعية، ولكن بتأسيس مجتمعات أكثر حرّية. ومع ذلك، اعتمدت بدرجة كبيرة على تفاصيل تاريخية وظروف محلّية(٧).

يجدر التركيز على حالة أوروبا الشرقية لسبب جوهري، وهو أنّه على خلاف النظم اليمينية في أمريكا اللاتينية، اقتضى الانتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية التعكير على قابلية الاشتراكية للبقاء على المدى الطويل. تذرّع ليتيلير بحقوق الإنسان بروح اشتراكيته الديمقراطية. غير أنّ افتراقهما بدأ في ظلّ الحكم الشيوعي في سبعينيات القرن الماضي، حين ساعد ظهور حركات حقوق الإنسان على معاينة اشتراكية الدولة. وبقصد أو من دون قصد، تبيّن أنّ التمييز بين حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في نطاقها الواسع مصيري في المستقبل، ولا سيما حين سقطت الشيوعية على نحو غير متوقّع في العقد اللاحق. ومع أنّ النظم الأوروبية الشرقية مجّدت نفسها كلآلئ مثالية للترويج للحقوق الاجتماعية، إلّا أنّ نقداً معارضاً ـ ليس له مثيل في غير تلك الدول ـ

---

(٧) Judith A. Teichman, *The Politics of Freeing Markets in Latin America: Chile, Argentina, and Mexico* (Chapel Hill, NC: NC: University of North Carolina Press, 2001).

لاشتراكية الدولة وجّه معظم حركات حقوق الإنسان الجديدة نحو الحرّيات السياسية وقضى أيضاً على إمكانية تكملة اشتراكية لانتقاد الدولة الاشتراكية. وهذا ما أعطى أوروبا الشرقية أهمّيتها البالغة في التاريخ العالمي لكيفية انتقال حقوق الإنسان من مصلح للعدالة الاجتماعية الوطنية إلى رفيق عاجز لليبرالية العالمية الجديدة. وكان لسقوط الشيوعية تأثير قوي في موجة إشاعة الديمقراطية التي أطلقتها بصعوبة حوادث عام ١٩٨٩، حتى في أمريكا اللاتينية. أتاح ذلك سانحة عالمية استلزمت فيها الحرّيةُ حرّيات مدنية على نحو متزايد على أساس حرّية السوق حصراً - معادلة لا يمكن لقانون وحركات حقوق الإنسان زعزعتها بكلّ أسف. هذا صحّ حتى في الهند؛ ففي غمرة حال طوارئ أُعلنت هناك في منتصف سبعينيات القرن الماضي، استفادت إنديرا غاندي من صلاحياتها لتوضح أنّ الدولة بنصّ الدستور اشتراكية. وبعد عقدين فقط، غيّر انتهاء الحرب الباردة كلّ شيء، وأطلق وزير المالية مانموهان سينغ (Manmohan Singh) إصلاحات سياسة ليبرالية جديدة في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، في ظلّ التخلّي الأيديولوجي العالمي عن الاشتراكية(٨).

الدينامية الأساسية هي أنّ عقبة اشتراكية الدولة أزيلت من خلال سموّ حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية، مع استخلاص شريحة كبيرة من اليسار العالمي دروساً من الأحداث هناك، مع أنّه لم يكن في نية أيّ من رعاتها تمهيد الطريق لتكملة ليبرالية جديدة. ومع رحيل الاشتراكية عن العالم ببطء، أصبحت حقوق الإنسان جذّابة كلغة أساسية للعدالة. بعد أن شاركت الاشتراكية في بناء دول الرعاية، أصبحت الاشتراكية ولمدّة طويلة اللغة الأكثر ارتباطاً بالمساواة المادّية، ويفسّر رحيلها أكثر من أي عامل آخر سبب عدّ عصر حقوق الإنسان عصرَ الليبرالية الجديدة أيضاً: لم يعد عصرَ اليسار

---

(٨) قطعت ألمانيا الشرقية شوطاً بعيداً في السعي وراء الشرعية المحلّية والدولية من خلال خطاب الحقوق الاجتماعية، ويرجع ذلك من بعض الوجوه إلى أنّها تبنتها في وقت مبكر من تاريخ النظام. انظر: Paul Betts, "Socialism, Social Rights, and Human Rights: The Case of East Germany," *Humanity*, vol. 3, no. 3 (2012), pp. 407-426, and Ned Richardson-Little, "Dictatorship and Dissent: Human Rights in East Germany in the 1970s," in: Jan Eckel and Samuel Moyn, eds., *The Breakthrough: Human Rights in the 1970s* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2014).

الاشتراكي بعد ذلك. وتُظهر البيانات بوضوح أنّ حديث الناس عن الاشتراكية قلّ شيئاً فشيئاً فيما زاد حديثهم عن حقوق الإنسان شيئاً فشيئاً، مع وجود نقطة انعطاف في كلا المسارين في اللحظة نفسها في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتراجع المسار، تدنّت الأولى فيما ارتفعت الثانية في عام ١٩٨٩ وما بعده. لكن بدلاً من السماح بتعريف حقوق الإنسان كلغة أصولية السوق، فاق الأمر ذلك بكثير لأنّ المدافعين عن حقوق الإنسان أخذوا على عاتقهم حلّ مشكلة واحدة، مؤجّلين النظر في آثارها إلى وقت لاحق. استمر نقد اشتراكية الدولة بسبب أساليبها القمعية طوال عقدين من الزمن وكأن شيئاً لم يحلّ محلّها. لكن إنصافاً لنقّاد اشتراكية الدولة، لم يتخيّل أحد أنّ الليبرالية الجديدة ستحلّ محلّها.

عندما قوّض منشقّون عن الدول الاشتراكية الأوروبية الشرقية عن غير قصد ما كان في الشرق والغرب الملاذَ من انعدام المساواة، لم يكن هدفهم إيجاد انعدام المساواة تلك. من جملة الأسباب أنّ الانشقاق اتخذ شكل بناء تحالف «لا سياسي»، حتى عندما شارك فيه اشتراكيون زائفون. عرّف جميع المنشقّين تقريباً مهمّاتهم بأنّها أخلاقية، مع تحاشي تحدّي النظام مباشرة، وعدّوا انتقاد الدولة ملاذاً وحيداً للمعارضة. ونبذوا بالبداهة أسلوباً براغماتياً وسياسياً في مشاركة أثارت رؤية لما قد تبدو عليه عدالة اجتماعية أصوب في المقابل. لم يكن مجرد تخلٍّ عن التهديد بثورة العاملَ الذي أسهم بالكثير للحثّ على مساومات بشأن إعادة التوزيع في دول الرعاية الغربية (وأضفى على الديكتاتورية في الدول الشرقية شرعية). إذا لم تكن هناك سياسة متاحة في الوقت الحالي، تُعلَّق الالتزامات الاشتراكية أيضاً.

إذا تسارع «التحرّر من وهم الاشتراكية» في تلك الحقبة، على نحو أعمق في البداية في دول أوروبا الشرقية منه في الخارج، فقد استمرّ من خلال استراتيجية التجنّب وليس من خلال النقد المباشر. وبصرف النظر عمّا حصل، أزال ذلك شرطاً سمح لاحقاً بوضع حقوق الإنسان في منزلة رفيق الاقتصاد الليبرالي الجديد وفرضها في تلك المنزلة. يجوز القول إنّ بعض المعارضين جادلوا صراحةً بأنّ المحاولات، الثورية أو غير الثورية، لبناء دولة اشتراكية، تكتنفها مخاطر جدّية بالتسبب بالرعب. وزعموا أنّه ليس

هناك نسخة عن الاشتراكية لا تنتج الإرهاب. وبذلك وسّعوا مناهضة الشمولية الأخلاقية التي اختُرعت من أجل نقد نظام محدّد للغاية في هجوم على القبول الظاهري بالاشتراكية بصرف النظر عن قناعها - كما لو أنّ حقوق الإنسان لم تكن أحد المصطلحات المستخدمة في اختراع المواطنة الاجتماعية قبل بضعة عقود فحسب. لكن على الرغم من هؤلاء المتعصّبين، الراجح أنّ نجاح سياسة المساواة في التوزيع وُضع ببطء خارج إطار الخيال حتى عندما لم يجد المنشقّون حاجة إلى التنصّل من دولة الرعاية الشيوعية كمبدأ أخلاقي[٩].

أنكر البطل التشيكوسلوفاكي فاتسلاف هافِل (Václav Havel)، على سبيل المثال، خلوّ نموذجه المعادي للسياسة من محتوى إيجابي بالمطلق. لكنّه أكّد بناءه على أساس «احتياجات» الإنسان الأساسية في «مجال خفي» استلزم نبذ الآمال العظيمة في السياسة وقتئذٍ، ولا سيما لأنّ مثل هذه الآمال عملت لمصلحة الذين في السلطة. أوضح هافِل أنّه «كلّما قلّ اشتقاق السياسات السياسية من واقع ملموس وإنساني هنا والآن، زاد تركيز رؤاها على المجرد في المستقبل وسهُل عليها الانحدار إلى استعباد البشر في صور جديدة». لم يكن التلميح إلى الاحتياجات التزاماً بسياسة إتاحة الكفاية: المسألة أشدّ غموضاً من أن تكون كذلك، وهذا يبيّن في المقام الأول الأساس الذي بنى عليه المنشقّون انتقاداتهم الأخلاقية لما كان دولة شمولية لولا ذلك، لكنّه لم يدع مجالاً لسياسة توزيع مساواتية أيضاً. فلا هي سياسات اشتراكية ولا هي سياسات ليبرالية جديدة، وأثبتت في أسوأ الأحوال أنّها فريسة سهلة لمن همّشوا السياسات الاشتراكية ولمن قنّنوا السياسات الليبرالية الجديدة[١٠].

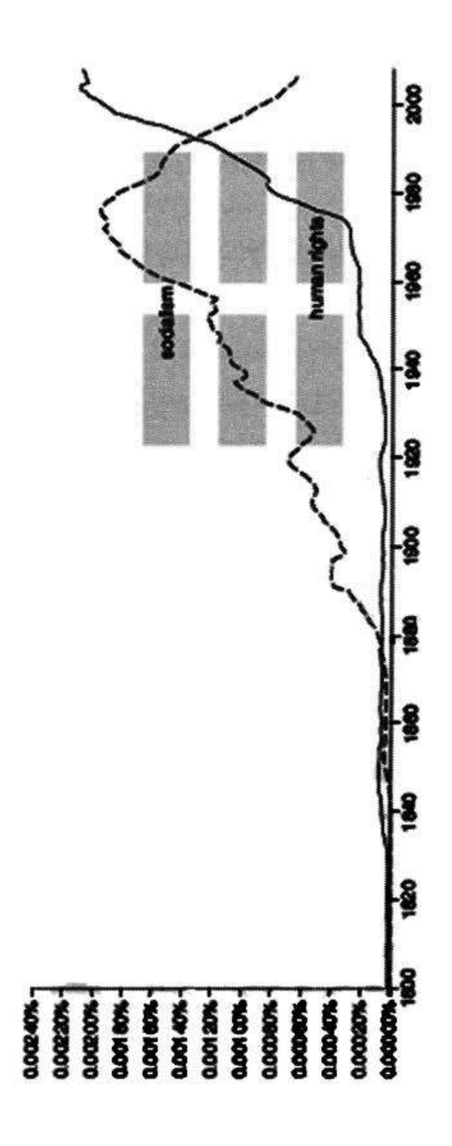
---

(٩) قارن بـ: Benjamin Nathans, "The Disenchantment of Socialism: Soviet Dissidents, Human Rights, and the New Global Morality," in: Eckel and Moyn, eds., Ibid.

الانتقال الأيديولوجي هو الانتقال المهمّ حقاً حتى لو أراد المرء، مثل كيوهانا بوكمان، التشديد على أنّ الاشتراكيين الذين في السلطة استحدثوا سياسات ليبرالية جديدة لأنفسهم. انظر: Johanna Bockman, *Markets in the Name of Socialism: The Left-Wing Origins of Neoliberalism* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011).

(١٠) Václav Havel, "Power of the Powerless," in: Václav Havel, *Open Letters: Selected Writings, 1965-1990*, translated by Paul Wilson (New York: Vintage, 1991), p. 161

الأهمّية النسبية لحقوق الإنسان والاشتراكية، كما يتجلّى في النسبة المئوية للكتب الصادرة باللغة الإنكليزية ويظهر فيها المصطلحان في كلّ عام. أُعدّ هذا الرسم البياني بواسطة Google Books Ngram Viewer



ما من شكّ في أنّ الحالة الأكثر إثارة للاهتمام لجهة دينامية انحسار الاشتراكية في غمرة نقد أخلاقي للنظم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ظهرت في بولندا، لكِبر حجم حركة العمال الجماعيين على نحو فريد فيها، في تمرّد شوهد على نطاق عالمي في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، لكنّها أفسحت المجال «العلاج صدمة» ليبرالي جديد عقب أفول الشيوعية. تحمّس منشقّون ثوريون وناقدون للاشتراكية البيروقراطية باسم الماركسية، مثل ياتسيك كورون (Jacek Kuroń)، إلى الانضمام إلى نواة حركة التضامن. ومن المعروف أنّ آخرين تجاوزوا في انشقاقهم إطارَ الاشتراكية. الفيلسوف الإنساني الماركسي السابق ليشيك كولاكوفسكي (Leszek Kołakowski)، الذي انتقد الماركسية لكن بقي اشتراكياً ديمقراطياً مطلع سبعينيات القرن الماضي ـ هو المثال الأبرز في المنفى. وفي بولندا نفسها، تخلّى المنشقّ كارول مودزيلفسكي (Karol Modzelewski) عن المفاهيم الثورية الأولى، لكنّه لم يؤمن بالرأسمالية المتوحّشة. وعقب فرض الأحكام العرفية بحلول منتصف ثمانينيات القرن الماضي، رأى معارضون أصغر سنّاً مثل آدم ميتشنيك (Adam Michnik) وآخرين وجوب التخلّي عن الشكل النقابي للتضامن الذي نشأت فيه المعارضة البولندية إذا ما أعيد فتح مساحة للإصلاح، وهو ما قدّم «واحدة من أكثر لوائح الاتّهام اللاذعة المدوّنة لنشاط الطبقة العاملة على الإطلاق من قبل مؤيّد في الظاهر». لكنّ أهمّية أمثال هذا الناشط الحقوقي النادر الذي انفتح على التفكير الليبرالي لاحقاً في الحقبة الشيوعية ترجع إلى استكشاف أرضية مشتركة مع الروم الكاثوليك والتقارب معهم في انتقاد انتهاكات النظام لحقوق الإنسان، من دون التركيز على ضروريات الحياة التي أقلقت بشدّة الأفراد العاديين في شبكات المعارضة النقابية العمالية. لزم بناء حركات حقوق الإنسان بالاعتماد على مثل هذه التحالفات في بولندا كما في أي مكان آخر في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وسهُل تهميش الالتزامات بالتوزيع في الممارسة العملية. وكانت الأيديولوجية الليبرالية الجديدة أبعد ما يكون عن أذهان أولئك الذين اتّخذوا خيارات تكتيكية مصيرية[١١].

---

(١١) Jean-Potel, *Scènes de grèves en Pologne* (Paris: Stock, 1981), chap. 6.

حول ميتشنيك، انظر: David Ost, *The Defeat of Solidarity: Anger and Politics in Post-communist Europe* (Ithaca, CA: Cornell University Press, 1985), p. 41

لم تتّضح عواقب السياسات السلبية التي تبنّتها الحركات المنشقّة الائتلافية والامتياز المتزايد الذي منحته للحرّيات المدنية إلّا عندما سقطت الشيوعية في عام ١٩٨٩. وحتى في ذلك الحين، انتقلت في بعض الأحيان الخطابات الشعبية في الشهور المفصلية الأولى إلى مفهوم جديد لثورة ستنقذ الاشتراكية والجماهير في دولة ديمقراطية لا تستخدم العنف. وبيّن ناطق تشيكوسلوفاكي في ذلك العام قائلاً: «النزاع في مجتمعنا اليوم على شكل الاشتراكية وليس على مناصرتها أو معاداتها. ففي النهاية، الاشتراكية ليست ميراث كوادر يودّون المحافظة على امتيازاتهم... الاشتراكية ميراث مواطني هذا البلد». وبذلك الأحجية ليست في تحريض حقوق الإنسان على الليبرالية الجديدة، ولكن في كيفية اندفاع الليبرالية الجديدة إلى الحيّز الذي غيّرته حقوق الإنسان وطهّرته جزئياً[١٢].

كان لليبرالية الجديدة مناصروها في هذه المنطقة كما في مناطق أخرى، وحظيت بمساعدة خارجية أكبر من تلك التي حظي بها من دعوا إلى تكملة اشتراكيةٍ ما لاشتراكية الدولة. واستخدم الذين خلَصوا إلى أنّ الحرّيات الفردية، بما في ذلك الحرّيات الاقتصادية، هي الأهمّ سلطتهم لجعل التسويق الموصى به خارجياً بالغ النشاط بشكل خاصّ. وتخلّى اتّحاد الحرّية في بولندا وتحالف الديمقراطيين الأحرار في هنغاريا والتحالف الديمقراطي المدني في تشيكوسلوفاكيا عن اهتماماتهم الطبقية ـ بما في ذلك الشكاوى حيال انعدام المساواة الناشئة ـ باسم الأسواق المترسّخة. ووجد السياسيون الذين نالوا الشهرة في المقام الأول لارتباطهم بسياسات حقوق الإنسان أنفسهم فجأة يتحكّمون في مصير الأمم، على الرغم من إنكارهم المسبق لأي أجندة سياسية. وكان من المعتاد أن تجد رموز مناهضة للسلطة في كلّ من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية أنّها الوجوه الكاريزمية لخيارات سياسية ربما لم يدافعوا عنها أو حتى استوعبوها، وسرعان ما هُمّش الآخرون. نجحت الليبرالية الجديدة بدرجات مختلفة ولأسباب طارئة عند نقطة تحوّل حرجة.

أوضحت حالة بولندا الحدّية مدى سرعة التحوّل الليبرالي الجديد وشدّته

(١٢) James Krapfl, *Revolution with a Human Face: Politics, Culture, and Community in Czechoslovakia, 1989-1992* (Ithaca, CA: Cornell University Press, 2013), p. 97.

في أيام التحرّر الرومانسية العنيفة. لكنّها أظهرت أيضاً أنّه تحوّل طارئ لا يُعزى إلى نرد ألقته حقوق الإنسان منذ زمن بعيد. ربما قام منتقدو الاشتراكية بعملهم في أوساط بعض المثقّفين، واختار قادة حركة التضامن في اللحظة الحرجة في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ سياسات نخبوية ومناصرة للسوق، رافضين دعوات العمال إلى مسار مختلف، مع تهميش الآراء الأكثر شعبية. ومع أنّ النقابات المهنية التي حكمت الدول الاشتراكية باسمها كانت عظيمة الأهمّية للانشقاق في بولندا، كما في أي مكان آخر، فهي لم تكن في وضع قوي يمكّنها من تغيير النتائج. ومع ذلك، لا يُعزى انتصار الليبرالية الجديدة هناك إلى نزعة ليبرالية جديدة متأصّلة في كلّ الذين عارضوا الشيوعية من قبل، لكنّه «نتيجة مسار محدّد للأحداث في صيف وخريف عام ١٩٨٩». وعلى أيّ حال، جُرّبت استراتيجيات تحرّر مختلفة تماماً عن علاج الصدمة البولندي، وكانت النتائج متباينة نسبياً. كان الانتقال أبطأ، كما في هنغاريا، وحصل برعاية النخب الشيوعية السابقة لا برعاية رموز الانشقاق[١٣].

تحقّق نموّ مدهش غالباً، لكنّه لم يكن منتظماً ـ مع انعدام النموّ تقريباً في بلغاريا. وحلّت أوروبا الشرقية بعد أمريكا اللاتينية فحسب في المناطق الأكثر تقدّماً، وازداد فيها انعدام المساواة بسرعة فاقت سرعته في أي مكان آخر. وهيّأت المقاربات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى جملة من العوامل الأخرى، أرضية لردود فعل قومية ودينية قضت في وقت لاحق على الديمقراطيات التي أقيمت في أوروبا الشرقية، مع أنّ صور انعدام المساواة الجديدة التي جلبتها لم تُصحَّح أبداً. كان ذلك مشهداً بائساً، لكنّ الاستنتاج بأنّ حركات حقوق الإنسان في الحرب الباردة أفضت إلى هذه النتائج، ولا سيما في الحالات الأوروبية الشرقية، أشبه بلوم أطبّاء يكافحون مرضاً معيّناً على عدم إدراكهم أنّ المريض سيعاني مرضاً آخر عمّا قريب. هم أكبر من أن يُلاموا على نقدهم للدولة الشمولية في الحرب الباردة، لكنّ هوسهم

---

(١٣) Robert Brier, *A Contested Icon: Poland's Solidarity Movement and the Global Politics of Human Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2021).

مع أنّ كتاب أوست (Ost) الرائع عن الطبقة العاملة المحرومة يستحق الكثير من الاهتمام. للمزيد عن النقابات المهنية في جميع أنحاء المنطقة، انظر: Stephen Crowley and David Ost, eds., *Workers after Workers' States: Labor and Politics in Post-communist Eastern Europe* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2001).

بمشكلات قديمة كما لو أنّه لن تليها مشكلات جديدة بمجرّد انتهاء الحرب الباردة مسألة أخرى[١٤].

ارتبطت إشاعة الديمقراطية والليبرالية الجديدة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى فيما يسمى «الموجة الثالثة» بالهيبة غير العادية لفكرة حقوق الإنسان، ويرجع ذلك أساساً إلى أنّ الجهات الفاعلة أخفقت في فصل هذه الحقوق بفاعلية عن انتصار قيم السوق بترسّخ الديناميات المساواتية. لكنّ قيام أنصار الليبرالية الجديدة بعملهم أهمّ بكثير. إذا كان المنشقّون المشهورون بمعارضة النظام السابق بمثابة وجوه كاريزمية في بعض الأحيان، تبيّن أنّ تنوّع خلفيّات السياسيين الليبراليين الجدد أشدّ تأثيراً في النتائج في أماكن مختلفة. وعلى عكس هافِل (Havel)، عمل منافسه الليبرالي الجديد فاتسلاف كلاوس (Václav Klaus) موظّفاً في المصرف المركزي إبّان الشيوعية. حتى إنّه كان لبعض آخر ماضٍ يساري تخلّوا عنه. والأكثر نشاطاً المفكر والرئيس البرازيلي لاحقاً فرناندو هنريكي كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso)، الذي تحوّل من ناقد ماركسي للـ«تخلّف» خلال حقبة الدكتاتورية في بلاده إلى مدافع عن حقوق الإنسان وعن الإصلاح الليبرالي الجديد على حدّ سواء في الحياة السياسية عقب المرحلة الانتقالية. ومرّة أخرى، الحكم الأشدّ هو أنّ رموز وحقوق الإنسان وحركتها لم تتفطّن إلى العواقب غير المساواتية للّيبرالية الجديدة، بما في ذلك العواقب بعيدة المدى التي صارت في النهاية شنيعة. وبعد أن شحذ أنصار حقوق الإنسان موهبتهم في تشنيع الدكتاتورية، ما عادوا ببساطة في وضع يؤهّلهم لتسجيل التطوّرات الاقتصادية المصيرية التي كانت في الواقع تحدّد الأوضاع في المستقبل.

أُدرجت حقوق الإنسان ـ بما في ذلك الحقوق الاجتماعية ـ في دساتير ما بعد المرحلة الانتقالية. لكنّ حركات حقوق الإنسان المحلّية بل وعبر

---

(١٤) Paul Dragos Aligica and Anthony J. Evans, eds., *The Neoliberal Revolution in Eastern Europe* (Cheltenham, UK: Edward Edgar, 2009); Bojan Bugarič, "Neoliberalism, Post-Communism and the Law," *Annual Review of Law and Social Science*, vol. 12 (2016), pp. 313-326, and Venelin I. Ganev, "The "Triumph of Neoliberalism" Reconsidered: Critical Remarks on Ideas-Centered Analyses of Political and Economic Change in Post-Communism," *East European Politics and Society*, vol. 19, no. 3 (2005), pp. 343-378.

الوطنية على وجه الخصوص ركّزت في السنين الأولى للنظم الديمقراطية الجديدة على قضايا شائكة متعلّقة بالتعامل مع النخب السابقة، من خلال التطهير غالباً في أوروبا الشرقية ومن خلال العقوبة في أمريكا اللاتينية. طالبت هذه الحركات بحماية المعايير الحديثة للتعبير الحرّ والارتباطات الحرّة، حتى عند خصخصة الصناعات المؤمَّمة سابقاً (بيعت بأسعار متهاودة في أوروبا الشيوعية سابقاً إلى الأقلّيات التي حكمت في المستقبل)، وقُنّنت القواعد الليبرالية الجديدة من خلال تحالف بين صنّاع القرار السياسي الخارجيين والسياسيين المحلّيين. وبحصول التحوّل الليبرالي الجديد، انشغلت حركات حقوق الإنسان بأداء أعمال أخرى. أُسّس مجال كامل لمسارات تنظيرية لل «عدالة الانتقالية» تفضي إلى الديمقراطية وتجاهلت، إلّا في حالات نادرة، مسائل التوزيع أو همّشتها ولم تهتمّ بها حتى عندما تهيّأت أوضاع انعدام المساواة.

ركّزت حركات حقوق الإنسان والنظم القضائية بعد هذه اللحظة الانتقالية المبكرة على تردّي الديمقراطيات الجديدة التي بدت ذات يوم واعدة للغاية؛ حيث تسارعت الانتصارات الاستبدادية والغضب الشعبي. ومع تعاظم قوة حمايات حقوق الإنسان الإقليمية ـ سواء أكانت في منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي امتدّت ولايتها القضائية في نهاية المطاف لتشمل جميع دول الكتلة الشرقية السابقة إلّا واحدة ـ حاولت الحركات الوطنية والسلطات الإقليمية الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية الأساسية للديمقراطية؛ لكنّها لم تحاول فرض أي إملاءات معنيّة بالعدالة في التوزيع. وهذا ما صحّ سواء تعلّق الأمر بتبدّد الآمال في تحوّل ديمقراطي روسي تحت حكم بوريس يلتسين الذي أفسح المجال أمام ميول فلاديمير بوتين الاستبدادية، وتوقع موجة مناوئة لليبرالية أقوى بكثير في أوروبا الشرقية، أم بالصورة المختلطة للشعبوية الفنزويلية المبكرة لهوغو تشافيز (Hugo Chávez) بعد عام ١٩٩٩. ازدادت أهمّية الاتّفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي اقتصرت على الحرّيات المدنية والسياسية، في ثمانينيات القرن الماضي، وبخاصّة بعد انتهاء الحرب الباردة، وبالتزامن مع بناء مساحة اقتصادية أوروبية مشتركة وفرت معايير سياسية ليبرالية لمواكبة دفع المبادئ الاقتصادية الليبرالية نحو الشرق. كان

هذا المشروعُ القانوني لتوسيع نطاق حقوق الإنسان في شرق أوروبا الرفيقَ التاريخي لـ «موجة الثانية للّيبرالية الجديدة» التي تضمّنت ضخامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الكثير من دول أوروبا الشرقية (وبخاصّة بولندا)، وانعدام المساواة على نحو فظيع، وردّ فعل عنيفاً في نهاية المطاف. لكن على الرغم من الإهمال الواسع والمبكر لسياسات التوزيع، لم يكن أي من الأنظمة والحركات التي روّجت لحقوق الإنسان في هذه المناطق مؤسّساتٍ ليبرالية جديدة في حدّ ذاتها، ولم يكن سبب لومها تحريضها على رومانسية حرّية السوق بقدر ما كان عدم شكواها من تأثيراتها المرجّحة حين كان الوقت ملائماً للقيام بذلك(١٥).

توضح المناطق الجغرافية الكلاسيكية للنشاط الذي رفع شأن حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وبشكل لافت كيفية تزامن السياسات الجديدة مع التحوّلات الليبرالية الجديدة من غير أن تحرّض عليها بقوة. إنّ الانتقال الأنغلو أمريكي ثمّ الأوروبي القارّي الغربي إلى أصولية السوق؛ حيث لم توجد دكتاتورية يوماً، يمثّل مجموعة مميّزة للغاية من الخصائص التي تجعل التشديد على العلاقة بين حقوق الإنسان والانتصار الليبرالي الجديد أقلّ صدقية.

بمراعاة حقيقة أنّ الولايات المتحدة تحاشت الحقوق الاجتماعية، وعدم وجود حزب اشتراكي أو ديمقراطي اجتماعي فيها للنهوض بسياسات إعادة التوزيع، نجد أنّها المكان الذي خطا خطوات كبيرة نحو دولة رعاية بإشراف ديمقراطي وتتيح الكفاية ومواطنة مساواتية - مع أنّهم عانوا بالتساوي التمييزَ في الحصول على الأساسيات بناء على الجنوسة والعرق. لكن على الضدّ من النظم الاستبدادية في الشرق والجنوب في آخر الحرب الباردة، سنّت دول المحيط الأطلسي، وبخاصّة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهما الدولتان الناطقتان بالإنكليزية، سياسات جديدة من دون التسبب بشجب

---

(١٥) Philipp Ther, *Europe since 1989: A History*, translated by Charlotte Hughes-Kreutzmüller (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016), chap. 5.

أبرز طابعُ حقوق الإنسان الدولي لاحقاً (١٩٨١) في القارّة الأفريقية التوزيعَ على نحو أشمل، وذلك بالمطالبة بكلّ من الحقوق بتوفير الأساسيات ونظام دولي عادل، بما في ذلك الحقّ الشعبي بالتطوّر.

حركات حقوق الإنسان الجديدة التي ركّزت على الخارج غالباً، فيما عانت الرعاية الوطنية انتكاسات في الداخل. تُشتهر الولايات المتحدة بعدم توفير حمايات اقتصادية أساسية، ومع التوقّعات التي راجت في عهد رئاسة جيمي كارتر، اختارت الولايات المتحدة منعطفها الليبرالي الجديد الخاصّ بعد انتخاب رونالد ريغان في عام ١٩٨٠ مبتعدة عن دولة تميّزت ذات يوم بضرائب كبيرة وتنظيم أكثر تطفّلاً، وبرامج اجتماعية أكثر سخاء، ونتائج أكثر مساواتية نسبياً. لكنّ المملكة المتّحدة قدّمت حالة أكثر إثارة للاهتمام، بالنظر إلى حزب العمال التاريخي فيها والمزيد من الإخلاص، الخطابي والحقيقي، لأهداف الكفاية والمساواة في دولة رعاية عصرية. لكن لم تدخل مقولات أو حركات حقوق الإنسان في المعادلة بشكل بارز في كلتا الدولتين؛ وجلّ ما يمكن قوله هو أن كلتا الدولتين، كدول أوروبا الغربية، استضافت الشريحة الأعظم من الناشطين الخاصين وطوّرت سياسات خارجية جديدة ركّزت على انتهاكات الحرّيات المدنية الأساسية في الخارج، حتى مع وهن التضامن في الداخل.

ظلّت الاشتراكية قوية في أوروبا الغربية في ستينيات القرن الماضي وبقيت تحتلّ مكانة مركزية في الدعوة إلى المساواتية في المعتقد الشعبي والفكر الاشتراكي. كان مثقّفو حزب العمال البريطاني في الحرب الباردة، من أمثال هيو غيتسكيل (Hugh Gaitskell) أقل يقيناً من ذي قبل بأنّ الرعاية تستلزم تخطيطاً، لكنّ المساواة المادية بقيت بقرة مقدّسة. وكان في مقدور تلميذه التجريبي الطموح أنتوني كروسلاند (Anthony Crosland) الاحتفال في كتابه **مستقبل الاشتراكية** (*The Future of Socialism*, 1957) بالخطوات الكبيرة نحو توفير الكفاية والمساواة في الدخل التي أتاحتها «الرأسمالية» على نحو صادم؛ ويمكنه بالتأكيد التصريح بأنّ بلوغ كلا الهدفين كان في المتناول في الداخل. لكن بمرور الوقت، غدا موضوع المساواة في فكر حزب العمّال مسألة «رؤى انكفائية»، مع مجيء الأيام السود في سبعينيات القرن الماضي، بما في ذلك خطوات إزالة الضوابط التي انتهجها جايمس كالاغان (James Callaghan) العمّالي المعارض لمات كارتر (Matt Carter) الأمين العام لحزب العمّال، وهو ما أدّى إلى انتخاب تاتشر وإلى صنع سياسات ليبرالية جديدة. لم تحذُ الدول الأوروبية القارّية حذوه بشكل سافر. وقلّة هم الذين يتذكّرون أنّ شيئاً

يسمّى «الشيوعية الأوروبية» كانت بدعة تلك السنوات. ولا ننسى انتخاب فرانسوا ميتران رئيساً لوزراء فرنسا بموجب برنامج اشتراكي صريح بعد سنتين من انتخاب تاتشر، وإن اختار اتّجاهاً جديداً بعد زمن ليس ببعيد. لكنّ الجميع أُرغموا على التفكير في تحوّلات جوهرية في ترتيبات الرعاية[١٦].

لكنّ تبيان «طرائق ثالثة» مختلفة في إصلاح دول الرعاية لم يتمّ تحت شعار حقوق الإنسان، ومع وضعها موضع التطبيق التُزم بحمايات الكفاية بدرجة كبيرة. وفي هذا الصدد، لدى المقارنة بأيّ مكان آخر تقريباً على وجه الأرض، وبخاصّة بريطانيا التاتشرية، كان على أوروبا الغربية حماية الخطوات التي قطعتها في مسيرة المساواة في الدخل عقب الكساد الكبير من موجات مدّ القاعدة الليبرالية الجديدة ـ التي عرّضت دولها لشكاوى منتظمة من الليبراليين الجدد من أنّها قضت على نفسها لعدم إصلاحها دول الرعاية بالقدر الكافي. من المؤكّد أنّ مسار دولة الرعاية في أوروبا الغربية لم يكن المسار الذي اضطلع فيه قانون حقوق الإنسان وحركاتها بدور الإلهاء عن «رأسمالية الكوارث» أو أدّى إلى إغفال الأسس الاقتصادية، كما كانت الحال في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، حيث مهدت حقوقُ الإنسان طرقاً انتقالية لحرّية سوق ما بعد النظم الاستبدادية. شارك الأوروبيون الغربيون القارّيون بحيوية بالغة في بناء قانون حقوق الإنسان الذي ركّز على النقاط الساخنة العالمية وبخاصّة مصير دول الجنوب، مع الحفاظ بإصرار على ترتيبات الرعاية في الوطن. ورأوا أنّ التنشيط البطيء لنظام حقوق الإنسان الأوروبي حدث منفصل عن الليبرالية الجديدة غالباً؛ وكان التباين في النتائج المتعلّقة بالموازنة والسياسة المالية والسياسة الضريبية على جانبي القناة الإنكليزية أكبر بكثير من أن يسمح بالتوصّل إلى أيّ استنتاج آخر.

يجوز القول بأنّه مع ازدياد قوة الاتحاد الأوروبي الليبرالي اقتصادياً قبل توسّع شرقي ملحوظ وزيادة فرص وصول المواطنين العاديين إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد إصلاح المعاهدة في عام ١٩٩٩، أخفق الأوروبيون الغربيون في توسيع حمايات الحقوق الاجتماعية ـ التي لم يكن

(١٦) Nicholas Ellison, *Egalitarian Thought and Labour Politics: Retreating Visions* (London: Routledge, 1994), and C. A. R. Crosland, *The Future of Socialism*, new ed. (New York: Schocken, 1963), p. 78.

للمحكمة الأوروبية سلطة عليها ـ لتصل إلى مستوى الحوكمة الإقليمية. وصار إنفاذ الحقوق السياسية والمدنية ممكناً فجأة خارج سلطان المحاكم الوطنية لتشمل ملايين المواطنين الأوروبيين في ما كان ببساطة أكثر حيّز حيوية لإنفاذ الحقوق الفردية في التاريخ العالمي. لم يتبع ذلك أيّ اهتمام مماثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (فكيف بالمساواة المادّية المطلوبة على مستوى إقليمي)، حتى حين أتاح الاتّحاد للأوروبيين الأثرياء إيقاع الأوروبيين الفقراء في الدين بتمويلهم كي يعيشوا بما يتجاوز إمكاناتهم. وفي عام ٢٠٠٠، سُنّ ميثاق جديد للحقوق الأساسية للاتّحاد الأوروبي، الذي تضمّن حقوقاً اجتماعية بخلاف الاتّفاقية الأوروبية القديمة. لكن تبيّن أنّه قليل الأهمّية بكلّ أسف في السياسات التقشّفية منذ عام ٢٠٠٨. ولم تتحوّل السياسات المساواتية المادّية لدول الرعاية الوطنية إلى منطلقات إقليمية أبداً. لكن نظراً إلى الأداء المدهش لمعظم دول أوروبا الغربية القارّية في معظم تلك الحقبة في حماية المساواة الاقتصادية من التلاشي وليس في حماية حقوق الرعاية فحسب، سيكون التحدّث بعفوية زائدة عن التحوّل الليبرالي الجديد في المنطقة الأوروبية خطأً. ولا يقلّ عن ذلك أهمّية عدم خضوع دول أوروبا الغربية بقوة لإملاءات المؤسّسات المالية الدولية التي أدت هذا الدور الحافز في عولمة السياسة الليبرالية الجديدة في أماكن أخرى من العالم، بدءاً بأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أزمة الديون في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وانتهاءً بأوروبا الشرقية بعد عام ١٩٨٩. وفُرضت في وقت لاحق سياسات تقشّفية محلّياً تجاه أشدّ الأفراد فقراً في اتّحادهم الاقتصادي الإقليمي، كما في الأزمة اليونانية منذ عام ٢٠٠٨ أو من خلال قيود الميزانية أو باسم القدرة التنافسية. ربّما كانت الحماسة لمُثل حقوق الإنسان ولجعل أوروبا نموذجها الطوباوي مسألة أولويات في غير محلّها مرّة أخرى، لكنّها لم تكن دافعاً ليبرالياً جديداً في حدّ ذاتها[١٧].

(١٧) Cornel Ban, *Ruling Ideas: How Global Neoliberalism Goes Local* (New York: Oxford University Press, 2016), contrasting Bulgaria and Spain; Mark Dawson, *The Governance of EU Fundamental Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017), chap. 5, and Margot E. Salomon, "Of Austerity, Human Rights, and International Institutions," *European Law Journal*, vol. 21, no. 4 (2015), pp. 521-545. =

وفي ما يتعلّق بالمؤسّسات الدولية التي أصبحت جميعها تقريباً مرادفاً للسياسات الليبرالية الجديدة في تسعينيات القرن الماضي، وبخاصّة البنك الدولي، كانت قضية لوم صعود حقوق الإنسان على الألم الذي أحدثته أضعف القضايا على الإطلاق. تجاوز مشروع التنمية على نحو جيد انتقادات غاياته الأساسية في سبعينيات القرن الماضي - بما في ذلك إهماله فقراء العالم - ولو عدنا إلى الماضي، يبدو تركيز رئيس البنك الدولي روبرت ماكنمارا في خطابه على «الاحتياجات الأساسية» لجميع البشر مخادعاً. وعقب انتهاء رئاسة ماكنمارا للبنك في عام ١٩٨٢، ازداد بروز إسهامات قيادته في الزيادة الهائلة في ديون العالم الثالث، وفي أصول التعديل الهيكلي المفروضة على حاملي هذه الديون بصفتها إرثه الحقيقي. وعلى أثر احتجاج المستشار الباكستاني محبوب الحق قبل مغادرته البنك، خفّض خلف ماكنمارا أولوية معالجة الفقر. وأصبحت المؤسّسة جزءاً لا يتجزأ مما يسمى «إجماع واشنطن» الذي فرض على الإقراض وسداد القروض شروطاً قاسية، شروطاً أثّرت بشكل متزايد في قدرة الحكومات على توفير الخدمات. وعاد دِين النموّ كحلّ للفقر إلى كنيسته القديمة، فيما بدا مرّة أخرى أنّ تحقيق «نمور» شرق آسيا على وجه الخصوص تطوراً وطنياً شاملاً هو المفتاح لمصير المعوزين. ومع انتفاء مشروع سياسي اختصاصي للعالم الثالث أو تهديد عدوّ سوفياتي - وهو ما اعتاد عليه ريغان في خطابه في تلك الحقبة - هيمنت الأفكار الليبرالية الجديدة على المؤسّسات المالية الدولية بلا منازع تقريباً حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، حين وُجّهت انتقادات وأجريت مراجعات. وهذا ما يصحّ في مؤسّسات راسخة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي مؤسّسة عالمية جديدة هي منظّمة التجارة العالمية عقب انتهاء الحرب الباردة، والتي برزت بإشراف ليبرالي جديد في عام ١٩٩٥[١٨].

= على النقيض من ذلك، لم يكتسب الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام ١٩٦١، الذي يهدف إلى استكمال الاتّفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تحت رعاية مجلس أوروبا، أهمية كبيرة، مع أنّه من العدل أن نشير إلى أنّ اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية التي تشرف على الميثاق سجّلت انتهاكات لمبادئها في عصر التقشف، وإن لم يترتّب على ذلك عواقب وخيمة. انظر: Colm O'Cinneide, "Austerity and the Faded Dream of a Social Europe," in: Aoife Nolan, ed., *Economic and Social Rights after the Global Financial Crisis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014).

(١٨) Devesh Kapur [et al.], *The World Bank: Its First Half Century*, 2 vols. (Washington, =

لا نقصد بذلك القول إنّ مقاربة «الاحتياجات الأساسية» في سبعينيات القرن الماضي نجت من التهميش في سياسات البنك الدولي؛ بل على العكس، إذْ إنّه عقب تغيير مشروع التنمية بشكل دائم من خلال المطالبة بالاهتمام بالفقراء وإطلاق حملة مكافحة الفقر العالمية المألوفة، كان بروز «الاحتياجات الأساسية» بمثابة إشارة إلى إعادة توجيه دائمة. وعلى سبيل المثال، بعد تحوّل محبوب الحق من التركيز على انعدام المساواة إلى الفقر في حياته المهنية في عقد السبعينيات المفصلي، تعاون وزميله في الدراسة أمارتيا سن رسمياً في الثمانينيات على تطوير «مؤشّر التنمية البشرية» الجديد لبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية. وكان البحث عن مؤشّرات إنمائية أفضل من مؤشّر الناتج القومي الإجمالي قد بدأ في نموذج الاحتياجات الأساسية؛ وقد نضج الآن وأصبح نموذجاً جمع بين إتاحة الكفاية من السلع وإتاحة الخدمات الأساسية، مقاسة بقدرة شرائية ملائمة للفرد، مع عوامل أخرى كمتوسّط العمر المتوقّع. وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة، وصوغ الأمم المتحدة للتنمية الألفية، وأهداف التنمية المستدامة في وقت لاحق، ظلّ تفوّق مكافحة الفقر في البرامج المطبّقة المختلفة في المركز المطلق لمشروع إنمائي تم تصحيحه الآن في الظاهر. واحتدم الجدل حول المقاربات والوسائل، وضعف منطق العمل مع دول ما بعد الاستعمار ومن خلالها، وتوسّعت التنمية وأعيد توجيهها نحو قوى غير حكومية وبخاصّة القوى الخيرية. لكنّ حصل كلّ ذلك في ظل إجماع راسخ على توجيه أولي لإتاحة الكفاية كأفق للإصلاح الطوباوي للبشرية في العالم - إجماع لا تظهر علامات على اختفائه[١٩].

DC: Brookings Institution, 1997), vol. 1: *History*, chap. 7, esp. 333-339; James Gathii, "Human = Rights, the World Bank, and the Washington Consensus, 1949-1999," *Proceedings of the Annual Meeting of the American Society of International Law*, vol. 94 (2000), pp. 144-146; Mac Darrow, *Between Light and Shadow: The World Bank, the International Monetary Fund, and International Human Rights Law* (Portland: Hart Publishing, 2003); Sara Joseph, *Blame It on the WTO?: A Human Rights Critique* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2011), and Andrew Lang, *World Trade Law after Neoliberalism: Reimagining the Global Economic Order* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2011).

(١٩) للمزيد عن أصول مؤشّر التنمية البشرية، انظر: Craig N. Murphy, *The United Nations Development Programme: A Better Way?* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006), chap. 9. =

ومع ذلك، لم يحصل شيء من هذا النشاط، سواء في المؤسّسات المالية الدولية الرسمية أم في قطاع التنمية الأوسع، تحت ضغط للتعامل مع حقوق الإنسان في النهاية بجدّية. واستغرق الأمر في معاقل الليبرالية الجديدة زمناً طويلاً على نحو مذهل لتشقّ مفاهيم حقوق الإنسان أو قانونها أو حركاتها طريقها نحو المؤسّسات المالية الدولية القديمة منها والجديدة؛ بل ونحو مجالات الممارسات الإنمائية المتفرّقة. زُعم من حين إلى آخر أنّ المؤسّسات المالية الدولية تُسهم في نتائج حقوق الإنسان بطريقة غير مباشرة، لكنّها نأت بنفسها تماماً عن الأعراف كأهداف مباشرة ومقصودة، مع المجازفة بالتدخّل في وظائفها الرئيسة. وأصرّ قليل من الناس بالطبع على أنّ تحبيذ السوق الحرّة هو حركة حقوق الإنسان في آخر المطاف. وجادل الخبير في التجارة الدولية إرنست أولريش بيترسمان (Ernst-Ulrich Petersmann) بأنّ العلاقة العامّة بين الحرّية الاقتصادية وحقوق الإنسان مثمرة وقوية، مع أنّ قانون حقوق الإنسان قد يفرض على الكفاءة أعباءً، إلى حدّ أنّ دعم حرّية السوق وحقوق الإنسان مشروع واحد. وقال: «يستلزم التمتّع بحقوق الإنسان استخدام معلومات متفرّقة وموارد اقتصادية يمكن توفيرها بشكل أكثر كفاءة، وأكثر ديمقراطية، من خلال توزيع العمل على المواطنين الأحرار ومن خلال التجارة الليبرالية التي تعزز الرفاهية الاقتصادية، وحرّية الاختيار والتدفّق الحرّ للسلع النادرة والخدمات والمعلومات عبر الحدود استجابة للعرض والطلب من قبل المواطنين». لذلك، ليس هناك فارق بين التحرّر الاقتصادي وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. لكن مقولة بيترسمان أثارت غضباً شديداً. في الواقع، ربما تتجلّى الحقيقة الأكثر لفتاً للانتباه في

= وللمزيد عن أهداف التنمية، انظر: Philip Alston, "Ships Passing in the Night: The Current State of the Human Rights and Development Debate Seen through the Lens of the Millennium Development Goals," *Human Rights Quarterly*, vol. 7, no. 3 (2005), pp. 755-829.

يدعو الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى «تقليص التباينات داخل الدول وفيما بينها»، لكن كانت توجد حينئذٍ قائمة أمنيات تستوعب كل طموح إلى حد كبير، وعنى ذلك أنّ كلّ عنصر لن يحظى باهتمام متساوٍ. انظر: Edward Anderson, "Equality as a Global Goal," *Ethics and International Affairs*, vol. 30, no. 2 (2016), pp. 189-200; Center for Economic and Social Rights, *From Disparity to Dignity: Tackling Economic Inequality through the Sustainable Development Goals* (New York: The Center, 2016), and Kate Donald, "Tackling Inequality: The Potential of the Sustainable Development Goals," *Open Global Rights* (2 March 2017).

العلاقة بين الليبرالية الجديدة وحقوق الإنسان، وبأبهى صورة على المستوى الدولي، وهي أنّ فكرة مستحقّات البشر البدهية لا ترجع إلى دورها في القرن التاسع عشر في تمجيد حرّية السوق وتبريرها بصفتها دواء شافياً. إذا أُرغمت حقوق الإنسان على التكيّف مع بيئة دولية ليبرالية جديدة، فذلك لن يتمّ بطريقة مألوفة(٢٠).

وبدءاً بعام ١٩٨٠ تقريباً، اتّسمت ممارسات المؤسّسات المالية الدولية والتنمية الدولية بالعناد لإخفاقها في إيلاء الاهتمام الكافي لقيم وقانون حقوق الإنسان. قال المحامي فيليب ألستون (Philip Alston) في عام ١٩٨٢ إنّ الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وليس حقوق الإنسان الأساسية، هي التي جذبت الانتباه في مجال التنمية في عقد التنمية الثاني للأمم المتّحدة في سبعينيات القرن الماضي. وأطلق هو وآخرون ممّن آمنوا بإعادة توجيه التنمية بمفاهيم حقوق الإنسان على مدى عدة عقود حملة لفرض التغيير، لكنّها حقّقت نجاحاً محدوداً، حتى على مستوى الخطاب. ولم يبرّر الخبراء التطور برعاية القمع الاستبدادي إلّا نادراً، لكنّ مناقشات جادّة استمرت حول معايرة الأولويات. ولم يتّخذ أحد تقريباً الحقوق الاجتماعية أهدافاً فورية للمشروع، على الرغم من امتعاض سن. وقوبلت اقتراحاتٌ بالالتفات إلى أهمّية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذا ما روعيت أصلاً، بأنّها تدخّلات في الأجندة الإنمائية. فلم يسبق أن تبنّت وزارة الخارجية الأمريكية في مساعداتها الخارجية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمعايير توجيهية، على الرغم من ادّعائها سيرها الكاذب في سبعينيات القرن الماضي في اتّجاه

---

(٢٠) Ernst-Petersmann, "Time for a United Nations "Global Compact" for Integrating Human Rights in the Law of Worldwide Organizations: Lessons from European Integration," *European Journal of International Law*, vol. 13, no. 2 (2002), p. 62

انظر أيضاً: Ernst-Petersmann, "Human Rights and International Trade Law: Defining and Connecting the Two Fields," in: Thomas Cottier, Joost Pauwelyn, and Elisabeth Bürgi, eds., *Human Rights and International Trade* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

اشتُهر عن ألستون زعمه أنّ هدف بيترسمان هو «اختطاف حقوق الإنسان الدولية بحسب التعبير المفضل لدى هايك». انظر: Philip Alston, "Resisting the Merger and Acquisition of Human Rights by Trade Law: A Reply to Petersmann," *European Journal of International Law*, vol. 13, no. 4 (2002), p. 816, and World Bank, *Development and Human Rights: The Role of the World Bank* (Washington, DC: The Bank, 1999)

«الاحتياجات الحيوية». وكانت المؤسّسات المالية الدولية محصّنة بالمثل أمام تسلّل حقوق الإنسان، وانتظرت حتى تسعينيات القرن الماضي لتستخدم لغة يومنا الحاضر. لكن عندما أتاح باسكال لامي (Pascal Lamy)، المدير العامّ لمنظّمة التجارة العالمية، دعوة في سانتياغو للمضي إلى ما وراء إجماع واشنطن الليبرالي الجديد، لم تبرز حقوق الإنسان ولو في المناقشة. وفي عام ٢٠١٥، أصدر ألستون، الذي صار المقرّر الخاصّ المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، تقريراً عنيفاً حول إهمال البنك الدولي لمعايير حقوق الإنسان. باختصار، إذا كان مجمع المؤسّسات المالية الدولية الوكيل العملي الرئيس للسياسات الليبرالية الجديدة، فمن المؤكّد أنّ ذلك ليس لأنّ قانون أو حركات حقوق الإنسان حرّضته على ذلك، فضلاً عن تعزيزه قيمها. الليبرالية الجديدة هي المسؤولة عن الليبرالية الجديدة، وليس حقوق الإنسان[٢١].

تُبرز حقيقة أنّ حقوق الإنسان لم تكن الحافز على الليبرالية الجديدة الحاجة الماسّة إلى دراسة مدى سهولة اقترانهما. كما أنّ بروز حقوق الإنسان كمثُل عليا، والتقدّم في إضفاء الشرعية عليها، وتعبئة الطاقات حولها، جعلت هذه الحقوق رفيقاً لليبرالية الجديدة ومن غير أن تفعل شيئاً بكلّ أسف لتغيير مسارها. وبما أنّ الحركات المبكرة انحرفت في وقت

---

(٢١) Philip Alston, "Human Rights and the New International Development Strategy," *Bulletin of Peace Proposals*, vol. 3 (1979), pp. 281-290; Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999); Pascal Lamy, Director-General, World Trade Organization, "Humanising Globalisation" (address in Santiago, Chile, Jan. 30, 2006), <http://www.wto.org/english/news_e/sppl_e/sppl16_e.htm>; Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights on the World Bank and Human Rights, UN Doc. A/70/274, August 4, 2015.

انظر أيضاً: Philip Alston and Mary Robinson, eds., *Human Rights and Development: Towards Mutual Reinforcement* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2005), and Galit Sarfaty, *Values in in Translation: Human Rights in the Culture of the World Bank* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012)

في عهد باراك أوباما، عرض مايكل بوسنر، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل ما عدّه بعض تجديد التزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. انظر: Michael Posner, "The Four Freedoms Turns Seventy," address at the American Society for International Law, March 24, 2011, <http://www.humanrights.gov/assistant-secretary-michael-h.-posner-the-four-freedoms-turn-70>.

متأخّر في مجال الشؤون التوزيعية عن قاعدتها الأصلية في استهداف القمع السياسي، ظهرت أسباب كثيرة لتوافق الظاهرتين. أكّد كلّ من برامج الحوكمة الجديدة والضغط غير الحكومي وبشكل متزايد أهمّية حقوق الإنسان، على صعيد الشؤون الاقتصادية العالمية، في توفير الاحتياجات الأساسية، لكن لـ«ترويض» العولمة لم يقدّموا لها أيّ بديل حقيقي في المقام الأول. وعلى نحو مزعج بالمثل، لم تطلب حقوق الإنسان في إتاحة الكفاية، كما هو منصوص عليه في القانون، حيّزاً عبر وطني لواجب التوزيع. عنى ذلك أنّ تزايد الاهتمام القطعي بالحقوق الاجتماعية أرغمها على العمل ضمن مخصّصات كلّ دولة أو أحالها إلى خطاب لأعمال خيرية عابرة للحدود، كحال قطاعات موجودة سابقاً مثل التنمية والإحسان والصحّة العامّة. وبقدر ما صارت الحقوق الاجتماعية مطالب قانونية في الأوساط الوطنية، سعى الناشطون بشكل أساسي إلى الإنفاذ القضائي للحقوق الاجتماعية في المحاكم، وهو مسعى مشؤوم حظي باهتمام كبير لكنّه لم يؤتِ ثماره إلّا نادراً. لكنّ أهمّ الأمور وآخرها عدم وجود رابط بين حقوق الإنسان في حدّ ذاتها والمساواة المادية، وقد تعايشتا مع اقتصاد سياسي جديد لهرمية لم تشوشا عليها.

لطالما كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في موقف دفاعي فكرياً في المؤسّسات العالمية، ولم يتغيّر الإجماع إلّا في الحرب الباردة. وكان قلق حتى مناصري حقوق الإنسان من أن تصبح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية دفاعاً عن وحشية العالم الثالث أكثر شيوعاً من تكريس جهود حقيقية دفاعاً عنها وإيجاد مؤسّسات ملائمة في شتّى أنحاء العالم لتعليلها. وكانت لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان قد عيّنت السلوفيني دانيلو تورك (Danilo Türk)، الذي أصبح رئيس بلاده في وقت لاحق، ليكون المقرّر الخاصّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي ولاية مواضيعية توزّعت في العقد التالي على عدد من المناصب الرقابية المتخصّصة المعنيّة بمنزلة هذه الحقوق المختلفة، القديمة منها والجديدة. لكنّ أوضح علامة على التحوّل إلى أجندة جديدة لم تظهر إلّا حين انتهاء الحرب الباردة. وأتاح مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ إعادة ضبط مشاريع الحوكمة. وأعلن المؤتمر أنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية «لا يمكن فصلها» عن الحرّيات السياسية

والمدنية، وأنّه ما من طريقة لتحقيق هذه الأخيرة من دون المصادقة على الأولى. غطّى ذلك بشكل أساسي النزاعات الرئيسة في العقود العديدة السابقة حول الأهمّية النسبية وأولوية أنواع مختلفة من الحقوق، إضافة إلى ضعف الإجماع في أربعينيات القرن الماضي على أنّ الحقوق الفردية هي الطريقة الصحيحة لتشكيل تطلّعات الإنسان(٢٢).

الذي حصل بالفعل أنّ فصل الحقوق الاجتماعية عن مشروع دولة الرعاية هو الذي ولّدها. هذا ما فعلته منظّمة العمل الدولية، التي لم تُعِد تشكيل نفسها، كأداة لحقوق الإنسان لا في أربعينيات القرن الماضي ولا في سبعينياته، بكلّ ثقة بعد عام ١٩٨٩، واستمرت في توطيدها التقليدي لحقوق العمال بموجب أجندة دولية أعيد إطلاقها لحقوق الإنسان. وأتاح الترويج عبر الوطني لحقوق العمال بدلالة «المعايير الأساسية» بموجب «جدول أعمال العمل اللائق» لمنظّمة العمل الدولية بعد عام ١٩٩٩ مسارات متعدّدة وقدّم بعض الأدوات لمواجهة النتائج الفظيعة للعولمة، حتى عندما تطوّع آخرون لتفسيرها بطرائق مؤاتية للسوق. لكنّ هذه المؤسّسات عملت بجميع نماذجها مع انتفاء المشروع الأصلي للرعاية الوطنية: موازنة القوة الطبقية لتشكيل نتائج أفضل (وأكثر مساواة). وكلّ ما بقي هو هدف جعل العالم أكثر إنسانية، من دون تحدّي العولمة الليبرالية الجديدة(٢٣).

باختصار، هناك تواضع أساسي في كيفية تدخّل إدارة حقوق الإنسان في

---

(٢٢) Daniel J. Whelan, *Indivisible Human Rights: A History* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2010).

قارن بـ: Rhoda E. Howard, "The Full-Thesis: Should Economic Rights Take Priority over Civil and Political Rights? (Evidence from Sub-Saharan Africa)," *Human Rights Quarterly*, vol. 5, no. 4 (1983), pp. 467-490.

يُستدَلّ من تصاعد الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (بخلاف موضوعات أخرى) صحّة ادعاء ستيفان لودفيغ هوفمان عدم وجود ما يسمّى سياسات حقوق الإنسان حتى تسعينيات القرن الماضي. انظر: Stefan-Ludwig Hoffmann, "Human Rights and History," *Past and Present*, vol. 232, no. 1 (August 2016), pp. 279-310, and Manfred Nowak, *Human Rights or Global Capitalism: The Limits of Privatization* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2017).

(٢٣) Pascal McDougall, "Keynes, Sen, and Hayek: Competing Approaches to International Labor Law in the ILO and the WTO, 1994-2008," *Northwestern Journal of Human Rights*, vol. 16, no. 1 (2017), pp. 32-90.

الشؤون الاقتصادية. فحوى بعض الحجج الزائفة أنّ «الخصخصة» الليبرالية الجديدة على وجه الخصوص تتعارض مع قانون حقوق الإنسان الذي يحمي إتاحة الأساسيات. الأمر الأكثر توضيحاً للتحوّل ذلك التفكير السائد المعنيّ على التحديد بالشركات الخاصّة متعدّدة الجنسيات التي جرى تمكينها فيما رُدّت الحوكمة الشعبية على أعقابها في عصر ليبرالي جديد. وتلاشى كلّ مفهوم من عصر الرعاية الوطنية عن خدمة الشركات الصالحَ العام. وباقتراح عولمة الرعاية، سعت القوى المرادفة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد في الأمم المتّحدة إلى ضمان ألّا تكون الشركات متعدّدة الجنسيات استمراراً إمبريالياً جديداً لإمبريالية الامتيازات القديمة، لكن أخفق مشروعها الرامي إلى توسيع مدوّنة سلوك لهذه الكيانات بسبب الاعتراض عليه. وفي عصر حقوق الإنسان الدولية التالي، تباحث المدافعون في كيفية إخضاع الشركات لمعايير عالمية لتلافي ضلوعها في أسوأ أشكال الفظاعات (ورعايتها لها في بعض الأحيان) ومعاقبتها على ذلك، وكان طموحاً مختلفاً تماماً عن الطموح الأول ـ وأدنى مستوى منه بكثير. حصلت مشاحنات حول كيفية جعل هذه القضية قانونية، لكنّ الأمر الأكثر دلالة أنّه طُلب من الشركات الابتعاد عن أسوأ أعمال العنف، بل وعن العمل على ضمان إتاحة الأساسيات على نطاق عالمي[٢٤].

كما أنّ التواضع سمة القوى غير الحكومية القادرة على توفير ضغط متزايد من هوامش الحكم. كان لدى حركة حقوق الإنسان الدولية السائدة تصوّر عام منذ نهاية الحرب الباردة لمنطقة كبيرة للتوفيق بين قيمها و«العولمة». وخلال ذروة انتصار الليبرالية الجديدة في تسعينيات القرن الماضي وحتى بعد ذلك، أصرّ معظم المتحدّثين على أنّه يمكن لقيم حقوق الإنسان الدولية توجيه العولمة أو «ترويضها» إذا أخطأت. ستقوم بذلك من خلال تطوير ونشر مجموعة أدوات من معايير قانونية وغيرها لتصحيح و«تمدين» عصر تحرير السوق عبر الوطنية الذي حسّن أوضاع البشر كثيراً

(٢٤) Jennifer Bair, "Corporations at the United Nations: Echoes of the New International Economic Order?," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 159-171; Guiding Principles on Business and Human Rights, Human Rights Council Res. 17/4, June 16, 2011, and John Gerard Ruggie, *Just Business: Multinational Corporations and Human Rights* (New York: W.W. Norton and Company, 2013).

بوجه عام. وحتى مع وهن النقابات المهنية المحلّية في دعم المزيد من مستحقّات الطيف الكامل، ازداد النشاط عبر الوطني في الشمال في ما يختصّ بالقضايا العالمية الجديدة. لكنّ الحركات العابرة للحدود لم تفصح بشكل أساسي عن مظالمها بدلالة حقوق الإنسان لا في احتجاجات ١٩٩٩ ضد منظّمة التجارة العالمية ـ «معركة سياتل» الشهيرة ـ ولا في الاحتجاجات المتسارعة عقب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. كما كانت الحال نفسها في الأوضاع الوطنية في أكثر الأراضي تأثّراً، ولا سيما في أمريكا اللاتينية قبل «ماريا روز»، أو «المد الوردي» وبعده، ولاحقاً في جنوب أوروبا حيث عارضت التعبئةُ الشعبية وبعض الحكومات السياسةَ الليبرالية الجديدة. ولم يلتزم الناشطون الدوليون الأحدث وغير الحكوميين التقليديين في مجال حقوق الإنسان البتّة بتقديم بديل للعولمة التي تتيحها الأسواق الحرّة، حتى عندما بدؤوا تحريضهم ببطء باسم توفير الكفاية وضمن حدود صارمة[٢٥].

من الأمور المعبّرة أنّ المنظّمة غير الحكومية الدولية الأولى التي تُعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، وتدعى مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أُسّست في نيويورك في عام ١٩٩٣. وربّما انتقلت منظّمة العفو الدولية، المجموعة صاحبة التاريخ الأعرق، إلى التوزيع كجزء من انصرافها عن القيادة الشمالية للسماح لأعضائها في المناطق النائية (وهذا يشمل دول الجنوب) بتلقّي مزيد من التوجيه المحلّي لأنشطتها. وعندما أصبحت المحامية البنغلادشية آرين خان (Irene Khan) الأمينة العامّة للمجموعة في عام ٢٠٠١، حثّت على الاهتمام بالفقر العالمي على أنّه أحد شواغل حقوق الإنسان. وفي هذه الأثناء، رفضت منظّمة هيومان رايتس واتش، مجموعة المراقبة العالمية في التمويل، تأييد جدوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبب الولاء الراسخ لمديرها المؤسّس، أرييه نيير (Aryeh Neier)، لحقوق الإنسان كحرّيات مدنية. وحتى بعد رحيله عن

(٢٥) David Kinley, *Civilising Globalisation: Human Rights and the Global Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009); Eduardo Silva, *Challenging Neoliberalism in Latin America* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009); Tomer Broude, "From Seattle to Occupy: The Shifting Focus of Global Protest," in: Daniel Drache and Lesley A. Jacobs, eds., *Linking Trade and Human Rights: New Policy Space in Hard Economic Times* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014).

المنظّمة في عام ١٩٩٣ ليرأس «مؤسّسات المجتمع المفتوح»، بقيت منظمة هيومان رايتس واتش في عهد خلفه كينيث روث (Kenneth Roth) تولي اهتماماً متقطّعاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. أوضح روث أنه لا يمكن للسياسات المعلوماتية لمنظّمته أن تقوم بعمل مميّز إلّا عندما يحدث تمييز سافر وليس ظلماً بنيوياً يسهل فضحه. وبقدر ما نمت منظّمات حقوق الإنسان غير الحكومية لاحقاً في دول الجنوب، بقيت ترفض استبعاد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في مخالفة صارخة لنظيراتها في دول الشمال. ولم تؤكّد أي منظّمة غير حكومية لحقوق الإنسان، شمالية أو جنوبية، محاربة انعدام المساواة كهدف في حدّ ذاته[٢٦].

كما أنّ أكثر الحدود التي واجهت الاهتمامات الجديدة المتعلقة بالحقوق الاجتماعية تشدّداً واستعصاء هي التي حدّدت هذه الاهتمامات على نحو أدقّ أيضاً: ما من طريقة للمجادلة بنجاح دفاعاً عن واجب متّصل بالتوزيع إلّا ضمن حدود كل دولة. وحتى بعد أن دخل قانون الحقوق الاجتماعية العالمي في صورة العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيّز التنفيذ في عام ١٩٧٦، رأت الدول التي صدّقت عليه أنّ المعاهدة قضت على احتمالات تنفيذ القانون مدّة طويلة. ودعت المعاهدة المصاحبة التي تحمي الحرّيات المدنية والسياسية إلى تشكيل لجنة حقوق الإنسان لتفسير المعاهدة ومراقبة مدى التزام الدول بمعاييرها. كما صدّقت عامّة الدول على بروتوكول مصاحب يمنح تلك اللجنة سلطة الاستماع إلى الشكاوى الفردية. وفي المقابل، استغرق تشكيل لجنة مناظرة لمعاهدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر من عقد، ثمّ انقضى عقدان ولم يوافق سوى عدد قليل من الدول على الخضوع لآلية تتيح لتلك اللجنة النظر في شكاوى مقدّمة ضدّها. ومع تشكيل اللجنة، لم تستطع تلك الهيئة ولا أي جهة أخرى إضعاف توقّع تحقيق مستلزمات الكفاية حصرياً بموجب المعاهدة من خلال إعادة توجيه موازنة كلّ دولة، وفي حيّز توزيع وطني لا

(٢٦) Irene Khan, *The Unheard Truth: Poverty and Human Rights* (New York: W.W. Norton and Company, 2009); Kenneth Roth, "Defending Economic, Social, and Cultural Rights: Practical Issues Faced by an International Human Rights Organization," *Human Rights Quarterly*, vol. 26, no. 1 (2004), pp. 63-73; Daniel P. L. Chong, *Freedom from Poverty: NGOs and Human Rights Praxis* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2010).

حيز عابر للحدود. ولاحظت اللجنة الجديدة المعنيّة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تفسيرها المبكر والحاسم للمعاهدة في عام ١٩٩١ أنّ «التعاون الدولي على التنمية، ومن ثمّ على تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واجب على كلّ الدول، وهو واجب على الخصوص على تلك الدول التي في وضع يمكّنها من مساعدة الآخرين في هذا الشأن». لكن ما زال الافتراض بأنّ الدول تعمل منفردة على تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها قوياً حتى الساعة. ليس المراد أنّ الضمير ليس معولماً، وأنّ اهتمام المنظّمات غير الحكومية وعملها انتقل إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في موجة هائلة بعد الحرب الباردة. لكنّ القانون لا يمكن أن يشير إلى غير المطالبات في الدول الغنية بعدم اللجوء إلى تقشف ليبرالي جديد، وفي الدول الفقيرة بتعديل موازناتها غير الكافية لتخفيف البؤس قليلاً. ومع إخفاق محاولة إضفاء طابع مؤسّساتي على قانون مساواة عالمية لحظة الإقدام عليها في سبعينيات القرن الماضي، لم يتح القانون الدولي في عصر الليبرالية الجديدة أدوات لإعادة التوزيع بين الدول، وحاول عدد قليل من الناشطين أو الحكومات بناء هذه الأدوات. وبصرف النظر عن عولمة الأعمال الخيرية في عصر الليبرالية الجديدة وحقوق الإنسان، لم يسبق أن كانت هناك عولمة للعدالة الاجتماعية، ولو من أجل تأمين الحقوق الأساسية لعيش الكفاف[٢٧].

---

(٢٧) Committee for Economic, Social, and Cultural Rights, General Comment No. 3: The Nature of States Parties' Obligations (1990), para. 14; Catarina de Albuquerque, "Chronicle of an Announced Birth: The Coming into Life of the Optional Protocol to the International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights," *Human Rights Quarterly*, vol. 32, no. 1 (2010), pp. 144-178; Margot E. Salomon and Ian Seiderman, "Human Rights Norms for a Globalized World: The Maastricht Principles on Extraterritorial Obligations of States in the Area of Economic, Social, and Cultural Rights," *Global Policy*, vol. 3, no. 4 (2012), pp. 458-462; International Committee on Human Rights, *Duties Sans Frontières: Human Rights and Global Social Justice* (Versoix, Switzerland: International Committee on Human Rights, 2003); Mark Gibney, "Establishing a Social and Economic Order for the Realization of Human Rights," in: Lanse Minkler, ed., *The State of Economic and Social Human Rights: A Global Overview* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013), and Malcolm Langford [et al.], eds., *Global Justice, State Duties: The Extraterritorial Scope of Economic, Social, and Cultural Rights in International Law* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013)

وبعد أن كان التشديد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسعي إليها قائماً على تصوّر أنّها دعائم لمشروع سياسة طبقية تركّز على العمّال الذكور البيض عبر شمال الأطلسي، صار ببطء قائماً على اهتمامات إضافية بالأشدّ بؤساً على نطاق عالمي، ولا سيما في القارّة الأفريقية. إنّ تعبئة الضمائر التي سعت المنظّمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان إلى توجيهها جعلتها عناصر ملحقة بدعوة قديمة إلى عمل خيري إنساني ربّما يؤدّيه أثرياء العالم لفقرائه. ومع انقضاء سنوات مجد النشاط عبر الوطني الذي ركّز على القمع في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، أصبحت أفريقيا الموقع المميّز التالي للوعي بحقوق الإنسان. ولا تزال محورية منذ تسعينيات القرن الماضي في التفكير في غايات المشروع بعد أن كانت على الهامش قبل ذلك. اتُّخذت خطوات كبيرة في هذه العملية على صعيد تحديد ما قد يتطلّبه أيّ حقّ معيّن ـ وضع معايير بلغة المجال ـ وعلى صعيد إفساح المجال لحقوق جديدة برزت بصعوبة أو لم تبرز على الإطلاق في عصر الرعاية الوطنية. لكن بروز الأعراف وتحوّلها بيّن أيضاً المنطق الإنساني المتزايد لحقوق الإنسان عندما لم تكن متّصلة بخطوة عالمية في مجال التوزيع، ولو من أجل إتاحة الأساسيات.

من الأمثلة الجيدة على ذلك الحقّ في الطعام والشراب. أُشير إلى هذا الحقّ أصلاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. لكن بما أنّ هذا الإعلان نموذج لدولة الرعاية الوطنية الداعية إلى تحسين مستوى المعيشة، أريد من هذه الوثيقة أساساً تحسين المواطنة المتقدّمة عوضاً عن معالجة المشكلات الإنسانية في العالم، وهي مشكلات تعيّن على الإمبراطوريات بشكل عامّ وقتئذٍ إدارتها. وعلى سبيل المثال، لم يكن لتأسيس منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (الفاو) في عام ١٩٤٨ صلة بمفهوم حقوق الإنسان. وبعد إدراج حقّ محدّد في الغذاء في المعاهدة الدولية للحقوق الاجتماعية في ستينيات القرن الماضي، صارت أزمة الغذاء العالمية في السبعينيات سبباً لإطلاق جهود كبيرة بشأن المعايير في الثمانينيات وما بعدها، ولا يزال الحال كذلك منذ ذلك الحين. وفي مواجهة الجفاف المتكرّر، صيغ حقّ أحدث في المياه[٢٨].

---

(٢٨) Philip Alston and Katarina Tomaševski, eds., *The Right to Food* (Utrecht: Stichting =

يتيح لنا الحقّ في الصحّة ـ والتحرّك الأوسع لمتابعة الصحّة العالمية كحقّ من حقوق الإنسان ـ مثالاً أخيراً على كيفية التوسّع في المعايير كجزء من توسّع الأعمال الإنسانية بعد إنهاء الاستعمار، في عالم احتُفظ فيه بمؤسّسات الصحّة العالمية الإمبريالية الأصلية مع استمرار هرمية راسخة. وعلى الرغم من أنّ لغة الحقّ في «أعلى مستوى من الصحّة يمكن بلوغه» ترجع إلى دستور منظّمة الصحّة العالمية في عام ١٩٤٦، لم يُعد خبراء الصحّة العامّة، وبخاصّة جوناثان مان (Jonathan Mann) الجريء في خضمّ أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التفكير في المسعى بدلالة حقوق الإنسان حتى تسعينيات القرن الماضي. كانت محاولة لزيادة إبراز الحاجة المخزية، لكن ظلّت الصحّةُ العالمية في نهاية المطاف المؤسّسة الخيرية والتكنوقراطية كما كانت ولا تزال منذ مدّة طويلة. وعندما استطاعت التحرّكات الرامية إلى تأمين الأدوية إتاحة العقاقير بثمن رخيص، أو حتى ربطت بين وصول شركات الأدوية إلى الأسواق وتوزيع منتجاتها على المعوزين، بلغت تكلفة نقل الثروة عبر الحدود ملايين الدولارات. قام بعضٌ، كالناشط الشهير بول فارمر (Paul Farmer)، بإعادة تصميم تدخّلاتهم البطولية السابقة مؤقتاً لعلاج المرض في بعض أكثر الظروف عناداً كحملات حقوق الإنسان ـ مصرّين على أن العبارة تعني حقاً تحدّي انعدام المساواة في السلطة، إضافة إلى انعدام المساواة في الثروة على نطاق عالمي. لم يحدث ذلك حتى الآن، وسرعان ما رأى فارمر أنّ الأفضل إصلاح حقوق الإنسان بالطريقة التي طالب بها في البداية[٢٩].

= Studie-en Informatiecentrum Mensenrechten 1984); Susan Randolph and Shareen Hertel, "The Right to Food: A Global Perspective," in: Minkler, ed., Ibid.

(٢٩) Jonathan Mann [et al.], "Health and Human Rights," *Health and Human Rights*, vol. 1, no. 1 (1994), pp. 6-23; Audrey Chapman, *Global Health, Human Rights, and the Challenge of Neoliberal Policies* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2016); Audrey Chapman and Salil Benegal, "Globalization and the Right to Health," in: Minkler, ed., Ibid.; Amy Kapczynski, "The Right to Medicine in an Age of Neoliberalism," *Humanity*, vol. 10, no. 1 (2019); Paul Farmer, *Pathologies of Power: Health, Human Rights, and the New War on the Poor* (Berkeley, CA: University of California Press, 2003), esp. chap. 9; Paul Farmer, "Rich World, Poor World: Medical Ethics and Global Inequality," in: Paul Farmer, *Partner to the Poor: A Paul Farmer Reader*, edited by Haun Saussy (Berkeley, CA: University of California Press, 2010), and Alicia Ely Yamin, *Power, Suffering, and the Struggle for Dignity: Human Rights Frameworks for Health and Why They Matter* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2016).

لا يمكن فصل العودة إلى شريعة قائمة على الحقوق الاجتماعية المجدَّدة والعصرية عن توسيع غير مسبوق تاريخياً ومبتكر بلا جدال للمشاعر الإنسانية. لكن لزم إتمام هذا التوسيع عبر الخطوط الهرمية للثروة والسلطة ومن دون تحدّيهما، وهو ما قرّب مفهوم حقوق الإنسان بشكل متزايد من المذاهب القديمة للإنسانية، وأرغم المدافعين عنها على التخلّي عن فرضيات المساواة في المواطنة العائدة إلى منتصف القرن في وجه مشهد بؤس واسع النطاق إلى حدّ أنّ الكفاية بدت هدفاً كافياً للنضال من أجله. الشيء الذي أُهمل على صعيد تعميم تطلّعات حقوق الإنسان، هو هدف إتاحة الأساسيات على نطاق الوطن، ولا سيما مشروع إنفاذها القضائي هناك.

كان اللجوء إلى قضاة وطنيين للسعي إلى إنفاذ الأحكام الأساسية في توزيع متع الحياة محدداً مسبقاً بوساطة جملة من العوامل. ومع ذلك، ابتعد التحوّل القضائي، الساعي إلى إثبات المعايير التي نشأت في مشروع الرعاية الوطنية، بشكل جذري عنها، مبدّداً الأمل في وكيل لفرض مخصّصات أساسية لم تُجرّب مطلقاً. وعلى الضدّ من الحقبة القديمة، لم يعد من الشائع الافتراض بأنّ التسويات الطبقية برعاية الدولة لتمكين العمّال وإدارة نزاعاتهم مع رأس المال إذا انهارت المساومة ستتيح للأفراد أفضل حماية من أسوأ العواقب الاقتصادية. وصارت لحظة دستورية الحقوق الاجتماعية بعد عام ١٩٤٥ في صلب الأغلبيات المطالبة بالرعاية الوطنية، بما في ذلك المساواة المادية، بعد الحرب الشاملة. والآن ارتبط مفهوم حقّ، يشمل حقّاً اجتماعياً، بأولئك الذين من المحتمل أن يخسروا في التنافس على السلطة وتمثيل المصالح، وبأولئك الذين قد يحتاجون إلى قضاة للدفاع عن حقوقهم في مواجهة الأغلبيات. وبعيداً عن مجال الحمايات الاجتماعية الاقتصادية للمحرومين، هيمن القضاة الأبطال على الخيال التقدمي طوال جيلَين. وبعد عام ١٩٨٩، غزت ممارسات كالمراجعة القضائية للإجراءات التنفيذية وسنّ التشريعات ـ التي كانت خصوصيات أمريكية ذات يوم ـ العالم في عصر الصعود الجيوسياسي الأمريكي. في البداية، انتقد المعلّقون الذين تأثروا بالأفكار الليبرالية الجديدة بشدة، مثل أستاذ القانون في جامعة شيكاغو كاس سنشتاين (Cass Sunstein)، حتى تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دساتير الدول التي أصبحت ديمقراطية حديثاً، لأنّها قد تتداخل مع حماية

حقوق الملكية الداعمة للنموّ. خسر المناظرة، لكن في نظر من رأوا، في غمرة عصر ليبرالي جديد، أنّ الوقت قد حان الآن كي تشمل الدساتير الحقوق الاجتماعية التي يدافع عنها القضاة[٣٠].

بالعودة إلى ستينيات القرن الماضي، تصدّر فرانك مايكلمان، الأستاذ في جامعة هارفارد، المجادلة بأنّ القانون الدستوري ملائم للاهتمام بحدّ أدنى اجتماعي حذفه زميله الفيلسوف جون رولز من كتابه **نظرية في العدالة** (*A Theory of Justice*, 1971) في تبيان نظرية للتوزيع العادل. ألحّ مايكلمان على زملائه المحامين بالمقولة القائلة بأنّ الدستور الأمريكي ربّما يجيز للقضاء، ولو من دون تعديل، فرض حدّ أدنى كهذا. وعندما اقترح هذا الحدّ، رأى راديكاليون آخرون أكثر طموحاً في التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي وسيلة لمطالب مماثلة بمساواة طبقية أكبر. وعقب انتخاب ريتشارد نيكسون، مالت المحكمة العليا الأمريكية صوب اليمين بشكل نهائي، واختفت العدالة في التوزيع من القانون الدستوري الأمريكي بعد أن أوشكت على نيل الاعتراف. ولم يتمّ إسباغ طابع دستوري على إتاحة معايير توفير الكفاية على الإطلاق؛ بل إنّها خضعت لـ«إصلاح رعائي» ولمشاحنات أيديولوجية ـ وتفشّى انعدام المساواة المادّية في البلاد. لكن مع مجيء عام ١٩٨٩، شاع في مناطق أخرى مشروع إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قضائياً في نظر الخاسرين في السياسة. تضمّنت جميع الدساتير في العالم تقريباً الحقوق، وتبلور اهتمام شديد حول إمكانية إنفاذها القضائي. أشهر مكان سعى فيه مايكلمان وآخرون لتحقيق آمال بإنفاذ قضائي لحدّ أدنى من الأساسيات، كان جنوب أفريقيا؛ حيث آذن دستور ما بعد المرحلة الانتقالية لعام ١٩٩٦ بمقاربة مبتكرة في طريقة مساعدة المحاكم في توفير الاقتصاد الغني في أفريقيا لمواطنيها معيشة لائقة بصفتها حقّاً. وما بدا لمايكلمان تعديلاً مؤاتياً لمشروع مساواتي ازدهر كغاية في حدّ ذاته في عصر حقوق الإنسان. ومع تعهّد دول كثيرة المساواةَ المادّية، بما في ذلك جنوب أفريقيا حيث تخلّى المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم عن الإصلاح الزراعي وسمح بتحويل البلاد من خلال الليبرالية الجديدة، حظيت

---

(٣٠) Cass R. Sunstein, "Against Positive Rights," *East European Constitutional Review*, vol. 2 (1993), pp. 35-38, and Ran Hirschl, *Towards Juristocracy: The Origins and Consequences of the New Constitutionalism* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004).

الحماية القضائية لحدّ أدنى كافٍ بانتباه غير عادي[٣١].

واجهت مهمّة إيجاد دور قضائي للحقوق الاجتماعية عقبات صعبة من الناحية القانونية. فلم تمتّع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بقابلية إنفاذ مماثلة لتلك التي تمتّعت بها الحمايات التقليدية في بعض الدساتير؛ بل ولم تكن حقوقاً رسمية، ولكن كانت «مبادئ توجيهية لسياسة الدولة». وقد أوقفت المعاهدة الدولية التي تحميها إنفاذها في البداية، لأنّ الدول اكتفت بالموافقة على «التأمين التدريجي» للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما نفى ضمناً الحاجة إلى إنفاذها حرفياً في وقت قريب. لكنّ تفسير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمعاهدة ذاتها في عام ١٩٩٠ والذي ألمح إلى واجب عابر الحدود للوفاء بحدّ أدنى كافٍ كان أكثر إصراراً على الحاجة إلى فتح جبهة قضائية جديدة. عرضت اللجنة مفهوماً فحواه أنّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية «حدّاً أدنى» تستلزمه الكرامة الإنسانية في الحال. بعبارة أخرى، هناك أرضية لعيش الكفاف ضمن معايير كثيرة لإتاحة الكفاية: حدّ أدنى ضمن حدّ أدنى. ربّما يقتضي إنفاذ الحقّ بأكمله وقتاً طويلاً، لكنّ الحدّ الأدنى أتاح الإنفاذ القضائي وطبّقه الآن.

تلت ذلك حقبة تجارب شيّقة، ولا سيما قرار المحكمة الدستورية الجنوب أفريقية في عام ٢٠٠٠ بالوقوف إلى جانب آيرين غروتْبوم (Irene Grootboom)، وهي مدّعية زعمت أنّه يجري انتهاك حقّها المضمون دستورياً ودولياً في المسكن. فرضت المحكمة الحقَّ بإرغام الحكومة على فعل شيء عوضاً عن الوقوف مكتوفة الأيدي ـ مع ترك تفسير ما يعنيه ذلك لصانع القرار الديمقراطي والسياسي. أُهدِرَ حبر غزير في القرار، ويرجع ذلك من بعض الجوانب إلى أنّ تواضعه صدم عدداً من الأمريكيين على أنّه

---

(٣١) Ralph K. Winter, Jr., "Poverty, Economic Equality, and the Equal Protection Clause," *Supreme Court Review*, vol. 1972 (1972), pp. 41-102, and William E. Forbath, "Not So Simple Justice: Frank Michelman on Social Rights, 1969-Present," *Tulsa Law Review*, vol. 39 (2004), pp. 597-639.

للمزيد عن جنوب أفريقيا، انظر: Mohsen al Attar and Ciaron Murnane, "The Place of Capitalism in Pursuit of Human Rights in Globalized Relationships of States," in: Jeffery F. Addicott, Md Jahid Hossain Bhuiyan and Tareq M.R. Chowdhury, eds., *Globalization, International Law, and Human Rights* (Oxford: Oxford University Press, 2011), esp. 218-220.

أمر سارّ، لأنّ الحقوق الاجتماعية غير قابلة للإنفاذ في قانونهم الدستوري، ولأنهم شعروا أنّ باستطاعتهم إعطاء دروس من منطلق معايشتهم للنتائج العكسية لـ«نشاط القضائي». رأوا أنّ التدخّل الإداري من أجل الإصلاح الاجتماعي أخفق إخفاقاً ذريعاً في بلدهم مع بلوغ حركة الحقوق المدنية المحلّية حدوداً صارمة. وفي المقابل، عندما يحتفظ القضاة بدورهم كعناصر مساعِدة لنشاط اجتماعي حيوي، مرغمين الفروع السياسية للحكومة على إنفاذ الحقوق الاجتماعية، ربّما تتحقّق نتائج مدهشة في نهاية المطاف[٣٢].

تمتّعت فكرة حدّ أدنى اجتماعي مفروض قضائياً بجاذبية كبيرة وأمكنها الاضطلاع بدور لافت في بعض الدول التي تتمتّع بقدرات وثروات ضخمة. وعلى سبيل المثال، أعلنت المحكمة الدستورية الاتّحادية في ألمانيا بعد الحرب الباردة أنّ قيمة الكرامة الإنسانية تقتضي امتلاك كلّ مواطن حقاً في حدّ أدنى وجودي لعيش الكفاف، وهي دولة لها باع طويل في إنفاذ التزامات الرعاية الوطنية لأنّ دستورها لعام ١٩٤٩ سمّاها «دولة اجتماعية». ومع الانقسام الشيوعي السابق في هنغاريا، لجأ مواطنو الديمقراطية الليبرالية الجديدة في تسعينيات القرن الماضي إلى المحاكم أصلاً لعرقلة مقترحات «إصلاح رعائي» ليبرالي جديد، مستدلّين بأحكام الحقوق الاجتماعية في دستور ما بعد المرحلة الانتقالية. لكنّ القضاة فسّروا الحقوق الدستورية في دول أوروبية شرقية أخرى على نحو يزيل العوائق من أمام اعتماد السوق. وعندما أدّت الأزمة المالية إلى اتّخاذ تدابير تقشفية في دول الرعاية الأوروبية مع وقوع ضحايا متوقّعين بعد عام ٢٠٠٨، لم تقدّم معايير حقوق الإنسان وقوانينها سوى مساعدة تدعو إلى الإحباط، مع استثناءات عرضية (كما في ليتوانيا والبرتغال مثلاً)[٣٣].

---

(٣٢) سرعان ما أصبحت المؤلّفات التي تتحدّث عن الإنفاذ القضائي للحقوق الاجتماعية صناعة رائجة، وخصّ بالذكر الأهمّية الخاصّة لمؤلّفات: Daniel Brinks, Sandra Fredman, César Rodríguez Garavito, Varun Gauri, Jeff King, Paul O'Connell, Brian Ray, and Katharine Young has been especially valuable.

(٣٣) Ingrid Leijten, "The German Right to an Existenzminimum, Human Dignity, and the Possibility of Minimum Core Socioeconomic Rights Protection," *German Law Journal*, vol. 16, no. 1 (2015), pp. 23-38; András Sájo, "How the Rule of Law Killed Hungarian Welfare Reform," *East European Constitutional Review*, vol. 5, no. 1 (1996), pp. 31-40, and Wojciech Sadurski, *Rights before Courts: A Study of Constitutional Courts in Postcommunist States of Eastern Europe*, 2nd ed. (Dordrecht: Springer, 2008), chap. 7, esp. 274-281. =

مثّلت الحركات الشعبية ـ كالحملة من أجل حقٍّ في الغذاء في الهند، والتي جعلت التقاضي جزءاً من استراتيجية أوسع ـ أمثلة شيّقة على سياسات مواطنة أظهرت دوراً تقدّمياً للإنفاذ القانوني في أوضاع معيّنة. لكن يصعب على نحو محزن تحديد مواقع النجاحات الكبيرة لاعتماد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية السريع في حركة حقوق الإنسان بعد الحرب الباردة، على الجهود المضنية لإيجاد مواطئ قدم لتسويغها. وشكّك مراقبون في أيّ أساس إمبريالي للاعتقاد بأنّه كان لإضفاء طابع دستوري على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأثير في عمليات إعداد الموازنات الوطنية. وفي غمرة بدعة مدفوعة بالبيانات في أوساط الباحثين الساعين إلى إثبات التأثيرات الإيجابية لقانون حقوق الإنسان، غاب قانون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عموماً عن عملية القياس. والأكثر مدعاة للإحباط أنّه اتّضح أنّ مثال جنوب أفريقيا، الذي كان مثيراً للغاية في البداية على أسس عقائدية، لم يكن خاطئاً فحسب ـ لم تحصل آيرين غروتبوم على العلاج الذي «فرضه» القضاة على الفروع السياسية للحكومة ـ بل ولم يمثّل أنماطاً أوسع لإنفاذ الحقوق الاجتماعية. المدهش بالطبع أنّه لا يبدو أنّ القضاة مدافعون عن النظام والممتلكات، بل كانوا صوتاً بارزاً للفقراء. لكنّ اللجوء إلى القضاء لم يخدم المحرومين إلّا نادراً، لأنّ الوصول إليه يتطلّب عموماً علماً وتنظيماً. واستطاع المتقاعدون الذين يكافحون أيَّ إعادة توجيه للميزانية ينتج منها إفراج عن أموال لغايات أخرى حثّ المحاكم في أمريكا اللاتينية وغيرها على تأمين مستحقّاتهم. لهذا السبب، كان التقاضي من منطلق الحقوق الاجتماعية أكثر فاعلية من إعانة أكثر الناس بؤساً في منع تجريد الطبقة الوسطى من الامتيازات. ولتحديد مطالب المعوزين حقّاً وتقديم علاجات لهم، ثبت أنّ استخدام المفهوم المطوّر دولياً لـ«حدّ أدنى أساسي» لكلّ حقّ

= وبشأن الحقّ في العمل: Paul O'Connell, "Let Them Eat Cake? Socio-Rights in an Age of Austerity," in: Aoife Nolan, Rory O'Connell and Colin Harvey, eds., *Human Rights and Public Finance: Budgets and the Promotion of Economic and Social Rights* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013); Nolan, ed., *Economic and Social Rights after the Global Financial Crisis*, and Aoife Nolan, "Not Fit for Purpose? Human Rights in Times of Financial and Economic Crisis," *European Human Rights Law Review*, vol. 2015, no. 4 (2015), pp. 358-369.

اجتماعي كان أقلّ ممّا أمل به الكثير من الأشخاص في الأصل(٣٤).

باختصار، لم يكن هناك شك في أنّ سياسات حقوق الإنسان عُدّلت من خلال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عقب الحرب الباردة، لكن كان لمعايير الكفاية عموماً آثار تافهة أو متناقضة في النهاية، ولا سيما في ظلّ الإشراف القضائي. وفي حين خلَص بعض المراقبين التقدّميين والماركسيين إلى أنّ الليبرالية الجديدة كشفت أخيراً الحقيقة المرّة عن حقوق الإنسان بشكل عام، زعم آخرون أنّ الخلاص في إعادة الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تجاهلت هذه الرؤية العنيدة حقيقة أنّه فيما شرعت حركات حقوق الإنسان في تحقيق الكفاية الماديّة، جاءت نتائجها ملتبسة إن لم تكن سلبية على خلفية فقدان معايير المساواة الماديّة. ففي النهاية، حتى لو طُبّقت أساليب قانونية أو تعبوية لتأكيد الحقوق في حدٍّ أدنى كافٍ في توفير متع الحياة، ليس هناك ضمانة بنزر يسير من المساواة الماديّة التي هي في الواقع أولى ضحايا العصر الليبرالي الجديد(٣٥).

---

(٣٤) David Landau, "The Reality of Social Rights Enforcement," *Harvard International Law Journal*, vol. 53, no. 1 (2012), pp. 401-459.

انظر أيضاً: Helena Alviar García, "Distribution of Resources Led by Courts: A Few Words of Caution," in: Helena Alviar García, Karl Klare and Lucy A. Williams, eds., *Social and Economic Rights in Theory and Practice* (New York: Routledge, 2015)

وكما سجّل لانداو أن مركزية الافتراض بأن الحقوق الاقتصادية التي تمت تزكيتها سابقاً ولم تخضع للرجعية، أسست لانحراف منفعة الطبقة الوسطى. أكثر الأوصاف للحقوق الاجتماعية تفاؤلاً في دول الجنوب بوجه عام في: Javier A. Couso, "The Changing Role of Law and Courts in Latin America: From an Obstacle to Social Change to a Tool of Social Equity," in: Roberto Gargarella, Theunis Roux and Pilar Domingo, eds., *Courts and Social Transformation in New Democracies: An Institutional Voice for the Poor?* (Aldershot/Burlington: Ashgate, 2006); Lucie E. White and Jeremy Perelman, eds., *Stones of Hope: How African Activists Reclaim Human Rights to Challenge Global Poverty* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), and Sakiko Fukuda-Parr, Terra Lawson-Remer and Susan Randolph, *Fulfilling Social and Economic Rights* (Oxford: Oxford University Press, 2015).

(٣٥) للمزيد عن استرداد الحقوق الاقتصادية بالطرائق السياسية، انظر: Ellen Meiskins Wood, "Getting What's Coming to Us: Capitalism and Human Rights," *Against the Current*, vol. 24, no. 2 (2009), pp. 28-32.

ولاستردادها بالطرائق القضائية، انظر: Paul O'Connell, "The Death of Socioeconomic Rights," *Modern Law Review*, vol. 74, no. 4 (2011), pp. 532-554.

وحتى عندما نجحت تلك الأساليب، عنى تصويب العولمة تحت راية حقوق الإنسان بناء أرضية حماية في توزيع متع الحياة، من دون التحسّب لتفشّي انعدام المساواة على الصعيد الوطني أو ترسّخها على الصعيد العالمي. لهذا السبب، من الأهمّية بمكان التحوّل من تركيز على أداء حقوق الإنسان على صعيد الكفاية في الاقتصاد السياسي الجديد إلى التركيز على المساواة المادّية في العصر عينه. والاستنتاج الأكثر سماحة هو أنّه من غير المنصف توقّع نجاحها في بلوغ هدف لم تسعَ يوماً إلى تبنّيه فيما التخلّي عنه هو السمة الراسخة لعصر الليبرالية الجديدة وحقوق الإنسان. صحيح أنّ حقوق الإنسان لم تشجّع على الليبرالية الجديدة، لكن بما أنّ ثورة حقوق الإنسان كرّست نفسها في أوج طموحاتها لتوطيد المساواة في المنزلة مع أرضية أخلاقية وفعلية لحماية عملية التوزيع، فقد أخفقت في الردّ على إزالة الليبرالية الجديدة سقفَ انعدام المساواة المادية؛ بل وأتاحت الاعتراف بها.

فاق قدرُ التعدّدية الاجتماعية الصالح الذي كافحت من أجله حركات حقوق الإنسان وقوانينها القدرَ الذي دافعت به عنه. وإذا كان الكفاح من أجل توفير الأساسيات قد ضعف إلى جانب ضعف هذه الأولوية، فذلك لأنّ النشاط القانوني والسياسي لحركات حقوق الإنسان توافق مع أقوى الاتّجاهات في زمانها. رحّبت دول الرعاية المتقدّمة في شمال الأطلسي عقب ستينيات القرن الماضي بأنواع مختلفة من الناس كمنتفعين منها في الوقت عينه وعانت أزمات تضامنية على الصعيد المادّي. وعندما كان البولنديون يدورون في فلك الاقتصاد السياسي لدول الرعاية، باستثناء المدّة التي تلت عقد أربعينيات القرن الماضي، ارتبط مفهوم حقوق الإنسان منذ السبعينيات بتحوّل ليبرالي جديد من سياسة إعادة توزيع غير مسبوقة للجهات الفاعلة المحظيّة في الدول القومية إلى تكيّف مع «الاختلاف». وتحدّى كفاحٌ من أجل الاعتراف بهويات غير هويات الذكور البيض الشروطَ الضيقة لدول الرعاية الراسخة، لكن في عصر انزواء الدولة وإخفاق عملية إعادة التوزيع. وطالبت المرأة، التي أسكتتها أسرتها ذات يوم، وأولئك الذين وُصموا من قبل بسبب عرقهم أو جنسهم أو أصلهم أو إعاقتهم، بمعاملة أكثر عدلاً، وتلقّوها أحياناً. لكنّ الأمر المؤرق في غمرة إنجاز تاريخي متمثّل في تزايد الاعتراف، هو زيادة المساواة في معاملة الجميع أكثر من أي وقت مضى، باستثناء المساواة المادّية.

كانت المسارات بيانية في دول الشمال، وبخاصّة في الدول الأنغلو أمريكية. وكان يُنظر إلى المرأة، التي أُقصيت عن قوة العمل إلى حدّ بعيد، على أنّها جزء من إطار السياسة الاجتماعية التقدّمية لدول الرعاية وكجزء من أسرة يعيلها رجل مع المراعاة الواجبة في المخصّصات الاجتماعية إلّا في حالات استثنائية. وبعد عقد الستينيات، بُدئ بإلغاء هذا التنازل للنظام الذكوري. والآن، ازداد انتفاع أشدّ الناس بؤساً بسبب جنوستهم (أو عِرقهم) من السياسة الاجتماعية المستنيرة، وزاد الأثرياء من المكاسب أكثر فأكثر. لكن بقي خضوع هذه الجماعات سافراً، ولم يُخطئ التقدّميون في التركيز عليه ـ وبخاصّة أنّ تيّاري الوسط واليمين أصرّا بشكل متزايد على أنّ «المسؤولية الشخصية» هي التي يجب أن تسود كمساعدة ذاتية وليس المساعدات الحكومية والاعتماد الاجتماعي المتبادل. كما أنّ تجديد دولة الرعاية باسم المساواة في المنزلة، ولا سيما في التوظيف، استلزم نضالاً بطولياً. لكنّ المساواة المادّية صارت تعاني؛ والأسوأ أنّه جرى احتواء أو تدمير نماذج الإصلاح الاجتماعي التي شطب فصل انعدام المساواة الطبقية من أجندة التغيير التقدمي[٣٦].

تماشى قانون حقوق الإنسان وحركاته مع التيار واتبعه. ولو عدنا إلى الماضي، فسنُصدم لمدى ضآلة اهتمامها في الأصل بالتمييز على أساس المنزلة، مع أنّ الإعلان العالمي حظره بشكل مباشر. وطريقة تحوّل المرأة فيما بعد إلى وكيلة وأداة جديدة لدى ثورة حقوق الإنسان في عصر ليبرالي جديد يمكن أن تخدم كطريق مختصر لحملات درامية مناوئة للتمييز على

(٣٦) Nancy MacLean, *Freedom Is Not Enough: The Opening of the American Workplace* (Cambridge, MA: Havard University Press, 2008); Nancy Fraser, *Fortunes of Feminism: From State-Managed Capitalism to Neoliberal Crisis* (New York; London: Verso, 2013); Melinda Cooper, *Family Values: Between Neoliberalism and the New Social Conservatism* (New York: Zone Books, 2017), and Yascha Mounk, *The Age of Responsibility: Luck, Choice, and the Welfare State* (Cambridge, MA: Havard University Press, 2017).

لا يعالج موضوع المرأة لكنّه وثيق الصلة بالموضوع. ودعت أصوات قليلة في السنوات الأخيرة إلى رؤية لحقوق الإنسان تغيّر السياسة الضريبية، لكن من دون جدوى. انظر: Radhika Balakrishnan [et al.], *Maximum Available Resources and Human Rights* (New Brunswick, NJ: Center for Women's Global Leadership, 2011), esp. 3-4, or Paul Beckett, *Tax Havens and Human Rights* (London; New York: Routledge, 2017).

أساس المنزلة ولشكل جديد من التنمية العالمية الشاملة. لم يشهد التاريخ حركات عدالة اجتماعية تقدّمية ـ من عصر أديان ما قبل الحداثة إلى القومية والاشتراكية الحديثة ـ جعلت مساواة المرأة عنصراً بارزاً في تحدّيها للهرمية. وخلا بعض الاستثناءات، في تاريخ الاشتراكية أساساً، تألّف المطالبون بالعدالة المادية في الغالب من حركات قادها رجال أو عملت من أجلهم، وشمل ذلك بالتأكيد محاولة دول الجنوب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على المساواة. وذُعر المدافعون عن حقوق المرأة الذين قدموا إلى مكسيكو سيتي للاحتفال بالسنة الدولية للمرأة في عام ١٩٧٥ بسبب إهمال مصالح المرأة وحقوقها من قبل أشخاص كالأميرة الإيرانية أشرف بهلوي (أخت شاه إيران) لإصرارهم على أنّ التنمية الوطنية والإصلاح الدولي هما السبيل الوحيدة لخدمة المرأة. (أوضحت الناشطة النسائية الأمريكية بيتي فريدان (Betty Friedan) قائلة: «نحن النساء متّحدات في الإصرار على أنّ المساواة بين الرجل والمرأة لا يمكن أن تنتظر «نظاماً اقتصادياً جديداً»»)[٣٧].

عندما انتشرت الحركات النسوية على نطاق واسع في سبعينيات القرن الماضي وكان لا يزال هناك حركة نسوية اشتراكية راديكالية، جرى تحدّي حركة حقوق إنسان ذكورية تقليدية. جرى التفاوض على معاهدة تسمى «اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضدّ المرأة» في أواخر ذلك العقد، ودخلت حيز التنفيذ القانوني في عام ١٩٨١. لطالما كان ينقص هذه المعاهدة

---

(٣٧) للاطلاع على وصف مطوّل، انظر: Arvonne S. Fraser, "Becoming Human: The Origins and Development of Women's Human Rights," in: Marjorie Agosín, ed., *Women, Gender, and Human Rights: A Global Perspective* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 2002). Betty Friedan is cited in: Jocelyn Olcutt, "Globalizing Sisterhood: International Women's Year and the Politics of Representation," in: Niall Ferguson [et al.], edsÛ, *The Shock of the Global: The 1970s in Perspective* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2010), pp. 281-282.

انظر أيضاً: Roland Burke, "Competing for the Last Utopia? The NIEO, Human Rights, and the World Conference for the International Women's Year, Mexico City, June 1975," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 47-61, and Jocelyn Olcutt, *International Women's Year: The Greatest Consciousness-Raising Event in History* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2017).

وللاطلاع على إجابة شيوعية عن احتفال مكسيكو سيتي، انظر: Celia Donert, "Whose Utopia? Gender, Ideology, and Human Rights at the 1975 World Congress of Women in East Berlin," in: Eckel and Moyn, eds., *The Breakthrough: Human Rights in the 1970s.*

موافقة الدول عليها وتطبيقها، لكنّها تظلّ بسهولة أكثر معاهدات حقوق الإنسان المتصوَّرة قابلية للتحوّل على الإطلاق، وهي تطالب بالوصول إلى المجال «الخاصّ» ومن ثمّ تطالب بمهاجمة العلاقات الذكورية في الأُسر والبيوت وليس في الوظائف والسياسة فحسب. المذهل أنّها ألزمت الدول «باتّخاذ جميع الإجراءات الملائمة، بما في ذلك سنّ تشريعات، لتعديل أو إلغاء قوانين وتشريعات وعادات وممارسات قائمة وتمثّل تمييزاً ضدّ المرأة»(٣٨).

لكن، وكما هي حال عامّة الحركات الأخرى في العصر الليبرالي الجديد التالي، أعادت الحركة النسوية توجيه ثورة حقوق الإنسان ضمن إطار مهيمن غدا في التوزيع العادل أمراً ثانوياً على نحو فريد وإتاحة التنمية متصوَّرة وفقاً لشروط السوق الحرّة. وعقب الحرب الباردة، لم يعد جائزاً لقانون حقوق الإنسان والأنشطة المرتبطة به إخراج المرأة من نطاق معارفها. انخرط جهاز حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة في حملات إعلامية غير مسبوقة، واهتمّت الدول وجماعات الضغط الرئيسة مثل هيومان رايتس ووتش أخيراً بموضوع التمييز بين الجنسين في نظمها الإدارية. ونشأت مجموعة من المنظّمات غير الحكومية الاستكشافية في الشمال والجنوب للبحث عن مقاربات جديدة لمتابعة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية حديثة العهد في ما يختصّ بالمرأة. وعندما أشارت السيدة الأمريكية الأولى هيلاري كلينتون إلى أنّ «حقوق الإنسان هي حقوق المرأة، وأنّ حقوق المرأة هي حقوق الإنسان» في مؤتمر الأمم المتّحدة العالمي الرابع حول المرأة في بكين في عام ١٩٩٥، كان ذلك بمثابة عقيدة رسمية في هذا المجال. حقّقت دول كثيرة تقدماً استثنائياً بالفعل في دمج النساء بالقوى العاملة، وهو دمج استمرّ في العقدين التاليين، فيما تقدّمت أوروبا الغربية وحدها على صعيد تكافؤ فرص المرأة في تولّي مناصب سياسية. وطرأ تطوّر بطيء في حقوق الإنسان الأوروبية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، على قانون مناهضة التمييز الذي يحظر الخضوع الجنساني، ليصبح أبرز مجموعة معايير وأفعلها يمكن

(٣٨) Jean H. Quataert, "The Gendering of Human Rights in the International Systems of Law in the Twentieth Century," in: Michael Adas, ed., *Essays on Global and Comparative History* (Washington, DC: American Historical Association, 2006), and Convention for the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (1978), art. 2(f).

أن يفرضها القضاة المخوّلون حديثاً في المنطقة على صعيد حقوق الإنسان، وطنياً وإقليمياً في أوروبا.

وفي تطوّر مفاجئ بعد الحرب الباردة، أعادت الحركة التي أعطت الأولوية للمساواة بين النساء والرجال في سبعينيات القرن الماضي اكتشاف العنف الجسدي بصفته أكثر التحدّيات التي تجب مواجهتها إلحاحاً. ويكاد يكون من المستحيل تفسير حقيقة أنّ تدويل حقوق المرأة وإعادة تصوّرها بصفتها من حقوق الإنسان أغفل العنف الجنسي، على الرغم من الالتزام غير العادي بتصحيح الخضوع الشخصي. وفي التسعينيات، كما في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان وفي أماكن أخرى، ظهرت بين عشية وضحاها ضرورة عالمية للتركيز على أصحاب المعاناة الجسدية. وهذا ما رأب الصدوع التي مزّقت حركة صارت الآن للنساء وبقيادتهنّ ومن أجلهنّ ـ لكنّهنّ يعشن مواقف مختلفة جذرياً في جميع أنحاء العالم. تغيّرت الأولويات في المحافل الدولية، والأوضاع الوطنية، والحركات المتنوّعة. وصار في استطاعة كاثرين ماكينون (Catharine MacKinnon)، الناشطة النسائية الأولى التي كانت رائدة قانون التحرّش الجنسي في سبعينيات القرن الماضي، أن تسأل: «هل النساء من جملة البشر؟»، لفرض تجريم الأعمال الوحشية منذ تسعينيات القرن الماضي بقصد التعامل بجدّية مع جميع ضحاياها، وبخاصّة ضحايا الاغتصاب في زمن الحرب. كان العنف الجنسي على التحديد أسهل أنواع التمييز من حيث التعامل معه في معزل عن التوزيع المادّي، محلّياً وعالمياً، وبدا القيام بذلك مقبولاً ظاهرياً غالباً كمسألة «ثقافة» أجنبية. واستبدّ القلق بالناشطين الذين كافحوا في الشمال والجنوب للفت الانتباه إلى العنف الجنساني لأنّه حلّ محلّ كلّ القضايا النسوية الأخرى، وبخاصّة عندما فصل العنف عن السياقات المتّصلة بالتوزيع محلّياً وعالمياً[٣٩].

لم يعترض الإصلاحيون على النجاح الخارق في لفت الانتباه إلى العنف الجنساني، في الشمال وفي الجنوب، لكن أرقهم اختزاله نماذجَ نمطية استشراقية قديمة وانفصال الحملات الجديدة عن الأهداف الكبرى.

(٣٩) Elora Halim Chowdhury, *Transnationalism Reversed: Women Organizing against Gendered Violence in Bangladesh* (Albany, NY: SUNY Press, 2011), and Catharine A. MacKinnon, *Are Women Human? And Other International Dialogues* (Cambridge, MA: Belknap Press, 2006).

إنّها نسوية على مستوى العالم، وحقّقت نجاحاً متزايداً في مكافحة التمييز في العمل في الاقتصادات الأكثر ثراءً حتى مع ازدياد انعدام المساواة المادية زيادة هائلة، ونظرت عبر فجوة الثروة العالمية التي لا يمكن التغلب عليها، باستثناء تعيير ثقافة التطفّل العالمية على أجساد النساء بدءاً بتشويه الأعضاء التناسلية وانتهاءً بالاغتصاب الزوجي والقتل دفاعاً عن الشرف من دون أن يترتّب عليه عقاب. اتُّخذت خيارات مماثلة حيال تجدّد المخاوف الهائلة بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بشأن الاتّجار بالنساء عبر الحدود. حرّض ذلك المتحمسين الذين هيمنوا طويلاً على تنظيم العمل الجنسي و«تجارة الرقيق الجديدة» ضد المشكّكين الذين أرّقهم أنّ الحملة (وبخاصّة عندما حثّت على تجريم الدعارة) زادت في الوقت نفسه من تفاقم المحنة الماديّة للمرأة مع التصديق على المفاهيم القمعية للفضيلة النسوية. لكن، وكما اقترحت فريدان في بداية حملة تدويل حقوق المرأة، غالباً ما رُهنت ثروات النساء لمنطق التأجيل الذي افتُرض أنّ مشاريع العدالة الهيكلية تتطلّبه. ورداً على ذلك، صار إفراد مصير أجساد النساء في الاهتمام الآن خياراً انتقائياً أيديولوجياً واستراتيجياً. وكانت خسارة المساواة المادية أهمّيتها في هذه العملية أمراً لا مفر منه(٤٠).

وكما هي الحال مع ظهور الليبرالية الجديدة وحكمها بشكل عام، اختلف ما سمّاه نقّادها النسوية الليبرالية الجديدة بشكل جذري بحسب المكان والزمان. ولا يختلف ذلك كثيراً عن الحال التي لم يكن هناك بدّ فيها من أن يؤدّي فيها النشاط النسوي الجديد المثير في مجال حقوق الإنسان بعد سبعينيات القرن الماضي إلى إقصاء القضايا المتّصلة بالتوزيع. لكن على الضدّ من النسوية الاشتراكية التي أصبحت ذكرى بعيدة بشكل متزايد، جادل الناشطون دفاعاً عن مساواة النساء بالرجال، ومن دون مقاربة أوسع لتضخيم منحنى الدخل في اقتصادات عديدة؛ حيث تبيّن أنّ الأغنياء هم الفائزون الحقيقيون في تلك الحقبة وأنّ انعدام المساواة العالمية لم تكن

(٤٠) Alice M. Miller, "Sexuality, Violence against Women, and Human Rights: Women Make Demands and Ladies Get Protection," *Health and Human Rights*, vol. 7, no. 2 (2004), pp. 16-47; Elizabeth Bernstein, "The Sexual Politics of the "New Abolitionism"," *Differences*, vol. 18, no. 3 (2007), pp. 128-151, and Felicity Schaeffer-Grabiel, "Sex Trafficking as the "New Slave Trade"?," *Sexualities*, vol. 13, no. 2 (2010), pp. 153-160.

همّاً رئيساً. وإلى جانب قانون مناهضة التمييز في الدول الغنية، واجه التحوّل إلى حقوق المرأة بصفتها من جملة حقوق الإنسان ضخامة التسلسل الهرمي العالمي بشكل أقلّ اصطداماً. وفي سياق ذلك، التزمت العملية بأجندة تطويرية صار تركيزها نسوياً منذ زمن بعيد لإفراد مركزية المرأة في أيّ مشروع متعلّق بالمخصّصات الأساسية ولا سيما المعنيّة بالفقر. وكانت أهمّية المحن الخاصّة بالمرأة قد حظيت باهتمام جديد في سياق حركة الاحتياجات الأساسية في سبعينيات القرن الماضي، لأنّ من جملة خطايا التنمية بعد الاستعمار تعاملها بانتظام مع المرأة بصفتها الأقلّ انتفاعاً من النموّ. وفي هذا الصدد، أحدثت الخبيرة الاقتصادية الدنمركية الرائدة إستِر بوسيرب (Ester Boserup) تغييراً ناجعاً في مظاهر القرار في سبعينيات القرن الماضي، وهو ما أدّى إلى زيادة أعداد الممارسين الذين استخدموا منظورات جندرية الطابع لأداء مهمّتهم العالمية. وفي أثناء ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، قرّبت التنميةُ المرأة إلى المركز، مع توسع هائل للقطاع غير الحكومي وبروز مبادرات غير حكومية مثل ثورة الائتمان البالغ الصغر، وانسجم القطاع والمبادرات بشكل جيد مع الافتراضات الليبرالية الجديدة[٤١].

أصبحت المرأة من وجهات نظر متعدّدة من أوائل المنتفعين من عصر حقوق الإنسان، ولم يسبق أن خدمتها أيديولوجيا سابقة (بخلاف النسوية نفسها) على نحو أفضل. وطرأ تغيّر جذري على التعامل المبكر مع النساء كملحقات بالأمم ـ والأزواج ـ في الاقتصاد السياسي لدولة الرعاية في الشمال والجنوب. لكنّ شكل منفعتها كان السعي، في الشمال، إلى المساواة بين الأفراد في المنزلة عوضاً عن المساواة بين الطبقات في التوزيع؛ والسعي، في الجنوب، لمبادرات الكفاية في تنمية جديدة مراعية للمرأة ومنفصلة عن أيّ اهتمام بانعدام المساواة على المستوى الدولي. وأوضحت إحدى المعارضات أنّ «عدم وجود قبول واسع النطاق لمبدأ

(٤١) Ester Boserup, *Woman's Role in Economic Development* (New York: St. Martin's Press, 1970); Devaki Jain, *Women, Development, and the UN: A Sixty Year Quest for Equality and Justice* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2005), and Joanne Meyerowitz, *From Modernization to Microcredit: How Women Became the Deserving Poor* (forthcoming), chap. 3.

مساءلة الدولة عن العدالة الاقتصادية» غير مقبول في حدّ ذاته، إذا كان ذلك يعني ترافق الزيادات في المساواة في المنزلة مع انخفاضات في المساواة المادية داخل الدول. وعلى مستوى العالم، تابعت بالقول إنّ حقوق المرأة بصفتها من حقوق الإنسان دخلت «المشهد الجيوسياسي للنقاش من دون التمكن من تغيير... القواعد التي تمنح امتيازاً لبعض الدول بصفتها أكثر تمتّعاً بالسيادة من غيرها». لكنّ تمّ تجاوز هذه الانتقادات للشكل السائد للنسوية[٤٢].

مع ترسّخ الاقتصاد السياسي الجديد، صارت المساواة المادّية، وليس المساواة المادّية العالمية، الضحية الأساسية عملياً وبيانياً من سبعينيات القرن الماضي حتى الوقت الحاضر. في وقت متأخّر من هذه المرحلة، أحدث الخبير الاقتصادي الفرنسي توما بيكيتي (Thomas Piketty) ضجّة في إثبات أنّ الأنغلو أمريكية على وجه الخصوص شهدت انعكاساً صارخاً من تقلّص انعدام المساواة في الدخل في منتصف القرن العشرين إلى العودة إلى مستويات قريبة من مستويات الدخل في العصر الذهبي وآخر العصر الفكتوري والتي بلغها أصحاب الدخول الأعلى. كان واضحاً بالمثل، وإن على نحو أقلّ خزياً للجمهور عبر المحيط الأطلسي، أنّ انعدام المساواة زاد في العالم النامي بسرعة أكبر، ولا سيما في الصين والهند عقب تبنّيهما ليبرالية السوق. المنتصرون في كلا المجتمعين، ولا سيما في المجتمع الصيني، في علاج الفقر جعلوا انعدام المساواة، وليس الفقر، المشكلة المهيمنة بلا منازع مع الليبرالية الجديدة. وأوضحوا أيضاً أنّه لا يوجد صدام مع حقوق الإنسان في «رأسمالية الكارثة» لليبرالية الجديدة، ولكن هناك فرصة كي تساعد الليبرالية الجديدة حركات حقوق الإنسان على بلوغ بعض من غاياتها العزيزة. لكن بقيت أهمّية قانون حقوق الإنسان وحركاته في شجب بعض أوجه القصور في هذه التطوّرات إضافة إلى الحكومة القمعية الصينية سيئة الذكر ـ التي بقيت فقيرة في نظر الكثيرين أو أنّها تنتهك الحقوق الاجتماعية الاقتصادية بطرائق معيّنة. لكنّ قانون حقوق الإنسان وحركاته لم تملك القدرة على رفض الطريقة عديمة المساواة بشكل كبير والتي تحقّقت من خلالها نجاحات في

(٤٢) Miller, Ibid., pp. 40-41.

إثبات بعض معاييرها المتّصلة بالمخصّصات الأساسية. أكبر إحراج للأنظمة القانونية لحقوق الإنسان والحركات الناشطة في عصر الليبرالية الجديدة هو أنّها لم تفعل شيئاً يُذكر للترويج لإنجاز الكفاية الذي حصل، مع الافتقار إلى معيار أخلاقي أو قدرة عملية على اتّهام انعدام المساواة المتسارع الذي يصاحبها.

وبالاعتماد على مصادر متنوعة للفكر الاقتصادي الأجنبي، انخرط القادة الصينيون بعد وفاة ماو تسي تونغ وصعود دنغ شياو بينغ في إصلاحات السوق. والدولة التي زعمت ذات مرّة أنّها عدّلت الاشتراكية بما يلائم الظروف المحلّية أضفت طابعاً مؤسّساتياً الآن على «ليبرالية جديدة ذات خصائص صينية». وزار ميلتون فريدمان المتجوّلُ الصينَ في عام ١٩٨٠، لكنّ المهمّ بالمثل، إن لم يكن الأهمّ، بالنسبة إلى القادة الصينيين هو النماذج الاشتراكية الأخيرة لليبرالية الجديدة. لا يزال الكثيرون مندهشين من معرفة المزيد عن هذه النظريات، كرؤية «اشتراكية السوق» التي طوّرها الخبراء الاقتصاديون الاشتراكيون الأوروبيون الشرقيون والمهاجرون لاحقاً يانوس كورناي (János Kornai) وأوتا سيك (Ota Šik) وفلودزيميرز بروس (Włodzimierz Brus)، وقد استُشيروا جميعاً من أجل النظام. وبعد مرور ثلاثين عاماً، كانت النتائج واضحة، في صورة خلاص مدهش لمئات الملايين الذين كانوا في السابق يقبعون تحت خط الفقر المدقع الذي حدّده البنك الدولي. لم تحظَ الهند بأيّ شيء قريب من ذلك النجاح الكبير في معالجة الفقر. لقد سمح نظامها الديمقراطي بعدد من الحملات القانونية الناجحة، ولا سيما المتّصلة بالحصول على الغذاء والأمن، في ظلّ محكمة دستورية مستعدّة لتحويل ما كان مبادئ توجيهية اقتصادية واجتماعية في دستورها إلى الحقّ الأكثر إلزاماً في الحياة. حلّت الهند في المرتبة الثانية بعد الصين كصاحبة أكبر معدّل زيادة في انعدام المساواة المحلّي في هذه الحقبة. وعلى صعيد أفريقيا، لم يحدث شيء يضاهي ولو قليلاً ما حصل هناك. أدّت سياسات التكيف الهيكلي التي مرّت بها إلى جرعات مألوفة من النصائح الدولية حول كيفية مواجهة المشكلة (من قِبل السلطات عينها التي سبّبت الألم)، والتجارب الإنمائية بشأن كيفية إطلاق عجلة التغيير عقب إخفاق نماذج سابقة، وزيادة في المساعدات الإنسانية، ولا سيما بإشراف

«الرأسمالية الخيرية» الخاصّة الجديدة[٤٣].

لا يجدر بالمرء الاحتفال بالانتصار الصيني والانتصارات الأخرى على الفقر المدقع من دون الاعتراف بالطبع بمدى صعوبة إثبات هذه النتائج. سُردت في الغالب القصّة التحريضية التي تحكي عن عدد الأشخاص القابعين في فقر مدقع وتعرّفهم بأنّهم أولئك الذين يعيشون على أقلّ من دولار واحد تقريباً في اليوم، من دون الإشارة إلى أنّها تركت السواد الأعظم من المنتفعين في فئة الفقر «الشديد»، وهم الذين يعيشون على أزيد من دولار واحد بقليل. ومع ذلك، أظهرت المكاسب الإجمالية أنّ التحوّل إلى نموذج السوق يمكن في بعض الظروف أن يحقّق أكثر أحلام نشاط حقوق الإنسان وقانونها جنوحاً، وحتى عندما لم تتحقّق، بقيت المسألة مفتوحة للتعديل في بعض الأحيان بحيث وعدت في الحدّ الأدنى بعولمة أكثر إنسانية. استغرق الأمر معركة امتدت طوال تسعينيات القرن الماضي، لكن تمّ تحديث مجموعة أدوات السياسة الليبرالية الجديدة لـ«إجماع واشنطن» لبناء «شبكات أمان اجتماعي» سواء أكانت مبرّرة من حيث حقوق الإنسان أم لا. لكنّ مثل هذه السياسات وازنت بشكل عام بين التزامها بتوفير الكفاية والتوصية المستمرة بميزانيات حكومية مقيَّدة، ولم تهدف أبداً إلى استعادة بعض المساواة المادية التي جعلها مجيء دولة الرعاية الوطنيةِ حيوية في يوم من الأيام[٤٤].

ذلك لا يعني عدم وجود أشخاص نظروا في هذه المراجعات داخل مجتمع حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، نبّه ثيو فان بوفن (Theo Van Boven)،

---

(٤٣) للمزيد عن هذه التسمية، انظر: David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005), chap. 5.

حول تأثير الليبراليين الجدد في الصين الذين يخرجون من اشتراكية أوروبا الشرقية، انظر: Julian Gewirtz, *Unlikely Partners: Chinese Reformers, Western Economists, and the Making of Global China* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017).

وللمزيد عن أفريقيا في ظلّ الليبرالية الجديدة، انظر: James Ferguson, *Global Shadows: Africa in the Neoliberal World Order* (Durham, NC: Duke University Press, 2006).

(٤٤) للمزيد عن التشكيك في الأرقام الصينية، التجريبية والمعيارية، انظر: Margot E. Salomon, "Why Should It Matter That Others Have More? Poverty, Inequality, and the Potential of International Human Rights Law," *Review of International Studies*, vol. 37, no. 5 (2011), pp. 2137-2155.

رئيس قسم حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، في ندوة في عام ١٩٨٠ إلى أنّه «إذا لم نتمكن من سدّ الفجوة بين مجال حقوق الإنسان والاقتصاد بشكل فاعل، فإنّنا نجازف بالسعي إلى إيجاد نظام اقتصادي دولي يتجاهل أهداف التنمية البشرية الأساسية لجميع مساعينا من ناحية، ونجازف بانتهاج مقاربة سطحية في حقوق الإنسان تتجاهل أسباب الظلم الهيكلية العميقة من ناحية أخرى». من السهل أن يكون أبرز محاولة للإبقاء على بعض التركيز على الإنصاف العالمي في العصر الليبرالي الجديد ما يسمى الحقّ في التنمية الذي اقترحته الجمعية العامة للأمم المتّحدة في عام ١٩٨٦[٤٥].

ترجع أصول الحقّ في التنمية إلى سبعينيات القرن الماضي، وأفضل تفسير له هو أنّه محاولة لإنقاذ بعض بدهيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد من الحطام وإعادة النظر في المساواة العالمية كحقّ من حقوق الإنسان. وعلى الضدّ من الحقّ الجماعي في تقرير المصير الذي صار جزءاً من قانون حقوق الإنسان في الخمسينيات والستينيات، لكنّه ركّز على التحرّر من التدخّل الخارجي بعد الاستعمار (وهذا يشمل حقّ الناس في امتلاك وسيلة لتأمين عيش الكفاف)، تلا الحقُّ في التنمية النظامَ الجديد في استهداف الهرمية الدولية الجائرة بصفتها انتهاكاً في حدّ ذاتها لحقوق الإنسان. لكن إذا كان يعني للمدافعين عنه الكثير وإذا استدعى الإسهاب في الكلام في محافل الأمم المتّحدة طوال أكثر من عقد، فقد أخفق في اكتساب زخم، ليصبح ضحية أعدائه وغموضه. وكما الحقّ في تقرير المصير من قبل، عُدّ الحقّ في التنمية، على نطاق واسع، بأنّه حقّ مهلك لأنّ الكثير من الناشطين في مجال حقوق الإنسان فسّروه بأنّه وقاية من انتقاد السيادة، ولا سيما أنّ من روّجت له دول ساعية إلى خطاب يدافع عن مصالحها في عالم جديد صار فيه خطاب حقوق الإنسان طريقة رائجة إلى حدّ بعيد. وكما هي الحال مع تقرير المصير، صدم هذا الحقّ الكثيرين لكونه مربكاً من الناحية المفاهيمية وليس لخطورته من الناحية السياسية. وأشار أحد منتقديه بانفعال إلى أنّه «في عالم عادل، لن يُسمح بالتخلّف، لكنّ هذا لا يؤسّس لحقّ أخلاقي في التنمية لوحده بحال من الأحوال، أو حتى يوحي به بقوة».

(٤٥) Theo van Boven, cited in: Jean Quataert, *Advocating Dignity: Human Rights Mobilizations in Global Politics* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2009), p. 188.

بالنسبة إلى خصوم آخرين، لا يعدو هذا الحقّ ذريعة نبيلة أخرى لديناميات داخلية جائرة في دول ما بعد الاستعمار. تدين ظاهرة حقوق الإنسان في رواجها بالكثير لحقيقة أنّ دول ما بعد الاستعمار ازدرت بمقولة أنّ حكمها سيّئ، ولأنّ مشروعها التوزيعي الأساسي استهدف المساواة الدولية فيما تجاهل الهرمية الوطنية ـ ولا سيما عندما يتعلّق الأمر بالمرأة. ومع انتفاء مشروع جيوسياسي قوي يحيي ذكرى الحقّ في التنمية، يمكن لهذا الحقّ أن يولّد ما يزيد قليلاً على خطاب رقابي معنيّ بالديناميات العالمية الجائرة. وبعد أن تبيّن أنّ الحق في التنمية هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة، غاب انعدام المساواة العالمي ببساطة عن سياسات حقوق الإنسان في عصر ليبرالي جديد(٤٦).

بقي المحامي السلوفيني دانيلو تورك (Danilo Türk) يعدّ، في دوره كمقرّر خاصّ في السنوات التي سبقت انتهاء الحرب الباردة، الحقوقَ الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من العالم الجديد للعدالة الهيكلية التي تصوّرتها مقترحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ودقّق بشكل موجز في سياق العملية بانعدام المساواة في الدخل بين الدول (وليس داخلها). لكن بدأ تقريره الأولي بأنّ الهدف الرئيس هو القضاء على «الفقر المدقع»، وهذا الذي فهمه هو أيضاً، وركّز على قيمة حقوق الإنسان في زيادة مقاومة السياسات التي لم تساعد على حلّ تلك المشكلة. ومع أنّ الاهتمام بانعدام المساواة لم يغب تماماً في تسعينيات القرن الماضي ـ ولا سيما حين استُحدث تفويض بشأن انعدام المساواة في الدخل وحقوق الإنسان للتشيلي خوسيه بينغوا (Jose Bengoa) الذي واصل مناقشة ازدياد انعدام المساواة المحلّية وليس انعدام المساواة العالمية فحسب ـ فقد انتفى هذا الاهتمام بعد

---

(٤٦) Jack Donnelly, "The "Right to Development": How Not to Link Human Rights and Development," in: Claude E. Welch, Jr. and Ronald I. Meltzer, eds., *Human Rights and Development in Africa* (Albany, NY: State University of New York Press, 1984), p. 268.

للاطلاع على الأصول، انظر: Daniel J. Whelan, ""Under the Aegis of Man": The Right to Development and the Origins of the New International Economic Order," *Humanity*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 93-108.

لقراءة أكثر إيجابية، انظر: Margot E. Salomon, "From the NIEO to Now and the Unfinishable Story of Economic Justice," *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 13, no. 1 (2013), pp. 31-54.

مدّة وجيزة. وحتّى قبل انتفائه، ازداد تمحور المقاربات الرامية إلى معالجة المشكلة حول المساواة في الفرص في الأسواق وليس حول المساواة في النتائج التي فرضها القيد الاجتماعي على الأسواق[٤٧].

لم يعد مجتمع حقوق الإنسان إلى الصراع بطريقة جادّة إلّا بعد عشرين عاماً عقب ازدياد الوعي بدرجة كبيرة بانعدام المساواة الوطنية في ظلّ الليبرالية الجديدة. أثار بيكيتي (Piketty) والشعبوية أخيراً صحوة قوية، كحال الكثيرين غيره. مثّلت تلك اللحظة في الحدّ الأدنى فرصة لاستجداء أهمّية لا غنى عنها، مع قليل من النقد الذاتي والفحص الذاتي لكيفية تطابق عصر حقوق الإنسان مع العصر الليبرالي الجديد. ونشير إلى أنّ ألستون (Alston) عُيّن للتعامل مع الفقر الشديد وحقوق الإنسان التي برزت كأثر لعمل تورك الأصلي، وإلى الأدوار التي أسندتها الأمم المتّحدة منذ إنشائها إلى خبراء في الحقوق الاجتماعية الفردية. ركّز ألستون اهتمامه فجأة على انعدام المساواة في عام ٢٠١٥. كان ألستون العميد في هذا المجال، وبدا أنّ مصدر قلقه الرئيس إعادة بيكيتي انعدام المساواة إلى مركز التأمّلات الفكرية الواسعة، لكن لم يتكبّد أحد عناء ذكر حقوق الإنسان كسبب يدعو إلى الاهتمام أو كأساس لردّ. من الأمور المعبّرة قلّة اهتمامه بعد ذلك ـ في ارتداد كامل عن أيام تورك ـ بانعدام المساواة الوطنية عوضاً عن تقليل الاهتمام بانعدام المساواة العالمية. رأى هو الآخر أنّه من المهمّ عدّ حقوق الإنسان الردّ الملائم عليه، ولا سيما عندما بلغ «حدّاً متطرفاً»[٤٨].

أقرّ ألستون بصراحة بأنّه «لا يوجد حقّ معلن صراحة في المساواة، بناء على ذلك، بموجب قانون حقوق الإنسان». فُهمت المساواة في أحسن الأحوال، ضمن الأطر القائمة على الأقلّ، بأنّها ليست غاية في حد ذاتها

---

(٤٧) Preliminary Report on the Realization of Economic, Social and Cultural Rights (titled "The New International Order and the Promotion of Human Rights"); UN Doc. E/CN.4/Sub.2/1989/19, June 28, 1989 and Final Report, UN Doc. E/CN.4/Sub.2/1992/16, and Julia Dehm, "Righting Inequality: Human Rights Responses to Economic Inequality in the United Nations," *Humanity: An International Journal of Human Rights, Humanitarianism, and Development*, vol. 10, no. 3 (Winter 2019).

(٤٨) Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, UN Doc. A/HRC/29/31, May 27, 2015.

كرس ألستون تقريره للنموذج الذي صار فجأة مثالياً لدخل أساسي شامل.

ولكنّها وسيلة لتحقيق غايات أخرى منبثقة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بعبارة أخرى، إذا تبيّن أنّ «انعدام المساواة الشديد» مرتبط سببياً «بالفقر الشديد» أو بانتهاك حقوق أخرى، فذلك يعني أنّ القانون يطالب بشكل غير مباشر بنتائج أكثر مساواة. وعلى أيّ حال، انعدام المساواة المعني مرتبط بالوسائل أو النتائج فحسب بقدر ما هو يؤثّر في الفرص ـ وهو نوع من انعدام المساواة الذي افترض ألستون إمكانية توافق الجميع عليه، حتى إنّه استدلّ في دفاعه بهايك. كانت حجّة قوية على الأقلّ بقدر إشارتها إلى أنّه في أيّ سيناريو عالم حقيقي يفيد الواقع بأنّ معايير حقوق الإنسان بحسب الكتب التي تتحدّث عن الإعلان العالمي، مع أنّه لم يطالب مطلقاً بالمساواة في التوزيع، استلزمت بعض القيود على انعدام المساواة. وإلى جانب تقرير ألستون، أُطلقت ببطء محادثة واسعة حول الدور الذي يمكن لحقوق الإنسان الاضطلاع به في أزمة انعدام المساواة[(٤٩)].

على الرغم من تفشّي انعدام المساواة، كانت زيادة مكاسب الكفاية، حتى وإن عُزيت بدرجة كبيرة إلى الصين والتي تُقاس عادةً بالدخل أو بالقوة الشرائية وليس بتأمين حقوق الإنسان، سبباً للاحتفال بصفتها «الهروب الأعظم» من أمراض الفقر التي عرفتها البشرية طوال تاريخها. وكان انعدام المساواة في نظر الليبراليين الجدد أنفسهم ثمناً يلزم دفعه ببساطة للحصول على تلك النتيجة. قلّة هم الناشطون في مجال حقوق الإنسان الذين رضوا شخصياً بذلك الجواب، وليس لمجرّد أنّها بدت بمثابة تهنئة للذات فيما بقي كثير من الناس في كلّ دولة في بؤس طاحن. ومع أنّه لا جدال حول الاتّجاه نحو ازدياد انعدام المساواة على المستوى الوطني في الاقتصادات النامية والمتقدّمة في العصر الليبرالي الجديد، لكنّ مسألة تحديد إن كان انعدام

(٤٩) المصدر نفسه، الفقرات ٢ و١٢ و٥٤. يمكن الاطلاع على فكر سائد شبيه للغاية في:
Manfred Nowak, *Menschenrechte: Eine Antwort auf die wachsende ökonomische Ungleichheit* (Vienna: Edition Konturen, 2015).

انظر أيضاً منتدى Open Global Rights حول انعدام المساواة الاقتصادية وحقوق الإنسان، والتي شارك فيها ألستون وغيره (منهم أنا). وللمزيد عن الزعم بأنه من الضروري مداراة حق أكثر طموحاً في المساواة في التوزيع من المصادر الموجودة، انظر: Gillian MacNaughton, "Beyond a Minimum Threshold: The Right to Social Equality," in: Minkler, ed., *The State of Economic and Social Human Rights: A Global Overview.*

المساواة على المستوى العالمي تقلّص أو ازداد سوءاً محلّ خلاف كبير ـ لصعوبة قياسه وكثرة جوانبه الأخلاقية. وعلى الضدّ من أيام النظام الاقتصادي الدولي الجديد العنيفة، قلّ التشديد على الفجوات في الدخل والثروة في شتّى ربوع العالم. وفي غضون سنين قليلة، والفضل في ذلك عائد بدرجة كبيرة إلى النتائج التجريبية التي توصّل إليها الخبير الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش (Branko Milanovic)، شاع افتراض أنّ فضيلة العولمة العظيمة، حتى لو كانت على حساب تفاقم انعدام المساواة داخل الدول، هي تكافؤ العالم[٥٠].

وعندما حصل ذلك، جرت العملية على نحو بطيء ومتفرّق، وبقي أكثر الناس بؤساً عالقين. كانت المساواة في ظلّ الليبرالية الجديدة، وبخاصّة في صورتها الخاصّة، مختلفة تماماً عن نموذج عالم الرعاية الذي روّج له النظام الاقتصادي الدولي الجديد قبل ظهور منافسته العولمة الليبرالية الجديدة. وحتى مع ازدياد عدد الأثرياء وتبديد أيّ نزر يسير من العدالة في المساواة في معظم الدول، صعب توقّع تكافؤ مستويات المعيشة حول العالم عبر أيّ أفق زمني، لأسباب لا تقتصر على الظروف الفريدة للنجاحات الصينية و(الثانوية) الهندية. والحال التي لا تزال اليوم هي أنّ جلّ انعدام المساواة راجع إلى الاختلافات في متوسّط الدخل بين الدول، وليس داخلها. وكما لاحظ أحد الخبراء الاقتصاديين، الأفضل بكثير أن تكون فقيراً في بلد غني من أن تكون غنياً في بلد فقير. ومع أنّ حقوق الإنسان تفترض مسبقاً على ما يبدو أنّ البشرية واحدة، إلّا أنّها ظهرت كأسمى مثُل في عالم غير متكافئ بدرجة كبيرة، وسيظلّ كذلك إلى الأبد. واجهت حركات حقوق الإنسان، التي أُخذت على حين غرّة بعواقب انعدام المساواة وبخاصّة عندما أخذت شكل رد فعل شعبي عنيف، اضطرابات مخيفة حاضراً ومستقبلاً. ولا يُعرف إن كان باستطاعتها الدفاع عن مبادئها في العاصفة، فكيف بتهدئتها مع انتقال الليبرالية الجديدة من قوة إلى قوة[٥١].

---

(٥٠) Angus Deaton, *The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), chap. 6, and Branko Milanovic, *Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization* (New York: Harvard University Press, 2016).

(٥١) Dani Rodrik, "Is Global Inequality the Enemy of National Inequality?," (January 2017), < https://drodrik.scholar.harvard.edu/publications/global-equality-enemy-national-equality >.

خاتمة
عالم كرويسوس

تخيّل أنّ رجلاً واحداً ملك كلّ شيء. سمّه كرويسوس (Croesus)، على اسم ملك كان في المعتقدات القديمة، كما يقول هيرودوتس، «غنياً على نحو مدهش» لدرجة أنّه «حسب نفسه أسعد البشر». وإضافة إلى تسامي كرويسوس المعاصر على نحو فائق على أقرانه الرجال والنساء، إنّه يتحلّى بالشهامة أيضاً؛ فهو يرفض مشهد الناس وهم يتضوّرون جوعاً، لأسباب منها حاجته إلى بعضهم لرعاية ممتلكاته العالمية. يصرّ كرويسوس على أرضية للحماية، حتى يتمكّن كلّ شخص، يعيش في ظلّ صعوده الخيري ولكن الساحق، من الإفلات من ربقة العَوَز. يوزّع كرويسوس عليهم جميعاً الصحّة والغذاء والماء وحتى الإجازات[1].

عند المقارنة بالعالم الذي نعيش فيه اليوم؛ حيث لا يتمتّع كثيرون بهذه المنافع، يقدّم كرويسوس مدينة فاضلة من نوع ما. إنّها الشيء الذي يعتقد الكثيرون أنّه متوقَّع في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، وقد أصبح ملكاً لنا، مع صعود الحركة الدولية لحقوق الإنسان في نصف القرن الماضي - وبخاصّة بعد أن صرفت هذه الحركة اهتمامها في وقت متأخّر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الإعلان في الأصل. في هذه المدينة الفاضلة، لم تعد المسألة تحديد من هم الأغنياء ومن هم الفقراء. فلدى أشدّ الناس بؤساً ما يكفيه، لكنّهم في هرمية واسعة، ولديهم تقاليد أخلاقية.

نحن نعيش بشكل متزايد في عالم كرويسوس. الأعداد الضئيلة من

---

(١) Herodotus, *Histories*, Book I.

الأثرياء يقزّمون بثرواتهم من عداهم، وتتّجه بعض البيئات الوطنية نحو انعدام مطلق للمساواة، حتى وإن كانت الصورة العالمية أكثر تعقيداً. ومن نافلة القول الآن أنّ كلّ نظام مستنير يحترم الحرّيات المدنية الأساسية، على الرغم من أنّ الكفاح من أجل توفيرها لا ينتهي. كرويسوس يكره القمع وليس العوز فحسب، وهو لن يوافق البتّة على دولة بوليسية، وهو يرتعد لرؤية فظائع الحرب والاحتلال، ويحمرّ غضباً عندما تُذكر كلمة «تعذيب»، وهو يعدّ العيش في عالم الفقر المدقع في القاع خزياً، حتى لو كان الساكن الوحيد في القمّة. لذلك، ليس لكرم كرويسوس مثيل، وكذلك ثروته. فكيف يمكن لأي شخص أن يقلّل من أهمية ما يقدّمه كرويسوس؟

كان الكثير من أسلافنا سيطالبون بما هو أكثر من ذلك. فليس في الإعلام العالمي التزام مباشر بالمساواة المادّية ـ بسقف للفجوة في الثروة بين الأغنياء والفقراء ـ كما أنّها منفية في النظم القضائية والحركات الاجتماعية التي جعلتها قبلة الأنظار، كما هي في ذهن كرويسوس. تضمن حقوقُ الإنسان المساواة في المنزلة، لكنّها لا تضمن المساواة في التوزيع. وليس في برنامج حقوق الإنسان ما يستبعد عالم كرويسوس، بسيادته المطلقة، ما دام يتيح مخصّصات كافية من متع الحياة.

تبدو شهامة كرويسوس في حدّ ذاتها معيبة للغاية ـ بل وغير أخلاقية ـ إذا تطابقت مع بعض أسوأ صور انعدام المساواة على الإطلاق. هذا هو الهدف من التجربة الفكرية: حقوق الإنسان، وحتى حقوق الإنسان المتحقّقة على نحو مثالي، منسجمة مع انعدام المساواة، بل ومع انعدام المساواة الراديكالي. الأمر الذي ربّما يبدو مفاجئاً أنّه تبيّن عدم وجود تناقض بين انعدام المساواة المادّية الهائل وتأمين المخصّصات الأساسية. سؤالنا هو ما إذا كان ينبغي لنا الاستمرار في إضفاء المثالية على عالم كرويسوس لأنّنا نجعل عالمنا أكثر شبهاً به كلّ يوم.

بدءاً بالدولة اليعقوبية التي لم تعمّر طويلاً وانتهاءً بدولة الرعاية في منتصف القرن العشرين بنماذجها الشمالية الأطلسية والأمريكية اللاتينية ونماذج ما بعد الاستعمار، ألزم الاقتصادُ السياسي الذي صاحب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الدولَ بنموذج جديد للحياة الاجتماعية. كانت

سياسة تكافح لتحقيق حد أدنى كافٍ أكثر من أيّ وقت مضى لمجموعة واسعة من المواطنين المحظيين، إضافة إلى قدر ضئيل من المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين. وانطلاقاً من تجربة البؤس خلال حقبة الكساد الكبير ومساهمة الحرب العالمية الثانية، إلى جانب التهديد الشيوعي، التزمت الدول الرأسمالية بحماسة بالرعاية الوطنية. وأقامت الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية بدورها دول رعاية ابتكرتها، وحاولت دول ما بعد الاستعمار الاشتراكية أن تحذو حذوها في كثير من الأحيان. ومع أنّ الخضوع الجنساني والعنصرية المروّعة دمّرت هذه الدولة، فقد كان أكثر الاقتصادات السياسية التي شهدتها الحداثة مساواةً من الناحية المادّية. زعم الفيلسوف الراحل ديريك بارفيت (Derek Parfit) مؤخراً أنّ الأفضل ترتيب التزاماتنا لبناء أرضية دنيا للحماية ولإضفاء طابع مؤسّساتي على سقف لانعدام المساواة. البدء بأحد الأمرين لا يمنع بحال من الأحوال من الوصول إلى الآخر من الناحية النظرية. لكن الدرس المستخلَص من عصر الرعاية الوطنية هو أنّ الكفاح من أجل الدفاع عن الحمايات الكافية وعن نتائج أكثر مساواة، من أجل تحقيق العدالة في الأمرين، يجب أن لا يكون متسلسلاً، بل يجب أن يكون متزامناً، مع كلّ الصعوبات التي يكتنفها، لا محالة، السعي لتحقيق الغايتين[٢].

لم يقتصر نموذج الرعاية المثالي على حماية الضعفاء؛ إذْ شجب الفرضيات الليبرالية الجديدة لرأسمالية القرن التاسع عشر، مدافعاً عن دور الدولة في التدخّل من أجل الصالح العام، سواء باسم إصلاح الرأسمالية أم ثورة شيوعية أم ديمقراطية مسيحية أم اشتراكية علمانية. تبلور إجماع على تلطيف انعدام المساواة العائد إلى القرن التاسع عشر وعكسه (وإن من غير إزالته تماماً) عبر المشهد السياسي، بدءاً بمكافحة الاحتكار وانتهاءً بالسياسة الضريبية، إضافة إلى تدخّل الدولة في الإنتاج أو في امتلاكها وسائله. ربّما تكون إتاحة حقوق الإنسان خطوةً أولى متواضعة متمثّلة في حماية الكفاية عوضاً عن أمل نهائي كبير بالمساواة المادّية سبب تجاهل تلك الحقوق على نطاق واسع أو رفضها أو التعامل معها بقلق في أربعينيات القرن الماضي

(٢) Derek Parfit, "Equality or Priority?," in: Matthew Clayton and Andrew Williams, eds., *The Ideal of Equality* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 2000).

بصفتها الصيغة النهائية للحياة الطيّبة. وفي النهاية، استُخدم الحديث عن الحقوق غالباً للتضييق على الدولة عوضاً عن توسيعها. وكان هناك من خاطر بالدعوة إلى «الحقوق الاجتماعية» في عصر الإعلان العالمي. لكنّ هذه الدعوة أخذت معناها من المراجعة الشاملة لمستحقّات المواطنة من أجل الكفاية والمساواة على حدّ سواء. حتى إنّ فرانكلين روزفلت الذي قدّم «الشرعة الثانية للحقوق» لحظة تبدّد الطموح بـ«اتّفاق جديد» في بلده التحرّري نسبياً احتفظ بأعلى نبرة خطابية من أجل مخصّصات ملائمة للإنسان العادي ولإتاحة نزر يسير من المساواة المادّية من خلال إنهاءٍ لـ«امتيازات الخاصّة الممنوحة للقلّة» أيضاً.

مع أنّ الكثيرين أملوا بالتأكيد بأن تشمل تلك المثُل جميع أنحاء العالم، صار تنظيم الرعاية على مستوى وطني وليس على مستوى دولي غداة انتشارها ـ في تناقض صارخ مع افتراضات كلّ من الاقتصاد السياسي وحقوق الإنسان كما هي سائدة في زماننا. أُعلن عن الرعاية ونُفّذت على أساس وطني في كل مكان في العالم. لا ريب في أنّ الإعلان العالمي دولي في مصدره وشكله، لكنّه في الأساس نموذج للدول ـ «معيار عالٍ للإنجاز لجميع الشعوب والأمم»، كما جاء في مقدّمته. وما زالت الرعايةُ وطنيةً منذ أن ظهرت بقوة خلال الأزمة بين الحربين العالميتين. وقد تجاوزت حوكمة الاقتصاد السياسي نطاق الأمة في أربعينيات القرن الماضي لمجرّد تلافي وقوع كارثة إذا ما أخفقت الدول الفردية في التزامها بإدارة اقتصاداتها الوطنية، وليس من أجل أرضية عالمية للحماية، فكيف بسقف عالمي لانعدام المساواة. ومن ثمّ كانت العلاقة الأصلية بين الإعلان العالمي والاقتصاد السياسي مجموعة دنيا من الضمانات التي يجب أن تسعى تجارب الرعاية الوطنية من أجل تحقيقها. وتعايش بيان الأمم المتّحدة للحقوق مع مشروع مساواتي أكثر طموحاً لم يأتِ على ذكره.

لم تنجح مساعي الحملتين المزدوجتين ضدّ التحقير ودفاعاً عن المساواة إلّا جزئياً، سواء أكان المقياس مدى سخائهما أو النسبة المئوية للأشخاص الذين انتفعوا بهما في العالم. وأمل بعض بإمكانية عولمة الرعاية سعياً لأرضيةٍ للحماية ولسقفٍ لانعدام المساواة كانت دول قد أرستهما على صعيد داخلي. والأبرز اقتراح الدول النامية «نظاماً اقتصادياً دولياً جديداً» يهدف

صراحة إلى المساواة العالمية، وحازت مجموعة اقتراحاتها شهرة حين أذكت صدمة النفط في عام ١٩٧٣ مخاوف من إمكانية أن تواجه الدول المتقدّمة أسعاراً استخراجية لكلّ السلع. وفي المقابل، انتصر «النظام الاقتصادي الدولي الجديد الحقيقي» لأصولية السوق. ورأى بعض أنّ دول الرعاية في أزمة، وأنّها قُوّضت بوساطة أعدائها وبسبب نجاحاتها، وانتُخب سياسيون (أو استولوا على السلطة كما في حالة أوغستو بينوشيه في تشيلي) شرعوا في تبديد الإجماع الأيديولوجي حول الرعاية الوطنية. أخيراً، للنظام الاقتصادي الدولي الجديد تركة وهي أنّه يستحيل الآن تخيّل النكوص إلى عالم ليس للظلم المادّي العالمي فيه أهمّية أخلاقية. ولو لم يكن الأمر كذلك لتبدّدت الآمال ولتحقّقت الأحلام الليبرالية الجديدة بنظام سوق عالمي مختلف تماماً.

اقترب عالم كرويسوس من الحقيقة أكثر فأكثر بعد سبعينيات القرن الماضي، لأنّ أخلاقه غدت ملكاً لنا. وإذا كُتب للمدينة الفاضلة للعدالة بقاء، فهو بقاء عالمي لكنّه محدود للغاية، وهو ما يسمح بإدانة أسوأ الانتهاكات التي ترتكبها الدول. وعندما يتعلّق الأمر بتوزيع متع الحياة، يتوسّع الاستثمار في توفير الكفاية، لكن يتبخّر كلّ التزام بقيود سياسية على انعدام المساواة المادّية. تلقّت المساواة في المنزلة دفعة قوية، لكن يلزم إزالة صور انحياز دولة الرعاية وإقصاءاتها على أساس الجنوسة والعرق، وهي عيوب جعلت هذه الدولة غير قابلة للإصلاح وغير مرغوب فيها أيضاً. أصبحت حقوق المرأة مثلاً من حقوق الإنسان، وجرى الطعن في التبعية بأشكالها المتعدّدة. لكن يجري التشديد على الهرمية المادّية وتقويتها باستمرار.

أياً تكن قدرة حركة حقوق الإنسان من الناحية النظرية، فهي تكيّفت مع الجوّ الجديد من الناحية العملية. أعاقت فكرةُ حقوق الإنسان تحوّلَ الاقتصاد السياسي إلى مشهد عالمي. زد على ذلك أنّ الناشطين ما عادوا يعطون الأولوية للإرادة الفاعلة للدول لإطلاق الرعاية الوطنية وإدارتها، وأعطوها عوضاً عن ذلك لحقوق الأفراد في الأمن من الأذى وفي التمتّع بحكومة بدائية تتلافى الكوارث والمذلّة. وفي المجال الاقتصادي، جرى التخلّي عن المساواة المادّية كخلُق مثالي. وفي مقابل طابعها الكوني، وعلى

الرغم من بعض عدم اليقين الأولي، تخلّت حركة حقوق الإنسان الجديدة عن أيّ علاقة بالمساواتية بعد الحرب نظرياً وعملياً.

وعلى الرغم من الاعتراض الواضح على إتاحة الإعلان العالمي - ككرويسوس السخي - ضمانات بتوفير الكفاية ضدّ أسوأ مآسي الأسواق الحرّة، إلّا أنّ العلاقة الزمنية الوثيقة في الظاهر بين حقوق الإنسان والليبرالية الجديدة محيّرة. هل يمكن القول إنّه ليس لارتقاء حقوق الإنسان إلى منزلة لغة أخلاقية مشتركة علاقة ببروز أصولية السوق، أو بتقهقر الرعاية الوطنية على الأقلّ؟ تتطلّب الإجابة المداورة في إمعان النظر بين من يزعمون أنّ حقوق الإنسان بريئة من تهمة بأنّها تحثّ على أصولية السوق، وبين الماركسيين الذين يجيبون بأنّ حقوق الإنسان ليست أكثر من اعتذار عن هذه الأصولية. ومع أنّ الأوصاف التآمرية التي تعدّ حقوق الإنسان شريكاً خسيساً للتحوّلات في الاقتصاد السياسي العالمي غير مقْنعة، بيد أنّ إخفاقات حقوق الإنسان البسيطة والقيود المفروضة عليها في مواجهة الجور الماديّ ليست أقلّ إزعاجاً لها.

المشكلة الحقيقية في حقوق الإنسان، عند ربطها تاريخياً بأصولية السوق، ليست في أنّها تروّج لهذه الأصولية ولكن في أنّها عديمة الطموح من الناحية النظرية وغير فاعلة من الناحية الفعلية في مواجهة نجاح أصولية السوق. غيّرت الليبرالية الجديدة العالم، فيما لم تشكّل حركة حقوق الإنسان تهديداً لها. مأساة حقوق الإنسان أنّها شغلت المخيّلة العالمية لكنّها لم تسهم إلى الآن بشيء تجدر الإشارة إليه عدا مضاهاة العملاق الليبرالي الجديد الذي يمضي في طريقه من غير أن ينحرف أو يواجه مقاومة. والسبب الأساسي الذي يجعل حقوق الإنسان رفيقاً عاجزاً لأصولية السوق هو أنه ليس لديها ببساطة ما تقوله بشأن انعدام المساواة الماديّة. ليس مردّ القلق الرئيس حيال حقوق الإنسان أنّها تدمّر حمايات التوزيع التي هدفت إلى توفيرها، فكيف بالقول بأنّها تحرّض على «الرأسمالية الكارثية». لم يسبق أن كان لهذه الحمايات وجود في أماكن كثيرة. والرأسمالية العالمية ليست المصدر الوحيد أو حتى الرئيس للانتهاكات التي تقوم بها الدول. في الواقع، لا مجال لإنكار أنّه بعد سبعينيات القرن الماضي، فاق عددُ من انتُشل من البشر من الفقر المدقع بفضل التحوّل إلى نموذج السوق الصيني

أساساً ـ ومن ثمّ صاروا فوق عتبة العيش الأساسي ـ عددَ من انتُشل منهم بفضل أي قوّة سابقة في التاريخ.

وفي المقابل، المشكلة هي التي يوضحها مثال كرويسوس. الطموحات المتواضعة، كما الإخفاق في تحقيقها، هي التي جعلت من حقوق الإنسان رفيق أصولية السوق، وهما يخطوان أعظم خطواتهما في حقبة واحدة. الصلة الرئيسة بين حقوق الإنسان وأصولية السوق صلة مفقودة. ولأنّ ثورة حقوق الإنسان ركزت بشدّة على انتهاكات الدولة تحديداً وكرّست نفسها، في أكثر حالاتها طموحاً، لتوطيد ضمانة بتوفير الكفاية، فقد أخفقت في الردّ على إلغاء الليبرالية الجديدة أيّ قيود على انعدام المساواة أو حتى في الاعتراف بحصول ذلك. حقوق الإنسان بمثابة الأخلاق الإرشادية لعصر ليبرالي جديد لأنّها تدعوه إلى أن يكون أكثر إنسانية فحسب. وبذلك يزداد عالمنا شبهاً بعالم كرويسوس.

لا نقصد بذلك القول إنّ نشاط حقوق الإنسان عديم الأهمّية لأنّ من يقول ذلك كمن مطرقة لعدم فائدتها في تثبيت برغي. لكنّ تعيير الدول والمجتمعات التي تخفق في حماية قيمها الأساسية ـ إذا لم تكن قيماً غير انتقائية وستاراً دخانياً لسياسات قوة عظمى ـ إسهام مفروغ منه. إنّ بروز الحقوق الاجتماعية في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية مهمّ بالتأكيد، لكنّ معظم المدافعين عنها وعامّة الدول القوية (بقيادة الولايات المتّحدة التي دأبت على رفض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمبادئ في النظام الدولي) تولي انتباهها إلى الفظاعات والقمع السياسي في المقام الأول. وحتى عندما تُمنح الحقوق الاجتماعية مزيداً من الأهمّية، عادة ما يكون شغلها الشاغل تحديد عتبة فوق الفاقة، وليس تحديد أقصى ارتفاع لبرج الغني فوق البقيّة.

يعي كرويسوس ذلك، وهذا سبب يجعل سيادته المطلقة تنعم بأمن مثل الأمن الذي ينعم به العاملون تحت حكمه ويركّزون على احتياجات المعوزين الإنسانية. ويبدو أنّ حركة حقوق الإنسان الحالية تساعد كرويسوس عن غير قصد على تنفيذ خطّته. ربّما يردّ المرء بالقول إنّ جعل المساواة المادّية حيوية ومنظّمة مشكلة يتعيّن على شخص آخر أن يحلّها: ليس من مهمّات حركة ما بناء حركة أخرى. لكنّ تعايش ظاهرة حقوق الإنسان مع موت

الاشتراكية حقيقة تاريخية يجب أن يكون لها اسم. وفي ما يتعلّق بأولئك الناشطين والمحامين الذين ورثوا مخزون مُثُل العالم في يومنا هذا، يجب الإحساس بقدر من الخجل للنجاح وسط أنقاض التطلّع المساواتي المادّي فحسب على جميع المستويات، بل إنّ حركة حقوق الإنسان ستخاطر بالظهور في مظهر حليف كرويسوس ـ ازدهرت لأنّ حكمه ازداد قوّة ـ ما لم تنخرط في انشقاق صريح ضده أو تتواطأ على الأقل مع آخرين يعلنون تمرّداً مفتوحاً. فإذا زادت حركات حقوق الإنسان اليوم تركيزها على الحقوق الاجتماعية مثلاً، وبخاصّة في تعزيز حقوق العمل التي كانت بمثابة آليات للتمكين الجماعي، ربّما تُسهم في النتائج المادّية بطريقة مميّزة.

ومع انتفاء الضغط المساواتي، يتّضح أكثر من أيّ وقت مضى أنّ الغضب الشعبوي سينفجر في الدول التي تكتنفها هرمية وركود مادّي. وبالمثل، يُوجد انعدامُ المساواة العالمي حوافزَ دائمة للهجرة، وهذا يفاقم أزمات اللاجئين ويحوّل الفقر من شرّ هيكلي إلى مشهد مرئي. يتمثّل ردّ حركات حقوق الإنسان في مضاعفة قواها، وشجب عواقب انعدام المساواة المادّية عندما تؤدّي إلى كارثة سياسية. لكن إذا لم تنقذ حركة حقوق الإنسان نفسها من زمالتها السلمية لليبرالية الجديدة، فستزداد شبهاً بعلاج مسكّن يقبل باستمرار تجدّد الشرّ من دون مواجهته مباشرة. والشعبوية ليست سوى مثال على دينامية تجاهل المرض والاكتفاء بشجب أعراضه.

هل يمكن لنموذج مختلف لقانون حقوق الإنسان أو حركاته تصويب تعايشها مع أزمة انعدام المساواة المادّية؟ هناك سبب للشكّ في قدرتها على فعل ذلك بالتغيّر بشكل جذري ـ بالتحوّل إلى حركات اشتراكية مثلاً. ليس هناك تناقض بين الأهمية الأخلاقية وإمكانية نجاح تاريخي لحقوق الإنسان على صعيد مكافحة القمع السياسي ولجم العنف المفرط، أو في حملات تطالب بحقوق سياسية واجتماعية طبعاً وإن كانت أكثر إثارة للجدل. لكن متى كان انعدام المساواة محدوداً، فذلك لا يرجع إلى الأساس الفرداني والمناهض للدولة الذي تتقاسمه حقوق الإنسان مع شبيهتها أصولية السوق. وعندما يتعلّق الأمر بحشد الدعم للعدالة الاقتصادية، لن تكون الأدوات الرئيسة لدى حركة حقوق الإنسان ـ استخدام السياسة المعلوماتية لتعيير أعمال قمعية تلجأ إليها دول أو كوارث حروب ـ ببساطة صالحة للاستعمال.

يعود ذلك جزئياً إلى أنّ عدم أهلية حركة حقوق الإنسان للتحدّي سبب إدانتها لعدم تقديمها بديلاً معقولاً لأصولية السوق ولأنّها لا تشكّل بالتأكيد تهديداً خطيراً لها. وإنّنا نجد في تاريخ هيرودوتس أنّ تعبير الفيلسوف سولون (Solon) لكرويسوس قلّل من شأن الملك؛ والجيوش الفارسية هي التي أطاحت به. الحقيقة هي أنّ العدالة الاقتصادية المحلّية والعالمية تتطلّب إعادة تصميم للأسواق، أو على الأقلّ إعادة التوزيع من الأغنياء إلى البقيّة، وهو أمر لا يتحقّق بالتشهير والتعبير على الأرجح، حتى عندما يُدعَم بأشكال جديدة من النشاط القانوني.

المشكلة ليست في استغناء الليبرالية الجديدة عن الدولة ـ فهي أبعد ما تكون عن ذلك ـ ولكن في دولة مختلفة تماماً عن الدولة التي ألهبت المخيّلة، منذ عهد اليعاقبة، بحجّة إنقاذ الناس، فتفانوا وضحّوا بأنفسهم من أجلها. وكما الليبرالية الجديدة، تعتمد حركات حقوق الإنسان على الدولة، لكن حتى سعيها وراء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يُسهم بشيء في بناء قدرة الدولة على توطيدها أو شحذ الإرادة للقيام بذلك. وفي التقليد البديل للرعاية الذي يجمع بين هدفَي الكفاية والمساواة، كانت دولة قوية أقيمت، منذ عهد اليعاقبة، بقدرات تدخّلية، وممولة بضرائب مرتفعة، وقادرة على إثارة حماسة شعبها ـ بمثابة قوة معادِلة. لم تتحقّق المساواة يوماً بتعبير الحكم، ولكن بالتحمّس لها وحتى التفاني من أجلها. كانت الحركة من أجل المساواة العالمية، قبل موت النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حركة حكومية وليست غير حكومية، من أجل بناء مؤسّسات جديدة عوضاً عن الاكتفاء بتعبير المؤسّسات القائمة. وستستلزم الرعاية العالمية الالتزام العاطفي نفسه بالقدرة الحكومية بدءاً بصورها الرمزية في الرعاية الوطنية ووصولاً إلى المسرح العالمي. إنّ كرويسوس محقّ، كحركات حقوق الإنسان، في أنّه ما من وسيلة للمضي من دولة إلى أخرى من دون أخذ العالم أجمع في الحسبان. وكلّ ما في الأمر أنّها لا تعتمد المساواة في التوزيع كمعيار مُلزم.

لكنّ هناك سبباً قوياً غير علاقتها الخجولة بالتفكير البراغماتي وبسلطة الدولة للاعتقاد بأنّه لا يمكن لحركات حقوق الإنسان فكّ عرى زمالتها مع الليبرالية الجديدة بالتركيز على المساواة ببساطة. والأكثر إثارةً للقلق أنه ليس

مصادفة أنّ عصر المساواة المادّية النسبية في منتصف القرن العشرين كان أيضاً عصر الأنظمة الشمولية والحرب الباردة، والذي ألحق بالعالم خسائر فادحة. أرست الرعاية الوطنية أرضية للحماية وسقفاً لانعدام المساواة عند مواجهة تهديدات داخلية وخارجية مرعبة فحسب - حركة عمّالية بارزة وحسنة التنظيم وخطراً شيوعياً، بصرف النظر عن مدى تضخيم هذه التهديدات. ورداً على هذه المخاطر، جاء التغيير بفضل ما أطلق عليه بيير روزانفالون (Pierre Rosanvallon) «إصلاحية الخوف». توسّعت الحوكمة لتأمين المساواة المادّية لأنّ الدولة عُدَّت أقلّ إثارة للخوف من التهديدات التي تستطيع صدّها فحسب. وفي المقابل، شجبت حركة حقوق الإنسان في أكثر صورها إلهاماً القمع والعنف الحكوميين، لكنّها لم تقدّم أبداً بديلاً تطبيقياً للإحساس بالخوف الذي أدّى إلى الحماية وإعادة التوزيع لأولئك الذين بقوا أحياء بعد أهوال القرن العشرين[٣].

إذا كان حلم الرعاية سيُستعاد يوماً من عالم المثاليات، الذي هو منفاه حالياً، فسيحتاج إلى تأييد كحركة وليس كبرنامج فحسب. لكنّه لن تبدو مثل حركة حقوقنا الإنسانية التي أصبحت بارزة بعد أن صار عالمنا أشبه بعالم كرويسوس. وفوق كلّ شيء، سيحتاج هذا الحلم إلى تولّي مهمّة الحكم، على الصعيدين المحلّي والعالمي، وليس مهمّة النقد فحسب. وينبغي أن تكون مخيفة بدرجة كافية للدفع باتّجاه المساومات الاجتماعية التي أشرفت عليها دولة الرعاية حتى نهاية العدالة المادّية، مع عدم تكبّد تكاليف صراع القرن العشرين الهائلة. وصار عصر حقوق الإنسان أكثر شمولية في العدالة الاجتماعية الوطنية، وبخاصّة في ما يتّصل بالمرأة، وينبغي لأيّ برنامج أو حركة جديدة المحافظة على تلك المكاسب وزيادتها. أخيراً، يجب أن يكون نطاقها عالمياً. سيرغب الأثرياء في العالم في إنقاذ أنفسهم على أسس أخلاقية من الارتباط الضيق بأقرانهم البشر عندما تكون حياتهم على المحك فحسب في أكثر حالات النزوح والفقر والعنف إثارة. ولا تزال تركيبة رعاية عالمية في إطار الخيال فحسب لغاية اليوم ولم تُقنَّن البتّة. لذلك، وظيفتنا ليست سهلة؛ في الواقع، إنّها مضنية إلى أبعد الحدود.

(٣) Pierre Rosanvallon, *The Society of Equals*, translated by Arthur Goldhammer (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013), p. 174.

لكن ليس هناك سبب للاعتقاد بأنّ المساواة المادّية تعتمد بالضرورة إما على الإقصاء أو على العنف، أو أنّ برنامجاً جريئاً للعدالة الدولية أمل كاذب. ومن الشائع الاعتقاد طوال جيل بأنّ حقوق الإنسان هي الملاذ البدهي من الفظائع وسوء الحكم. لكن آن الأوان لإعادة تعلّم الاختيار القديم والكبير بين الاشتراكية والبربرية، وآن الأوان للارتقاء بحقوق الإنسان إلى مصافّ مشروع عالمي لم تمثّله إلّا نادراً ولكن يتعيّن عليها تمثيله. وإضافة إلى بقاء عالم كرويسوس الخاصّ بالحقوق والاحتياجات الأساسية الذي أُسّس في غمرة استمرار انعدام المساواة بل وتفاقمها غير الأخلاقي، يزداد الأمر وضوحاً كلّ يوم بأنّ مآله إلى عدم الاستقرار والخراب.

تصبح حقوق الإنسان أسمى مثُلنا عندما تظلّ الهرمية المادّية مستشرية أو تزداد سوءاً فحسب. كانت إنجازاً في الوعي وانتكاسة هائلة في الوقت نفسه. برزت حقوق الإنسان بصفتها أسمى خلُق في عالم عديم المساواة، وفي ظلّ ظرف ليبرالي جديد يمكن أن يناضل أنصارها فيه ليضفوا عليه طابعاً إنسانياً، ليجدوا أنفسهم متهمين بالتواطؤ معه. ويجب على ناشطي حقوق الإنسان أن يأنفوا من تلك الزمالة، وإن قرّروا أنّ دورهم ليس الدفاع عن المساواة. والأهمّ من ذلك وجوب ألّا يعتقد جمهورهم أنّ حقوق الإنسان هي المفاتيح الوحيدة أو حتى الرئيسة لفتح بوابة مستقبل العالم. ولن تستعيد حقوق الإنسان أهمّيتها التي يمكن الدفاع عنها إلّا حين تنقذ البشرية نفسها من طموحاتها المتواضعة. إذا فعلت ذلك، من أجل الرعاية المحلّية والعالمية، يمكن أن تصبح الكفاية والمساواة زميلتين قويتين مرّة أخرى في حياتنا الأخلاقية وفي مؤسّساتنا السياسية.

كلمة شكر

استغرق تصوّر هذه الدراسة، على سرعة إعدادها، زمناً طويلاً؛ لذلك، عبارات الشكر على هذا الكتاب لا تكفي للوفاء بديون أدين بها لكثيرين ممّن قدموا المساعدة في عملية إعداده. قدّمت دانييل ألن مكاناً عزيزاً وتجربة رائعة في مركز إدموند ج. صفرا للأخلاقيات في جامعة هارفارد في أثناء مدّة التفرغ في عامي ٢٠١٦ ـ ٢٠١٧ حين أعددتُ هذه المخطوطة. وقد تكرّم معهد بيرغروين ومركز ويذرهيد للشؤون الدولية بتمويل إقامتي، لذلك، أنا شديد الامتنان لنيكولاس بيرغروين وكريغ كالهون وثيودور جيلمان وميشيل لامونت على هذا الانقطاع عن التدريس. كما قدّم صندوق آن وجيم روتنبرغ للفنون والعلوم الإنسانية في الجامعة بعض الأموال. لكنّني أقدّر كثيراً كرم العميدة السابقة مارثا ميناو من كلّية الحقوق في جامعة هارفارد لسماحها لي بأخذ إجازة لمدة فصل دراسي ودعم منحة دراسية، من أجل هذا الأمر، بطرائق لا تُحصى ـ إضافة إلى دعوتي إلى قضاء فترة سعيدة في كلّيتها في المقام الأول.

بما أنّ هذا الكتاب نتاج ذلك الوقت في هارفارد بدرجة كبيرة، فمن المنطقي اغتنام هذه الفرصة لشكر كلّ الذين أبدوا لي اللطف هناك (أو تساهلوا مع خصوصيتي على الأقل)، وبخاصّة زملائي في كلّية الحقوق غابرييلا بلوم وجون غولدبرغ وجاك غولدسميث ودايفيد كينيدي ودنكن كينيدي وبنيامين ساكس. وقدّمت كارول ستيكر بعض المؤشّرات القيّمة النهائية بفضل الصحافة. كما أنّ جيرالد نيومان، وهو زميل كريم في مجال حقوق الإنسان، قدّم الزمالة التي لا غنى عنها، ودقّق أيضاً فصلاً برعايته المميّزة. وأبدى فرانك مايكلمان دائماً اهتماماً مماثلاً بمخاوفي بشأن

الكفاية، ولم يبالغ في ردّه على التعامل معها كنصير تاريخي، حتى عندما كان نموذجاً حاضراً للكثير من الأشخاص العاديين مثلي، وسيظلّ كذلك. وفي ما يتعلّق بموضوع المثقفين غير العاديين، كان امتيازاً متواضعاً أن ألتقي بمعلّمي السابق روبرتو مانجابيرا أونغر في المدرسة. سيكون مستاءً لأنّني فرّقت في هذا الكتاب بين الكفاية والمساواة عوضاً عن التفريق بين المساواة العميقة والحريّة العميقة، لكنّه سيقرّ بحقيقة أنّ بعضاً يعتقدون أنّ الأفضل الانخراط في مناقشات عصر المرء كوسيلة للتحقيق في آفاق مستقبلية. وقد تعامل معي فريق حلم حقوق الإنسان في الجامعة، وأخصّ بالذكر مايكل إغناتييف وماثياس ريسي وكاثرين سيكينك وبث سايمونز، بجدّية. وأودّ أن أفرد هومي بهابْها وريتشارد توك بالشكر على ترحيبهما الكريم بي في حرم الجامعة.

تشاور طلاب كثيرون في هارفارد معي وعملوا معي في هذا المشروع على اختلاف صفاتهم التمثيلية، وقد أتاح برنامج كلّية الفنون والعلوم «شارب» تمويلاً صيفياً لاثنين منهم. وأتقدّم بشكر خاصّ على عمل استثنائي قام به ليف أسيموف ولوكا مارتينو ليفي وميشيل ميلتون وكاري راغنارسون وفران سوانسون ودان ترافيكونتي، إضافة إلى ساندي دايل (وهي الآن طالبة في جامعة هارفارد أيضاً) لمساعدتي في بحثي الأوّلي في العدالة العالمية في جامعة كولومبيا، مؤسّستنا السابقة المشتركة. وقدّمت ميليندا إيكين وتومسون بوتر مساعدة ثمينة في مسائل كبيرة وصغيرة، وأحضر لي موظفو المكتبة المذهلون كلّ ما طلبته.

تلقيت مساعدة كبيرة من خارج هارفارد أيضاً. دفعتني دعوة قبل سنين لإعادة النظر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كجزء من سلسلة محاضرات في جامعة شيكاغو وإصدار خاصّ **كريتيكل إنكويري** (*Critical Inquiry*) إلى التفكير الأولي. وفيما كنت أكتب الفصول المختلفة مؤخّراً، تعاونت بشكل وثيق مع مجموعات معارف مختلفة، وأنا ممتنّ لهم جميعاً: كريستوفر بروك وأندرو جاينشيل ودارين مكماهون عزّان يادين إسرائيل في الفصل الأول، إضافة إلى زميلي القديم إيسر ولوتش لإلهامي العودة إلى إرث اليعاقبة في مجال الرعاية حتى في يومنا هذا؛ وتشارلز والتون وآخرون لمؤتمر نظّمه حيث أتيحت لي الفرصة لتقديم نسخة عن الفصل الثاني؛ ووليام فورباث وجيريمي كيسلر لنصائحهما بشأن الفصل الثالث، إضافة إلى آنا دي روبيلانت وزملائها

في «سلسلة التاريخ القانوني» في إليزابيث باتيل لارك في جامعة بوسطن حيث قدّمتُ نموذجاً منه؛ وأنتوني أنغي لإلهاماته بشأن الفصل الرابع، وشركاء وزملاء في هيومانتي للمشاريع التعاونية حول «النظام الاقتصادي الدولي الجديد»، وغونار ميردال الذي عمل من أجلي بشكل مباشر، ونيلز غيلمان لمشاركته في التنظيم المشترك والتعليقات، وأدوم غيتاشيو للحصول على امتياز الاطلاع المبكر على كتاب قادم وثيق الصلة بكتابي؛ وباتريشيا فايس فاغن لمراسلاتها وأمارتيا سن على تقديمها وجبة غداء لتروي ذكريات الحقبة التي غطاها الفصل الخامس، إضافة إلى بول أدلر وسيبيل دوهوتُيس ومايكل فرانكزاك لقراءة كتاباتهم المستمرّة ذات الصلة. ونظراً إلى أن عملي في الموضوع يعود إلى تاريخ أبعد، أودّ أن أشكر عدداً كبيراً من الأشخاص في ما يختصّ بمواد العدالة العالمية في الفصل السادس، وهذا يشمل المديرَين تشارلز بيتز وهنري شو لتقديمهما نصائح عن تدخّلاتهما في سنوات شبابهما (وتحقيق هذه الإنجازات المدهشة في المقام الأول)، وكاترينا فوريستر وتهيلا ساسون لمشاركتهما إياي كتاباتهما اللطيفة حول الموضوع، وجيفري فلين لردّه اللامع عليّ، وروب تمبيو على أرقام تخصّ المبيعات.

وفي ما يختصّ بالفصل السابع، آخر فصل كتبته، ولأنّ الكتاب برمّته استلهم من نقاش دار هناك، لا يسعني سوى التعبير عن امتناني لسوزان ماركس لاطلاعها المشروع ـ وإن عن غير قصد ـ إضافة إلى كوين سلوبوديان لبعض التعليقات المستفزّة على كتاب سابق وضعني في نهاية المطاف في اتّجاه هذا الكتاب. ووافق صديقاي دافيد غريوال وجيديدياه بوردي على التصوّر المفاهيمي الأول لمقولة الكتاب، وهما يستحقّان الإشادة لتأملاتهما في الليبرالية الجديدة في دراسة قانونية أمريكية، مثّل هذا الكتاب عيّنة صغيرة منها. حظيت في معهد حقوق الإنسان في جامعة كونيتيكت ـ ستورز، وهو مركز الخبرة الأول الذي أعرفه في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بامتياز العمل كأستاذ زائر لدى مارشا ليلين غلادشتاين لمدّة أسبوعين، وهناك تعلّمت الكثير. وأنا مدين لجوليا ديهم لمراسلاتها القيّمة ومسَوّدَة العمل بشأن عمليات الأمم المتّحدة، وإيمي كابزينسكي للمساعدة في موضوع الحقّ في الصحّة والأفكار حول النقاش الأوسع، وجوان مايروفيتش ومولي نولان على نصائحهما الرائعة ومنحة دراسية لزميل مسافر، ومارغوت سالومون لإلهامها

العميق كمفكرة وداعمة سخية كزميلة. وقدّمت كارين إنغل وبن غولدر منتديات مبكرة لتقديم آرائي الناشئة كمحادثات، وفتحت مجلة **كرونيكل أوف هاير أديوكايشن** (*Chronicle of Higher Education*) صفحاتها لتلخيص مكتوب عنها، كما فعل مكتب أبحاث منظّمة العفو الدولية في هولندا وموقع الحقوق العالمية المفتوحة لاحقاً. وأتقدّم بكلمة شكر خاصة إلى كاري راغنارسون الذي لم يكتفِ بالبحث في الفصل الرابع من أجلي، بل وقرأ أيضاً الفصل السابع وبقيّة المخطوطة بعناية وخبرة، واستطلع المواد الأساسية ووعظني بشأنها ـ حتى وإن زعمت إشرافي على مجاله فيها.

دُعي عدد كبير من الأشخاص في القارّات الخمس إلى تقديم عروض عن العمل، وسُررتُ بشكل خاصّ بتقديم محاضرة سيريل فوستر السنوية في العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد عندما كان تفكيري حول هذا الموضوع في مرحلة مبكرة، ومحاضرة كاثوليكي ليفين بوليتيا بوليتيا ومحاضرة مينيرفا في جامعة تل أبيب في حقوق الإنسان في وقت لاحق. كان للتعليقات والأسئلة في مختلف الأحداث أثر حاسم، ولا يمكنني أن أشكر المنظّمين بما فيه الكفاية. وكنت محظوظاً أيضاً بتقديم بعض من أفكاري في مناسبة لمؤسّسة المجتمع المفتوح، مع شكري لليونارد بيناردو وألكسندر سوروس. وقدّم الزملاء والأصدقاء في تاريخ حقوق الإنسان الحديث، ممن ذُكروا أو لم يُذكروا، حافزاً مستمرّاً، وينبغي أن أفرد مارك برادلي ورولاند بيورك وكريستيان كريستيانسن وماركو دورانتي وجان: إيكل ودان إيدلشتاين ومارك غودايل وستيفان لودفيغ هوفمان وجورج غونزاليس ياكومي وستيفن جنسن وباتريك كيلي وباربرا كيز وليندي ليندفيست وجاميس لوفلر وسالار مهندسي وأموت أوزسو. وقام بول كاهن بالكثير نيابة عنّي إلى حدّ يبدو إصراره معه على أن أحذف مقدّمتي الأصلية لا يستحقّ الذكر تقريباً، ولا سيما بعد أن أعدت تهذيبها كخاتمة لكتابي.

أذنت جويس سيلتزر بهذا الكتاب قبل مدّة طويلة، وقبل أن نعرف أنا أو هي موضوع الكتاب، وأنا مدين لها مرّة أخرى لإشرافها من منطق (سوء) تصوّر على تنفيذ المشروع وصولاً إلى النشر. وعرّضتني تعليقات جيمس تشابل الثاقبة، الموضوعية والكتابية على حد سواء، على المخطوطة الكاملة لخطر الإحراج المزدوج بسبب أوجه تقصيري الذاتي في المقام الأول

ولإخفاقي في قبول مساعدته الاستثنائية على إنقاذ نفسي منها في الوقت المتاح. كما قدّم بول هانبرينك ومارك مازور نصائح مفصلية مهمّة، وبخاصّة في لحظة حرجة عندما كنت أحاول معرفة كيفية إكمال المخطوطة، وأعبّر لهما عن عميق امتناني (حتى لو أخفق الكتاب وأُحرق في النهاية). وقدم قرّاء مجهولون لمطبعة جامعة هارفارد مساعدة لا غنى عنها في المرحلة النهائية. صمّمت آنا ماري وهاي غلافاً رائعاً، وصقلت كيت بريك، وكيري وندت على وجه الخصوص، نصّ الكتاب، وعمل غريغوري كورنبلوه على إيصاله إلى العالم، وحرّر داير ماكفادن الكتاب، وأنهى برايان أوستراندر مراحل إنتاجه، وأعدّت راكيل رولنيك الكشاف.

أهدي هذا الكتاب لجوزيف ناثان. كانت صداقته، كمحبّة أسرتي ومحبّة أليس وليلي ومادلين على وجه الخصوص، أكثر مما أستحقّ. ولا أستطيع في الوقت نفسه التعبير عن شكري الكافي على ذلك.

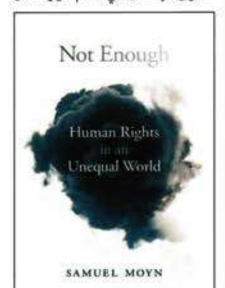




هذا الكتاب

ليست كافية

حقوق الإنسان في عالم غير عادل



إن عصر حقوق الإنسان غير منسجم مع عدالة مطلقة في توزيع الثروة، لأنّه عصر انتصار الأثرياء. وللسوق الحرّة في صورتها المطلقة العنان مخلصون يدافعون عنها؛ بل إنّ من يأملون في تلطيفها وتوجيهها تخلّوا بوجه عامّ عن المساواة المادّية كهدف، وأعطوا الأولوية لتطلّعات أساسية دنيا لإنقاذ الفقراء. وقد مثّل ذلك افتراقاً عنيفاً عن المُثُل العُليا لجدودنا المباشرين الذين استثمروا بشغف في المساواة في التوزيع، متحمّلين في بعض الأحيان ألم الاعتذار عن أخطاء تاريخية جسيمة في سبيل تحقيقها. وفي المقابل، يستثمر الناس آمالهم وأموالهم اليوم في حقوق الإنسان، ويشيحون بوجوههم عندما يتعاظم انعدام المساواة الهائل. لقد تحطّم حلم الاختيار بين حقوق الإنسان التي لا غنى عنها وعدالة في التوزيع على نطاق واسع.

لذلك، يرى صامويل موين، وهو أستاذ في القانون، أن المهمّة الجوهرية ليست مجرّد تحديد معالم تاريخ حقوق الإنسان، بل تحديد مدى تلاؤمها مع الصراع الواسع على مرّ التاريخ المعاصر، فاسحاً المجال أمام مستلزَمين مختلفَين للتوزيع: **الكفاية والمساواة**. فالكفاية تتعلّق بتوافر الحد الأدنى من سبل العيش؛ أي الحاجات الأساسية اللازمة للحياة الكريمة. أما المساواة، من ناحية أخرى، فتتعلّق بكيفية ارتباط الأشخاص ببعضهم البعض. والأهم أن موين يرى أن أي إخفاق في حقوق الإنسان وحقه في العمل والتحصيل العلمي والمساعدة الاجتماعية والصحة والمسكن والمأكل والمشرب، ترجع إلى الإخفاق القضائي في خدمة الأشخاص.

إن حقوق الإنسان هي بعض أرقى مُثلنا، وقد بلغت هذه المنزلة في عصر يبدو فيه أنّ التاريخ المَعيش يتسارع على نحو يجعل التاريخَ المكتوب عاجزاً عن مواكبة وتيرة التغيير.



t.me/soramnqraa

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

المكتب الرئيسي - بيروت

هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ - ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@arabiyanetwork.com

الثمن: ١٨ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-221-6

